

ISSN 0258 - 1094



مركز بحوث اللغة العربية
مركز بحوث اللغة العربية

مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق



السنة الثانية والثلاثون

العدد ٧٤

كانون الثاني - حزيران ٢٠٠٨م

ذو الحجة - جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

مَجَلَّة

مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْأُرْدُنِيِّ

(مجلة متخصصة محكمة)

تصدر مرتين في السنة

- * البحوث التي ترسل إلى المجلة تكون خاصة بها، ولم يسبق أن نشرت في مكان آخر، وأن تتوفر فيها شروط البحث العلمي.
- * يرسل كل بحث إلى ثلاثة محكمين مختصين، وفي ضوء تقاريرهم تقرر هيئة التحرير نشر البحث أو الاعتذار عن عدم نشره.
- * البحوث غير المجازة لا ترد إلى أصحابها.
- * يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنية.
- * تقبل للنشر مراجعات الكتب إذا كانت قيمة.
- * يجوز للسباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر، بعد نشره في مجلة المجمع، شريطة أن يشير إلى ذلك.

الإشتراكات:

في الأردن خمسة دنانير سنويًا
في البلاد العربية والأجنبية اثنا عشر دولارًا سنويًا أو ما يعادلها

تضاف أجرة البريد الجوي لمن يشاء ذلك من غير الأردنيين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ISSN 0258 - 1094



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

مَجَلَّةُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

السنة الثانية والثلاثون

العدد ٧٤

١٤٠٠ هـ - ١٤٠١ هـ - ٢٠١٩ م - ٢٠٢٠ م

١٤٠٠ هـ - ١٤٠١ هـ - ٢٠١٩ م - ٢٠٢٠ م

هيئة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة
رئيس المجمع

الأعضاء

الأستاذ الدكتور محمد السمره نائب رئيس المجمع
الأستاذ الدكتور سعيد السائل
الأستاذ الدكتور إسحاق أحمد فرحان
الأستاذ الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني
الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري
الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت
الأستاذ الدكتور عبد الحميد الفلاح الأمين العام للمجمع

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٩	لأ: البحوث
١١	- من قضايا فعل القول (قال) في العربية د. عمر يوسف عكاشة
٨٥	- ظاهرة الحمل على التوهم في النحو د. قاسم محمد صالح
١٤٥	- الأشكال الجديدة للنحت، ودورها في د. يوسف وغليسي التنمية اللغوية المعاصرة
١٧١	با: مع الكتب
	تنبيهات على كتاب مثلثات قطرب المطبوع
١٧٣	بتحقيق الدكتور رضا السويسي د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم

٢٠١ ثالثاً: تعليقات ومناقشات

شعر "أحمد بن أبي طاهر" (٢٠٤-٢٨٠هـ)

٢٠٣ د. عبد الرازق حويزي

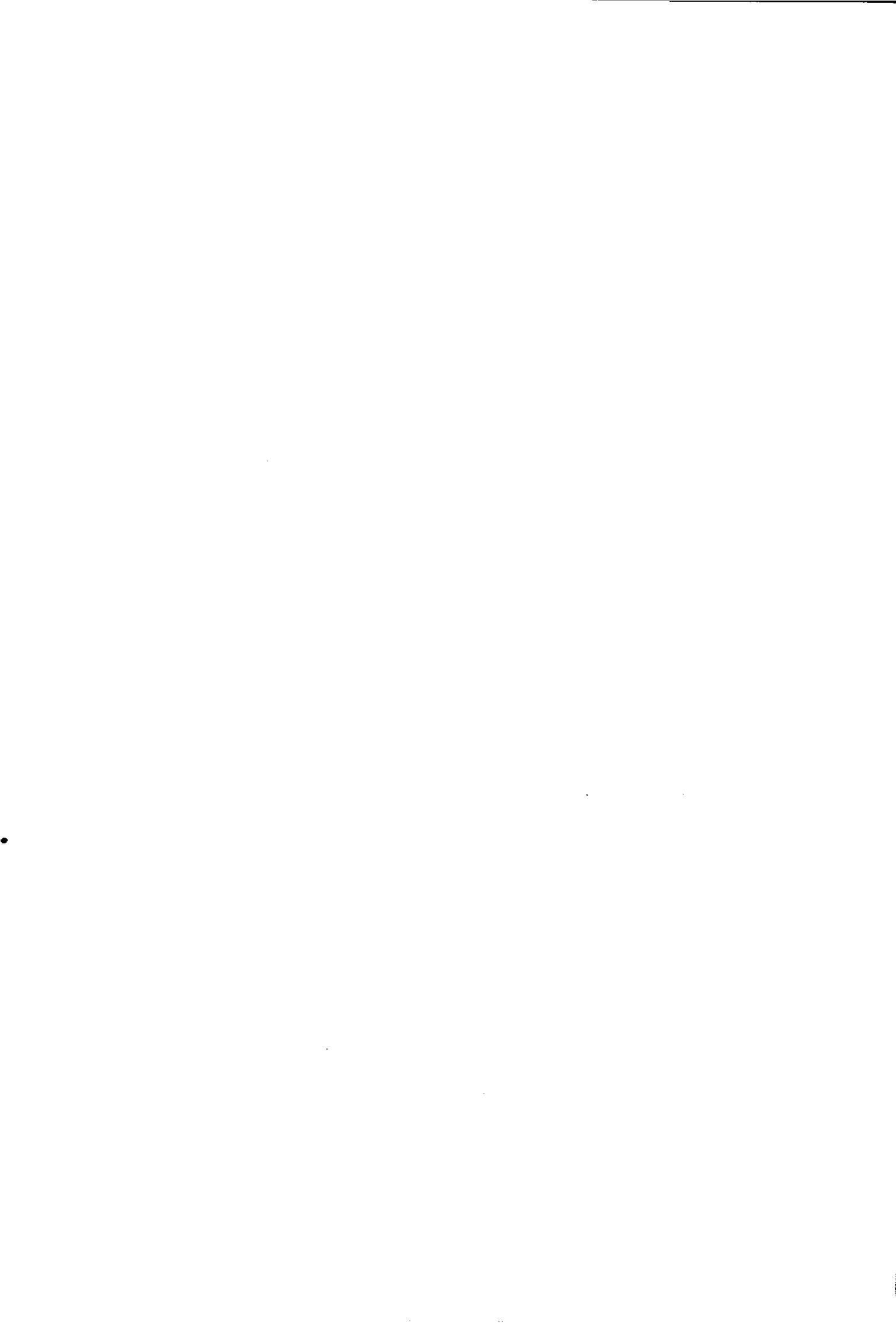
تعقيب واستدراك



..... رابعاً: أخبار جمعية

مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي

أولاً: البحوث



من قضايا فعل القول (قال) في العربية

د. عمر يوسف عكاشة

أستاذ مساعد

مركز اللغات - جامعة اليرموك

إربد - الأردن

استهلال:

كثيراً ما اعترض سيرورة فكر المرء، وهو يوجه العربية للناطقين
بغيرها، أمرٌ جَلَّ استحكمت حلقاته في النفس، وما انفك يراوده منذ أخذ عشر
عاماً، يوم أن كان في زمن الطلّب الثاني. فقد كان يشعر، على الاتصال
والدوام، بحاجة أولئك النفر من متعلّمي العربية إلى مبحث يخلو منه النحو
العربي إلا من بضع شذرات متفرقات، لا ترقى بأي حال إلى أن تقيم أودّ باب
في النحو. ذلكم هو باب "نقل الكلام في اللسان العربي".

فكان دائم التسأل: لم نجد هذا الباب شاخصاً بقوة في "أنحاء" ما نعرف
من لغات، كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والعبرية وغيرها، في حين إنه لم تقم
له قائمة بعد في النحو العربي؟ بل إن نحو اللغة الفارسية، رغم أنه مشتهر
باعتقاد واضعيه على تأليف النحو العربي نفسه اعتماداً مستعنياً، خاصة من جهة
تقسيماته ومصطلحاته، إلا أننا نعثر فيه على باب مضبوطة قواعده لنقل القول
(المباشر وغير المباشر).

أريدُ لأَسْأَلُ، بِطَرِيقَةٍ ثَانِيَةٍ: لِمَ لَمْ يَهْتَمَّ النحاةُ العربُ بهذا المَبْحَثِ؟ لِمَ لَمْ تَلْتَفِتْ عَنَانِيَهُمْ إِلَيْهِ فَيُفَرِّدُوا لَهُ بَابًا فِي النحْوِ؟ الْحَقُّ أَنَّنَا لَمْ نَكُنْ لِنَتَّصِرَ عَدَمَ قِيَامِ النحاةِ - أَوْ غَيْرِهِمْ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ كَعُلَمَاءِ السُّنَّةِ أَوْ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ مَثَلًا - بِهَذَا الصَّنِيعِ، لِأَنَّهُ يَغْدُو ضَرُورَةً مُلِحَّةً، خَاصَّةً فِي ضَوْءِ مَا يَتَسَمُّ بِهِ أَغْلَبُ تَرَاتِنَا مِنْ شَفَاهِيَّةٍ مُقَرَّرَةٍ لَيْسَ مِنَ الْيَسِيرِ دَفْعُهَا أَوْ الدَّفَاعُ عَنْ ضِدِّهَا.

وَإِنَّ غَيْبَةَ "نَقْلِ الْكَلَامِ" عَنْ أَبْوَابِ النحْوِ الْعَرَبِيِّ، لِيُعَزِّرُ صِدْقَ الدَّعْوَى الْقَائِلَةِ بِأَنَّ أَكْثَرَ عَمَلِ النحاةِ - لَا اللَّغَوِيِّينَ - قَدْ انصَرَفَ إِلَى النصوصِ الْأَدْبِيَّةِ الْفَنِّيَّةِ. وَلَعَلَّ مِنْ غَيْرِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ أَنَّ عَمَلِيَّةَ "نَقْلِ الْكَلَامِ" تَتَجَلَّى، أَكْثَرَ مَا تَتَجَلَّى، فِي لُغَةِ الْحَدِيثِ الْيَوْمِيِّ النَّفْعِيِّ الشَّفَاهِيَّةِ.

وَقَدْ يَرِبُضُ، ثُمَّ، سَبَبٌ آخَرٌ مِنْ وَرَاءِ عَدَمِ تَوَجُّهِ أَنْظَارِ النحاةِ تِلْقَاءَ هَذَا الْمَبْحَثِ، نَقْلِ الْكَلَامِ. فَالنحْوُ الْعَرَبِيُّ، كَالْأَنْحَاءِ التَّقْلِيدِيَّةِ جَمِيعِهَا، قَدْ اعْتَنَى بِنحْوِ الْجُمْلَةِ وَلَمْ يَتَجَاوَزْهَا إِلَى "النصِّ". غَيْرَ أَنَّ الْحَادِثَ فِي "نَقْلِ الْكَلَامِ" لَا جَرَمَ مُتَجَاوِزٌ حُدُودَ الْجُمْلَةِ إِلَى "النصِّ"، أَجْلٌ أَنَّهُ يُعْرَفُ أَوْ يُعْرَفُ - أحيانًا - بِأَنَّهُ خِطَابٌ مُنَكِّيٌّ عَلَى خِطَابِ.

وَلَكِنْ يَنْبَغِي الْاعْتِرَافُ بِأَنَّ جُلَّ الْمَقْدَمِ هُنَا، رَغْمَ كَثْرَةِ تَفْرِيعَاتِهِ، وَتَعَدُّدِ مَلَاخِظِهِ، وَجِدَّةِ بَعْضِ أَنْظَارِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّى كَوْنَهُ مَلْحُوظَاتٍ تَأْسِيسِيَّةً وَتَعْلِيقَاتٍ تَمْهِيدِيَّةً لِلْمَبْحَثِ الْمُبْتَغَى إِشْأَوْهُ. فَوُعُورَةُ الْمَسْئَلِ قَدْ اضْطَرَّتْنِي إِلَى أَنْ أَقْنَعُ مِنَ الظَّاهِرَةِ الْمَدْرُوسَةِ بِبِدَايَةِ أَحَاوِلٍ فِيهَا لَمَلَمَةٌ أَهَمُّ مَظَاهِرِ الْقَوْلِ وَمَتَعَلِّقَاتِهِ فِيمَا اسْتَطَعْنَا الْوُصُولَ إِلَيْهِ مِنْ كِتَابِ النحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ وَالتفسيرِ. هَذِهِ الْبِدَايَةُ، فِي تَصَوُّرِ الْبَاخِثِ الْحَالِيِّ، هِيَ غَايَةُ النِّهَايَةِ.

أَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْبَحْثَ - بِحَقِّ - تَمْهِيدِيٌّ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مُكْنَةِ الْمَرءِ أَنْ يَتَجَاوَزَهُ إِلَى وَضْعِ قَوَاعِدِ تَكُونُ وَاصِفَةً ضَابِطَةً نَقْلِ الْكَلَامِ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ،

شارحةً آلياته شاملةً استراتيجياته، على غرار ما نجدُه ماثلاً في اللغات الأخرى. ذلك أنني أظنُّ أن قواعد الكلام المنقول المتوصل إليها في تلك اللغات -سواء كانت قواعد لنقل الكلام بلفظه ونصّه، أو بمعناه دون لفظه-، لم تستقرَّ على يد باحث واحد إليه يُمكن عزوُّ تلك القواعد. بل الراجح أنها ما قرئت وما أقرت إلا بجهود طوائف عدّة من الباحثين.

القضية الأولى: توظيف فعل القول (قال) لنقل الكلام

حكاية الكلام بالقول

يذهبُ سيويوه في باب (الأفعال التي تستعمل وتلغى) إلى أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قول، نحو: (قلت: زيدٌ منطلقٌ)، لأنه يحسن أن تقول: (زيدٌ منطلقٌ) ولا تدخل (قلت). وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه^(١). ولقد وظّف ابنُ جنّي هذا النصَّ ليشير إلى أن الكلام ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه، وأن القول بخلاف ذلك^(٢).

والذي يبدو للمرء أن ابن جنّي لم يلتفت في نصّ سيويوه السالف إلا إلى ما يعنيه منه حسب، بالقدر الذي يسعفه به هذا النصُّ على المسألة التي تشغله، وهي مسألة إقامة فرق حاسم بين القول والكلام.

غير أن أهم ما في ذلك النصّ - فيما أحسب - أمر آخر لم ينشغل به ابن جنّي. فإذا رجعنا البصر في كلام سيويوه كراً أخرى، ألفينا مسألة التفريق فيه بين ما كان كلاماً وما كان قولاً، مسألة فرعيةً وفكرة ثانوية. وأما ذلك أن عناية سيويوه توجّهت أول الأمر ومفتتح النصِّ إلى طريقة إيقاع (قلت) في كلام

١. سيويوه، الكتاب: ١ / ١٢٢.

٢. ابن جنّي، الخصائص: ١ / ٢٠.

العرب، فكان أن ذَكَرَ أنْ (قَلْتُ) إِنَّمَا تَقَعُ "على أن يُحكى بها"، ثم ثنَّى بالفرق بين الكلام والقول، هكذا:

١ - "اعلم أنْ (قَلْتُ) إِنَّمَا وَقَعَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَنْ يُحكى بِهَا".

٢ - "وإِنَّمَا تَحكى بَعْدَ الْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا".

فابن جنِّي تَلَقَّفَ مِنْ سيبويه جزءاً كَلَامِهِ الثَّانِي، وهو الجزءُ الثَّانِي الأَوَّلُ أُمَّمِيَّةً، تَارِكاً الجزءَ الأَوَّلَ الَّذِي يَحوي فِكْرَةَ الكَلَامِ الرَّئِيسَةِ.

صَاحِبُ أَنْ ابْنَ جَنِّي يَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ التَّقَطَّ مَلْحَظًا لسيبويه هَامًا يَمْتَلُ فِيهِ الفِرْقُ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْكَلامِ، فَلَفَّتْ الأَنْظَارُ إِلَيْهِ، وَسَلَطَ الضَّوْءُ عَالِيًا عَلَيْهِ، بِيَدِ أَنَّهُ - فِي السَّوْقِ نَفْسِهِ - لَمْ يَتَوَقَّفْ لِحِظَةٍ عِنْدَ مُرَادِ سيبويه مِنْ كَوْنِ أَنْ (قَلْتُ) يُحكى بِهَا. وَقَدْ كَانَ هَذَا مِنْ ابْنِ جَنِّي فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَسْتخدِمُ فِيهِ سيبويه (إِنَّمَا) أَجَلَ التَّعْبِيرِ عَنِ ذَلِكَ: "إِنَّمَا وَقَعَتْ عَلَى أَنْ يُحكى بِهَا". ففِي لُغَةِ سيبويه هَذِهِ تَحْفَازٌ لِلْمَرْءِ لِيَسْأَلَ: مَا مَعْنَى أَنَّكَ بـ(قَلْتُ) "تَحكى" الْكَلَامَ؟ بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى: مَا مَعْنَى الْحِكَايَةِ بـ(قَلْتُ)؟ .

مِنْ هَذَا يَسْتَبِينُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الرَّئِيسَةَ لَيْسَتْ مَسْأَلَةُ الْفِرْقِ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْكَلامِ، بَلْ إِنَّهَا تَتَعَدَّاهَا إِلَى حِكَايَةِ الْكَلَامِ. وَأَجَلَ هَذَا فَإِنَّ التَّقَاطَةَ ابْنَ جَنِّي مِنْ نَصِّ سيبويه لَا تَقْوَى عَلَى الإِجَابَةِ عَنِ هَذَا السُّؤَالِ، رَغْمَ أَنَّهُ مَدَارُ الإِهْتِمَامِ وَمَثَارُ الاسْتِفْهَامِ.

قَدْ يَكُونُ مِنَ السَّهْلِ أَنْ نَسْتَصْفِي مِنْ كَلَامِ سيبويه، أَنَّكَ إِذَا انْتَوَيْتَ تَوْظِيْفَ (قَلْتُ)، وَكَذَا جَمِيعَ مَا تَصَرَّفَ مِنْ فِعْلِهِ^(١) نَحْو: (قَالَ/قَالَا/قَالُوا، قَالَتْ/قَالَتَا/قُلْنَ، قُلْتُ/قُلْتُمَا/قُلْتُمْ، قُلْتُ/قُلْتُمَا/قُلْتُنَّ، قُلْتُ/قُلْنَا،

١. سيبويه، الكتاب: ١ / ١٢٢.

يقول/يقولان/يقولون...)، فإن من الواجب أن تأتي بعد لفظ فعل القول بكلام، أي تام. ولكن، هل يعني هذا أن من اللازم أن تنقل "الكلام التام" كما صدر من فم صاحبه أو قلمه، دون تصرف أو تغيير؟ هل يُريدُ سيبويه ليُشيرَ إلى ضرورة أن يكون الكلام الذي يأتي به العربي بعد لفظ القول كلاماً منقولاً بنصه، لا أثر فيه من لغة الناقل؟.

الحق أن نص سيبويه -فيما يتبدى لنا- غير حاسم في هذه المسألة. فمنبع الإشكال أنه مثل لما يمكن نقله من كلام (زيد منطلق)، ليقول إنه ليس بممكنك نقل (زيد) وحدها، أو (منطلق) وحدها. ولكننا لا نعلم من المسألة غير هذا القدر وإلا هذا الحد. لا يمكن أحداً أن يقطع بأن سيبويه يقول بإمكان نقل الكلام نقلاً يحافظ على عنصر المعنى دون الألفاظ.

غير أن المرء يرى بأن المعاجم اللغوية تستطيع سدّ هذه الثغرة وردم هذه الفجوة. إذ ترشدنا مادة (حكي) في المعاجم - على نحو فاقع - إلى أن الحكاية، أو المحاكاة، مُبنية على المطابقة في إطار القول أو الفعل. فأنت تقول: "حكيت فلاناً وحكيتُهُ"، بمعنى: "فعلتُ مثل فعله أو قلتُ مثل قوله سواء لم أجازه، وحكيتُ عنه الحديث حكاية"^(١).

وبناءً على هذا، قد يكون سديداً القول: إن مقصد سيبويه من قائلته تلك، هو أن الفعل (قال) -وما يحاقله- الأصل فيه أن لا يقع في كلام العرب إلا عند إرادة نقل الكلام نقلاً "حكاياً"، أي على الوجه الذي به صدر عن مُنتجبه الأول. فليس لك بعد (قال) أو (قلت) - والكلام على الأصل - إلا أن تحكي الكلام، أي أن تأتي به على النحو الذي به أطلقه مرسله الأصلي، الذي هو "المنقول عنه أو المنقول منه". بطريقة أخرى: ليس لك من الأمر سوى أن تذكر فعل القول مُسنداً

١. ابن منظور، لسان العرب: (حكي).

إلى القائل المنقول منه الكلام، ثم تورد بعده كلاماً هو - بطبيعة الحال - من ألفاظ غيرك. ولعل مما يعزز هذا الفهم، ما أوردته سيويه نفسه في موضع آخر حينما قال: "فَقَالَ لا تُغَيِّرُ الكَلَامَ عَن حَالِهِ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ فِيهِ" (قال) (١)، وما قرره ابن السراج في قوله: "والحكاية لا تُغَيِّرُ الكَلَامَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ. تقول: قال عمرو: إن زيدا خير منك" (٢).

وقد يتفق أن تكون الألفاظ بعد القول ألفاظك، والكلام بعده كلامك، وذلك حسب عندما يكون القول صادراً عنك في موقف اتصالي سابق، أي عندما تكون أنت المنقول عنه والناقل له في آن. وفي هذه الحال كذلك، أنت مضطر إلى حكاية كلامك ونقله دون تغيير أو تصرف. ولا يقبل غير ذلك مع فعل القول في لغة العرب. ومن هنا جاءت عبارة سيويه الصارمة: "وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه" (٣).

أقول: أن يكون فعل القول (قال) لما نقل من الكلام حكاية، هو الأصل. على أنه ينبغي أن لا يفهم من هذا أن العربية لم تعرف (قال) الموظف لغرض نقل الكلام غير المحكي (المتصرف فيه). أماره هذا أن "يونس" قد ذكّر - في سياق إجابته عن سؤال سيويه المتعلق بصحة فتح الهمزة في: (متى تقول أنه منطلق؟) - أنك تقول: قال عمرو إنه منطلق. فإن جعلت الهاء عمراً أو غيره فلا تعمل (قال)، كما لا تعمل إذا قلت: قال عمرو هو منطلق. فـ(قال) لم تعمل ها هنا شيئاً وإن كانت الهاء هي القائل، كما لا تعمل شيئاً إذا قلت (قال) وأظهرت (هو) (٤).

١ . سيويه، الكتاب: ١٤٣/٣.

٢ . ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٦٣.

٣ . سيويه، الكتاب: ١ / ١٢٢.

٤ . السابق: ١٤٢/٣ - ١٤٣.

معنى ذلك أنك إذا قصدت بالهاء عمراً في قولك: (قال عمرو إنه منطلق)، كان كلام عمرو المنقول على غير الوجهة التي بها صدر منه، لأن عمراً عندما أخبرك بانطلاقه لا جرم أنه عبّر عن نفسه بصيغة المتكلم: (إنني منطلق). وعليه فإنك إذا نقلت كلمة حكاية قلت: (قال عمرو إنني منطلق)، وهو مثل قول الله - جلّ وعلا - حكاية عن عيسى - عليه الصلاة والسلام -: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾^(١). وأما إذا قلت: (قال عمرو إنه منطلق) بعودة الهاء إلى عمرو، كنت ناقلًا للكلام بالمعنى دون الالتزام بالألفاظ.

ولقد جلى السيرافي - بشيء من الاضطراب الواضح - السلوك الذي يستكفه الفعل (قال) في تأرجح دلالاته على طريقتي نقل الكلام: النقل بالألفاظ تارة، والنقل بالمعنى دون الألفاظ تارة أخرى. وذلك في قوله: "حقّ الحكاية أن تقول: (قال عمرو إنني منطلق)، وكذلك إذا قلت: (قال عمرو هو منطلق). فحقّ الحكاية أن يقول: (قال عمرو أنا منطلق)، لأنّ هذا لفظه الذي لفظ به، ولكنهم قد يُغيرون لفظ الغيبة إلى الخطاب، ولفظ الخطاب إلى الغيبة، لأنّ ذلك أقرب إلى الأفهام، ولا يُعدّ ذلك تغييراً، لأنّ الذي يقول: (إنّ زيداً منطلقاً) لو واجهه لقال: (إنك منطلق)، ولم يكن ذلك مغيراً للكلام عن مناجه"^(٢).

والجديرُ ذكرُهُ أنّ النحاة العرب أفردوا للحكاية باباً، يفهم منه أنهم يعنون بالحكاية "إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفتة"^(٣). ويبدو أنّ الحكاية عندهم تضرب في مستويين، المستوى الأوّل: حكاية الجمل، وهي مختصّة بالقول، بدليل قول ابن هشام: "حكاية الجمل مطرّدة بعد القول،

١. مريم ١٩ : ٣٠.

٢. سيبويه، الكتاب: ١٤٣/٣ (الحاشية الأولى).

٣. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ٢٥١ (الحاشية الأولى).

نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾^(١) ^(٢). وتتشعبُ حكايةُ الجملِ إلى قسمين: حكايةُ اللفظ، وهو أن تحكي ما قال المتكلمُ الأوَّلُ بألفاظِهِ وترتيبها وهيئاتها، وإلا فهي حكاية المعنى.

وإذا أنعمتَ النظرَ فيما أرادوه من حكايةِ المعنى، وجدته لا يتقلَّتْ في الحقيقة من إيسارِ حكايةِ اللفظ. ذلكَ أنهم نصَّوا على نوعين لحكايةِ الجملةِ على المعنى، يلتزمُ الناقلُ في كليهما بأن يأتي بألفاظِ المنقولِ منه لا يُغادرُها، إلا أنه في أحدِ النوعين يقومُ بتقديمِ بعضِ الألفاظِ وتأخيرِ بعضها، فيما يجيءُ الناقلُ - طبقاً للنوع الثاني من حكايةِ الجملِ على المعنى عندهم - بكلامِ المنقولِ منه بألفاظِهِ وعلى ترتيبها، ولكنه يُغيَّرُ هذه المرَّةُ في علاماتِ إعرابها. وأجل ذلك قد يحقُّ لنا إدخالُ هذين النوعين في زمرةِ حكايةِ اللفظ، ما دام الناقلُ - فيما هو مُنكشِفٌ - ملتزماً بألفاظِ المنقولِ منه نفسها، وإن غيَّرَ مرَّةً ترتيبها، ومرَّةً علاماتِ إعرابها.

وأما المستوى الثاني الذي تطالهُ الحكايةُ في عرْفهم، فهي حكايةُ المفردات. وهو أنه "إذا قال لك رجلٌ: (رأيتُ رجلاً)، قلتُ: (أيُّ؟)، وذلك أنك أردتَ أن تحكي كلامه. فإن قال: (جاءني رجلٌ)، قلتُ: (أيُّ؟) موقوفةً، فإن وصلتَ قلتُ: (أيُّ يا فتى؟)، لأنها مرفوعةٌ كالذي استفهمت عنه. فإن قال: (مررتُ برجلٍ)، قلتُ في الوقفِ: (أيُّ؟) موقوفة^(٣). كما تقولُ في المخفوضِ: (مررتُ بزيدٍ)، فإن وصلتَ قلتُ: (أيُّ يا فتى؟)^(٤)^(٥).

١. مريم ١٩: ٣٠.

٢. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ٢٥١.

٣. هكذا.

٤. يبدو أن في الكلام تقديماً وتأخيراً مُخلين، إذ الأصل أن يقال - مُساوفاً لما سبق من كلام - : فإن وصلتَ قلتُ: (أيُّ يا فتى؟) كما تقولُ في المخفوضِ: (مررتُ بزيدٍ).

٥. الميرد، المقتضب: ١ / ٥٧٠.

وليسَ ثَمَّ شكٌّ في أنَّ حكايةَ المفرداتِ خارجةً جملةً من حقلِ حكايةِ الكلامِ الذي نعنيه، ذلكَ الذي يَشمَلُ نقله من طَرَفٍ، هو المتكلمُ الأصليُّ المنقولُ منه، إلى طَرَفٍ ثانٍ، هو المنقولُ إليه أو المستمعُ الثاني، وذلكَ بوساطةِ الناقلِ أو المستمعِ الأصليِّ.

مُؤدَّى الكلامِ بعدَ ما سَلَفَ كلُّه، أن كَفَّةَ الكلامِ لدى العربِ لا تَميلُ - وفاقاً لما عليه الأمرُ في المَدَوْنَةِ النحويَّةِ الأولى - إلى النمطِ الذي يَكُونُ فيه مَقولُ القولِ أَلْفاظاً تُغايِرُ أَلْفاظَ المتكلمِ الأصليِّ المنقولِ منه.

نَقْلُ الكلامِ العربيِّ بَيْنَ "الحكايةِ" و"الإخبارِ": دَعْوَةٌ إلى مُصْطَلَحَيْنِ

وبعدُ، فإنَّ بمكنتنا - فيما أرى - أن نَفيذَ مِمَّا جاءَ عند سيبويه، فنَسوقُ اقتراحاً بإقرارِ مصطلحِ "الحكايةِ"، أو "حكايةِ الكلامِ"، بديلاً لمفهومِ نقلِ الكلامِ نقلاً مباشراً، وهو ما يُقابلُ في الإنجليزِيَّةِ مصطلحَ Direct Speech. وما يَدْفَعُ في اتِّجاهِ هذا الاقتراحِ دونَ الآخرِ اعتباراتٌ، منها:

١- أنَّ "الحكايةَ" أو "حكايةَ الكلامِ" أَخَصَرُ مِنَ المِصْطَلَحَاتِ الأخرى: "نقلِ الكلامِ نقلاً مباشراً"، و"النقلِ المباشرِ للكلامِ"، و"نقلِ الكلامِ مباشرةً".

٢- أنَّ "حكايةَ الكلامِ" أدلُّ في المعنى المرادِ مِنَ المِصْطَلَحَاتِ الأخرى، ذلكَ أنَّ "النقلَ المباشرَ" - مثلاً - أَصْبَحَ مُصْطَلِحاً مُتداوِلاً بِكَثْرَةٍ في الحقلِ الإعلاميِّ المرئيِّ بِخاصَّةٍ، حتَّى إِنَّهُ غداً مَعْلَماً يَطْبَعُ هذا الحقلُ وَبِهِ يُعْرَفُ.

٣- أنَّ قولَكَ: "نقلتُ الكلامَ مباشرةً" قد يَنقُلُ الألفهامَ إلى دلالةِ "المباشرةِ" كما هي شائِعَةٌ في العربيَّةِ المُعاصِرَةِ، وهي دلالةٌ بعيدةٌ عن بُلُوغِ المرادِ المقصودِ في هذا السِّياقِ، وهو نقلُ الكلامِ بالتزامِ الإتيانِ بِألفاظِ المنقولِ

منه التزاماً كاملاً أميناً. فقد اقترنت "المباشرة" - في العربية المعاصرة - بدلالة قيام الشخص بحدث يلي حدثاً آخر بسرعة. يُقال في أيامنا: "فعلت الشيء مباشرة"، أي: بسرعة دون إبطاء أو فاصل زمني. وهي - فيما يبدو - دلالة مُستحدثة لم تعرفها العربية في العصور القديمة، انكفاءً على المدونة المعجمية الواصلة إلينا^(١).

٤- أن في مصطلح "حكاية الكلام" تجاوزاً لخلاف قد ينشأ بين طائفة من أهل العربية في زماننا، حول الصحة اللغوية للتعبير: "نقلت الكلام مباشرة". فهو من بنية تركيبية لم تألفها العربية في الراجح. بل المعهود أن تأتي "المباشرة" في تركيب من شاكلة: "باشراً الأمر مباشرة"، بمعنى: "وليه بنفسه"^(٢). ولكن - بطبيعة الحال - على اختلاف دلالة التعبيرين اختلافاً واسعاً.

ويقابل "الحكاية" - حين الحديث عن عملية نقل الكلام - مصطلح "الإخبار" Indirect Speech، الذي يعني نقل الكلام بتحويره وحرفه عن أصل مادته، والتصرف فيه بتغيير ألفاظه مع الإبقاء على جوهر المعنى الذي أرادته صاحبه (أي المنقول منه). ولقد قصدنا إلى هذا المصطلح "الإخبار"، اعتماداً على أن الفعل (أخبر) يُشير في العربية وغيرها إلى نقل الكلام بالمعنى دون اللفظ، إذ الحكاية أو المطابقة معه مُندمة.

والذي رسخ استقرارنا على مصطلحي "الحكاية" و"الإخبار" كلام لبرجستراسر، يدعّم ما نحن بإزائه، قال فيه: "والحاق الكلام المحكي بفعل من

١. انظر: ابن منظور، لسان العرب: (بشر).

٢. انظر السابق نفسه. وانظر: محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة: ص ٣٨.

أفعال القول مباشرة، هو المؤلف في أكثر اللغات على العموم. ويجوز فيها الإخبار عن مضمون الكلام بدل حكايته^(١).

ومن المصطلحات الأخرى التي قد يحتاج إليها من يتناول نقل الكلام بالدراسة والتحليل، وتمثل الأطراف الرئيسة لهذه العملية:

١- المنقول منه (أو عنه) الكلام Reported speaker، وهو القائل الأصلي صاحب الكلام المنقول ومُنشئه.

٢- المخاطب Reported addressee، وهو الشخص الذي كان المنقول منه يتحدث إليه، وليس ضرورياً أن يكون هو نفسه من نقل.

٣- الناقل Reporter speaker، وهو المضطلع بالنقل، ويُعدّ - في الغالب - حلقة تصل بين المنقول منه والمنقول إليه.

٤- المنقول إليه Reporter addressee، وهو الذي يستقرّ عنده ويؤول إليه الكلام المنقول.

النمطان "قال خالدٌ إنني مسافرٌ" و"قال خالدٌ إنه مسافرٌ"

تأدى بنا القول خالياً إلى أن العربيّ - فيما يظهر - كان يوردُ بعد فعل القول كلاماً كل الألفاظ فيه من ألفاظ المنقول منه لا الناقل، وإن تصرّف في بعض الأحيان تصرّفاً سطحياً مخدوداً فيما ينقل من كلام. ولقد استبان لنا أنه تصرّف لا يُخرج الكلام من دائرة النقل بالحكاية، ذلك أنه مُنحصر - على ما أوردت النحاة في باب الحكاية - إما في تبديل مواقع بعض الألفاظ، أو في تغيير علامات الإعراب.

١. برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص ١٨٥.

وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا تَلْقَائِيَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّكَ إِذَا عَزَمْتَ أَنْ تَنْقَلَ قَوْلَ صَدِيقٍ -
اسْمُهُ خَالِدٌ - قَالَ لَكَ:

(١) سَأَسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ.

إِلَى صَدِيقٍ آخَرَ، شَخْصٍ ثَالِثٍ، فَإِنَّ الْعَرَبِيَّةَ لَمْ تَكُنْ تَسْتَحِبُّ كَثِيرًا أَنْ
يُقَالَ عِنْدُنَا:

(٢) * قَالَ خَالِدٌ إِنَّهُ سَيَسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ.

وَذَلِكَ أَنَّكَ قَدْ أَخْرَجْتَ الْكَلَامَ عَنْ وَجْهَتِهِ الَّتِي بِهَا صَدَرَ مِنَ الْمَنْقُولِ مِنْهُ.
فَخَالِدٌ، الصَدِيقُ الْأَوَّلُ الْمَنْقُولُ مِنْهُ، كَانَ يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ حِينَئِذٍ قَالَ: "سَأَسَافِرُ
إِلَى الْقَاهِرَةِ"، وَلَمْ يَقُلْ: "هُوَ سَيَسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ".

فَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنَّ النَّمْطَ (قَالَ إِنَّهُ) مُحَدَّثٌ مُطَوَّرٌ، لَا نِكَادُ نَعْتُرُ عَلَيْهِ فِي
عَصْرِ الْعَرَبِيَّةِ الْأُولَى، عَلَى كَثْرَةِ انشغالي بالبحث عنه والاهتمام به. أَقُولُ: إِنَّ
رَفَضَ هَذَا التَّرْكِيبِ الْمُتَحَدَّثِ عَنْهُ هُنَا مَقِيدٌ - فِيمَا انْكَشَفَ مِنَ الْكَلَامِ الْفَائِتِ
- بِشَرْطِ هُوَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ أَوْ الْمُتَحَدَّثُ عَنْهُ فِي جُمْلَةٍ مَقُولِ
الْقَوْلِ الْمُحْكِي، عَائِدًا إِلَى الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ لِفِعْلِ الْقَوْلِ نَفْسِهِ، أَيْ فِي الْعِبَارَةِ الْقَوْلِيَّةِ
الَّتِي تَقَعُ خَارِجَ الْاِقْتِبَاسِ أَوْ تَسْبِقُهُ. فَالْجُمْلُ الْمُثَلُّ بِهَا تَالِيًا لَمْ تَكُنْ مِمَّا كُتِبَ لَهُ
الشُّيُوعُ حَسَبَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ:

(أ٢) * قَالَ خَالِدٌ "إِنَّهُ سَيَسَافِرُ". (أ١: * قَالَ خَالِدٌ: "إِنَّ خَالِدًا سَيَسَافِرُ").

(ب٢) * قَالَتْ أَسْمَاءُ "إِنَّهَا سَتَسَافِرُ". (أ١: * قَالَتْ أَسْمَاءُ: "إِنَّ أَسْمَاءَ سَتَسَافِرُ").

(ج٢) * قَالَ الْأَطْبَاءُ "إِنَّهُمْ سَيَسَافِرُونَ". (أ١: * قَالَ الْأَطْبَاءُ: "إِنَّ الْأَطْبَاءَ

سَيَسَافِرُونَ").

غير أن التراكيب عينها، (أ٢-ج)، تغدو لا شيةً فيها إن كان مرجع الضمير في (إنه، إنها، إنهم) غير عائد إلى: (خالد، أسماء، الأطباء) - على التوالي. - فقد يُقال صواباً: (قال خالد: "إنه سيُسافر إلى القاهرة") أو: (قال خالد: "هو سيُسافر إلى القاهرة")، إذا كان الذي سيُسافر إلى القاهرة شخصاً غير خالد، كأن يكون "بكرًا" - مثلاً. - وفي هذه الحال يمكن أن يُمثَّل ("إنه سيُسافر إلى القاهرة") أو ("هو سيُسافر إلى القاهرة") منطوق خالد الأصلي، فيصبح الكلام الذي بَعَدَ فِعْلِ القَوْلِ - أي جملة مَقُولِ القَوْلِ - كلاماً محكيّاً حكايةً.

ويمكنُ تجليةُ الأمرِ أكثرَ بالآتي: إذا كانَ ثمَّ شخصانِ يتكلمانِ عن بكرٍ، كأن يكونا أمجد وعمر، فسألَ عمرُ أمجدَ - وكانَ أمجد قد استقى من خالدِ معلوماتٍ عن بكرٍ -:

عمر: ما أخبارُ بكرٍ، يا أمجد؟

أمجد: قالَ خالدٌ: "إنه سيتزوجُ هندا الشهرَ القادمَ".

وفي ضوءِ هذا السياقِ ترى الجملُ الآتيةُ صحيحةً:

(أ٢) قال خالدٌ: "إنه سيُسافرُ". (أي: قال خالدٌ: "إنَّ بكرًا سيُسافرُ").

(ب٢) قالت أسماءُ: "إنها ستُسافرُ". (أي: قالت أسماءُ: "إنَّ مريمَ ستُسافرُ").

(ج٢) قالَ الأطباءُ: "إنهم سيُسافرونُ". (أي: قالَ الأطباءُ "إنَّ الطلابَ سيُسافرونُ").

وإلى هذا النظرِ تنتمي النصوص الآتية:

(٣) أ. «قال: إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك»^(١).

١. البقرة ٢: ٦٨.

والتقدير: قال موسى: "إنَّ الله يقول: "إنَّ البقرة بقرة لا فارض ولا بكر".

ب. «قال: إنه يقول: إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسرُّ الناظرين»^(١).

ج. «قال: إنه يقول: إنها بقرة لا ذلول تُثِيرُ الأرض ولا تسقي الحرث»^(٢).

د. «قالت: هو من عند الله»^(٣). أي: قالت مريم: "الرزق من عند الله".

هـ. "...فإني سمعتُ رسولَ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: إذا التقى

المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. فقلت: يا رسول الله هذا

القاتل، فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حريصاً على قتل صاحبه"^(٤).

أي: قال الرسول: إنَّ المقتول كان حريصاً على قتل صاحبه".

أريدُ لأبَيِّنَ أنَّ التركيبَ (قال خالدُ إنه)، الذي يكونُ فيه ضميرُ الغيبةِ

المُتَّصِلِ راجِعاً إلى القائلِ نفسه، لم يكنْ شائعاً في عربيَّةِ التراثِ شيوعاً في

العربيَّةِ الفصحى المعاصرة. وعلى كثرةِ التثقيبِ والتقليبِ فإنَّ شواهدَهُ تظلُّ

عزيزة المَطْلَبِ.

بيدَ أنَّ اللغةَ - في عصورٍ لاحقةٍ - قد عكستِ الأمرَ فيما أحسب،

فشرعتْ تطرِّحُ النمطَ (قال خالدُ إنني)، الذي هو على إيقاعِ "قال إنني عبدُ الله"،

فيما أخذتْ تُدبِعُ النمطَ الآخرَ (قال خالدُ إنه). وتفسيراً لهذا أقول: إنَّ التركيبَ

(قال خالدُ إنني) قد يُفضي إلى إشكالٍ حقيقيٍّ إنَّ هو ضربُ المستوى الشفاهيِّ

من اللغة. فإذا نقلَ "بلالٌ" مقالةً قالها "هاشمٌ" منسوجةً على إيقاعِ (قال خالدُ إنني)

أو "قال إنني عبدُ الله"، إلى طرفٍ ثالثٍ هو "عدنانٌ"، كأنْ تكونَ: "قال هاشمٌ إنني

١. البقرة ٢: ٦٩.

٢. البقرة ٢: ٧١.

٣. آل عمران ٣: ٣٧.

٤. صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب إن طانفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما.

سأسافرُ إلى القاهرة"، فإنَّ هذا المَقولَ المنقولَ ينطوي على مشكلٍ دلاليٍّ خطيرٍ، يَمَثُلُ في اللبسِ أو الغموضِ الذي قد يُنبئُ به التركيبُ. ذلك أنَّ المنقولَ إليه (عدنان) سوفَ يتردَّدُ بينَ فهمينِ، تَمَلَّكَةُ الحيرةُ في إحالةِ ضميرِ المتكلمِ المفردِ (إنني سأسافرُ) في مقولِ القولِ: أيتَّجِهُ بهِ إلى المنقولِ مِنْهُ (هاشم)، أم إلى الناقلِ (بلال)؟ هذا تحديداً هو موطنُ الإشكالِ الذي أَظُنُّ أَنَّهُ حَدَا باللغةِ إلى أن ترفعَ هذا التركيبَ من الاستعمالِ الشفاهيِّ للغة، ثُمَّ عَمَّتِ الأمرَ وطَرَدَتْهُ لِيَنسَرِبَ مِنْ بَعْدِهَا إلى اللغةِ المكتوبةِ.

ولا شكَّ أنَّ بدايةَ التحولِ عن النمطِ (قالَ خالدٌ إنني)، ومُحاولةِ اطِّراحِهِ قد أصابنا -أولَّ ما أصابنا- المستوى اللغويَّ الشفاهيَّ على نحوٍ خاصٍّ، في مَراحِلٍ لغويَّةٍ تاليةٍ مِنْهَا عَرَبِيَّتُنَا المُعاصِرَةُ بطبيعةِ الحالِ، ذلك أنَّ المُشافَهَةَ هِيَ الأصلُ في الكلامِ وفي نقلِهِ، حكايةً وإخباراً.

مِن اتِّلافِ الكلامينِ واختلافِهِما

يَذكُرُ Charles N. Li بأنَّ الكلامَ المَحكيَّ يأتلفُ مع الكلامِ المنقولِ إخباراً في أمورٍ، ويختلفُ معه في أمورٍ أُخرى^(١). تأمَّلِ المثالينِ الآتيينِ اللذينِ يُشيرُ أولُهُما إلى المَحكيِّ، فيما يوضِّحُ الثاني الكلامَ الإخباريَّ:

١- قالَ خالدٌ: "أنا مُتَعَبٌ".

٢- قالَ خالدٌ إِنَّهُ مُتَعَبٌ^(٢).

فَمِن أوجِهِ الاتِّفاقِ بينَ (١) و(٢) أنَّ كلاً مِنْهُما يحوي الفعلَ نفسَهُ: (قالَ)، مع مسندٍ إليه واحدٍ هو: (خالد). كما أنَّ كلتَا الجملتينِ تشتمِلُ، بشكلٍ

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.29.

٢. على اعتبارِ ما آلت إليه الحال في العربيَّةِ من تطويرِ فعلِ القولِ وقبولِ أن يكونَ مَفصَّحاً عن الكلامِ المنقولِ بوساطةِ الإخبارِ.

واضح، على جملة مُدمجة أو تابعة أو ثانوية أو صغرى، ترمز إلى محتوى الحدث القولي (مقول القول). ورغم أن الجملتين المُدمجتين مختلفتان في البنية الشكلية: (أنا مُتعب ، إنه مُتعب) ، إلا أنهما تتقلان الرسالة اللغوية ذاتها، دون شك. وأجل هذا، فإن النظرَ الأوليَّ في نقاط الائتلاف هذه قد يضطرُّ المرء إلى أن يُقرَّر أمر وجود طائفة من العمليات التحويلية الاختيارية التي أفضت إلى أن تُشتق البنية (٢) -بنية الكلام المنقول إخباراً- من البنية (١) -بنية الكلام المنقول حكاية-.

غير أن الاختلافات بين (١) و(٢)، من وجهة أخرى، متعددة. وأكثر هذه الاختلافات وضوحاً هي تلك التي ترتدُّ إلى المستوى التركيبي من اللغة. أولاً: الضميران في (١) و(٢) مختلفان (أنا، هو). ثانياً: ينطوي التركيب في (٢) - دون (١) - على الأداة (إن)، التي أنظرُ إليها على أنها ههنا أداة مُتخصِّصة في إدماج نصِّ الكلام المنقول، سواء أكان محكياً أم مُخبراً به.

غير أن العربية - فيما أحسب- تتجوَّزُ في استعمال الأداة المُدمجة (إن) في صدر الكلام المحكي حكايةً بوساطة فعل القول (قال): فهي توردها تارة، وتارة لا تفعل. ومن هنا وجدنا الحق - تقدس - ينقل لنا قولاً لإبليس - عياداً بالله منه- دون (إن): «قال: أنا خيرٌ منه»^(١)، و: «قالت: هو من عند الله»^(٢)، و: «فقال أنا ربُّكم الأعلى»^(٣). في حين إنه - جلَّ وعلا- قد أثبت (إن) في أول مقول القول الذي نقله عن عيسى ابن مريم - عليهما الصلاة والسلام- وهو في

١. الأعراف ٧ : ١٢.

٢. آل عمران ٣ : ٣٧.

٣. النازعات ٧٩ : ٢٣.

المهد: ﴿قَالَ إِنِّي عِنْدَ اللَّهِ﴾^(١). ولذلك يُمكنُ أن تأتي الجملة الأولى السابقة هكذا:
(قال خالد: "إنني متعب").

وقد يكونُ أن يأتي فعلُ القولِ (قال) لنقلِ الكلامِ إخباراً لا حكايةً، كما
مثَّلنا سابقاً بـ(قال خالد إنه)، شرطُ عودةِ الضميرِ على خالدِ نفسه. أقول: إنَّ
اللغةَ - فيما يتبدى لِخاطري - لا تُجيزُ في هذه الحالِ إيرادَ هذا التركيبِ دونَ
الأداةِ، فلا نجدُها تقولُ: (قال خالد هو) بَعوْدَةِ الضميرِ على خالدِ.

أما في حالِ نقلِ الكلامِ بوساطةِ أيِّ فعلٍ آخرٍ غيرِ (قال)، مثل: (أخبر،
أعلم، ذكر، حدث، نادى...)، فإنَّ اللغةَ العربيَّةَ تتشددُ كذلك، فلا تورِدُ الكلامَ
المَقولَ المَنقولَ عندئذٍ - في حدودِ ما رَصَدتُ - إلا وفي أولِهِ (إنَّ) أو (أنَّ) أو
(أن). وذلك بحيثُ تكونُ الأداةُ فاصِلَةً بينَ فعلِ القولِ الذي هو من غيرِ لفظِ
(قال)، وجملةِ الكلامِ المنقولِ.

والجديرُ ذِكرُهُ أنَّ بعضَ هذه الأفعالِ، التي تدلُّ على معنى القولِ من
دونِ لفظِهِ، قد تُساقُ بغيَّةً نقلِ الكلامِ نقلاً بالحكايةِ. فهذه الوظيفةُ ليست حِكراً
على (قال) وحده. فالفعلُ نادى - مثلاً - قد يردُّ في الكتابِ العزيزِ لغرضِ النقلِ
الحرفيِّ اللفظيِّ للكلامِ، كما في: ﴿فنادتُه الملائكةُ وهو قائمٌ يُصَلِّي في المِحرابِ
أنَّ اللهَ يُبشِّرُكَ بِخَيْرٍ﴾^(٢). وكذلك الفعلُ (أوحى): ﴿فأوحى إليهم أن سبحوا بكرةً
وعشيًا﴾^(٣)، و﴿إذ يوحى ربُّكَ إلى الملائكةِ أني معكم فنبتوا الذين آمنوا﴾^(٤).

١. مريم ١٩ : ٣٠.

٢. آل عمران ٣ : ٣٩.

٣. مريم ١٩ : ١١.

٤. الأنفال ٨ : ١٢.

وإذا قارننا ما سبق بما هو مائل في اللغة الإنجليزية، وجدنا الأداة المتممة أو المدمجة فيها، وهي (that)، قد تلحق الكلام غير المحكي حسب. وهذا الصنيع يختلف عما هو مائل في العربية مع فعل الحدث القولي: (قال)، إذ تبيح قوامين الكلم العربي أن تقع (إن) في نوعي الكلام، على حد سواء، بعد الفعل (قال). غير أنني أقدر أن العربية قد طورت ما يمكننا عدّه خاصاً بالكلام المنقول إخباراً، وهو قولهم: (قال بأن).

وبالنظر إلى المستوى الدلالي فإن (Partee) قد لاحظ أن التركيب الظاهري أو الصيغة الشكلية للاقتباس (الحكاية)، إنما هو جزء من المعنى الكلي للجملة^(١). ولذلك فإننا إن قبلنا كون (٣) و(٤) مترادفتين:

(٣) قال محمود بأن النظرية كانت خاطئة.

(٤) قال محمود بأن النظرية لم تكن صحيحة.

فإننا لا نستطيع التسوية بين (٥) و(٦):

(٥) قال محمود: "النظرية خاطئة".

(٦) قال محمود: "النظرية ليست صحيحة".

بعبارة أخرى: إذا كانت جملة "النظرية خاطئة" مساوية جملة "النظرية ليست صحيحة"، فإنهما في الوقت نفسه تمثلان منطوقين مختلفين. ترمز كل جملة من الجملتين (٥) و(٦) إلى منطوق مغاير لمحمود، ولأجل ذلك ليس

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.29-30.

بمكنتنا أن ننظرَ إليهما بصفتهما مترادفتين. وهذا هو الذي أفضى ببعض الباحثين الغربيين إلى أن يرفضَ الرأيَ القائلَ بأنَّ الكلامَ المنقولَ إخباراً مُشتقُّ من الكلامِ المحكيِّ اشتقاقاً تحويلياً^(١).

من قواعدِ نقلِ الكلامِ: التضمير^(٢) في الحكاية

القاعدة الأولى:

نجدُ في بعضِ مَقَرَّراتِ اللسانينِ الغربيينِ أنَّ من النحوِ الكونيِّ ألا يكونَ مرجعُ ضميرِ الغيبةِ الحالِّ في الاقتباسِ المحكيِّ أيّاً من المتكلمِ المنقولِ منه الكلامِ **reported speaker**، أو المخاطبِ (المُرسلِ إليه) **reported addressee**، المذكورينِ في العبارةِ القوليةِ التي خارجَ الاقتباسِ^(٣). أنعم النظرَ فيما يأتي:

(٤) قالَ حسامٌ لموسى: "هو كانَ مريضاً".

(٥) قالَ حسامٌ لسلمى: "لؤيَ قالَ لزَيْنَبَ إنه يُحبُّها".

(٦) قالَ سعدٌ لفاطمةَ عن أحمدَ: "لقد كانَ مريضاً".

في الجملةِ (٤)، ضميرِ الغيبةِ (هو) الذي في الاقتباسِ لا يمكنُ أن يرتدَّ إلى أيِّ من المذكورينِ خارجَ الاقتباسِ: (حسام) أو (موسى)، وهما طبعاً يُمثَلانِ

١. انظر: Ibid: p.30.

٢. أعني بهذا المصطلح: "تحويل الاسم إلى ضمير". وقد فررتُ من مصطلح (الإضمار) إلى (التضمير)، لما يَدُلُّ عليه الأوَّلُ عند بعض العلماء والباحثين من معنى لصيق بالحذف. فسيبويه -مثلاً- يستعملُ الإضمارَ بمعنى الحذف والاستتار في الأفعال، والجمل، والمبتدأ والخبر، واسم كان، وفاعلها تامَّة، واسم لا النافية للجنس، وضمير الشأن بعد أن (محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية: ص ١٢ - ١٣).

٣. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.31.

المتكلم المنقول منه والمُخاطَب الرئيس المرسل إليه - على الترتيب - . تحوي الجملة (٥) اقتباساً إخبارياً مُدمجاً في اقتباس محكي. وههنا، كذلك، ليس يمكن أن تكون إحالة ضمير الغيبة (هـ) الذي في (٥) إلى (حسام) - المنقول منه - ، أو (سلمى) - المرسل إليها - . وفي (٦)، مع أن ضمير الغيبة المفرد المذكور الذي تشتمل عليه جملة مقول القول (الاقتباس المحكي) عائدٌ إلى أحمد المذكور في العبارة القولية التي تسبق الاقتباس مباشرة، إلا أن هذا العود لم يطل المنقول منه ولا المُخاطَب الرئيس.

القاعدة الثانية:

ومن القواعد الرئيسة الأخرى أن ضميري التكلم والخطاب اللذين في الاقتباس المحكي يومئذ على التوالي إلى المتكلم المنقول منه الكلام reported speaker والمخاطب الرئيس reported addressee المذكورين في العبارة التي خارج الاقتباس مباشرة^(١). وما يلي يوضح هذه القاعدة:

(٧) قال وائل لهند: "أنا أحبُّك".

(٨) قال وائل لهند إنَّ غسان قال لليلي: "أنا أحبُّك".

يبيِّن هذان المثالان، بشكل واضح، أن مرجعي ضميري التكلم (أنا) والخطاب (ك) اللذين يتموقعان في الاقتباس، إنما هما محكومان للمتكلم المنقول منه الكلام والمرسل إليه (المخاطب) - بهذا الترتيب - المذكورين قبل جملة الاقتباس مباشرة. وأجل هذا فإنَّ (أنا) الذي في (٧) راجعٌ إلى (وائل)، في حين أن كاف المخاطبة المؤنثة (ك) تعودُ إلى هند. غير أن مرجع الضمير (أنا)

١. انظر: ibid, p.30-31.

المذكور في (٨) لن يكون هو مرجع (أنا) في (٧). فـ(أنا) في (٨) يُشيرُ إلى أقرب مرجع اسميٍّ مذكَّرٍ متَّصِلٍ بالاعتباس، ولن يكونَ إلا "حَسَّان". وأمَّا (ك) في (٨) فهي قطعاً ترتدُّ إلى أقرب مرجع اسميٍّ ملاصقٍ للاقتباس، فنجدُه "ليلي".

من قواعد نقل الكلام: التضمير في الإخبار

إنَّ القاعدَتَيْنِ المتقدِّمتَيْنِ منطبقَتانِ على نوع الكلام المحكيِّ دون غيره، وتساوق قاعدةٌ أخرى تتعلَّقُ بالتضميرِ فيما نُقلَ من كلامٍ نقلًا مُتَّصِرًا فيه، هي:

إنَّ ضميري المتكلم والمخاطبِ الحالِّينِ في الاقتباسِ غيرِ المحكيِّ (الإخباريِّ) إمَّا أن يعودا إلى الناقلِ والمنقولِ إليه، أو إلى المنقولِ منه والمخاطبِ (المُرسلِ إليه) في حالِ كانَ الكلامُ الإخباريُّ - أي غيرَ المحكيِّ - مُدمجاً في طيِّ كلامٍ آخرٍ محكيٍّ^(١).

اقرأ الأمثلة الموالية لتختبر استراتيجيات التضمير في الكلام المنقول بتصرُّف:

(٩) أخبرَ حَسَّانَ مريمَ بأنَّني أحبُّك.

(١٠) قالَ حَسَّانَ لمريمَ: "لؤيَ أخبرَ زينبَ بأنَّني أحبُّك".

(١١) لقد أخبرتني بأنَّني أخذتُك معي إلى القاهرة العامَ الماضي.

في (٩) يعودُ ضميرُ المتكلمِ (الياء) في الاقتباسِ الإخباريِّ غيرِ المحكيِّ إلى الناقلِ، فيما يعودُ ضميرُ المخاطبةِ إلى المنقولِ إليها، وهما بالطبع غيرُ مذكورين. أمَّا في (١٠) فإنَّ الضميرينِ - كما لا يخفى - واقعانِ في اقتباسِ منقولٍ إخباراً مُدمجٍ في اقتباسِ محكيٍّ، وبسببِ من ذلكم فإنَّ المرجعَ لكلِّ ضميرٍ سيكونُ على التوالي: المنقولُ منه الاقتباسِ وهو حَسَّان، والمُرسلُ إليها الاقتباسِ

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.31.

وهي مَرِيْم. وَيُظْهِرُ الْمَثَالُ (١١) أَنَّ الْعِبَارَةَ الَّتِي تَحْوِي الْفِعْلَ الْقَوْلِيَّ (أَي: عِبَارَةُ "لَقَدْ أَخْبَرْتَنِي") إِنْ هِيَ انطَوَتْ عَلَى ضَمِيرِي التَّكَلُّمِ وَالخَطَابِ الْعَائِدِينَ إِلَى النَّاقلِ وَالْمُرْسَلِ إِلَيْهِ - بِالترتیب - ، فَإِنَّ هَذَيْنِ الضَّمِيرَيْنِ لهما الْمَرْجِعَانِ الْاسْمِيَانِ نَفْسَاهما بِنَفْسِ التَّرْتِيبِ فِي الْاقتباسِ الْمَنْقُولِ إِخباراً.

وِثْمَةً قَاعِدَةٌ ثَانِيَةٌ تَعُودُ إِلَى ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ فِي الْكَلَامِ الْإِخبارِيِّ، تَنْصُ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يَتَّبِعُ قَوَاعِدَ التَّضْمِيرِ الْعَامَّةَ فِي اللُّغَةِ^(١)، لَا يَخْتَلِفُ عَنْهَا فِي شَيْءٍ.

القضية الثانية: مدخول اللام بين كونه مقولاً له وكونه مقولاً عنه في

التنزيل العزيز

قال لـ + مقول له

تَشِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِنِيَّةٍ قَوْلِيَّةٍ يُمَكِّنُ التَّمثِيلَ لَهَا أَوْ التَّعْبِيرُ عَنْهَا بِالآتِي:
(قال + طرف ١ + لـ + طرف ٢ + مقول). وَقَدْ يُظَنُّ سَرِيعاً أَنَّ هَذِهِ الْبِنِيَّةَ إِنَّمَا تَعْنِي، بِبَساطَةٍ، تَوَجُّهُ الْقَوْلِ مِنَ الطَّرْفِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْقَائِلُ، إِلَى الطَّرْفِ الثَّانِي الْمَقُولِ لَهُ. وَلَكِنْ مَسَعَانَا فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنْ نَمْتَحِنَ صِحَّةَ هَذَا الظَّنِّ، مِنْ خِلالِ الْإِجابَةِ عَنِ السُّؤَالَيْنِ:

أَوَّلًا- هل صَحِيحٌ أَنَّ هَذِهِ الْبِنِيَّةَ مُفْصِلَةٌ، دَائِماً، عَنِ قَائِلِ وَمَقُولِ وَمَقُولِ لَهُ؟ أَوْ هل هِيَ مُعْرِبَةٌ، بِالضَّرُورَةِ، عَنِ تَوَجُّهِ الْقَوْلِ مِنَ الطَّرْفِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْقَائِلُ الَّذِي يَقَعُ قَبْلَ اللامِ، إِلَى الطَّرْفِ الثَّانِي، وَهُوَ الْاسْمُ الَّذِي يُمْتَلُّ مَجْرُورَ اللامِ؟.

Charles N. Li, Direct speech and indirect speech: p.32. ١

ثانياً- وإذا صحَّ مجيئها كذلك، فهل يكون القولُ الموجهُ من الطرفِ الأولِ إلى الطرفِ الثاني، قولاً محكياً حسب؟ ألا يمكنه أن يكون في بعض الأحيان غير محكي؟ وهل ميزُ القولِ المحكي حينذاك من غيره أمرٌ سهلٌ دائماً؟.

ولعلَّ الأكثرَ في البنية (قال + طرف ١ + لـ + طرف ٢ + مقول)، ناهيك عن الأصل فيها، أن تكون مُستَملةً على المعهود من عناصر القول: القائل والمقول والمقول له. والمقول عليه في إثبات هذا، ودحض ما دونه، هو مقول القول. فقد يخوي المقول عناصر لغوية، تجعل القول يتوجه الكلام من الطرف الأول إلى الطرف الثاني حتمية لا تقبل شكاً. وهذا مثل ثلاث الآيات المتواليات: ﴿...يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أنتم لكانا مؤمنين. قال الذين استكبروا للذين استضعفوا نحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم بل كنتم مجرمين. وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل والنهار إذ تأمرونا أن نكفر بالله ونجعل له أنداداً...﴾ (١).

فهذه الجملة القولية الثلاث لا شك أنها جميعها تضم القائل والمقول والمقول له. ويتراوح القائل والمقول له بين أن يكون أحدهما "الذين استضعفوا" فيما يكون الآخر "الذين استكبروا"، والعكس بالعكس. والذي جعل الأمر مقطوعاً به إنما هو تركيب المقول كما أشرنا، من خلال اشتماله على ضمير الخطاب العائد للمقول له بطبيعة الحال، في مقابل ضمير التكلم العائد للقائل: "لولا أنتم لكانا مؤمنين"/"نحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم بل كنتم مجرمين"/"بل مكر الليل والنهار إذ تأمرونا أن نكفر بالله". وتتبي هذه الضمائر، من وجهة ثانية، عن أن ربنا ينقل لنا قول المستضعفين والمستكبرين بصيغة الكلام المحكي، كما هو متجمل.

١. سبأ ٣٤: ٣١ - ٣٣.

وَنَظَائِرُ هَذَا النَّمَطِ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ، وَالتَّعَرُّفُ عَلَى مَا يَنْتَمِي إِلَيْهِ سَهْلٌ. كَمَا أَنَّهُ مَحْكُومٌ عَلَى اللَّامِ الْوَاقِعَةِ فِيهِ مَوْقِعًا بَيْنِيًّا يَفْصِلُ الْقَائِلَ عَنِ الْمَقُولِ لَهُ، بِأَنَّهَا لَامٌ الْمُشَافَهَةُ وَالتَّبْلِيغُ^(١)، لِأَنَّ ثَمَّةَ طَرَفًا مَقْصُودًا بِالْقَوْلِ يُبْلَغُهُ وَيَتَلَقَّاهُ. وَمِمَّا قَدْ يُعِينُ عَلَى الْإِهْتِدَاءِ إِلَى هَذَا النَّمَطِ، إِضَافَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنْ أَمْرِ ضَمَائِرِ التَّكَلُّمِ وَالخِطَابِ، صِيغَةُ فِعْلِ الْأَمْرِ. فَحُضُورُهَا فِي بَنِيَةِ الْمَقُولِ تُرْشِدُ إِلَى أَنَّهُ مَقُولٌ مَقُولٌ حِكَايَةٌ، وَأَنَّ الْمُرتَبِطَ بِاللَّامِ إِنْ هُوَ إِلَّا مَقُولٌ لَهُ. وَهَذَا عَيْنُ الْوَارِدِ فِي الْآيَتَيْنِ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا﴾^(٢)، و﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٣). وَقَدْ يَجْمَلُ أَنْ نُعَيِّدَ التَّمَثِيلَ لِهَذِهِ الْبَنِيَةِ الْقَوْلِيَّةِ بِالْآتِي: (قَالَ+الْقَائِلُ+لَامُ التَّبْلِيغِ+الْمَقُولُ لَهُ+الْمَقُولُ).

قَالَ لَب + مَقُولٌ "عَنهُ"

وَلَا يَنْحُو الْأَمْرُ النَّحْوَ نَفْسَهُ حِينَمَا نَوْجُهُ الْأَنْظَارَ صَوَّبَ طَائِفَةً أُخْرَى مِنَ الْآيَاتِ. فَقَدْ يَعْضُضُ لَكَ أَنْ يَكُونَ تَرْكِيْبًا مَا حَائِزًا الْبَنِيَّةَ الشَّكْلِيَّةَ ذَاتَهَا، أَي: (قَالَ+طَرَفٌ ١+لَب+طَرَفٌ ٢+مَقُولٌ)، وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الطَّرْفُ الثَّانِي أَوْ الْمَجْرُورُ بِاللَّامِ مَقُولًا "لَهُ"، بَلْ يَغْدُو مَقُولًا "عَنهُ". وَلَا يُقَالُ إِذْ ذَاكَ إِنْ اللَّامِ فِيهِ هِيَ لَامٌ الْمُشَافَهَةُ وَالتَّبْلِيغُ، إِنَّمَا هِيَ الْمُوَافِقَةُ "عَنْ" مَعْنَى وَعَمَلًا، أَوْ لَامٌ أَجَلٌ - كَمَا يَقُولُ النَّحَاةُ وَالْمُفَسِّرُونَ - . وَأَجَلٌ ذَلِكَ، لَقَدْ يَجُوزُ أَنْ نُعَبِّرَ عَنِ هَذِهِ الْبَنِيَةِ الْقَوْلِيَّةِ الثَّانِيَةِ، الَّتِي لَا تَكُونُ لَامَةً لِلتَّبْلِيغِ، بِالْآتِي: (قَالَ+الْقَائِلُ+اللَّامُ الْمُسَاوِيَةُ "عَنْ" +الْمَقُولُ عَنْهُ+الْمَقُولُ).

١. وَهِيَ الْجَارَةُ لِاسْمِ السَّمَاعِ لِقَوْلِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب

الأعاريب: ص ٢٨١. و: الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني: ص ٣٧٥.

٢. العنكبوت ٢٩: ١٢.

٣. غافر ٤٠: ٤٩.

وروزُ اللامِ التي تكونُ موافقةً (عن)، أو روزهُ ما تبدهُهُ اللامُ، إنما يكونُ متأثراً من طريقِ مَقولِ القولِ، حسبَ طبيعتهِ البنائِيَّةِ، أو من الطبيعةِ الموضوعِيَّةِ التي لمدخولِ اللامِ.

القولُ بالمَقولِ عنه طبقاً لتركيبِ المَقولِ

١- ولكن، لا يُسَلِّمُ كَوْنُ المَذْكُورِ بَعْدَ اللامِ مَقُولاً عَنهُ، إلى أن يكونَ المَقولُ لَهُ غائِباً عن الكلامِ على سبيلِ الحَتْمِ والاقْتِضَاءِ. فنحنُ واجِدُونَ مَثَلاً أنَّ النظرَةَ العجلى إلى قولِهِ - تعالَتْ صِفَاتُهُ- : ﴿...حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ^(١)...﴾، قد تُفْضِي إلى القولِ بِأنَّ (أولاهم) مَقولٌ لَهُ. وهذا غيرُ صَحيحٍ باستِكمالِ القِراءَةِ، لأنَّ المَنقولَ لَهُ مُفصَّحٌ عَنهُ تالِيّاً عَبرَ أسلوبِ النِّداءِ (رَبَّنَا)، الذي بِهِ يُسْتَفْتَحُ مَقولُ القولِ: "...حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ: رَبَّنَا...". ثُمَّ إِذَا اكْمَلْنَا قِراءَةَ المَقولِ، اسْتَبَقْنَا أنَّ (أولاهم) ليسَ إِلا مَقولاً عَنهُ أو مُتَحَدِّثاً عَنهُ: ﴿...حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ: رَبَّنَا، هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَاباً ضِعْفاً مِنَ النَّارِ...﴾^(٢)، والقاضي بِذلك حَدِيثُ أُخْرَاهُمْ عن أولاهم بصيغةِ الغيبةِ: "هؤلاء أضلُّونا فَآتِهِمْ".

ومن ثَمَّ يَتَوَضَّحُ أنَّ اللامَ في (أولاهم) بِمعنى (عن)، أي: قالت أُخْرَاهُمْ عن أولاهم أو في حَقِّهِمْ وشأنِهِمْ. والمُفسِّرونَ على التمسكِ بِأنَّها لامٌ أَجَلٌ، قالَ

١. قالت أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ" فيه ثلاثة أقوال: "أحدها: آخر أمة لأول أمة، قاله ابن عباس. والثاني: آخر أهل الزمان لأولهم الذين شرعوا لهم ذلك الدين، قاله السدي. والثالث: آخرهم دخولا إلى النار وهم الأتباع، لأولهم دخولا وهم القادة، قاله مقاتل" (ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: ٣ / ١٣٣).

٢. الأعراف ٧ : ٣٨.

الرازي: "اللام في قوله: (لأخراهم)^(١) لام أجل، والمعنى: لأجلهم وإضلالهم إياهم. (قالوا ربنا هؤلاء أضلونا) وليس المراد أنهم ذكروا هذا القول لأولاهم، لأنهم ما خاطبوا أولاهم، وإنما خاطبوا الله - تعالى - بهذا الكلام"^(٢).

وقد تبدو الآية التي تتبع هذه الآية أنها معها على وفاق، إلا أن الحقيقة أنهما من ناحية طبيعة اللام ومدخولها على أتم الافتراق. إذ تعود الآية الثانية التالية إلى بنية القول الأولى، التي تستعلي اللام فيها لأمًا للتبليغ، ويظهر مدخولها بوصفه مقولاً له، وذلك بسبب من طبيعة الضمائر التي يحويها مقول القول. الحظ: ﴿...حتى إذا أدركوا فيها جميعاً قالت أخراهم لأولاهم: ربنا، هؤلاء أضلونا فأتهم عذاباً ضعفاً من النار قال: لكل ضعف ولكن لا تعلمون. وقالت أولاهم لأخراهم: فما كان لكم علينا من فضل فذوقوا العذاب بما كنتم تكسبون﴾^(٣).

ويستقدر لي أن الطائفة الأخيرة لما كانت قد بدأت الموقف بالابتدار إلى اتهام الطائفة الأولى بأنها المتسببة في إضلالهم، متوجهة بالقول المحكي إلى المولى - تنزهت أسماؤه - ، اندفعت الأولى - المتهممة بالإضلال - إلى محاكمة الطائفة الأخيرة - المتهممة إياها بالإضلال - بتوجيه الكلام لها، لدحض تميزها عنها، وإثبات المشاركة في العذاب. وعلى أي حال، فقد تركب مقول القول في كلتا الآيتين على نحو تظل معه وجهه الكلام وجهة محكية، كما لا يخفى.

وكثيراً ما يُخيل إلي أن القرآن العظيم لا يُوظف (قال لي) قاصداً (قال عن)، إلا حينما يكون مدخول اللام - الذي هو المقول عنه - حاضراً الموقف الاتصالي الذي بث فيه القول عنه. أعني أن مدخول اللام في هذه الحال، رغم

١. الصواب: (لأولاهم).

٢. الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ١٤ / ٦١.

٣. الأعراف ٧ : ٣٨ - ٣٩.

أنه ليس مقولاً له، بل مقولاً عنه، إلا أنه ضممه والقائل مجلس واحد، فشهد الكلام الذي قيل في حقه وشأنه. أماره ذلك آيتا الأعراف السابقتان الثامنة والثلاثون والتاسعة والثلاثون. فقد تقرر أن (قال لـ) تأتي بمعنى (قال عن) في الآية (٣٨): "قالت أخواهم لأولاهم"، ولم يكن هذا ليصح - في ظني - لولا أن (أولاهم) قد كانت في المقام الذي أطلقت فيه (أخواهم) كلامها عنها. وهذا مؤيدٌ بدليلين: الأولُ واردة في الآية (٣٨)، وهو اسم الإشارة (هؤلاء) الذي استخدمته الطائفة الأخيرة للإيماء إلى الطائفة الأولى. وأمّا الدليل الآخر فجاء تالياً في الآية (٣٩)، حيث وجدنا (أولاهم) تردُّ على (أخواهم)، وما كان ليكون هذا إلا بعد سماع (أولاهم) مقالة (أخواهم).

٢- وقرأ قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه. وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم﴾^(١)، تجذ أن المقول هنا محكي أيضاً على ما نرجح، بدليل "تا" جماعة المتكلمين. ومع ذلك فإن جمهور المفسرين يحسبون اللام في (للذين آمنوا) اللام الموافقة (عن)، وهو الأمر المستتبع - في عرفهم - كون "الذين آمنوا" مقولاً "عنهم" لا "لهم". ويستدلون على صحة رأيهم بالقول: إنه لو صحَّ حساب اللام للتبليغ والمُشافهة، لكان الأقيس أن يُقال: "لو كان خيراً ما سبقتمونا إليه". وقد أورد "الطبري" تفسيرها بصيغة الخطاب لا بالغيبة، قال: "وقال الذين جحدوا نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - من يهود بني إسرائيل للذين آمنوا به: لو كان تصديقكم محمداً على ما جاءكم به خيراً ما سبقتمونا إلى التصديق به"^(٢).

وقد بدا لي أن الإمام الرازي - رحمه الله - قد استشعر شيئاً من عميق الفهم، عندما أخذ الكلام في الآية على المعهود من القول، فافتراض وجود ثلاث

١. الأحقاف ٤٦: ١١.

٢. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢٦ / ١٢.

جماعات. قال: "وعندي فيه وجه ثالث"^(١): وهو أن الكفار لما سمعوا أن جماعة آمنّت برسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خاطبوا جماعة من المؤمنين الحاضرين، وقالوا لهم: لو كان هذا الدين خيراً لما سبقنا إليه أولئك الغائبون الذين أسلموا"^(٢). ويقرب من هذا رأي غير منسوب أوردّه الألويسي معترضاً عليه لأنه خلاف الأولى كما يقول، مضمونه أن الذين كفروا لما سمعوا أن جماعة آمنّت، خاطبوا جماعة أخرى من المؤمنين، "أي قالوا للذين آمنوا: لو كان خيراً ما سبقنا إليه أولئك الذين بلغنا إيمانهم"^(٣). موطن الاستشهاد في هذا الرأي أن أصحابه قد استشعروا هم أيضاً شيئاً من الحضور الفيزيائي المتعین للمقول عنه بطريقة ما، ولو من وجه بعيد.

وقد درّس "عالم سبيط النيلي" هذه الآية ليدحض قاعدة مجيء اللام المفردة بمعنى (عن)، ويسوق زعماً مفادته أنها قاعدة "هباء، لأنها لا تملك شاهداً قرآنيّاً على مجيء اللام بمعنى (عن) إلا هذا الشاهد"^(٤). ورأيه لا يخرج في الحقيقة - عما أوردّه كل من الرازي والأوسي. وملخص ما يذهب إليه أن في الآية ثلاث مجموعات، هي: الكافرون، والمؤمنون، والسابقون. على اعتبار أن (الذين سبقوا) هم غير (الذين آمنوا)، أو أن (الذين سبقوا) مجموعة متميزة عن مجموعة (الذين آمنوا)^(٥).

أقول: إذا صحّ هذا الرأي هنا، وهو ما نميل إليه، فإنه لا يعني أن اللام المفردة لا تكون في العربية بمعنى (عن)، هكذا بإطلاق القول. وإني لأعجب

١. الوجه الأول: أن يكون الكلام على الخطاب ثم تحوّل إلى الغيبة، والثاني: أن اللام لام أجل.

٢. الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٢٨ / ١١.

٣. الأوسي، روح المعاني: ٢٦ / ١٤.

٤. عالم سبيط النيلي، النظام القرآني: مقمّة في المنهج اللفظي، ص ١٦٤.

٥. السابق نفسه.

كثيراً من قول "النيلي" السالف: إنه لا شاهد على قاعدة مجيء اللام بمعنى (عن) إلا الآية التي فيها "لو كان خيراً ما سبقونا إليه". إذ إنه مردود بآية سورة الأعراف المدروسة سابقاً، وهي: ﴿...حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ: رَبَّنَا، هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَأْتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ...﴾^(١). فإذا لم تكن اللام في (أولاهم) بمعنى (عن)، على ما يريدُه "عالم سبب النيلى"، بل بمعنى المُشافهة والتبليغ، فكيف يصح أن تتوجه المجموعة الأخيرة إلى المجموعة الأولى بالقول (ربنا...)? إن مقول القول هنا لا يدع مجالاً للشك بأن المقول له لم يكن (أولاهم) المتصل باللام، بل هو (ربنا).

وسواء أعددت "الذين آمنوا" - في آية سورة الأحقاف - مقولاً عنه أم مقولاً له، فإن فعل القول يظل ناقلاً كلاماً حكياً حكايةً.

٣- ولا يخرج عن هذا قوله - تعالى شأنه - على لسان نوح - عليه الصلاة والسلام -: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذْنًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٢). إذ إن الفهم الأولي قد يؤدي إلى القول بأن اللام في: ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ إنما هي على معنى "عن" وليست التبليغية، وإلا ل قيل: "لَنْ يُؤْتِيَكُمْ". وإذا صح هذا، ولست أصححه بما نوردُه لاحقاً، فإن (قال) منظور إليه هنا على أنه موظف لنقل الكلام نقلاً إخبارياً.

ولكن الظاهر أن نوحاً "يُحكي" هنا ما قاله الكافرون في حق المؤمنين، أي أنه نقل مقالة سبق أن قالها الكافرون قاصدين بها المؤمنين أتباع نوح:

١. الأعراف ٧ : ٣٨.

٢. هود ١١ : ٣١.

"وذلك أَنَّهُمْ قالوا: هم أرادنا، لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْراً"^(١). فكان قول نوح آت على إيقاع: "لا أقول - كما تقولون أنتم للذين تزدري أعينكم -: لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً"، أو: "لا أقول عن الذين آمنوا مثل قولكم عنهم: لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً".

والذي بلجنا إلى أن نذهب إلى أن جملة "لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً" ليست من عند نوح، وأنه ناقها - حسب - من غيره، وأنها في الأصل مقالة أطلقها الكافرون في شأن المؤمنين، أمران: أما الأول فهو أن فعل القول - فيما انتهت إليه ملاحظتنا في بحث آخر نعد له - لا يكون في التنزيل العزيز إلا لنقل الكلام بنصه. وأما الأمر الثاني فسياق الآيات التي يظهر فيها نوح - عليه الصلاة والسلام - مجادلاً قومه الكافرين. فقد أورد الحق تالياً للآية موطن البحث: قالوا: ﴿يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين﴾^(٢). ومجادلته إياهم تعني أنه كان يقابل القول بالقول، ويناطر الحجة بالحجة، ويرد على الرأي بأوفق منه.

وتفصيل ذلك أَنَّهُمْ لَمَّا قالوا له في السياق عينه: ﴿ما نراك إلا بشراً مثلاً﴾^(٣)، أجاب بقوله: (لا أقول إني ملك)، وكأنه يلمح إلى أن ما توصلوا إليه أمرٌ بدهي. ثم إنهم لما كانوا قد استحقروا المؤمنين واستصغروهم لما يبدو للناظر من فقرهم ورتابة حالهم، وإنهم لما كانوا قد أطلقوا عليهم حكماً بالاعتماد على الهيئة الخارجية، حكماً مؤداه أن من كانت هذه حاله، فلن يؤتية الله خيراً: ﴿وما نراك اتبعك إلا الذين هم أرادنا بادي الرأي وما نرى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين﴾^(٤)، أقول: لما كان ذلك منهم رد نوح - عليه الصلاة والسلام - مدافعاً

١. البغوي، تفسير البغوي: ٢ / ٣٨١.

٢. هود: ١١: ٣٢.

٣. هود: ١١: ٢٧.

٤. السابق نفسه.

بَيِّنَاتٍ عَنْ أَتْبَاعِهِ الَّذِينَ آمَنُوا قَائِلًا: (وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا).

والتعبيرُ عن استِقلالِ الكافرينَ للمؤمنينَ واستردالِهِم إِيَّاهُمْ بازدراءِ العينِ، يُشيرُ مِنْ وَجْهِهِ إِلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانُوا حَاضِرِينَ فِي الْمَوْقِفِ الَّذِي أزدراهم الكافرونَ فِيهِ، وَذَلِكَ بِبِساطَةِ لَأَنَّ مُتَكَا الكافرينَ فِي الازدراءِ كَانِ النَّظَرَ وَالرُّؤْيَا. وَقَدْ عَبَّرَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ عَنْ هَذَا بِلَفْظَيْنِ دَالِّينِ عَلَى الرُّؤْيَا: «وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرادُنَا بِادِي الرُّأْيِ». فَإِذَا كَانِ الْكافِرُونَ هُمْ مَنْ قَالَ أَوْلًا عَنْ الْمُؤْمِنِينَ: (لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا)، فَإِنَّهُ قَوْلٌ صَادِرٌ مِنَ الْكافِرِينَ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ فِي حَضْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَسَمَاعِهِمْ. وَقَدْ يَقِفُ شَاهِدًا عَلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ، بَعْضُ خُطَابِ الْكافِرِينَ وَارِدٍ فِي مُسْتَهَلِّ الْمَوْقِفِ الْمائِلِ فِي الْآيَةِ (٢٧)، إِذْ إِنَّهُمْ لَمْ يُخاطَبُوا نَوْحًا وَحْدَهُ بِصِيغَةِ الْإِفْرَادِ، بَلْ نَوْحًا وَالْمُؤْمِنِينَ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ: (وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كاذِبِينَ). إِذَنْ، فَالْمُؤْمِنُونَ كَانُوا حَاضِرِينَ.

وَيَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ، فَإِنَّ الَّذِي سَوَّغَ اسْتِعْمَالَ (قَالَ لِي) مَتَّبِعًا بِمَقُولِ "عنه" لَا "له"، هُوَ حُضُورُ الْمَقُولِ عَنْهُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي قِيلَ فِي حَقِّهِ مَا قِيلَ.

وَإِذَا افْتَرَضْنَا أَنَّ الْجُمْلَةَ: "لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا" مِنْ عِنْدِ نَوْحٍ، لَيْسَ يَحْكِيهَا، فَلِمَاذَا اخْتَارَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ؟ لِمَاذَا لَمْ يَقُلْ شَيْئًا غَيْرَهُ؟ إِنَّ إِصْرَارَ نَوْحٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَى أَنْ لَا يَقُولَ "لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا"^(١)، يَشِي بِأَنَّ غَيْرَهُ هُوَ مَنْ قَالَ الْجُمْلَةَ، أَوْ أَنَّ غَيْرَهُ طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَقُولَهَا، وَهَمِ الْكافِرُونَ طَبَعًا. وَالْكَلَامُ الَّذِي يَعْقِبُ هَذَا يُرَجِّحُ مَا نَقُولُ: "اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذَنْ لَمِنَ الظَّالِمِينَ"، أَي: لَنْ أَعْتَمِدَ عَلَى حَالِ الْمُؤْمِنِينَ الْخَارِجِيَّةِ، وَمَنْظَرِهِمْ

١. إشارة إلى ما جاء في الآية: "وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا".

السبادي، فأحكَمَ عليهم وأقول عنهم كما تقولون: "لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْرًا"، لأنَّ الله وَحْدَهُ أَعْلَمُ بِمَا تَجْنُهُ أَنْفُسُهُمْ، وَإِنِّي إِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ أَوْ قُلْتُه كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ.

٤- وَثَمَّةَ آيَةٍ يَسْتَعْلِي فِي أَمْرِهَا هَذَا الَّذِي بِهِ نَقُولُ، هِيَ قَوْلُهُ: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا»^(١). إِذْ يَبْدُو مِنَ النَّظَرِ الْأَوَّلِيِّ أَنَّ السَّلَامَ فِيهَا بِمَعْنَى (عَنْ)، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ الْأُخْرَى لَقَالَ: (أَنْتُمْ أَهْدَى...). إِلَّا أَنَّ رَوَايَاتِ سَبَبِ النَّزُولِ تُجْمَعُ أَجْمَعًا عَلَى أَنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا حَاضِرِينَ الْمَوْقِفِ الَّذِي قِيلَ فِيهِ: "هَؤُلَاءِ أَهْدَى...". بَلْ إِنَّ تِلْكَ الرَّوَايَاتِ مُتَّفَقَةٌ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ، وَهُمْ الْيَهُودُ، وَجَّهُوا كَلَامَهُمْ إِلَى كَفَّارِ قَرِيشٍ بِصِيغَةِ الْخِطَابِ: "أَنْتُمْ أَهْدَى...".

تَقُولُ الرَّوَايَاتُ: إِنَّ أَحَدَ أَحْبَارِ الْيَهُودِ، هُوَ حَيْيُ بْنُ أُخْتَبٍ أَوْ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ، لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ طَلَّبَ إِلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ - لِكُونِهِ صَاحِبَ كِتَابٍ - أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ، فَجَاءَ حُكْمُهُ لِصَالِحِ الْمُشْرِكِينَ، فَخَاطَبَهُمْ قَائِلًا: "أَنْتُمْ - وَاللَّهِ - خَيْرٌ مِنْهُ"^(٢)، أَوْ "أَنْتُمْ - وَاللَّهِ - أَهْدَى سَبِيلًا مِمَّا عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ"^(٣)، فَأَنْزَلَ اللهُ الْآيَةَ. وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ قَدْ وَضَعْتَ (الَّذِينَ كَفَرُوا) مَوْضِعَ الْمَقُولِ عَنْهُ، رَغْمَ أَنَّهُمْ - طَبَقًا لِلرَّوَايَاتِ - مَقُولٌ لَهُمْ، وَقَدْ جَمَعَهُمُ وَالْقَائِلُ مَوْقِفًا وَاحِدًا.

وَإِذَا تَأَمَّلْنَا مَرَّةً أُخْرَى مَوْطِنَ الشَّاهِدِ مِنَ الْآيَةِ الْمَذْرُوسَةِ، وَجَدْنَاهَا مُتَّفِرَّةً عَنِ كُلِّ سَابِقَاتِهَا مِنْ جِهَةِ خُرُوجِ مَقُولِ الْقَوْلِ فِيهَا مِنَ الْمَحْكِيِّ إِلَى

١. النساء ٤: ٥١.

٢. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٣٤ / ٥.

٣. البغوي، تفسير البغوي: ١ / ٤٤١.

الإخباري هونا ما: "هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً". فقد يُقال: إن مولانا - سبحانه - نقل لنا كلام اليهودي متصرفاً فيه، بتحويل الضميرين (أنتم) و(هم)^(١) من الموقف الأصلي إلى (هؤلاء) و(الذين آمنوا) - على التوالي - في الكلام المنقول (الآية). ولا تتصور صحة القول بأن هذا المقول مبقى عليه كما صتر من اليهودي، لأن فيه ما يعاكس الحكم الذي أطلقه. فإذا كان محكيًا حكاية، فكيف يخكم اليهودي على كفار مكة بأنهم الأهدى، ثم ينعت محمداً وأصحابه بالإيمان (الذين آمنوا)؟ إنما هو الوصف الحق من الحق. فقد يكون أن الله بتحويل ضمير المخاطبين (أنتم) إلى ضمير الغائبين (هؤلاء) قصد - عز اسمه - إلى أن "يبعدهم" أي الكافرين، وهم المبتعدون من رحمة الله، ويبتعد معهم كلام اليهود وحكمهم على الرسول وأتباعه، وهو بعيد عن الصواب فيما يعلمون في قرارة أنفسهم.

غير أن نفسي تشتهي توجيه الكلام في الآية العزيزة وجهة أخرى، لا تخرجها مرة أخرى عن المعهود من القول، ولا تخرج المتصل باللام عن طبيعته الأصلية في كونه مقولاً له، وهذا أسلم. فالذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت هم القائلون، والذين كفروا هم المقول لهم، والضمير الإشاري (هؤلاء) لا يعود إلى (الذين كفروا)، بل إلى "الجبت والطاغوت"، وهما "اسمان لكل معظم بعبادة من دون الله"^(٢)، وبذا عنى القائلون بـ"الذين آمنوا": الذين آمنوا بمحمد. فكان أولئك اليهود - عليهم لعائن الله - قد ذهبوا إلى أبعده من مراد الكفار من سؤالهم، فأجابوهم بما لم يخطر في بالهم. فقد قال اليهود: إن الأصنام (أو الجبت والطاغوت) أهدى من الذين آمنوا بمحمد.

١. أو (محمد وأصحابه).

٢. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٣٣/٥.

صَفْوَةُ الْمَقَالِ أَنَّ مَا قِيلَ إِنَّهُ مَقُولٌ عَنْهُ بَعْدَ اللَّامِ الَّتِي تَلِي فِعْلَ الْقَوْلِ (قَالَ لِبِ+مَقُولٍ عَنْهُ)، الْأَكْثَرُ وَالْأَوْلَى أَنْ يُرَدَّ إِلَى بِنْيَةِ الْقَوْلِ الْمَعْتَادَةِ، بَأَنَّ يُنْظَرَ إِلَى الْمُتَّصِلِ بِاللَّامِ بِحُسْبَانِهِ مَقُولًا لَهُ. وَإِنْ اضْطُرَّرْنَا إِلَى الرَّأْيِ الْآخِرِ اضْطِرَارًا لِسَبَبٍ مِنَ التَّرْكِيبِ لَا مِرَاءَ فِيهِ، وَهُوَ مَا فَعَلْنَاهُ بِآيَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ: رَبَّنَا﴾، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَقُولُ عَنْهُ حَاضِرًا الْمَقَامَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ الْمَقُولُ.

القول بالمقول عنه طبقاً لطبيعة المتصل باللام

نَخْلُصُ مِنَ السَّابِقِ إِلَى الْقَوْلِ: إِنَّ مُحْتَكَمَنَا فِي عَدِّ الطَّرْفِ الثَّانِي مَقُولًا "عَنْهُ" لَا "لَهُ"، إِمَّا أَنْ يُرَدَّ إِلَى الطَّبِيعَةِ الْبِنَائِيَّةِ لِلْمَقُولِ نَفْسِهِ، كَمَا جَرَى مِنَّا الْكَلَامُ مِرَارًا، وَإِمَّا إِلَى الطَّبِيعَةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ لِلْمُقْتَرَنِ بِاللَّامِ. وَنَعْنِي بِهَذَا الْآخِرِ أَنَّ وَاقِعَ الْأَشْيَاءِ وَوَقَائِعَ الْأُمُورِ مِنْ حَوْلِنَا، تَدْفَعُ أحيانًا فِي اتِّجَاهِ رَفْضِ كَوْنِ الْمُتَّصِلِ بِاللَّامِ مَقُولًا لَهُ.

مَثَلُ هَذَا قَوْلُ رَبَّنَا: ﴿وَإِذَا تَنَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ: هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾^(١). فَإِنَّ طَبِيعَةَ الْأَشْيَاءِ لَمَّا كَانَتْ تَقْضِي بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَتَحَلَّوْنَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى إِنْشَاءِ الْقَوْلِ وَبِنِّه، وَمِنْ ثَمَّ الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ بِكَوْنِهِمْ هُمُ الْقَائِلِينَ فِي الْآيَةِ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ تَقْضِي عَلَى "الْحَقِّ" الَّذِي جَاءَهُمْ بِأَنَّهُ مَقُولٌ لَهُ. فَلَوْ عَرَفْتِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَقِّ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ الْكِتَابُ الْمُنزَّلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، أَوْ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ الظَّاهِرَاتِ^(٢)، لِأَدْرَكْتَ عَدَمَ إِمْكَانِ أَحَدٍ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْهُ - أَيِ الْحَقِّ - مُحَاوِرًا يَسْتَقْبِلُ الرَّسَالََةَ اللُّغَوِيَّةَ وَيَنْفَعِلُ بِهَا كَمَا لَوْ كَانَ بَشَرًا.

١. الأحقاف ٤٦ : ٧. وانظر سبأ ٣٤ : ٤٣.

٢. انظر: الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٢٨ / ٦.

وما دامت الآية الأخيرة خلواً من مقول له - وإن ظاهراً - ، فإن من الطبيعيّ النَّأي باللام فيها عن دلالة المُشافهة والتبليغ، والاقتراب بها من دلالة (عن). وتقدير الآية: إذا نتلى عليهم آياتنا قال الذين كفروا عن الحقّ لما جاءهم: هذا سحرٌ مبين. ولتلاحظ أنّ ما تقرّر سابقاً من ضرورة وجود المقول عنه في الموقف الكلامي، تتجلى صحته في هذه الآية كذلك. وعلامة هذا اسم الإشارة "هذا" الدال على القرب، مما يعني أنّ ما جاء به الرسول العربيّ الأمين كان موجوداً في المقام الذي قال الكافرون في حقه ما قالوا.

وإذا كانت آية الأحقاف هذه قد أبانت أنّ "طبيعة" المجرور باللام قد تكون العامل الحاسم في تقرير كونه مقولاً له أو عنه، فإنّ هناك مثلاً من آية يظهر فيها، هذه المرّة، "معنى" المقترن باللام معياراً فاصلاً به نروز كونه مقولاً له أو مقولاً عنه.

يقول الله - تبارك - عن الذين نافقوا في أحد: ﴿الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا﴾^(١): لو أطاعونا ما قتلوا﴾^(٢). فإنّ معرفة معنى "الإخوان" في الآية، وتبيين حقيقة من يكونون، يؤدبان إلى رجحان كونهم مقولاً لهم أو عنهم. فمعناها يتردّد بين احتمالين: فإما أن يكون إخوان المنافقين هم إخوانهم في الكفر والنفاق، وإما أن يكونوا إخوانهم في النسب. فعلى الأوّل يكون "الإخوان" مقولاً لهم، لأنّ التأويل وقتئذٍ: (قال المنافقون لإخوانهم الكافرين: لو أطاعنا الذين قتلوا مع محمد ما قتلوا). وعلى الثاني يكون "الإخوان" مقولاً عنهم، ولا مقول له في الظاهر، والتأويل: (قالوا عن إخوانهم، أو قالوا في حقّ إخوانهم الذين استشهدوا في أحد: لو أطاعونا ما قتلوا)^(٣).

١. هذا على إرادة "قد"، والتقدير: وقد قعدوا. أو على أنّ العطف هو المراد، إذ التقدير: الذين قالوا كذا وكذا وقعدوا.

٢. آل عمران ٣: ١٦٨.

٣. انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: ٢ / ٥٤.

غيرَ أنَّ وجاهةَ الأوَّلِ مُتَعَزِّزَةٌ مِنْ طَرِيقِ آيَةٍ أُخْرَى مَذْكُورٍ فِيهَا صِرَاحَةٌ
أَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ إِخْوَانُ الَّذِينَ نَافَقُوا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ: لَئِن أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ﴾ (١).

وَأَيًّا يَكُنُ الْأَمْرُ، فَإِنَّ مَقُولَ فِعْلِ الْقَوْلِ (قَالَ) قَدْ اسْتَبَانَ فِي الْآيَاتِ
الْمَدْرُوسَةِ مَقُولًا لَنَا - أَوْ نَاقِلًا الْكَلَامَ لَنَا - بِطَرِيقَةِ الْحِكَايَةِ، سِوَاءِ أَلْحَقَتْ الْآيَةُ
عَلَى مَقُولٍ لَهُ أَمْ لَمْ تَلْحَقْ، وَسِوَاءِ أَكَانَ الْمُقْتَرِنُ بِاللَّامِ مَقُولًا لَهُ أَمْ مَقُولًا عَنْهُ.

القضية الثالثة: (قال أن) بين التخطئة والتفسير

تحوُّلُ هَمْزَةٍ (إِنْ) مِنَ الْكَسْرِ إِلَى الْفَتْحِ بَعْدَ فِعْلِ الْقَوْلِ

يُمْكِنُ الْمَرْءُ أَنْ يُؤَسِّسَ عَلَى بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِ الْقَوْلِ: إِنَّهُ إِذَا كَانَتْ (قَالَ)
مُوظَّفَةً لِنَقْلِ الْكَلَامِ بِشَكْلِ عَامٍّ، الْمَحْكِيِّ بِشَكْلِ خَاصٍّ، وَإِنَّ هَمْزَةَ (أَنَّ) لَا جَرَمَ
مَكْسُورَةً بَعْدَ (قَالَ)، فَلَا نَقُولُ إِلَّا (قَالَ إِنَّ)، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَصِحُّ - عِنْدَ النَّحَاةِ - أَنْ
نَقُولَ: (قَالَ أَنَّ)، فَإِنَّ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ نَسْتَنْجِحَ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ قَدْ أَمْحَضَتْ (إِنَّ) فِي
هَذَا الْمَوْطِنِ - مَجِيئَهَا غِيبُ الْقَوْلِ - لِمَا كَانَ مِنَ الْكَلَامِ مَنقُولًا. وَلِذَا أَرَى أَنْ
يُنظَرَ إِلَى (إِنَّ) بَعْدَ (قَالَ) عَلَى أَنَّهَا عِنصرٌ اتِّكَاءِ مَقُولِيٍّ لَيْسَ غَيْرٌ: يَعْمَدُ النَّاطِقُ
اللُّغَوِيُّ إِلَيْهَا، وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهَا، بِغِيَةِ نَقْلِ الْكَلَامِ بِإِبْقَائِهِ عَلَى حَالِهِ كَمَا صَنَرَ مِنْ
الْمَتَكَلِّمِ الْأَصْلِيِّ الْمَنقُولِ مِنْهُ، وَهَذَا هُوَ الْكَثِيرُ الْغَالِبُ، أَوْ بِتَغْيِيرِ وَجْهَتِهِ وَأَلْفَاظِهِ
دُونَ جَوْهَرِهِ وَمَعْنَاهُ. وَقَدْ نَقُولُ: إِنَّهَا أَدَاةُ نَقْلِ الْكَلَامِ الْوَحِيدَةُ فِي الْعَرَبِيَّةِ.

١. الحشر ٥٩ : ١١.

بكلامٍ آخر: تَظْهَرُ (إِنَّ) في سياقِ القولِ بوصفِها أداةً ربطٍ مُدمِجةً، تَعْمَلُ على ربطِ جُمْلَةٍ مَقُولِ القَوْلِ في جُمْلَةٍ القَوْلِ الكَبْرَى ربطاً إِمَاجِيّاً subordination لا تَوْفِيقِيّاً co-ordination^(١). وهذا يَعْني أَنَّها تَقُومُ بِإِدمَاجِ المَقُولِ وإِخضاعِهِ لِيبدوَ عَنصرًا مِن عَناصِرِ الجُمْلَةِ الحَاضِنَةِ المُنمِجَةِ أو الجُمْلَةِ الكَبْرَى. وَيَلوُحُ لي أَنَّ العَرَبِيَّةَ تُقِيمُ هَذِهِ الأداةَ (إِنَّ)، بَعْدَ فِعْلِ القَوْلِ وَقَبْلَ جُمْلَةِ مَقُولِ القَوْلِ، لِنْتَهَاضِ بِمَا تَنْهَاضُ بِهِ النَقْطَتَانِ الرَّأْسِيَّتَانِ (: في اللُغَةِ البَصْرِيَّةِ أي المَكْتُوبَةِ)^(٢).

ويبدو صحيحاً القول: إِنَّ العَرَبِيَّةَ كانت في عهودٍ قَدِيمَةٍ تُخْلِصُ (إِنَّ) للكلامِ المُلتزِمِ فيه تَأديَةَ الألفاظِ كما قالها صاحبُها، فيما كانت تُخَصِّصُ (أَنَّ) - في إِزاءِ ذَلِكَ - لنقلِ الكلامِ بالتزامِ تَأديَةِ معناه دونِ الإتيانِ بألفاظِ القائلِ الأَصْلِيِّ نَفْسِها. ولعلَّ شَيْئاً مِن هَذَا يُسْتَفَادُ مِن بابِ لـ (إِنَّ) أثْبَتَهُ سيبويه في كتابِهِ وقالَ فيه: "تَقُولُ: قالَ عمروُ إِنَّ زَيْداً خَيْرٌ مِنكَ، وذلكَ لأنَّكَ أَرَدتَ أَنَّ تَحكي قولَهُ، ولا يَجوزُ أَنَّ تَعْمَلَ (قالَ) في (إِنَّ)، كما لا يَجوزُ لَكَ أَنَّ تَعْمَلَها في (زَيْدٍ) وأشباهِهِ إِذا قلتَ: (قالَ زَيْدٌ عمروٌ خَيْرٌ الناسِ)، فـ (أَنَّ) لا تَعْمَلُ فيها (قالَ) كما لا تَعْمَلُ (قالَ) فيما تَعْمَلُ فيه (أَنَّ)، لأنَّ (أَنَّ) تَجعَلُ الكلامَ شَأناً، وأنتَ لا تَقُولُ: (قالَ الشَّانَ متفاقماً)، كما تَقُولُ: (زَعَمَ الشَّانَ متفاقماً). فهذه الأَشياءُ بَعْدَ (قالَ) حَكايةً.

١. بغية الوقوف على نوعي الربط الإمجاجي والتوفيقية، ومعرفة خصائص كل، انظر: عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، ص ٢٩٦ - ٣٠٧.

٢. سبقني إلى هذا الرأي "هنري فليش" ولكن في حق "أَنَّ" المفسرة. انظر: هنري فليش اليسوعي، العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، ص ١٦٩. وانظر: إسماعيل أحمد عمارة، بحوث في الاستشراق واللغة: ص ٤٤٠.

ومثل ذلك: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾^(١). وقال أيضاً: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزَّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾^(٢). وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن^(٣).

وقد يُنظرُ إلى مَرِيَّةٍ تَخْصِيصِ (إِنَّ) أداةً لنقلِ الكلامِ المَحْكِيِّ، بوصفِها مَحْمَدَةٌ للعَرَبِيَّةِ في مراحلِها القَدِيمَةِ. ذاكَ أَنَّهَا تَنبِيءٌ عَنِ دَقَّةٍ فِي الإِيْمَاءِ إِلَى مَا كَانَ مِنَ الكَلَامِ مَنقُولاً بِنَصِّهِ وَلَفْظِهِ، وَمِيْزِهِ عَمَّا نَقَلَ بِمَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ فِي مِثْلِ (ذَكَرَ أَنْ، أَخْبَرَ أَنْ). خَاصَّةً إِذَا كَانَ صَحِيحاً أَنَّ اللُّغَاتِ الأُخْرَى تَخْلُو مِنْ نَظِيرِ (إِنَّ). إِذْ عَلَى كَثْرَةِ تَطَوُّافِي بَيْنَ مَعْلَمِي اللُّغَاتِ المَخْتَلِفَةِ وَمَتَعَلِّمِيهَا، الحَيَّةِ مِنْهَا وَالمُنْدَثِرَةِ، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ لُغَةً تَتَوَسَّلُ بِأَدَاةٍ تُخَصِّصُهَا لِغَايَةِ نَقْلِ الكَلَامِ نَقْلاً حَكَائِيًّا.

ولكن في المقابل، إِخَالَ أَنْ تَلِكَ الخَصِيصَةَ "المُفْتَرَضَةَ" لَمْ تَدُمَ للعَرَبِيَّةِ، فَقَدْ مَالَتْ اللُّغَةُ إِلَى تَجَاوُزِ (قَالَ إِنَّ)، بِالكَسْرِ، وَالتَّخْلُصِ مِنْهَا فِي مَرَاكِلِ مِنَ اللُّغَةِ لِاحِقَةٍ. إِذْ لَا نَكَادُ نَعْتَرُ فِي العَرَبِيَّةِ الفَصْحَى المَعَاصِرَةِ^(٤)، الشَّفَاهِيَّةِ مِنْهَا وَالكِتَابِيَّةِ، عَلَى (قَالَ) مَتَبَوِّعَةً بِـ(إِنَّ) يَلِيهِمَا كَلَامٌ إِنْ مَنقُولاً بِاللَّفْظِ، وَهُوَ النَّمْطُ الَّذِي يَأْتِي عَلَى وَفَاقٍ: "قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ"، أَوْ مَنقُولاً بِالمَعْنَى. بَلْ إِنْ أَكْثَرَ المَرْصُودِ فِيهَا - خَاصَّةً مَا أَصَابَ مِنْهَا المَسْتَوَى الشَّفَاهِيَّ - أَنْ يُجَاءَ بَعْدَ (قَالَ) بِـ(أَنَّ) مَفْتُوحَةٍ الهَمْزَةِ.

١. البقرة ٢ : ٦٧.

٢. المائدة ٥ : ١١٥.

٣. سيبويه، الكتاب: ١٤٢/٣.

٤. أعني بالعَرَبِيَّةِ الفَصْحَى المَعَاصِرَةَ (Modern Standard Arabic) اللُّغَةَ الَّتِي يَكْتُبُ بِهَا المُنْقَفُونَ العَرَبُ فِي أَيَّامِنَا هَذِهِ، وَهِيَ النَّمْطُ اللُّغَوِيُّ المُسْتَعْمَلُ - مِثْلًا - فِي نَشْرَاتِ الأَخْبَارِ وَالمَصْطَفَى.

وَيَحْدُثُ كَثِيرًا أَنْ إِذَا وَلِيَ (قَالَ) فِي الْعَرَبِيَّةِ الْمَكْتُوبَةِ الْمَعَاصِرَةَ، كَلَامٌ مِنْ سَبِيلِ النُّقْلِ الْحَرْفِيِّ، فَهُوَ لَا مَحَالَةَ وَارِدٌ عَلَى شَاكِلَةِ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ هَذَا النَّمطُ فِي الْمَكْتُوبِ مِنَ اللُّغَاتِ الْحَيَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ، وَهُوَ أَنْ يُنْبِتَ النَّاوِلُ (الكَاتِبُ) فِعْلَ الْقَوْلِ مَتَّبِعًا بِالنَّقْطَتَيْنِ الرَّأْسِيَّتَيْنِ، ثُمَّ يُوْرِدُ الْكَلَامَ الْمَنْقُولَ بِنَصِّهِ وَلَفْظِهِ، مَقْوَسًا فِي أَحْيَانٍ، وَغَيْرَ مَقْوَسٍ فِي أَحْيَانٍ.

وَإِذَا كَانَ شَأْنُ فِعْلِ الْقَوْلِ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنْ يَأْتِي، فِي الْأَصْلِ، لَمَّا كَانَ مِنَ الْكَلَامِ مَنْقُولًا بِحَاكِيَتِهِ وَعَدَمِ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَأَنْ يُؤْتَى بَعْدَهُ - فِي أَحْيَانٍ كَثِيرَةٍ - بِأَدَاةِ الْإِتِّكَاءِ الْمَقُولِيَّ (إِنَّ)، فَإِنَّ مِنْ غَيْرِ الْمَعْقُولِ أَنْ يَدُومَ الْأَمْرُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَلَا يَرِدُ فِعْلُ الْقَوْلِ (قَالَ) لِغَيْرِ حَاكِيَةِ الْكَلَامِ، وَهُوَ أَهْمُ أَفْعَالِ الْقَوْلِ الْمُؤَوَّلَةِ لِمَنْعِ نَقْلِ الْكَلَامِ. إِذْ إِنَّا وَاجِدُونَ أَنَّ اللُّغَاتِ - فِي الْعَادَةِ - تَسْتَعْمِلُ مَا يُقَابِلُ هَذَا الْفِعْلَ فِيهَا لِنَوْعِي الْكَلَامِ: الْمَحْكِيَّ بِاللَّفْظِ، وَالْمُخْبِرَ بِالْمَعْنَى.

وَإِذَا أَضَفْنَا إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ - فِيمَا ظَهَرَ - أَنْ لَا يُقَالُ: (قَالَ خَالِدٌ إِنَّهُ)، بَلْ (قَالَ خَالِدٌ إِنَّنِي)، فَإِنَّا نَفْهَمُ تَمَامَ الْفَهْمِ مَسْعَى النَّاطِقِ بِالْعَرَبِيَّةِ إِلَى تَطْوِيرِ يَقَوْمٍ فِيهِ بِتَطْوِيرِ فِعْلِ الْقَوْلِ الرَّئِيسِ (قَالَ) أَجْلَ نَقْلِ الْكَلَامِ مَتَّصِرًا فِيهِ. فَإِذَا كَانَ التَّطْوِيرُ، أَوْ التَّغْيِيرُ، لَنْ يَطَالَ حَتْمًا (قَالَ) بِطَبِيعَةِ الْحَالِ، لِأَنَّهَا أُسَاسُ الْمَقَالِ وَلُبُّ الْإِشْكَالِ، فَإِنَّهُ سَيَبْجُؤُ تَلْقَاءَ الْأَدَاةِ الْمُخَصَّصَةِ لِنَقْلِ الْكَلَامِ الْمَنْقُولِ حَاكِيَةً، وَهِيَ (إِنَّ). لِأَنَّ الْكَلَامَ لَنْ يَبْقَى عَلَى وَجْهَتِهِ هَذِهِ الْمَرَّةَ، بَلْ سَيُخْتَلَفُ هَوْنًا مَا، فَيَتَحَوَّلُ مِنْ دَائِرَةِ النُّقْلِ بِاللَّفْظِ إِلَى دَائِرَةِ النُّقْلِ بِالْمَعْنَى. فَإِذَا كَانَ النَّاوِلُ سَيُجْرِي تَغْيِيرَاتٍ فِي تَرْكِيْبِ الْكَلَامِ الْمَنْقُولِ، فَإِنَّ الْكَلَامَ لَنْ يَطَّلَ كَلَامًا مُحْكِيًا حَاكِيَةً، إِذَنْ فَلْيُغَيَّرْ أَدَاةُ نَقْلِ الْكَلَامِ الْمَحْكِيَّ (إِنَّ). فَمَا كَانَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ فَتَحَ هَمْزَتَهَا فَقَالَ: (قَالَ أَنْ) لِلْكَلامِ الْمُخْبِرِ إِخْبَارًا، وَ(قَالَ إِنَّ) لِلْكَلامِ الْمَحْكِيَّ حَاكِيَةً.

ويكونُ الناطقُ بالعربيَّةِ بصنعيه هذا قد أتى بالأداة التي خصَّصتها اللغةُ لنقلِ الكلامِ بالمعنى، وهي: (أَنَّ). والحقُّ أنَّه في ذلك إنما يقيسُ (قالَ أَنَّ) - بفتحِ الهمزة - على نظائرٍ كثيرةٍ في العربيَّةِ، وهي عباراتٌ قوليةٌ مُحْتَضِنَةٌ فعلاً من أفعالِ إخبارِ الكلامِ لا حكايةِ، تليه أداةُ الاتِّكاءِ المقوليِّ المتخصَّصَةُ في نقلِ ما كانَ كلاماً منقولاً بالمعنى من دونِ التزامِ اللفظِ، وهي (أَنَّ)، أو لنقل: أداةُ نقلِ الكلامِ بالإخبارِ. ومن تلكِ العباراتِ القوليةِ التي تكونُ لنقلِ الكلامِ بالمعنى، تلكِ التي قاسَ عليها الناطقُ (قالَ إِنَّ) قياساً سويّاً وموازنةً كاملةً، فنولِّدَت (قالَ أَنَّ) على وفاقِهما: (أخبرَ أَنَّ^(١))، ذَكَرَ أَنَّ، أَبْلَغَ أَنَّ^(٢))، حَكَى أَنَّ، رَوَى أَنَّ، أَعْلَمَ أَنَّ، أَنْبَأَ أَنَّ^(٣))، حَدَّثَ أَنَّ، زَعَمَ أَنَّ، صرَّحَ أَنَّ، أعلنَ أَنَّ، أَوْضَحَ أَنَّ، بيَّنَ أَنَّ، أشارَ أَنَّ، أَفْصَحَ أَنَّ، ادَّعى أَنَّ). ويمكنُ أن نطلقَ على هذه الأفعالِ، إضافةً إلى (قالَ)، أفعالَ التبليغِ (أو التوصيلِ) الكلاميِّ.

ولذلك لا أُسْتَحِبُّ تَخْطِئَةَ ما يذهبُ إليه الناطقون بالعربيَّةِ اليوم من قولِهِم: (قالَ أَنَّ)، للأمرِ الذي بيَّنْتُهُ، ولأمرينِ آخَرَيْنِ أُبيَّنُهُما. فما شاعَ على الألسنةِ من قولِهِم: (قالَ أَنَّ) - بفتحِ الهمزة - لا يتعدى الصوابَ إطلاقاً، ذلك أَنَّ الناطقَ بالعربيَّةِ اليوم لا يَسْتَخْدِمُ (قالَ أَنَّ) إلا عندما يكونُ الكلامُ منقولاً بمعناه مُتَّصِراً فيه. فهو يقولُ - مثلاً - : (قالَ أَنَّهُ، قالتَ أَنهَ، قلتَ أَنَّكَ، قلتُ أَنَّنِي،...). والأمرُ المُخْطَأُ - في تصوُّري - أن تُفْتَحَ الهمزةُ مع إرادةِ النقلِ باللفظِ، أي إنَّ الذي لا يمكنُ أحداً أن يُجَوِّزَهُ أن يُقالَ: (قالَ أَنَّ) ثمَّ يُوتى بعدُ بكلامٍ محكيٍّ حكايةً.

١. أو: (خبرَ أَنَّ).

٢. أو: (بَلَّغَ أَنَّ).

٣. أو: (نَبَّأَ أَنَّ).

وَيَهَيِّأُ لِي - علاوةً على ما تقدّم - أنّ ممّا دَفَعَ الناطقين بالعربيّة إلى ايقاع (أنّ) المفتوحة مكان (إنّ) بعد فعل القول، أمراً نجدُ له سنداً من مقولات النحاة أنفسهم. فقد انتهوا، في معرض التمييز بين (إنّ) ورسيلتها الأخرى، إلى عيارٍ تركيبِيٍّ مُعْجَبٍ بِحَقٍّ، به يُمكنُ رَوْزُ التراكيب التي تحضنُ كُلاً. فقالوا إنّ ما كان مَظَنَّةً للجملة وَقَعَتْ فِيهِ المَكسورة، وما كان مَظَنَّةً للمفردِ وَقَعَتْ فِيهِ المَفْتُوحَةُ^(١).

فإذا قِيلَتْ جملةٌ نحو: "ذَكَرَ لي الوَزيزُ أَنَّهُ سيستقيل من الحكومة"، وصَحَّ إِحلالُ كلمةٍ محلَّ (أنّ) ومدخولها، تَعَيَّنَتِ المفتوحة عند ذاك في هذه الجملة، وهو الأمر الحاصل حيثُ تقول: "ذَكَرَ لي الوَزيزُ الخَبرَ"، أو "ذَكَرَ لي الوَزيزُ الأَمْرَ". وإِنِّي لأجدُ هذا الأمرَ عينه مُنقاساً قِياساً سَوِيّاً على (قال إنّ). فإذا قُلتَ الجملة السابقة ذاتها ولكن مُستبدلاً (قال إنّ) بـ(ذَكَرَ أنّ)، هكذا: "قال لي الوَزيزُ إِنَّهُ سيستقيل من الحكومة"، لم تَلحظْ أيَّ فرقٍ بين هذه الجملة ونظيرتها الناشئة من إِحلالِ المفرد محلَّ (إنّ) ومدخولها: "قال لي الوَزيزُ الخَبرَ" أو "قال لي الوَزيزُ الأَمْرَ" أو "قال لي الوَزيزُ ذلك".

فما كان من الناطق اللغوي إلا أن قام بطرد القاعدة على وتيرة واحدة، بعد أن استقرَّ في جهاز اكتسابه اللغوي الأمر الذي ابتعثه النحاة من مكمّنه، وهو أنّ كلَّ ما كان مَظَنَّةً للمفرد كان مَوْقِعاً لـ(أنّ). ذلك أنّ الناطق لما أن ارتدَّ إلى (قال إنّ...)، وألغاه مَظَنَّةً للمفرد كما عَرَضْنَا أعلاه، قام بالانتقال من كسر همزة (إنّ) بعد القول إلى فتحها.

ومن جانبٍ آخر فإنَّ النفس راغبةٌ في تصويب (قال أنّ) بالهمزة المفتوحة، على أساسٍ من تقدير حرفٍ مَحذوفٍ هو الباء. إذ إنّ الكلام هنا - بما

١. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨ / ٦٠.

أنه منقول إخباراً - أت على إيقاع: (قال بأنه، قالت بأنها، قلت بأنك، قلت بأنني). وهو الأمر نفسه الحادث في أفعال التبليغ الكلامي الإخباري المذكورة أعلاه، فلك أن تقول: (ذكر خالد أنه سيتزوج هذا الشهر القادم)، أو تقول: (ذكر خالد بأنه سيتزوج هذا الشهر القادم). وتقول في الفعل (أخبر): (أخبرني وائل أنك مسافر)، و(أخبرني وائل بأنك مسافر). ومن هذا قول مولانا - تعالى ذكره - «يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا. بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا»^(١). كذلك تقول: (أعلن اليوم أن الانتخابات ستوجّل)، وتقول: (أعلن اليوم بأن الانتخابات ستوجّل).

وشبيهة بهذا ما جاء بحق الفعل (بشّر)، وهو من أفعال تبليغ الكلام بالمعنى دون اللفظ، في قول مولانا - جلّ ربّاً معبوداً وعزّ إلهاً مقصوداً - «وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنّات تجري من تحتها الأنهار»^(٢). حيث ذهب أبو البقاء العكبري إلى أن (أن) فتحت هنا لأن التقدير: (بأن)^(٣). ولقد ورد في اللسان: «أنبأه إياه وبه، وكذلك نبأه، متعدية بحرف وغير حرف، أي: أخبر»^(٤).

وإذا جاز أن ندلل على جواز سقوط الجار قبل (أن)، وذلك في قولهم: (قال أن)، ولكن من غير أن يتعلّق الأمر بأفعال التبليغ الكلامي، فإن من الجيد أن نورد ما جاء لدى سيبويه: «وأما قولهم: (لا محالة أنك ذاهب)، فإنما حملوا (أن) على أن فيه إضمار (من)، على قوله: (لا محالة من أنك ذاهب)، كما

١. الزلزلة ٩٩:٤-٥.

٢. البقرة ٢:٢٥.

٣. انظر شرح ابن عقيل على ألفية الإمام ابن مالك وعليه حاشية محمّد الخضري: ١ / ١٨٠. نقلاً عن:

فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين، قضايا عامل الجرّ في الاستعمال العربي: ص ٨٣.

٤. ابن منظور، لسان العرب: (نبأ).

تَقُولُ: (لَا بُدَّ أُنْكَ ذَاهِبٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لَا بُدَّ مِنْ أُنْكَ ذَاهِبٌ)^(١). وَنَظِيرُ هَذَا مَجِيءٌ (أَنْ) مَفْتُوحَةٌ الهمزة فِي قَوْلَيْهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرَ﴾^(٢)، وَ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾^(٣). إِذِ الْمُرَادُ - عَلَى التَّوَالِي -: «بِأَنِّي مَغْلُوبٌ، وَبِأَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ الْبَاءَ»^(٤).

وَقَدْ يُحْسِنُ إِرْفَادُ مَا نَحْنُ فِيهِ، آيَةٌ تَتَحَدَّثُ عَنْ عِيسَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مَعْرِضِ بَشَارَةِ سَاقَتِهَا الْمَلَائِكَةُ لِمَرْيَمَ الْبَتُولِ - عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ. وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ..﴾^(٥). إِذْ لَا مَحِيدَ عَنْ تَقْدِيرِ فِعْلِ الْقَوْلِ أَوْ أَحَدِ تَصْرِيفَاتِهِ قَبْلَ (أَنِّي) لَيْسَتَيْنِ حَذْفُ الْقَوْلِ، فَيَكُونُ - مِنْ ثَمَّ - فَاصِلًا بَيْنَ نَمَطَيْنِ كَلَامِيَيْنِ مُتَفَاوِتَيْنِ، وَمُؤَدِّنًا بِالانتِقَالِ مِنَ السَّرْدِ الْإِخْبَارِيِّ: (وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ)، إِلَى الْقَوْلِ الْمَحْكِيِّ: (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ).

وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْبُ عَنْ سَلِيْقَةِ الْعَلَامَةِ الرَّازِي (٦٠٤هـ)، وَالْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ (٧٧٤هـ)، أَنْ يَقْدُرَا ذَلِكَ. قَالَ الْأَوَّلُ: "تَقْدِيرُ الْآيَةِ: وَنُعَلِّمُهُ^(٦) الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ. وَنَبَعْتُهُ^(٧) رَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَائِلًا إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ. وَالْحَذْفُ حَسَنٌ إِذَا لَمْ يُفْضَ إِلَى الْاِسْتِيَاهِ... قَالَ الْأَخْفَشُ: إِنْ شِئْتَ

١. سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٣٧.

٢. القمر: ٥٤ : ١٠.

٣. هود: ١١ : ٢٥. وهي على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. انظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات: ص ٣٣٢.

٤. سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٢٧.

٥. آل عمران: ٣ : ٤٨-٤٩.

٦. هكذا، والصواب - كما في الآية - : وَيُعَلِّمُهُ.

٧. هكذا، والموافق لوجه الكلام في الآية أن يقال: وَيَبْعُهُ.

جَعَلَتْ الْوَاوُ زَائِدَةً، وَالتَّقْدِيرُ: وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ رَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَائِلًا أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ^(١). وَقَدَّرَ ابْنُ كَثِيرٍ: "(وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ) قَائِلًا لَهُمْ: (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ)"^(٢).

على حين إنَّ نَفْرًا آخَرَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ - فِيمَا يَبْدُو - لَمْ يَسْتَحْسِنِ تَقْدِيرَ فِعْلِ الْقَوْلِ فِي الْآيَةِ، لِمَا كَانَ - رَبَّمَا - مِنْ مَجِيءِ (أَنَّ). فَتَشَدَّ ضَالَّتُهُ فِي أَفْعَالِ تَبْلِيغِيَّةٍ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى الْقَوْلِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ، مَثَلُوهُ بِالْبَاءِ، مِثْلُ: (أَخْبِرْ ب-)، وَ(نَطِّقْ ب-). قَالَ الْأَلُوسِيُّ (١٢٧٠هـ): "أَيُّ رَسُولًا نَاطِقًا أَوْ مُخْبِرًا بِأَنِّي"^(٣). وَهَذَا عِنْدِي غَيْرُ مُتَّجِهٍ، لِأَنَّ (نَطِّقْ ب-) وَ(أَخْبِرْ ب-) مِمَّا يَبْدُوهُ الْكَلَامُ الْمَنْقُولَ إِخْبَارًا لَا حِكَايَةً، وَالَّذِي فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ مَحْكِيٌّ. فَإِذَا قُلْتُ: "فَلَانِ أَخْبِرْتَنِي ب-"، فَإِنَّ الْمَتَلَقِّيَّ يَنْتَظِرُ مِنْكَ أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ هَذَا بِكَلَامٍ غَيْرِ مَحْكِيٍّ، كَقَوْلِكَ: "فَلَانِ أَخْبِرْتَنِي بِأَنَّهُ يُحِبُّ هِنْدًا". أَمَّا إِذَا جَاءَ كَلَامُكَ نَحْوًا مِنْ: "فَلَانِ أَخْبِرْتَنِي بِأَنِّي أُحِبُّ هِنْدًا"، وَقَعَّتِ الْمَفَارِقَةُ الْمَائِلَةُ فِي الْمُبَاعَدَةِ بَيْنِ الْوُضُوعِ الْحَقِيقِيَّةِ الَّتِي تَقُومُ بِهَا الْعِبَارَةُ الْفِعْلِيَّةُ (أَخْبِرْ ب-)، مِنْ تَهْيِئَةِ السَّامِعِ أَوْ الْمَتَلَقِّيِّ لِكَلَامٍ غَيْرِ مَحْكِيٍّ، وَطَبِيعَةِ الْكَلَامِ الَّذِي يَعْقِبُهَا.

وَفَوْقَ ذَلِكَ كُلِّهِ نَقُولُ: يُمَكِّنُنَا أَنْ نَلْتَمِسَ طَلِبَتَنَا، الَّتِي هِيَ إِقْرَارُ وَرُودِ (أَنَّ) مَكَانَ (إِنَّ) بَعْدَ (قَالَ)، فِي تِلْكَ الْمَوَاطِنِ الْكَثِيرَةِ الْمَتَّوِّعَةِ، الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا تَعَاقُبُ الْأَدَاتَيْنِ (إِنَّ) وَ(أَنَّ). وَلَعَلَّ مِنْ أَشَدِّ مَوَاطِنِ التَّعَاقُبِ مُسَاعَفَةً لِمَا نَقُولُ بِهِ، مَا يَنْقُلُهُ ابْنُ السَّرَّاجِ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ، مِنْ أَنَّ الْبَغْدَادِيِّينَ يَقُولُونَ: وَاللَّهِ أَنْ زِيدًا

١. الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٤٨ / ٨.

٢. ابن كثير، التفسير العظيم: ٤١ / ٢.

٣. الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ١٦٧ / ٣.

مُنْطَلِقٌ، فَيَفْتَحُونَ (إِنَّ)، وهو عندي القياس، لأنه قَسَمَ، فكأنه قال: أَلْحَفُ بِاللهِ على ذلك، أَشْهَدُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ" (١).

ولئن صَحَّ الفَتْحُ عن البَغْدَادِيِّينَ في جَوَابِ القَسَمِ، وَقَبْلَ التَّأْوِيلِ الذي قَدَّمَهُ ابنُ السَّرَاجِ لذلك، فَإِنَّ الفَتْحَ في صَدْرِ مَقُولِ القَوْلِ لَعَمْرِي أَوْلَى بِأَنْ نَتَقَبَّلَهُ قَبُولاً أَحْسَنَ، ذَلِكَ لِأَنَّ "العَامِلَ الفِعْلِيَّ" في مَقُولِ القَوْلِ ظَاهِرٌ مُسْتَعْلٍ، هو الفِعْلُ (قَالَ).

وَمَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّا إِذَا كُنَّا لَا نَشْكُ هُنَيْهَةً فِي ثُبُوتِ مَجِيءِ (أَنَّ) المَفْتُوحَةَ فِي جَوَابِ القَسَمِ مِنْ كَلَامِ البَغْدَادِيِّينَ، فَإِنَّا نَشْكُكَ عَالِيَا فِي صِحَّةِ تَفْسِيرِ ابنِ السَّرَاجِ المَذْكُورِ. وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ جَوَازِ تَعَاقُبِ الأَدَاتَيْنِ (إِنَّ) و(أَنَّ) يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ مَوْكُولاً إِلَى هَذَا الذي قَالَ، بَلْ إِلَى الضَّابِطِ العَامِّ المُشْتَهَرِ الذي يَحْكُمُ الكَسْرَ وَالفَتْحَ، الذي هُوَ أَنَّ "كُلَّ مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَوَّلَ فِيهِ (إِنَّ) مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ تَسْتَحِقُّ فِيهِ الفَتْحَ، وَكُلَّ مَوْضِعٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَوَّلَ فِيهِ مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ تَسْتَحِقُّ فِيهِ الكَسْرَ، وَكُلَّ مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ فِيهِ التَّأْوِيلَ وَعَدَمُهُ يَجُوزُ فِيهِ الفَتْحُ وَالكَسْرُ" (٢).

وَعِلَاوَةً عَلَى مَا ذَكَرَ كُلَّهُ، فَإِنَّا نَقَعُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ عَلَى (قَالَ أَنَّ) و(قَالَ بِأَنَّ)، بِوصفِهِمَا وَاسْمَتَيْنِ تَسْمَانِ الجُمْلَةَ بِمِيسَمِ المَنْقُولِ إِخْبَاراً لَا حِكَايَةً، كَمَا هُوَ مُوَالٍ:

- "وَقَدْ قِيلَ أَنَّ الزَّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ" (٣).

١. ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٧٩.

٢. أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجتمع: ص ٢٣٧. وانظر: عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي: ص ١٩٤.

٣. النسائي، سنن النسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب كفارة النذر، ٧ / ٢٧.

- "عن ابنِ عُمَرَ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَى: مِنْ أَيْنَ نَهَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: يُهَلُّ مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ... قَالَ: وَيَزْعُمُونَ أَوْ يَقُولُونَ أَنَّهُ قَالَ: وَيُهَلُّ مُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنَ الْمَلَمِّ"^(١).

- "عن عبدِ اللهِ بنِ عمرو قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ يُصَلِّي قَاعِدًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدَّثْتُ أَنَّكَ قُلْتَ أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ وَأَنْتَ تُصَلِّي جَالِسًا؟ قَالَ: أَجَلْ، وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ"^(٢).

- "... ثُمَّ يُقَالُ لِلرَّاهِنِ: إِمَّا أَنْ تُعْطِيَهُ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ وَتَأْخُذَ رَهْنَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَحْلِفَ عَلَى الَّذِي قُلْتَ أَنَّكَ رَهْنَتَهُ بِهِ، وَيَبْطُلُ عَنْكَ مَا زَادَ الْمُرْتَهِنَ عَلَى قِيَمَةِ الرَّهْنِ"^(٣).

ولعلَّ ممَّا يُجَلِّي اتِّخَاذَ الْعَرَبِيَّةِ النَّمْطَ (قَالَ بَانَ) مُؤَشِّرًا عَلَى الْكَلَامِ الْمَسْنُوقِ بِتَصَرُّفٍ، الْحَدِيثَ الَّذِي جَاءَتْ فِيهِ امْرَأَةٌ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعَطَّلِ إِلَى النَّبِيِّ تَشْكُو إِلَيْهِ زَوْجَهَا فِي أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ. فَقَدْ نَقَلَ رَاوِي الْحَدِيثِ سَرْدَهَا الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ عَلَى مَسْمَعِ النَّبِيِّ كَمَا صَدَّرَتْ مِنْهَا، أَيْ بِالصِّيغَةِ الْقَوْلِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ الْمَحْكِيَّةِ. ثُمَّ لَمَّا سَأَلَ النَّبِيُّ زَوْجَهَا عَمَّا قَالَتْ فِيهِ، أَخَذَ صَفْوَانُ يَرُدُّ عَلَيْهَا فِي الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ أَمْرًا أَمْرًا. وَقَدْ كَانَتْ رُدُودُهُ - بِطَبِيعَةِ الْحَالِ - ثَلَاثَةً، ضَمَّتْ مِنْ ضَمْنِ مَا ضَمَّتْ جَمَلًا ثَلَاثًا: قَامَ صَفْوَانُ فِي اثْنَتَيْنِ مِنْهَا بِنَقْلِ كَلَامِ امْرَأَتِهِ نَقْلًا حَرْفِيًّا دُونَ تَدَخُّلٍ أَوْ تَصَرُّفٍ. أَمَّا الثَّلَاثَةُ وَهِيَ مَوْطِنُ الْإِسْتِشْهَادِ، فَقَدْ حَوَّلَهَا النَّاقِلُ - أَيِ صَفْوَانُ - إِلَى أَسْلُوبِ الْكَلَامِ غَيْرِ الْمَحْكِيِّ مُتَوَسِّلًا بِعِبَارَةٍ (قَالَ بَانَ). بِمَعْنَى أَنَّنَا هُنَا بِإِزَاءِ

١. أحمد بن حنبل، المسند، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، رقم الحديث: (٦١٠١).

٢. السابق: مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، رقم الحديث: (٦٦٠٠).

٣. مالك بن أنس، موطأ مالك، كتاب الأفضية، باب القضاء في جامع الرهون، ٢ / ١٧٠.

حديث واحد اشتمل على جملة أصليّة، قد تحوّلت هي ذاتها إلى جملة منقولة بتصرفٍ بوساطة (قال بأن). هذا الحديث هو:

"عن أبي سعيد الخدريّ، قال: جاءت امرأة صفوان بن المعطل إلى النبيّ - صلى الله عليه وسلّم - ونحن عنده، فقالت: يا رسول الله، إنّ زوجي صفوان ابن المعطل يضربني إذا صلّيت، ويفطّرني إذا صمت، ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس. قال: وصفوان عنده. قال: فسألته عما قالت، فقال: يا رسول الله، أمّا قولها: "يضربني إذا صلّيت" فإنها تقرأ سورتين، فقد نهيتها عنها. قال: فقال: لو كانت سورة واحدة لكفت الناس. وأمّا قولها: "يفطّرني"، فإنها تصوم وأنا رجل شابّ فلا أصبر. قال: فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلّم - يومئذ: لا تصومن امرأة إلا بإذن زوجها. قال: وأمّا قولها بأنّي لا أصلي حتى تطلع الشمس، فإنّا أهل بيت قد عرف لنا ذلك، لا نكاذ نستيقظ حتى تطلع الشمس، قال: فإذا استيقظت فصل^(١).

فصفوان أبقى على الوجهة الكلامية التي للجملتين الأولى والثانية كما صدرتا من زوجته، فنقل منها الحديث عن نفسه بصيغة الغائب:

الجملة الأصليّة نقل الجملة الأصليّة بالحكاية

قالت: "يضربني إذا صلّيت". ← ← أمّا قولها: "يضربني إذا صلّيت"

قالت: يفطّرني إذا صمت. ← ← أمّا قولها: "يفطّرني"

١. أحمد بن حنبل، المسند، باب مسند أبي سعيد الخدريّ، رقم الحديث: (١١٣٣٥).

غيرَ أَنَّهُ لم يفعل الشيءَ نفسه مع الجملةِ الثالثة، فنقلَ كلامها الذي هو مَوْضوعُهُ، مُغَيَّرًا إِيَّاهُ بِتَحْوِيلِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ (هو) إِلَى ضَمِيرِ الْمَتَكَلِّمِ (أنا)، انكفاءً على العبارةِ القوليَّةِ (قال بأن):

الجملةُ الأصليَّةُ نقلُ الجملةِ الأصليَّةِ بالإخبارِ

قالت: "لا يُصَلِّي صلاةَ الفجرِ حتَّى ← ← أَمَا قولها بِأَنِّي لا أُصَلِّي حتَّى تَطْلُعَ الشمسُ".
تَطْلُعَ الشمسُ

ولعلَّ الأكثرَ غرابةً فيما نحن فيه من حديث، أن نقرأ حديثاً تردُّ فيه (قال أن) ولكن متبوعة بكلام محكي: "... فقال الرجل: والله يا رسول الله إني لأحبُّ هذا الرجل في الله. فقال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أخبرته بذلك؟ قال: لا. قال: قم، فأخبره تثبت المودة بينكما. فقام إليه فأخبره فقال: أني أحبك في الله"^(١). وهو أمرٌ خارجٌ عن نطاقِ الْمُتَصَوَّرِ، بعيدٌ عن احتمالِ التصويبِ والتصديقِ.

والحقُّ أن "محمد كامل حسين"^(٢) قد سبقنا إلى هذا الملحظِ بثاقبِ بصيرته، وذلك حينما قال باقتضابٍ شديدٍ:^(٣)

"جَرَتْ عادةُ العربِ على ألا يذكروا بعدَ كلمةٍ (قال) إلا ما كان نصّاً. وعلى ذلك يَجِبُ أن تُكسَرَ همزةُ (إن) بعدَ (قال). ولكننا في هذا العصرِ نتوسّعُ

١. السابق، مسند أنس بن مالك، رقم الحديث: (١٣٠٤٦).

٢. أثبت اسمه على غلاف الكتاب الخارجي هكذا: "محمد كامل حسن"، بينما هو في صفحة الغلاف الداخلية: "محمد كامل حسين".

٣. محمد كامل حسين، اللغة العربية المعاصرة: ص ١١٨.

في استعمال كلمة (قال)، فإذا كان ما بعدها نصّاً وُضِعَ بين علامتي تنصيص وتكون همزة (إنّ) مكسورة، فإذا لم يكن نصّاً جازَ فتحُ همزة (إنّ) أو كسرها بحسبِ المعنى المراد".

وقد أثار "أحمد مختار عمر" الرأي نفسه بعد نحوٍ من أربع وعشرين سنة، ولكن من غير ما إشارة إلى من سبقه أو إضافة جديدة حاسمة، وذلك عندما عرّضه في مؤتمر المجمع اللغوي في القاهرة، في دورته السابعة والستين (٢٠٠٠-٢٠٠١). وقد وافق المؤتمر، آخر المطاف، على الاقتراح الذي ساقه "أحمد مختار عمر"^(١) في قوله: "ومعنى هذا أنّ القاعدة النحويّة الخاصّة بكسر همزة (إنّ) بعد القول، ينبغي أن يفصل القول فيها لتصبح على النحو الآتي:

١- تُكسَرُ همزة (إنّ) بعد القول إذا قصدت الحكاية، وهي نقلُ الجملة بلفظها.

٢- تُفتحُ همزة (إنّ) بعد القول إذا لم تقصد الحكاية"^(٢).

ومن طريف ما يُذكرُ في النقاش الذي دارَ في المجمع حول "المقترح" الذي قدّمه "أحمد مختار عمر"، أنّ عضو المجمع "عبد الكريم خليفة" لم يوافق على تطبيق القاعدة التي نادى بها "أحمد مختار عمر" في الاستعمال الحديث، بدعوى "أنّ فيها تشويشاً كثيراً على تلاميذ المدارس، ومن الصعب عليهم أن يفهموا الحكاية والتضمين". والغريب أنّ الدكتور عبد الكريم خليفة اعترض على

١. انظر: أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجمع، ص ٢٥٤.

٢. السابق: ص ٢٤١.

ذلك رغم أنه "بدأ حديثه قائلاً: "أريد أن أقول أنه يجب أن نفرّق...". هو نفسه فتح همزة (إن) بعد القول. ولماذا يُبيح لنفسه ما يمتعه على غيره" (١).

واعترض "خليفة" على تجويز إيراد (أن) بعد القول في استعمالنا الحديث بحجة التشويش مُعترضٌ عليه بشدة، ذلك أن واقع الحال ينطق بأن أكثر أهل العربية في هذا الزمان لا يسوقون همزة (أن) إلا مفتوحة بعد القول. إذن، فأقرار (أن) بعد القول - على العكس مما قاله "خليفة" - هو الأسهل سهولة مُفرطة، لكونه مُطابقاً مع السائر على ألسنة الناس الدارج في كتاباتهم.

مفارقة الانتقال من (إن) إلى (أن) بعد فعل القول في اللهجات المعاصرة

أستحب في هذه السبيل أن ألفت الأنظار إلى أمرٍ يطول عنده المكث من التعجب. إذ مع أن اللهجات العربية المحكية اليوم لا أثر فيها للأداة (أن) (٢) مفتوحة الهمزة - في حدود علمي -، إلا أن الناطقين بها سرعان ما يلجؤون إلى (أن) هذه، فيضعونها بعد القول، حينما ينتقلون للتحدث بالعربية الفصحى المعاصرة. على نحو ثاب أقول: تقتصر اللهجات المحكية في الاستعمال على (إن)، أي أن الناطق بالعربية اليوم لا يعرف من أمر (أن) شيئاً في لهجته، بل إنه يكتسب (إن) منها اكتساباً، فلا يخطئ فيها ولا يتعداها إلى غيرها ما دام استعماله حائماً في فلك المحكية. هذا يعني أن الناطق بالعربية يحل (إن) - كما

١. السابق: ص ٢٥٢.

٢. حتى إن الأدوات التي من المرجح أن تكون (أن) داخلة في تكوينها، نجد اللهجات المحكية كثيراً ما تستبدل (إن) فيها بـ(أن). فالأداة (كان)، وهي حاضرة في اللهجات اليوم، الأكثر فيها أن تكون: (كانه، كأنها، كأنهم، ...).

هو مُتَوَقَّعٌ - مَحَلٌّ (أَنْ) فِي اللَّهْجَةِ، فَيَقُولُ - مَثَلًا - : "عَرَفْنَا إِنَّكَ..."، و"حِكَالِي إِنَّهُ..."، و"مِنَ الْمَعْرُوفِ إِنَّهُ...".

وَإِذَا كَانَ النَّاطِقُ لَا يَعْرِفُ فِي لَهْجَتِهِ سِوَى (إِنَّ)، فَإِنَّ مِنَ الْمُتَوَقَّعِ أَنْ نَجِدَهُ فِي لَهْجَتِهِ يُوظَّفُهَا بَعْدَ الْقَوْلِ تَوْظِيفًا صَحِيحًا، فَيَأْتِي بِمَكْسُورَةِ الْهَمْزَةِ بَعْدَ فِعْلِ الْقَوْلِ كَمَا تَقْضِي قَوَائِنُ الْفُصْحَى، فَيَقُولُ صَوَابًا: "قَالَ أَبُوي إِنَّهُ لَازِمٌ نُرُوحٌ مَعَاهُ". وَلَكِنْ مَا يَفْجَأُ الْمَرْءَ كَثِيرًا أَنَّهُ مَا إِنْ يَنْتَقِلُ أَحَدُهُمْ إِلَى الْحَدِيثِ بِالْفُصْحَى حَتَّى يَأْتِيَ بِـ(أَنْ) بَعْدَ فِعْلِ الْقَوْلِ، وَهِيَ الَّتِي لَا أَثَرَ لَهَا فِي اللَّهْجَةِ!

وَعَلَى كَثْرَةِ تَأْمُلِي هَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَأَشْبَاهِهَا، لَمْ أَجِدْ تَفْسِيرًا لَهَا سِوَى الْقَوْلِ: إِنَّ ذَلِكَ مَحْكُومٌ بِقَاعِدَةٍ عَامَّةٍ، يَنْضَبُطُ وَفَاقًا لَهَا الْإِسْتِعْمَالُ الْعَرَبِيُّ الْمُعَاصِرُ، لِحِظَةِ الْقِيَامِ بِعَمَلِيَّةِ التَّحْوِيلِ وَالإِنْتِقَالِ مِنَ الْمَسْتَوَى اللَّغَوِيِّ اللَّهْجِيِّ الْمُتَحَدَّثِ بِهِ الْيَوْمَ إِلَى الْمَسْتَوَى اللَّغَوِيِّ الْفُصْحِيِّ الْمُعَاصِرِ. ذَلِكَ أَنَّهُ قَرَّ فِي أَذْهَانِ أَكْثَرِ النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ الْيَوْمَ مَسْأَلَةٌ أَظْنَاهَا نَفْسِيَّةً، تَتَعَلَّقُ بِالْإِزْدَوَاجِيَّةِ اللَّغَوِيَّةِ. فَمَنْظُورٌ، لَدَى هَؤُلَاءِ، إِلَى الْإِزْدَوَاجِيَّةِ عَلَى أَنَّهَا مِمَّا "تُعَانِي" مِنْهُ الْعَرَبِيَّةُ أَشَدَّ الْمُعَانَاةِ. وَلَا تَكَادُ حَالُ النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ تَضْطَرِبُ اضْطِرَابًا عَظِيمًا لِشَأْنٍ مِنْ شُؤُونِ لُغَتِهِمْ اضْطِرَابَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الْإِزْدَوَاجِيَّةِ هَذِهِ. وَكَانَ طَبِيعِيًّا، بَعْدُ، أَنْ تَسْتَحْوِذَ عَلَيْهِمْ فِكْرَةُ التَّفَاوُتِ "العَظِيمِ" بَيْنَ الْمَسْتَوِيَيْنِ اللَّغَوِيَّيْنِ اللَّذَيْنِ يَطْبَعَانِ الْعَرَبِيَّةَ الْمُعَاصِرَةَ: اللَّهْجِيَّ وَالْفُصْحِيَّ. وَلِذَلِكَ تَأَسَّسَ عِنْدَهُمْ أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي اللَّهْجَاتِ، فَهُوَ لَهْجِيٌّ مَتْرُوكٌ، يَجِبُ هَجْرَانُهُ حَالِ الإِنْتِقَالِ مِنَ الْمَسْتَوَى الْكَلَامِ اللَّهْجِيِّ إِلَى الْمَسْتَوَى الْكَلَامِ الْفُصْحِيَّ. وَبِمَا أَنَّ اللَّهْجَاتِ تَسْتَعْمِلُ (إِنَّ) بَعْدَ فِعْلِ الْقَوْلِ - فِي حُدُودِ مَسْمُوعَاتِي - ، كَانَ لِرِزَامًا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ (إِنَّ) إِلَى قَرِينَتِهَا

الأخرى (أن)، ظناً منهم أن (إن) المُستعملة في اللهجات مَلْمَحٌ لهجِيٌّ في مَوْقِعِهَا بعدَ القولِ، وأنَّ الأخرى المهجورة فيها - وهي (أن) - هي الفصيحة^(١).

القضية الرابعة: حكاية الفعل بالقول

أو: توظيف "فعل القول" لحكاية "الفعل" لا "القول"

ليس من الغريب أن يُقال: إنَّ الأصل، وربّما الأولى بل الأكثر، أن يأتي فعلُ القولِ في اللغة العربية لنقلِ القولِ نقلاً حكايتاً، أي بالتزامِ أَلْفَاظِ المَصْدَرِ المَنْقُولِ مِنْهُ التِّزَاماً حرفياً. ذلك أن من سُدَّةِ التعلُّقِ الذهنيِّ بين فعلِ القولِ والدلالةِ على الحكايةِ عندَ العرب، أن وُظِّفَتْ تصريفاتُ فعلِ القولِ المختلفةُ لا من أجلِ التعبيرِ عما نُقِلَ مِنْ كَلَامِ نَقْلًا حكايتاً لفظياً، بل إنها تَجَاوَزَتْ هذا ليصلَ الأمرُ بها إلى توظيفِها لغرضِ التعبيرِ عن "الحَدَثِ الفعليِّ"^(٢) أو "الفعلِ الحركيِّ" لا "القولِ"، تعبيراً يُبرِزُ الفعلَ المؤدّي والحركةَ المأثية، عبرَ تقليدِ ذلك الفعلِ والإتيانِ بمثلِ تلك الحركة.

بعبارةٍ أخرى: يُستعملُ فعلُ القولِ في العربيةِ للتعبيرِ عن الفعلِ، بسببِ ارتباطِ هذا الفعلِ في أذهانِ الناطقينِ بالعربيةِ بتأديةِ الكلامِ تأديةً دقيقةً، يلتزمُ فيها

١. قمينٌ بنا في هذا الموضوع أن نشيرَ إلى أنَّ اللهجاتِ العربيةَ المحكيَّةَ اليومَ قد استقرَّتْ حالها - فيما يُخَيَّلُ إليَّ - على هجرانِ نقلِ الكلامِ بنصِّه الحرفيِّ، اكتفاءً بالنقلِ المضمونيِّ، المُحَافِظِ على المعنى الأصليِّ. وبسببِ هذا، فإنَّ أكثرَ المسموعِ في هذا الصِّدِّ لا يتجاوزُ - مثلاً - "أحمد حكالي (حكى لي) إنه بده يزورنا اليوم بعد المغرب"، أو: "قالت لأبوها إنها بدها تزورنا اليوم بعد المغرب". غيرَ أنَّ الأمرَ بنقلِ الكلامِ قد يأتي بصيغةِ المباشرِ، كأن يقولَ واحدنا: "حكى له أبي بدي أزوره/أزورو اليوم بعد المغرب".

٢. يُمكننا أن نفرِّقَ بين الحَدَثِ القوليِّ (قال، تكلم، سأله،...)، والحَدَثِ الذهنيِّ (فكر، ظن، اعتقد،...)، والحَدَثِ الفعليِّ (كتب، ضرب، مشى،...).

الإتيانُ بألفاظِ المنقولِ منه الأصليَّةِ. فما كانَ مِنَ الناطقِ بالعربيَّةِ والحالِ هذه، إلا أنْ خطا خطوةً أبعدَ، مُستَتمراً ما في فعلِ القولِ مِنْ طاقةٍ دالَّةٍ، حسبَ الأصلِ، على النقلِ الحرفيِّ للكلامِ، فقامَ بِنقلِ فعلِ القولِ مِنْ دائرةِ التعبيرِ الدَّقِيقِ عن الكلامِ - الذي هو "الحكاية"- ، إلى دائرةِ التعبيرِ الدَّقِيقِ عن الأفعالِ والحركاتِ - الذي هو "المحاكاة" إنْ جازَ التعبيرُ وشئنا التفریقَ - ، وذلكَ بتقليدها وتأديتها كما صَدَرَت مِنْ مُصدرِها الأصليِّ الأوَّلِ، بالتزامُنِ مَعَ النطقِ بفعلِ القولِ. وهذا مُفهِمٌ بِأَنَّ (قال) "الحركيَّة" أو "الفعلية"، يَنطِقُ بِها العربيُّ - حسبَ الدلالةِ المقصودةِ هنا- بِحَيْثُ تَكُونُ مُصاحِبَةً أو مُلازِمَةً لحركةٍ يُؤدِّيها ناقلاً إياها مِنْ غيرِهِ، أو فعلٍ يُمثِّلُهُ أَخذاً إِيَّاهُ مِنْ شَخْصٍ آخَرَ.

وقد جَلَى ابنُ الأثيرِ هذا الأمرَ حينَما قالَ: "العربُ تجعلُ القولَ عبارةً عن جميعِ الأفعالِ، وتُطلقُهُ على غيرِ الكلامِ واللسانِ، فنقولُ: قالَ بيدهِ أي أخذَ، وقالَ بِرِجلِهِ أي مَشى،... وقالَ بِالماءِ على يَدِهِ أي قلبَ، وقالَ بِثوبِ أي رَفَعَهُ. وكلُّ ذلكَ على المَجازِ والاتِّساعِ. كما رُوِيَ في حَدِيثِ السَّهْوِ قالَ: ما يَقولُ ذو اليَدَيْنِ؟ قالوا: صدَقَ. رُوِيَ أَنَّهُمْ أومؤوا بِرُؤوسِهِمْ أي نَعَمَ، ولم يَتكلَّموا. قالَ: ويُقالُ: "قالَ" بِمعنى "أقبلَ"، وبمعنى مالَ واستراحَ وضربَ وغلبَ وغير ذلك" (١).

وعندَما أرادَ بعضُ المعجميِّينَ العربِ أن يشرحوا دلالةَ "الفوفة" (٢) و"الزَّجْرَةَ" - وهما حَرَكَتانِ يَأْتِي بِهما العربيُّ ليعنيَ أَقلَّ القليلِ- ، لجؤوا إلى

١. ابن منظور، لسان العرب: (قول).

٢. وَضَعَتُ الضمَّةَ فوقَ الفاءِ الأولى لِأشيرِ إلى أَنَّ الواوَ التي تليها إنما هي واو مَدِيَّةٌ وحسبَ، أي: ضمَّةٌ طويِلةٌ وليست واواً صامتيةً أو شبه حركة. علماً بأنَّ الواوَ أو الضمَّةَ الطويِلةَ في كلمة (فوفة) هي حركة الفاء، ليس غير.

(قال) الفعلية هذه: "يقال: ما فاف عني بخير ولا زنجراً فوقاً، والاسم الفوق، وهو أن يسأل رجلاً فيقول بظفر إبهامه على سبائته: ولا مثل ذا... وقيل: الزنجرة أن يقول بظفر إبهامه على ظفر سبائته: ولا هذا"^(١).

ولا يكاد يخالط المرء شك في أن (قال) الفعلية هذه، إنما هي مما يسم لغة الحديث الشفاهي في العربية. إذ ينطق بها لتعني فعلاً ما، أي فعل. ولكن لا يكتفى بنطقها، ولا يتوقف عند حد لفظها شفاهياً، لأن ذلك لا يوضح حقيقة الفعل المراد التعبير عنه، ولا يبين كنهه. ولذلك ينبغي أن تكون (قال) الفعلية، ساعة يؤتى بها شفاهاً، موضحة بما يمكن أن يشير بدقة إلى المقصود بها.

ويعتمد الناطق بالعربية في هذه السبيل على الحركة، أو الإشارة، أو الإيماء، باليد أو الرأس، من أجل الإقصاص عن المعنى الدقيق المراد لـ(قال) الفعلية. على أن يكون النطق بـ(قال) مصاحباً بالإتيان بتلك الحركة أو الإشارة أو الإيماء الموضحة معناها. وبهذا نطلع على السبب الذي لأجله جيء بـ(هكذا) بعد (قال) الفعلية في الحديث: "إذا كان أحدكم في صلته فلا يزرق بين يديه ولا عن يمينه، ولكن عن يساره تحت قدمه، فإن لم يجد قال بثوبه هكذا"^(٢). إذ إن (هكذا)، في هذا السياق وأمثاله، علامة لغوية تشي بمجيء حركة مؤداة بعدها بطريقة درامية معينة، وكيفية محددة. أي أن الناطق اللغوي العربي يوظف (هكذا) ليلفت بها انتباه المتلقي السامع المبصر، ويهيئه لنقله من المستوى اللغوي المدرك سماعاً، إلى المستوى اللغوي المدرك بصراً. ولذلك فإنني أتوقع

١. ابن منظور، لسان العرب: (قوف).

٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، باقي مسند المكثرين، باقي المسند السابق. وانظر: ابن منظور، لسان العرب: (قول).

بِأَنَّ الْعَرَبِيَّ لَمْ يَكُنْ يَسْتَعْمِلُ، بَلْ لَمْ يَكُنْ لِيَسْتَعْمِلِ هَذَا الْأَسْلُوبَ مَعَ مَنْ قَدَّ نِعْمَةً
الْبَصْرَ.

وَمِنْهُ أَيْضاً حَدِيثُ كَثْرَةِ الْمَالِ، حَيْثُ قَالَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - : "إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ الْأَقْلُونَ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا، وَأَشَارَ أَبُو
شَهَابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ"^(١).

كُلُّ ذَلِكَ يُؤْتِي بِهِ فِي مُسْتَوَى لُغَةِ الْحَدِيثِ الشَّفَاهِيِّ، وَالْجُزْءُ الْمَنْطُوقُ مِنَ
اللُّغَةِ هَهُنَا لَا يَتَجَاوَزُ (قَالَ) الْفَعْلِيَّةَ. وَلَكِنْ لَمَّا أَنْ أُرِيدَ تَمَثِيلُ هَذَا الْأَمْرِ كِتَابِيَّةً،
وَالْتَعْبِيرُ عَنْهُ بِنَقْلِهِ مِنْ مُسْتَوَى اللُّغَةِ الشَّفَاهِيَّةِ إِلَى مُسْتَوَى اللُّغَةِ الْكِتَابِيَّةِ، لَمْ يَكُنْ
ثُمَّ بُدِّ مِنْ أَنْ تُدَوَّنَ (قَالَ) - بِطَبِيعَةِ الْحَالِ - ، ثُمَّ تُنْقَلُ الْحَرَكَةُ أَوْ الْإِشَارَةُ أَوْ
الْإِيمَاءَةُ مِنَ الصَّعِيدِ الْبَصْرِيِّ الْمُؤَدِّي حَرَكِيًّا أَوْ تَمَثِيلِيًّا، إِلَى الصَّعِيدِ الْبَصْرِيِّ
الْمُؤَدِّي لُغَوِيًّا كِتَابِيًّا.

وَفِي هَذَا تَفْسِيرٍ لَمَّا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو
الْقَاسِمِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسَلِّمٌ قَائِمٌ
يُصَلِّي، فَسَأَلَ اللَّهُ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ، وَقَالَ بِيَدِهِ، وَوَضَعَ أَمَلْتَهُ عَلَى بَطْنِ الْوَسْطَى
وَالْخَنْصِرِ، قُلْنَا: يُزَهِّدُهَا"^(٢). فَهُوَ قَدْ حَوَى (قَالَ) الْفَعْلِيَّةَ مَتَّبِعَةً بِتَفْسِيرِهَا
الدِّرَامِيِّ الَّذِي هُوَ - لَا رَيْبَ - مِنْ لُغَةِ أَحَدِ الرُّوَاةِ وَتَصْرُفِهِ. وَالشَّيْءُ نَفْسُهُ يُقَالُ
فِي الْحَدِيثِ: "أَلَا أَخْبَرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ، أَوْ بِخَيْرِ الْأَنْصَارِ؟ قَالُوا: بَلَى، يَا
رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: بَنُو النَّجَارِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ بَنُو عَبْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ
بَنُو الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ بَنُو سَاعِدَةَ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ، فَفَبِضْ

١. البخاري، صحيح البخاري، كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب أداء الدين.

٢. السابق: كتاب الطلاق، باب الإشارة في الطلاق والأمور.

أصابعه ثم بسطهن كالرامي بيديه. قال: وفي دور الأنصار كلها خير^(١). وقد يكون داخلًا في هذا حديث عائشة - رضي الله عنها - : "ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه، فإذا أصابه شيء من دم قالت بريقها فقصته"^(٢).

ولكن الأمر عينه غير منطبق على الحديث السالف، حديث البرق في الصلاة، الذي جاء فيه: "إِنَّ لَمْ يَجِدْ قَالَ بِثَوْبِهِ هَكَذَا". إِنَّ الْجَانِبَ اللَّفْظِيَّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ - لَا شَكَّ - مُنْتَهٍ عِنْدَ النَّطْقِ بِ(هَكَذَا). وَيُمْكِنُ الْمَرَّةَ أَنْ يَنْقُلَهُ شَفَاهًا بِالتَّوَقُّفِ عِنْدَ (هَكَذَا)، ثُمَّ إِتْبَاعِهَا بِحَرَكَةٍ يَعْمَدُ فِيهَا نَاقِلُ الْحَدِيثِ إِلَى فَمِهِ أَوْ أَنْفِهِ يَمَسُّهُ بِطَرَفِ كُمِّ ثَوْبِهِ - مَثَلًا - ، وَكُفَى. وَلَكِنْ، إِذَا مَا تَجَاوَزْنَا الْمَسْتَوَى اللَّغَوِيَّ الشَّفَاهِيَّ لِلْحَدِيثِ، إِلَى الْمَسْتَوَى الْكِتَابِيِّ، فَإِنَّ التَّوَقُّفَ عِنْدَ (هَكَذَا) - وَهُوَ الْأَمْرُ الْوَاقِعُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ - قَدْ يَغْدُو أَمْرًا غَيْرَ كَافٍ، أَوْ قَدْ يَبْدُو أَمْرًا غَيْرَ مَقْبُولٍ. لِأَنَّكَ إِذَا تَوَقَّفْتَ عِنْدَ (هَكَذَا)، حِينَ تَدْوِينُكَ الْحَدِيثَ كِتَابَةً، فَإِنَّهَا لَنْ تَفِيَّ بِغَرَضِ الْإِفْصَاحِ عَنِ كَيْفِيَّةِ "القول بالثوب": عَلَى أَيِّ صَوْرَةٍ تَمَّتْ، وَبِأَيِّ هَيْئَةٍ وَقَعَتْ، وَعَلَى أَيِّ جُزْءٍ مِنَ الثَّوْبِ سَقَطَتْ. وَقَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا لَبْسٌ بِحَوْلِ دُونَ إِتِمَامِ الْحَدِيثِ وَتَأْدِيئِهِ وَفَقْ صَوْرَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي عَلَيْهَا وَرَدَ.

وقد يصح القول: إن راوي هذا الحديث، تحديدًا، قد ترك أمر نقل تلك الحركة، من المستوى الشفاهي إلى المستوى الكتابي، اعتمادًا على أنها من الحركات المشتهرة التي تعارف عليها أبناء البيئة اللغوية الواحدة. وقد يقصد ناقل الحديث، في أحيان أخرى، إلى عدم ترجمة الحركة ترجمة لغوية لفظية،

١. الترمذي، سنن الترمذي، كتاب المناقب عن رسول الله، باب ما جاء في أي دور الأنصار خير،

٣٧٤ / ٥ - ٣٧٥.

٢. ابن منظور، لسان العرب: (قصع).

وذلك عندما لا يكون في الأمر ما يدعو إلى اللبس. كقوله في الحديث: "... ثم غَسَلَ فَرَجَهُ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ، ثُمَّ غَسَلَهَا..."^(١). (قال) الفعلية هنا ليست "مُمَثَّلَةً" لغويًا، لأنَّ " قَالَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ " لا تُحِيلُ الذَّهْنَ فِي هَذَا السِّيَاقِ إِلَّا إِلَى ضَرْبِ الْأَرْضِ بِالْيَدِ، بِمَعْنَى: أَهْوَى بِهَا. وكذا في: "فَقَالَ بِالْمَاءِ عَلَى يَدِهِ"^(٢)، أي: سَكَبَ وَصَبَّ.

وَمِنَ الْحَقِّ أَنْ نَذَكِّرَ أَنَّ التَّعْبِيرَ عَنِ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ مَا يَزَالُ سَائِرًا فِي الْأَسْتِعْمَالِ فِي بَعْضِ اللَّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْيَوْمَ، حَيْثُ كَثِيرًا مَا نَسْمَعُ فِيهَا: (قَوْلُ بِيَدِكَ هَيْكَ)، أَي: أَفْعَلُ بِيَدِكَ هَكَذَا. و: (سَوْفَ كَيْفَ بِنَقُولِ بَرَأْسِهَا)، أَي: انظُرْ كَيْفَ تَحْرَكُ رَأْسُهَا.

القضية الخامسة: حقيقة "إجراء القول مجرى الظن"

أ: توظيف فعل القول لحكاية الأفكار، بعد حكاية الأتوال والأفعال

يَنْصُ النِّحَاةُ فِي بَابِ (ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا) عَلَى اسْتِخْدَامِ خَاصِّ لِفْعَلِ الْقَوْلِ، فَيَذَكِّرُونَ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ. قَالَ ابْنُ يَعْيشَ: "وَقَدْ يُجْرُونَ الْقَوْلَ مَجْرَى الظَّنِّ، فَيُعْمَلُونَهُ عَمَلَهُ. فَإِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَصَبَهُمَا"^(٣).

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ النِّحَاةَ بِتَرْكِيزِهِمْ عَلَى مَسْأَلَةِ الْعَمَلِ، وَاكْتِفَائِهِمْ - فِي أَحْيَانٍ كَثِيرَةٍ - بِمَا يَكُونُ مِنْ نَصَبِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بَعْدَ فِعْلِ الْقَوْلِ بِوَصْفِهِمَا مَفْعُولَيْنِ

١. البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة.

٢. ابن منظور، لسان العرب: (قول). ولم أعثر عليه في كتب الصحاح.

٣. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

له، قد يصرفون ذهن المرء إلى أن التشابه بين (ظن) و(قال) مقتصر على الناحية الشكلية المتعلقة بالعلامة الإعرابية للمفعولين اللذين يليانها. ولكن الحق، الذي صَبَّوا إليه في كلامهم، أن المسألة ليست محدودة بذلك، ولا متوقفة عنده. إذ الإجراء المتحدث عنه لا يعني إقامة التشابه بين (ظن) و(قال) من جهة العمل فحسب، بل عملاً ومعنى. ولعل مما يوميء إلى أن القوم لم يقصدوا إلى حصر تشابه الفعلين في العمل، أنهم عبَّروا عن العلاقة بينهما بمصطلح "الإجراء" دون "الإعمال"، فقالوا: "إجراء القول مجرى الظن"، ولم يقولوا - مثلاً - : "إعمال القول عمل الظن".

وتفصيلاً للأمر أقول: بات من المعلوم أن القول شأنه - كما استبان من مباحث فائتة - أن إذا وقعت بعده جملة أن تُحكى، ضرب قولك: "قال زيد: عمرو منطلق"، وتقول: زيد منطلق"^(١). ويكون القول حسب هذا، قولاً من ناحيتي اللفظ والمعنى، بمعنى أنك هنا تتلفظ بجملة تنقلها من غيرك.

ولكن، قد يُوتى بالقول مع إرادة لفظه من دون معناه، ويكون القول حينئذٍ بمعنى الظن، فيصبح قلبياً، فينصب المبتدأ والخبر، كما ينصبهما "ظن". فقد يقال - عند من يجوزون - : "قلتُ خالداً مسافراً". وليس معناها أنئذ: "إني تلفظت بهذه الكلمات"، بل: "ظننتُ خالداً مسافراً"، فلا يكون النصب إلا بعد إجراء القول مجرى الظن، وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ"^(٢). وكما جاز

١. انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٥٨ / ٢.

٢. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ٢٤ / ٢.

"قُلْتُ خَالِدًا مُسَافِرًا" عَلَى الظَّنِّ، يَجُوزُ مِنَ الطَّرِيقِ نَفْسِهَا بِالْقَدْرِ نَفْسِهِ: "قُلْتُ أَنْ خَالِدًا مُسَافِرًا"^(١).

والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبتين^(٢): أحدهما - وهو عند عامة العرب - أن القول يجوز إجراؤه مجرى الظن مع الاستفهام والخطاب والاستقبال، وألا يفصل بين الاستفهام وفعل القول بفاصل، كقولك: "أتقول زيداً قائماً؟"^(٣). وأمّا الثاني - وهو مذهب بني سليم - فيجيزون ذلك مطلقاً من غير اشتراط شيء، سواء وجد في الشروط المذكورة أو لم توجد.

وبديهياً أن القول قد يستوفي شروط إجرائه مجرى الظن، ومع هذا لا يجري مجراه^(٤)، كقول مولانا الحق - سبحانه - : «أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى»^(٥). ولو كان جارياً مجراه لقال الله - تعالى - جده - : «أَمْ تَقُولُونَ أَنْ إِبْرَاهِيمَ...»، بفتح الهمزة في (أَنْ). ولكنة - جل - لم يقل، لأن هذا لم يكن مجرد ظن منهم أو تكفير، إنما هو قولهم، والله - تقدست أسماؤه - ناقله عنهم. فإجراء القول مجرى الظن،

١. وإجراء القول مجرى الظن ليس بغريب عن اللهجات العربية المحكية اليوم، إذ تسمع من يقول من الطلاب معلقاً على علامة حصلها في امتحان ما: "أنا قلت رخ أجيب علامة أحسن"، أي: "ظننت أنني سأحصل على علامة أحسن".

٢. انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٣٧٨-٣٨١. وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٥٧-٦٣.

٣. قيل إن من العرب من يعمل القول عمل الظن طبقاً للشروط الثلاثة الأخيرة، خيراً كان الكلام أو استفهاماً. فتكون المذاهب وفاقاً لهذا ثلاثة. انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٥٢ / ١.

٤. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ص ٥٤١.

٥. البقرة ٢: ١٤٠.

إِذْنٍ، مُتَعَلِّقٌ بِالْقَصْدِ وَالْمَعْنَى أَوَّلَ الْأَمْرِ وَآخِرَهُ. فَقَدْ تَجَمَّعَ الشَّرْطُ الْمَذْكُورَةُ وَلَا تَتَوَفَّرُ لِلنَّاطِقِ إِرَادَةُ إِجْرَاءِ الْقَوْلِ مَجْرَى الظَّنِّ، لِأَنَّهُ فِي سَبِيلِهِ إِلَى نَقْلِ قَوْلٍ مَحْكِيٍّ مُتَلَفِّظٍ بِهِ.

كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى أَنْ بَنَى سَلِيمٌ يُجْرُونَ الْقَوْلَ مَجْرَى الظَّنِّ مُطْلَقًا، "أَنَّهُمْ يُجْرُونَ ذَلِكَ مِنْ دُونِ نَظَرٍ إِلَى الْمَعْنَى، بَلْ لَا يَنْصَبُونَ إِلَّا إِذَا أَرَادُوا مَعْنَى الظَّنِّ، وَقَصَدُوا مَعْنَى الْجُمْلَةِ، فَإِنْ قَصَدُوا التَّلَفُّظَ بِهَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا الرَّفْعُ"^(١).

وَمِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ، يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ إِلَى أَمْرٍ أَحْسَبُ أَنَّهُ بَالِغُ الدَّقَّةِ جَدِيرٌ بِالتَّلَبُّثِ. وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَوْقِفٍ أَوْ سِيَاقٍ صَالِحًا لِأَنْ تَرَدَّ فِيهِ بِنْيَةٌ عَلَى شَاكِلَةِ "أَتَقُولُ زَيْدًا قَادِمًا؟". إِذْ تَرَدُّ بِنْيَةُ الاسْتِفْهَامِ هَذِهِ فِي الْمَوْقِفِ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ الْقَائِلُ سَائِلًا شَخْصًا أَمَامَهُ، أَوْ عَلَى اتِّصَالِ بِهِ، عَنِ ظَنِّهِ. وَالسُّؤَالُ عَنِ الظَّنِّ لَيْسَ إِلَّا سُؤَالًا عَنِ الرَّأْيِ. فَإِنْ قُلْتَ لِمُحَدِّثِكَ: "أَتَقُولُ زَيْدًا قَادِمًا؟"، فَهُوَ بِمَعْنَى: "مَا قَوْلُكَ، أَوْ مَا رَأَيْكَ، أَوْ مَا ظَنُّكَ فِي زَيْدٍ: هَلْ سِيَأْتِي؟".

وَمِثَالُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ تُشَاهِدُ أَنْتَ وَصَدِيقٌ لَكَ فَلَمَّا، الْأَحْدَاثُ فِيهِ مُتَصَارِعَةً. فَإِنَّكَ - فِي أَحَدِ مَشَاهِدِ الْفِلمِ الْمُتَأَخَّرَةِ مِثْلًا - قَدْ تَوَدَّ سُؤَالَ صَدِيقِكَ عَنِ الْمَصِيرِ الَّذِي سَيُؤَوَّلُ إِلَيْهِ بَطْلُ الْفِلمِ، فَتَسْأَلُ: "أَتَقُولُ الْبَطْلَ مَيِّتًا نِهَائِيَةَ الْفِلمِ؟"، أَوْ "أَتَقُولُ أَنَّ الْبَطْلَ مَيِّتٌ آخِرَ الْفِلمِ؟"، أَيْ: "أَتُظَنُّ أَنَّ الْبَطْلَ سَيَمُوتُ؟". فَالْفِعْلُ (قَالَ) هَهُنَا مُجْرَى مُجْرَى الظَّنِّ. وَهَذَا قَدْ يُفْهَمُنَا لِمَ كَانَ إِجْرَاءُ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ مَشْرُوطًا، عِنْدَ عَامَّةِ الْعَرَبِ، بِكَوْنِ فِعْلِ الْقَوْلِ مُسْتَقْبَلًا مَسْوُوقًا ضَمِنَ اسْتِفْهَامٍ مُوجَّهٍ لِمُخَاطَبٍ. فَأَنْتَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ رَأْيَ مَنْ هُوَ أَمَامَكَ، فَلَنْ تَجِدَ

١. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ٢ / ٢٥.

إلا الاستفهام وسيلة لغوية لطلب الفهم. قال ابن يعيش: "فأما اشتراط الاستفهام فلأن بابه أن يقع محكيًا، ولا يدخل في باب الظن إلا مع الاستفهام لأن الغالب أن الإنسان لا يُسأل عن قوله إذ ذاك ظاهرًا، إنما يُسأل عن ما يجنُّه ويعتقده لخفايه. وأما اشتراط الخطاب فلأن الإنسان لا يُسأل عن ظن غيره، إنما يُسأل عن ظن نفسه" (١).

ومن هذا ما ورد في مسند أحمد، من حديث مخجن بن الأدرع، قال: "...ثُمَّ أَقْبَلْنَا (٢)، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِيَابِ الْمَسْجِدِ، قَالَ: إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي، قَالَ: أَتَقُولُهُ صَادِقًا؟ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هَذَا فَلَانٌ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ" (٣). وقسيم هذا الحديث حديث بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ: "...قَالَ: فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْقَابِلَةِ خَرَجَ بُرَيْدَةُ عِشَاءً، فَلَقِيَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ، فَأَدْخَلَهُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا صَوْتُ الرَّجُلِ يَقْرَأُ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "أَتَقُولُهُ مُرَاءً" (٤)؟ فَقَالَ بُرَيْدَةُ: أَتَقُولُهُ مُرَاءً يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : لا، بَلْ مُؤْمِنٌ مُنِيبٌ" (٥).

ومثل هذا السياق هو بالضبط، دون غيره، المقصود بما نحن فيه من حديث عن إنزال القول منزلة الظن. ومن الواضح أن المستفهم لا يكون حينئذ شاكًا، كما فهم صاحب "اللباب" (٦)، أو وهم. فكل ما هنالك أن المستفهم يطلب

١. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

٢. أي: مخجن والنبي - صلى الله عليه وسلم - .

٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، أول مسند البصريين، حديث مخجن بن الأدرع.

٤. كذا.

٥. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، باقي مسند الأنصار، حديث بريدة الأسلمي.

٦. انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٥٢.

رأيٍ مُحدّثِهِ أو ظنَّهُ في قضيّةٍ ما، ليس غير. ويترتّبُ عليه أن يُقال: رغم أن القولَ المُجرى مجرى الظنِّ قولٌ في ظاهرِ اللفظِ، إلا أنه ليس له أدنى علقٍ بنقلِ الكلامِ، فبحسبِ (قال) الظنّيّةِ هذه، لا يكونُ الناطقُ السائلُ قاصداً إلى نقلِ الكلامِ البتّة.

وكثيراً ما يتمثّلُ لِخاطري أنّ هذا المبحثَ، إجراء القولِ مجرى الظنِّ، مُرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بما جاء في موضعيهِ من البحثِ ممّا خلّفناه ظهريّاً. فإذا كان فعلُ القولِ - كما تجلّى - مُوظّفاً في العربيّةِ بوصفه الفعلِ الرئيّسِ اللّازمِ لنقلِ الكلامِ، وتعدّى الأمرُ - كما تبدّى - إلى قيامِ فعلِ القولِ بنقلِ الأفعالِ توطئةً لتمثيلها، فلا عجبُ أن يظهرَ فعلُ القولِ في هذا المجالِ ناقلاً للأفكارِ مُعبّراً عن الآراءِ أو قُلِّ مُستندراً لها. وقد عبّرَ "ابنُ يعيش" عن شيءٍ من هذا حيثُ قال: "وقد يُجرونَ القولَ مجرى الظنِّ، فيعملونهُ عملَهُ. فإذا دَخَلَ على المبتدأ والخبرِ نَصَبَهُما، لأنَّ القولَ يَدْخُلُ على جملةٍ فيتصوّرُها القلبُ، ويترجّحُ عندهُ، وذلك هو الظنُّ والاعتقاد، والعبارةُ باللسانِ عنه هو القولُ، فأجروا العبارةَ على حسبِ المُعبّرِ عنه. ألا ترى أنه يُقالُ: هذا قولُ فلان، ومذهبُ فلان، وما تقولُ في مسألةِ كذا، ومعناه: ما ظنُّك وما اعتقادك"^(١).

والمُستصقَى من بعدِ هذا أن الحيزَ الذي يستقطنهُ فعلُ القولِ في العربيّةِ وينشطُ فيه هو: اللسانُ لنقلِ الكلامِ، والمكانُ لنقلِ الأفعالِ، والأذهانُ لنقلِ الأفكارِ.

١. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

وَتَمَّةَ مَوْقِفٍ ثَانٍ نَسْتَحْسِنُ إِيرَادَهُ، لِأَنَّهُ قَرِيبٌ جِدًّا مِنْ سَابِقِهِ الْمَضْرُوبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَلَبَّسَهُ. وَهُوَ أَنْ يَذْكَرَ شَخْصًا يُحَاوِرُكَ رَأْيًا سَيِّئًا أَوْ غَرِيبًا، فَيُدْفَعُكَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُعِيدَ ذِكْرَ رَأْيِهِ، وَتَنْقُلَهُ مِنْهُ إِلَيْهِ، تَعْجَبًا مِنْكَ أَوْ إِنْكَارًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ بِتَحْوِيلِكَ بِنِيَّةِ كَلَامِهِ وَوَجْهَتَهُ مِنَ الْإِخْبَارِ إِلَى الْاسْتِفْهَامِ.

وَنَضْرِبُ لِهَذَا مَثَلًا رَجُلًا، اسْمُهُ صَلَاحٌ، لَكَ عَلَيْهِ ذَيْنٌ كَبِيرٌ، فَجَاءَكَ مَنْ يُخْبِرُكَ، وَلَيْكُنْ خَالِدًا، بِأَنَّ مَدِينَتَكَ صَلَاحًا، قَدْ سَافَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا مُهَاجِرًا، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ اسْتَأْذَنَكَ أَوْ أَعْلَمَكَ بِسَفَرِهِ. فَعِنْدَمَا يَقُولُ لَكَ خَالِدٌ - مَثَلًا - : "هَلْ عَرَفْتَ الْخَبَرَ؟ لَقَدْ هَاجَرَ صَلَاحٌ إِلَى أَسْتْرَالِيَا". فَيَتَوَقَّعُ أَنْ تَتَمَلَّكَ الدَّهْشَةُ حِينَئِذٍ، فَتَقُولَ مُنْكَرًا أَوْ غَاضِبًا أَوْ مُتَعْجَبًا: (أَتَقُولُ: "هَاجَرَ صَلَاحٌ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟")، نَاقِلًا الْكَلَامَ نَقْلًا حِكَايِيًّا كَمَا صَدَرَ مِنْ مُخْبِرِكَ خَالِدٍ. أَوْ تَقُولَ مُتَصَرِّفًا فِي كَلَامِهِ: "أَتَقُولُ إِنَّ صَلَاحًا هَاجَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟". وَهَذَا - حَسْبُ - هُوَ السِّيَاقُ الَّذِي يَتَجَلَّى فِيهِ نَقْلُ الْكَلَامِ، فَيَكُونُ هَذَانِ السُّؤَالَانِ فِي هَذَا الْمَقَامِ دَاخِلَيْنِ بِقُوَّةٍ فِي بَابِ مَا نُقِلَ مِنْ كَلَامِ.

وَمَا مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ هَذَا الْمَوْقِفَ - الْأَخِيرَ - أَبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنِ سِيَاقِ الظَّنِّ، فَلَا يَرْدُ عَلَى خَاطِرٍ وَاحِدِنَا أَنْ يُجْرِيَ فِيهِ الْقَوْلَ مُجْرَى الظَّنِّ، فَيَسْأَلُ خَالِدًا، فَيَقُولُ: "*أَتَقُولُ (=أَتُظَنُّ) صَلَاحًا هَاجَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟"، أَوْ "*أَتَقُولُ (=أَتُظَنُّ) أَنَّ صَلَاحًا هَاجَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟". هُمَا جَمَلَتَانِ لِاحْتِنَانِ فِي مَثَلِ السِّيَاقِ الْمَضْرُوبِ ثَانِيًا، لِأَنَّ الْمَقَامَ لَا يَسْتَوْعِبُ الْاسْتِعْلَامَ عَنِ رَأْيِ مُكَلِّمِكَ.

وَبِمُوازَنَةٍ سَرِيعَةٍ بَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ الْمُشْتَمَلِ عَلَى الْقَوْلِ الْمُنْزَلِ تَنْزِيلِ الظَّنِّ، كَمَا فِي: "أَتَقُولُ الْبَطْلَ مَيِّتًا نِهَآيَةَ الْفَلَمِ؟"، وَالْاسْتِفْهَامِ الْآخَرَ الْمُضْمَنِ كَلَامًا مَنَقُولًا كَمَا فِي: "أَتَقُولُ إِنَّ صَلَاحًا هَاجَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟"، نَظْمَيْنِ إِلَى تَقْرِيرِ أَنَّ الْأَخِيرَ لَا

مَحَالَةٌ مُؤَسَّسٌ عَلَى كَلَامِ خَبْرِيٍّ سَابِقٍ، وَسَبِيلُهُ التَّعَجُّبُ أَوْ الْإِنْكَارُ، وَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى جَوَابٍ. أَمَّا الْأَوَّلُ فَغَيْرُ حَقِيقَةِ الثَّانِي، إِذْ لَا يَتَأَسَّسُ عَلَى كَلَامِ خَبْرِيٍّ كَالَّذِي تَأَسَّسَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَسَبِيلُهُ طَلَبُ الْعِلْمِ حَوْلَ ظَنِّ مَقَابِلِكَ وَرَأْيِهِ، وَلِذَلِكَ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى جَوَابٍ.

وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِ، إِلَى أَنْ اسْتَحْكَمَ الْأَمْرُ بِبَعْضِ الْقَوْمِ، فَمَا كَانَ مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ انْقَادُوا إِلَى وَضْعِ عَكْسِيٍّ، مُؤَدَّاهُ أَنَّكَ أَيْنَمَا رَأَيْتَ (أَنَّ) الْمَقْتُوْحَةَ حَالَةً بَعْدَ قَوْلٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تُفَسِّرَ الْأَمْرَ سَرِيعاً عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ (قَالَ) الظَّنِّيَّةِ، بِغَضِّ الطَّرْفِ عَنِ مُلَابَسَاتِ السِّيَاقِ وَحَيْثِيَّاتِهِ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ عِنْدِي، فَقَدْ غَدَا وَاضِحاً أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ - فِي عُصُورٍ لَاحِقَةٍ - أَنْشَأَتْ تَنْحُو مَنْحَى تَطَوُّرِيّاً، تُمْحِضُ فِيهِ أَدَاةَ وَاحِدَةً لِنَوْعِي الْقَوْلِ: الْحِكَايَةِ وَالْإِخْبَارِ، وَهِيَ (أَنَّ). فَتَجِدُ مَنْ يَقُولُ بَفَتْحِ الهمزة: "قَالَ أَنَّهُ سِيْذَهَبٌ"، كَقَوْلِكَ بِالْكَسْرِ: "قَالَ إِنَّهُ سِيْذَهَبٌ"، وَلَا فَرْقَ.

فَمِنَ الْبَاحِثِينَ مَنْ يَرَى أَنَّ (قُلْتُ) فِي بَيْتِ الحُطَيْئَةِ (٤٥هـ)، الْوَارِدِ مُطْلَعاً لِقَصِيْدَةٍ يَصِفُ فِيهَا جَمَلاً: (١)

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ (٢) بِالْهَجْرِ (٣)

بِمَعْنَى (ظَنَنْتُ)، مَعَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ فِيهِ لِلِاسْتِفْهَامِ، وَفَعَلَ الْقَوْلُ مَسْنَدًا إِلَى مَا لَا خَطَابَ فِيهِ، وَهُوَ "تَاءُ الْمَفْرَدِ الْمُتَكَلِّمِ"، أَيُّ مُخَالَفًا بِذَلِكَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي قَرَّرَهَا الْجُمْهُورُ وَذَكَرْنَاهَا سَابِقاً.

١. انظره في: خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ٣٨١/١.

٢. الوليَّة: جمعها ولايا، كل ما يلي ظهر البعير ويكون تحت الرجل (انظر: ابن منظور، لسان العرب: هجر).

٣. الهجر: نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر: ابن منظور، لسان العرب: هجر).

والغريبُ أنَّ هذا الرأيَ القائلَ بأنَّ (قُلْتُ) في البيتِ بِمعنى (ظَنَنْتُ)، إضافةً إلى خروجه عن قواعدِ النحاةِ، فإنه لم يكنْ مُملًى من السياقِ أو مقروضاً من المعنى. إنما كانْ مُسبباً من فتحِ الهمزةِ في (أَنَّ) بعدَ (قُلْتُ)، ولا شيءَ آخرَ. فـ(قُلْتُ) -- عندَ بعضِ الباحثينَ -- محكومٌ عليه بأنه بِمعنى (ظَنَنْتُ)، لمجردِ أنَّ (أَنَّ) جاءتْ بعدَ (قُلْتُ)، حتَّى لو خالفَ ذلكَ معنى البيتِ ولغةَ العربِ. قالَ "محمدُ محيي الدين عبد الحميد": "وردَ إجراءُ الماضي المُسندِ إلى تاءِ المُتكلِّمِ مُجرى الظنِّ في قولِ الحطَّيئة... ووجهُ الاستشهادِ بهذا البيتِ أنَّ الروايةَ فيه بفتحِ همزةِ "أني". فلو لم تكنْ "قُلْتُ" بِمعنى "ظَنَنْتُ" لوجبَ أنْ تُكسرَ الهمزةُ، لما علمتْ من أنَّ كسرَ الهمزةِ واجبٌ بعدَ القولِ الذي تقصِّدُ به الحكايةَ، كما في قوله - تعالى - : ﴿قالَ إِنِّي عِنْدَ اللَّهِ﴾^(١).

فالمعيارُ الذي إليه الاحتكامُ في إثباتِ معنى للقولِ عندهُ، سواءَ أكانَ الظنُّ أم القولَ المعهودَ، ليسَ المعنى ولا السياقُ، بل كسرُ الهمزةِ وفتحُها. ولم يتوقَّفْ "عبد الحميد" قليلاً أو كثيراً ليشرحَ لنا البيتَ وفقاً لـ(قالِ) الظنيَّةِ كما يفهمُها! بل إنه - على غيرِ ما عودنا - لم يتعرَّضْ للبيتِ من حيثُ اللغةُ، فلم يقسِّرْ كلمةً واحدةً فيه، رغمَ كونه شاهداً لغويّاً!!

لو قلنا إنَّ (قُلْتُ) بِمعنى (ظَنَنْتُ) لم يكنْ المعنى مُتجهاً. فكيفَ يستقيمُ له المعنى عندما يقولُ: "إنني إذا ظننتُ أني راجعٌ إلى بلدةٍ، فإنني سرعانَ ما أنزلُ الرِّحْلَ عن ظهرِ بعيري في تلكَ البلدةِ"^(٢) في منتصفِ النهارِ!!؟ وسواءَ فهمتْ

١. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص ٣٧٩.

٢. الباء في (بها) من البيت تعني (في) الظرفية المكانية، والهاء ترجع إلى البلدة.

القول بحُسابهِ ظَنًّا شَكًّا أو يَقِينًا^(١)، فَإِنَّ شَطْرِي الْبَيْتِ يَبْدُوَانِ غَيْرَ مُتَسَاوِقَيْنِ.
فإِذَا شَكَ الشَّاعِرُ فِي عَوْدَتِهِ إِلَى تِلْكَ الْبَلَدَةِ، فَكَيْفَ يَقُولُ تَالِيًا إِنَّهُ سَيَضَعُ الرَّحْلَ
عَنْ ظَهْرِ الْبَعِيرِ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ؟! أَمَا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ بِمَعْنَى الظَّنِّ الْيَقِينِيَّ، فَلَا
مَعْنَى لِأَنَّ يَقُولَ إِنَّهُ مَا إِنَّ يَتَأَكَّدُ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى بَلَدَةٍ حَتَّى يُسَارِعَ إِلَى إِنْزَالِ
الرَّحْلِ وَقْتَ الْهَاجِرَةِ.

أَمَّا الرَّأْيُ الْوَجْهُ فَهُوَ أَنْ يُقَالَ إِنَّ (قُلْتُ) بِمَعْنَى الْقَوْلِ الْمَعْمُودِ فِي
الْأَذْهَانِ، الدَّالُّ عَلَى الْقَوْلِ لَفْظًا وَمَعْنَى، بَلْ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، إِذْ لَشِدَّةِ تَعَلُّقِ الْقَوْلِ فِي
بَيْتِ الْحَطِيبَةِ بِالْقَوْلِ الْمَسْمُوعِ، فَإِنَّهُ يَأْتِي بِمَعْنَى الْإِعْلَانِ وَرَفَعِ الصَّوْتِ. فَكَأَنَّهُ
يَقُولُ: "مَا إِنَّ أُعْلِنَ عَنْ عَوْدَتِي إِلَى بَلَدَةٍ مَا، حَتَّى أَرَى فِيهَا ظَهْرًا وَأَنَا أَنْزِلُ
الرَّحْلَ"، وَفِي هَذَا كِنَايَةٌ لَطِيفَةٌ عَنْ شِدَّةِ سُرْعَةِ جَمَلِهِ. وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَنْفَقُ مَعَ
الْبَيْتِ الْآتِي مُبَاشَرَةً، الَّذِي يَصِفُ فِيهِ سُرْعَةَ الْجَرِيِّ:

تَرَى بَيْنَ مَجْرَى مِرْفَقَيْهِ وَثِيلِهِ^(٢) هَوَاءَ كَفَيْفَاةٍ بَدَا أَهْلَهَا قَفْرٌ

غَيْرَ أَنْ مِنَ الْمَقْطُوعِ بِهِ أَنْ (قَالَ أَنْ) فِي قَوْلِ الْبَحْتَرِيِّ (٢٨٤هـ) :

أَعْرَضْتُ حَتَّى خَلْتُ أَنِّي ظَالِمٌ وَعَتَبْتُ حَتَّى قُلْتُ أَنِّي مُذْنِبٌ

عَلَى مَعْنَى الظَّنِّ. وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يُوزَنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ بَيْنَ قَوْلِهِ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ:
(خَلْتُ أَنِّي ظَالِمٌ)، وَقَوْلِهِ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي: (قُلْتُ أَنِّي مُذْنِبٌ). وَطَبِيعِيٌّ أَنْ يَكُونَ
مُؤَدَى هَذِهِ الْمُقَابَلَةِ التَّسْوِيَّةَ بَيْنَ (خَلْتُ) وَ(قُلْتُ) مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ.

١. انظر: ابن منظور، لسان العرب: (ظنن).

٢. الثيل: وعاء قضيب البعير (انظر: ابن منظور، لسان العرب: ثيل).

ولابن الهبّاريّة (٥٠٩هـ) قصيدة تقع في مئة وستة أبيات، قائمة كلها على السرد القصصي، وتحتوي حواراً مُمتدّاً بين أطراف عدّة. وقد وردَ القولُ فيها دالّاً على لفظِ القولِ ومعناه اثنتين وثلاثين مرّةً. بل إنّ أولَ كلمةٍ في المَطْلَعِ (قال):

قال: نَعَمْ، خَرَجْتُ فِي جَمَاعَةٍ تاجِرَةٍ، لِكُلِّنا بِضَاعَةٌ

فإذا ما قرأت - في سياق كهذا - بيتاً يشتمل على (قال أن)، فالمرجح أن يميل بك الفكر إلى تغليب أن يكون المقصود بالقول لفظه ومعناه معاً. وهو الأمر الحاصل في البيت الحادي والستين:

قال له الشاطر أن الغلبة أن يدرك الإنسان ما قد طلبته

تأملته تجذ فيه مرجحاً آخر ينضاف إلى ما ذكر من مرجحات وإرادة في السياق العام. فـ(قال) فيه لا يمكن أحداً أن يقول في شأنها إنها للظن هنا، لاكتمال عناصر القول هنا، من قائل ومقول ومقول له. ثم إنك لا تستطيع أن تحل (ظن) محل (قال): " * ظنّ له الشاطر أن الغلبة ... ". إذن، فلا مناص من الاعتراف بأن البيت منطوق على قول هو قول لفظاً ومعنى، مع أنه متبوع بـ(أن) مفتوحة الهمزة.

كما نجد في نونية ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، البالغة ٥٨٠٤ أبيات، البيتين:

وأتى إلى حزب الهدى أعطاهم شبه اليهود، وذا من البهتان
إذ قال أنهم مشبهة^(١)، وأن تم مثلهم، فمن الذي يلحاني

١. المشبهة: نقر من الناس أجزوا الصفات، الواردة في الآيات المتشابهات، على ظاهرها من دونها تأويل، تعالى الله علواً كبيراً. انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٧٨ / ٢.

ولا يُنظَرُ - في ثاني البيتين - إلى الفعلِ (قال) إلا بعدهِ فعلاً دالاً على القولِ من جهةِ اللفظِ والمعنى. ولا يدْعُونَكَ فَتَحُ الهمزةِ في (أن)، الواردةِ بعدَ (قال)، إلى القولِ بأنَّ (قال) آتيةٌ على معنى الظنِّ. إذ لا يَسْتَقِيمُ لك ذلك هنا أيضاً، بسببِ أنَّ ثَمَّةَ قائلاً ومَقولاً ومَقولاً لَهُ. ثُمَّ إِنَّ الخِطَابَ (وَأَنْتُمْ مِنْهُمْ) يَفْرِضُ حِوَاراً دائِراً بَيْنَ حِزْبِ الهُدَى وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ بُهْتَاناً بِأَنَّهُمْ مُشَبَّهَةٌ مِثْلُ اليهودِ. والتقدير: قال ذلك الذي يدَّعي البهتانَ على حزبِ الهدى، في خطابهِ للمُهدِّينَ: إنَّهُمْ - أي اليهود - مُشَبَّهَةٌ، وأنتم - في أمرِ التشبيه - مِثْلُ اليهود.

جريدة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أحمد بن حنبل (المُتَوَفَّى ٢٤١هـ)، مُسْنَدُ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، المَكْتَبُ الإِسْلَامِيّ، ١٩٨٥.
- أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجمّع، ط١، عالم الكتب - القاهرة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- إسماعيل أحمد عميرة، بحوث في الاستشراق واللغة، ط١، دار البشير - عمّان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الألوّسيّ (المُتَوَفَّى ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت.
- البخاريّ، صحيح البخاري، تقديم وتحقيق وتعليق: محمود النواوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد خفاجي، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٣٧٦هـ.
- برجشتراسر، التّطوُّرُ النّحويُّ لِلغَةِ العَرَبِيَّةِ، أخرجهُ وصَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: رمضان عبد التّوَّاب، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي - الرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- البغويّ (المُتَوَفَّى ٥١٦هـ)، تفسير البغويّ المُسمّى معالم التنزيل، إعداد وتحقيق: خالد عبد الرحمن العكّ ومروان سوار، ط١، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.

- الترمذيّ (المُتَوَفَّى ٢٧٩هـ)، سنن الترمذيّ وهو الجامع الصحيح، ضبطه وراجع أصوله وصَحَّحَهُ: عبد الرحمن محمد عثمان، ط٣، دار الفكر، ١٣٩٨ - ١٩٧٨.
- ابن جنّيّ (المُتَوَفَّى ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، ط٤، دار الشؤون الثقافيّة العامّة - بغداد، ١٩٩٠م.
- ابن الجوزي (المُتَوَفَّى ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، حَقَّقَهُ وَكَتَبَ هَوَامِشَهُ: محمد بن عبد الرحمن عبد الله، خَرَجَ أَحَادِيثَهُ: أبو هاجر السعيد ابن بسيوني زغلول، ط١، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- خالد عبد الله الأزهريّ (المُتَوَفَّى ٩٠٥هـ)، شرح التوضيح على التصريح، ط١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الرازي (المُتَوَفَّى ٦٠٤هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الزركشيّ (المُتَوَفَّى ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، المكتبة العصرية: صيدا - بيروت، ١٩٧٢م.
- ابن السراج (المُتَوَفَّى ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- سيبويه (المُتَوَفَّى ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الطبري (المُتَوَفَّى ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- عالم سبيط النيلي، النظامُ القرآنيُّ: مقدِّمةٌ في المنهج اللفْظيِّ، دار أسامة - عمّان، ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ.
- عبد الرحمن محمّد أيّوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسّسة الصباح - الكويت.
- ابن عقيل (المُتوفى ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.
- العكبري (المُتوفى ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ٢٠٠٣.
- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط٢، دار الفكر - عمّان، ١٤٢٣ - ٢٠٠٣.
- فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين، قضايا عامل الجرّ في الاستعمال العربي، ط١، شركة مكة للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ابن كثير (المُتوفى ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، ط١، دار الأندلس - بيروت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

- مالك بن أنس (المتوفى ١٧٩هـ)، الموطأ، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَّجَ
أَحَادِيثَهُ: محمود أحمد القيسيَّة، ط١، مؤسسة النداء - أبو ظبي، ١٤٢٤هـ -
٢٠٠٤م.
- المبرِّد (المتوفى ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، مُرَاجَعَة: إميل
يعقوب، ط١، دار الكتب العلميَّة - بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ابن مجاهد (المتوفى ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي
ضيف، ط٣، دار المعارف - القاهرة، مُقَدِّمَة الطبعَة مؤرَّخَة في ١٤٠٠هـ.
- محمد عبد الله جبر، الضمانر في اللغة العربيَّة، ط١، دار المعارف -
القاهرة، ١٩٨٣.
- محمَّد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ط٢، مكتبة لبنان - بيروت،
١٩٨٥.
- محمَّد كامل حسين، اللغة العربيَّة المُعاصِرَة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦.
- ابن منظور (المتوفى ٧١١هـ)، لسان العرب، ط١، دار صادر - بيروت،
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الموزعي (المتوفى ٨٢٥هـ)، مصابيح المغاني في حروف المعاني،
تحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، ط١، دار المنار، ١٤١٤هـ -
١٩٩٣.
- النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين
السيوطي وحاشية الإمام السندي، ط١، دار الفكر - بيروت، ١٣٤٨هـ -
١٩٣٠م.

- ابن هشام (المتوفى ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: غدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: صيدا - بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨.
- ابن هشام (المتوفى ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ابن هشام (المتوفى ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط ٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥.
- هنري فليش اليسوعي، العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، ط ١، المطبعة الكاثوليكية - بيروت، ١٩٦٦.
- ابن يعيش (المتوفى ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت.

- Charles N. Li, Direct speech and indirect speech: A functional study, in: Direct and Indirect Speech, edited by: Florian Coulmas- Berlin, New York, Amsterdam: Mouton, de Gruyter, 1986.

ظاهرة الحمل على التّوهم في النّحو

د. قاسم محمد صالح

جامعة جرش

قسم اللغة العربية

١. مقدّمة:

إنّ موضوع "الحمل على التّوهم"، من المواضيع اللغوية المهمة، فهو يتّصل بالمستويين النحوي، والصرفي، ويتمثّل في الشعر، والنثر، والقرآن الكريم. عرف النّحاة هذه الظاهرة منذ أيام الخليل، وسيبويه، واختلفوا بشأنها، واضطربت أقوالهم في تحديد مصطلح نحوي جامع لها، فحملها سيبويه على الغلط، وحملها آخرون على "التّوهم"، كما حملها فريق ثالث على "المعنى"، لأنّ مصطلح "التّوهم" لا يتناسب وجمال الآيات القرآنيّة، حيث دفعني ذلك مع ندرة الدّراسات النّحويّة المتخصّصة في هذا المجال للبحث في المستوى النحويّ لهذه الظاهرة، وقد شملت الدّراسة عشر مسائل في الحمل على التّوهم، تمّ تصنيفها ضمن أبواب: "المجرورات، والمنصوبات، والمرفوعات، والمجزومات، والمركّبات".

لقد ورد مصطلح "التّوهم" في "لسان العرب"^(١) "بمعنى: "التّخيل والتّمثّل"، وهو من الوهم، وجمعه: أوهام، ويقال: وهمت في كذا، بمعنى غلطت فيه، قال الأصمعي: "أوهم إذا أسقط، ووهم إذا غلط"، وقال ثعلب: "أوهمت الشيء إذا

(١) ابن منظور - لسان العرب، مادة "وهم"، ج ١٥، ص ٤١٦-٤١٧.

تركته"، قال الفراء: "إذا ذهب وهمك إلى الشيء، قلت: وهمت إلى كذا، وأنا أهم به"، ووهمت في الصلاة إذا سهوت، قال زهير:

وقفتُ بها من بعد عشرين حجَّةً فلأنيأ عرفتُ الدارَ بعد توهم

وورد في "أساس البلاغة" مثل ذلك^(١).

وذكر أبو البقاء الكفوي في الكليات^(٢): "ليس المراد بالتوهم "الغلط"، بل المراد به: العطف على المعنى، أي: جورّ العربيّ في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، وهو مقصد صواب".

وذكر الفراء التوهم فقال: "هو كلّ معنى احتمل وجهين، ثم فرقت بينهما بكلام، جاز أن يكون الآخر معرباً بخلاف الأول، كقولك: "ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك ولا مجملاً"، تخفض "مجملاً" على المحل، وأما النصب: فهو أن تتوهم أنك قلت: "ما أنت محسناً".

وذكر أبو حيان^(٣): بأنه من الأمور المعهودة في كلام العرب ولكنه لا ينقاس". ووصفه الإستراباذي النحوي^(٤): بعدم الاطراد، والبعد عن الحكمة، ما وجد محمل صحيح غيره".

وذكر الرّماني^(٥): "إن العطف على الوهم أو التّأويل: هو الحمل على معنى كلام يخالف المذكور في الإعراب، ويوافقه في المعنى".

(١) البسيط لزهير بن أبي سلمى في معلقته، في الديوان طبعة دار صادر، ص ٧٥، وفي لسان العرب، ج ١٥، ص ٤١٧.

(٢) الزمخشري - أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، مادة "وهم" ص ٥١١.

(٣) أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وشريكه، ج ٢، ص ٣٠١.

(٤) ابن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الإستراباذي النحوي، ج ١، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٥) مازن المبارك - الرّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص ٤٣١.

وقد صنّفه أصحاب "الضرائر"، ضمن باب الضرورات في الشعر". ومنهم السّيرافي^(١)، وابن عصفور^(٢)، والألوسي^(٣).

أمّا شرط جوازه: فقد ذكر ابن هشام^(٤): إنه في صحة دخول العامل المتوهم، وشرط حسنه: في كثرة دخول العامل".

٢. إشكاليّة المصطلح/ "الحمل على الغلط"/ "التّوهم"/ "المعنى"

أشار سيّبويه إلى مصطلح "الغلط" في مسألة العطف على اسم "إن"، وتوكيده، قبل تمام الخبر، فقال^(٥):

"واعلم أنّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون"، و"إنك وزيدٌ ذاهبان"، وذلك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: "هم"، كما قال^(٦):

"بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً"

بجرّ "سابق" عطفًا على "مدرك" خبر "ليس" على توهم وجود حرف الجر، لأنه كثيرًا ما يدخل حرف الجر على خبرها.

وذهب جمهور العلماء بخلاف ابن مالك، إلى أن المقصود بالغلط الذي أشار إليه سيّبويه في المسألة المذكورة، هو التّوهم، حيث ردّه ابن هشام الأنصاري بقوله^(٧):

(١) السيرافي - ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبد التّواب، ص ١٩٥.

(٢) عبد الفتاح حسن البجّة - ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص ٢٤٩.

(٣) الألوسي - الضرائر، تحقيق: محمد بهجة الأثري البغدادي، ص ١٩٧.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص ٦١٩.

(٥) سيّبويه - الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ٢، ص ١٥٥.

(٦) البسيط لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، طبعة دار صادر، ص ١٠٧، وهو من شواهد سيّبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج ٢، ص ١٦٥.

(٧) ابن هشام الأنصاري - مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص ٦٢٢.

"ومراد به بالغلط، ما عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهرٌ من كلامه،
ويوضحه إنشاده البيت:

بدا لي أتى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً

وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط: "الخطأ"، فاعترض عليه بقوله: "إننا متى
جوّزنا عليهم ذلك، فقد زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً، خشية
أن يقال: "أنه غلط".

التبّس مصطلح "الحمل على التوهم"، عند كثير من العلماء ، بمصطلح
"الحمل على المعنى"^(١)، فذهب بعضهم إلى أن "الحمل على المعنى"، يشمل
"الحمل على التوهم"، والحمل على الموضوع"، وذهب آخرون إلى أن "الحمل على
التوهم" يكون في أقوال العرب وأشعارهم، وأمّا ما جاء منه في القرآن الكريم
فإنه يحمل على المعنى، ولا يحمل على التوهم، وذلك على سبيل التأدّب.

إن إشكالية المصطلح النحوي لهذا الموضوع، ما زالت قائمة منذ أيام
الخليل وسيبويه وحتى عصرنا الحاضر، وإن الحاجة تدعو إلى إعادة النظر في
المصطلح النحوي القديم، والتفكير بمصطلح نحويّ جديد، جامع، مانع، يكون
عنواناً شاملاً لما جاء بأقوال العرب وأشعارهم، وما ورد منه في النصوص
القرآنية الكريمة، فيكون الموضوع مستقلاً، وغير مختلطٍ أو ملتبسٍ بموضوع
"الحمل على المعنى".

(١) عبد الفتاح البجة - ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ، دار الفكر للنشر، عمّان ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

٣. أقسام الحمل على التوهم:

يشمل "الحمل على التوهم" حركات الإعراب المختلفة "المجرور، والمنصوب من الأسماء والأفعال، والمرفوع من الأسماء، والمجزوم، والمركبات، وعطف الجمل"، وفيما يلي بيان هذه الأقسام ومسائلها المختلفة:

أ. القسم الأول: العطف بالجرّ على التوهم، ويضمّ المسائل الآتية:

- المسألة الأولى: الحمل على توهم شيوع دخول "الباء" في خبر "ليس" و"ما" العاملة عملها، أو على توهم وجودها في خبر "كان" بشكل نادر، واشترط العلماء لجواز العطف على التوهم: صحة دخول العامل المتوهم، واشترطوا لحسنه: كثرة دخوله^(١)، ولهذا استحسّوه في خبر "ليس" كقول زهير^(٢):

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

والشاهد فيه جرّ "سابق" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس".

وقول الأخوص^(٣):

مشائيم ليسوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ بينَ غرابها

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ج ٢، ص ٤٧٧، وكذلك السيوطي - معجم الهوامع، تحقيق: عبد العال مكرم/ ج ٥، ص ٢٧٨.

(٢) البيت لزهير في ديوانه، طبعة دار صادر، ص ١٠٧، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ١، ص ١٦٥، ونسبه سيبويه لصرمة بن الأنصاري، في موضع آخر من الكتاب، ج ١، ص ٣٠٦، وهو من شواهد الزمخشري في المفصل، ص ٣٠٦، والأنباري في أسرار العربية، ص ١٤٨، وابن هشام في المغني، ج ٢، ص ٤٧٦، وابن مالك في الكافية الشافية ج ١، ص ٤٢٧، والبغدادي في خزنة الأدب، ج ٨، ص ٥٥٢.

(٣) البيت للأخوص الرياحي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ١، ص ٣٠٦، وابن جنّي في الخصائص، ج ٢، ص ٣٥٤، والأنباري في الإنصاف، المسألة ٢٣، ص ١٨٠، والخوارزمي - في التخمير، ج ٢، ص ٣٥٤، وابن مالك في شرح التسهيل، ج ١، ص ٣٧٠، وابن عصفور في شرح المقرب، القسم ١، المنصوبات، ص ١٩٩، والسلسلي في شفاء الليل، ج ١، ص ٣٣٤، والرضي في شرح الكافية، ج ٢، ص ١٩٢، والأشموني في شرح الألفية، ج ٢، ص ١١٧، والأكوسي في الضرائر ص ١٩٧، والشنقيطي في الدرر اللوامع، ج ٦، ص ١٦٦.

والشاهد فيه: جرّ "تاعب" على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس".

وقول ابن الدمينّة^(١):

أحقًا عبادَ الله أن لستُ صاعدًا ولا هابطًا إلاّ عليّ رقيبُ
ولا سالكٍ وحدي ولا في جماعةٍ من الناسِ إلاّ قيلَ أنت مريبُ

والشاهد: جرّ "سالك" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس".

وقول الشاعر^(٢):

أجِدك لستَ الدهرَ رائِي رامةٍ ولا عاقلٍ إلاّ وأنت جنيبُ
ولا مصعدٍ في المصعدين لَمنعجٍ ولا هابطٍ ما عشتَ هَضْبَ شطيبِ

والشاهد: جرّ "مصعد" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس"، والإقواء ظاهر فيهما، كما استحسنا دخول "الباء" في خبر "ما" العاملة عمل "ليس" كقول الشاعر^(٣):

ما الحازم الشّمهم مقدامًا ولا بطلٍ إن لم يكن للهوى بالعقل غلابًا

والشاهد: جرّ "بطل" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "ما"

(١) البيستان من شواهد الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك، المجلد ٢، تحقيق: حسن حمد، ص ١١٦، حيث

نسبهما لابن الدمينّة، في ديوانه، ص ١٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص ١٣٦٤.

(٢) البيستان من شواهد الأنباري في الإنصاف، ج ١، مسألة ٢٣، ص ١٨٠ وذكر بأنه لم يقع عليهما فيما عاد إليه من مصادر، وأن الإقواء يلاحظ فيهما.

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وشريكه، ج ١، ص ٣٧١، وابن هشام في المغنسي، ج ١، ص ٤٧٦، والسلسلي في شفاء العليل، ج ١، ص ٣٧٧، والسيوطي في الضرائر الجديدة، ج ٢، ص ٧٦٨، وهمع الهوامع، ج ٥، ص ٢٧٩، وشواهد المغنسي، ج ٢، ص ٨٦٩، والشنقيطي في الذرر اللوامع، ج ٦، ص ١٦٥.

ولم يحسن قول الشاعر^(١):

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

والشاهد: جرّ "منمش" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "كان"

ولم يحسن ذلك لقلة دخول "الباء" في خبرها.

وأضاف السلسلي لذلك، النعت السببي في قولهم: "ليس زيدًا قائمًا ولا قاعدًا / قاعد أبوه"، و"ما زيدًا قائمًا ولا قاعدًا/قاعد أبوه"، فيجوز في المثالين النصب والجرّ كما لو لم يذكر النعت السببي.

وخالف المبرد مذهب الخليل وسيبويه، في مسألة: العطف بالجرّ على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس"، و"ما" العاملة عملها، وقال^(٢): "إنّ حروف الجرّ لا تعمل مضمرة"، وروى "سابقًا" و"تاعبًا" بالنصب ونسب إلى سيبويه: أنه روى بالجرّ سماعًا عن العرب، رغم ضعفه وبُعدّه".

وخالفه في ذلك ابن مالك في "شرح الكافية الشافية"^(٣)، و"شواهد التّوضيح والتصحيح"^(٤) وابن هشام الأنصاريّ في "مغني اللبيب"^(٥) وابن عقيل في "شرحه

(١) البسيط من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل، ج ١، ص ٣٧١، وابن هشام في المغني، ج ٢، ص ٤٧٧، والسلسلي في شفاء العليل، ج ١، ص ٣٣٧، وأبو حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب، ج ٣، ص ١٢١٦، وابن منظور في لسان العرب، مادة "تمش" ج ١٤، ص ٢٩٢، والسيوطي في الفرائد الجديدة ج ٢، ص ٧٦٨، وجمع الهوامع، ج ٥، ص ٢٧٩، وشواهد المغني، ج ٢، ص ٨٦٩، والشنقيطي في الذرر اللوامع، ج ٦، ص ١٦٥.

(٢) البغدادي-خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ٩، ص ١٠٤.

(٣) ابن مالك - شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم الهردي، ج ٢، ص ٨٢٥-٨٢٠.

(٤) ابن مالك - شرح التّوضيح والتصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية بيروت، ص ٩٣.

(٥) ابن هشام الأنصاريّ-مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص ٨٣٨-٨٣٩.

على ألفية ابن مالك^(١)، وأجازه ابنُ الشجري على ضعفٍ بغيرِ عوضٍ ، فقال^(٢):
"إنَّ إضمارَ الجارِّ، وإعماله بغيرِ عوضٍ ضعيفٌ"، وأجازه ابنُ عصفور في
ضرورة الشعر ، فقال^(٣): "وحروف الجرِّ لا يجوزُ إضمارها، وإبقاء عملها إلَّا
في ضرورة شعر"، نحو قول الشاعر^(٤):

رسمِ دارٍ وقفتُ في ظلِّه كذتُ أقضي الغداةَ من جِلَّةِ

يريد: "ربَّ رسمِ دارٍ، وقال ذو الإصبع العدواني^(٥):

لاهِ ابنُ عمِّك لا أفضلتَ في حَسَبِ عَنِّي ولا أنتَ ديتاني فتخزوني

يريد: لله ابنُ عمِّك"، ومما جاء في كلامهم: "خيرِ عافاك الله".

يريد: بخيرِ عافاك الله" لمن سأله: كيف حالك؟".

"والحروف أضعف في العمل من الأفعال كما أنها لا تعمل الخفض إلَّا
بوساطة الفعل ، أو ما في معناه، فإذا قلت: "مررت بزيد" فإنما خفضت "زيداً"
بـ "مررت" بوساطة "الباء"، فلمَّا احتاجت الحروف في عملها إلى غيرها، كان
عملها ضعيفاً"^(٦).

(١) ابن عقيل- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المجلد ٢، ج ٢، ص
٤١-٣٩.

(٢) ابن الشجري- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطنّاحي، ج ٢، ص ١٣٢-١٣٣.

(٣) ابن عصفور - شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: فواز الشعار، المجلد ١، ص ٥٠٠.

(٤) البيت لجميل بثينة في ديوانه، تحقيق: عبد المجيد زراقت، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٨٩، ص
١٠٢ وهو من شواهد ابن عصفور في شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: فواز الشعار، المجلد ١، ص ٥٠٠.

(٥) البيت لذي الإصبع العدواني، وهو من شواهد ابن هشام في مخني اللبيب، ص ١٩٦، وابن عصفور في شرح
جمل الزجّاجي، المجلد ١، ص ٤٧٩.

(٦) ابن عصفور - شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: فواز الشعار، المجلد ١، ص ٥٠٠.

ولا شك أنّ حروف الجرّ، أضعف في عملها من الأفعال، ولهذا يستحسن عدم إضمارها في العمل، وهو القياس، ولكن العرب أضمروها، إمّا على سبيل التوسع في كلامهم، كقول رؤبة: "خير عافاك الله"، وذلك جواباً لمن سأله: "كيف حالك؟"، أو للضرورة الشعرية، كما أشار لذلك ابن عصفور.

أعتقد صحّة مذهب الخليل وسيبويه في جواز إعمالها مضمرة، كما ورد في شواهد "الحمل على التوهم"، لأن العرب يضمرون كثيراً في كلامهم.

المسألة الثانية: جر تابع معمول اسم الفاعل على التوهم.

كقول امرئ القيس^(١):

فَظَلَّ طَهَاةَ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيْفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ

والشاهد: جرّ "قدير" على توهم إضافة اسم الفاعل "منضج" إلى معموله "صفيّف"، واحترز بالمتصل، لأنه لا يجوز العطف على معمول اسم الفاعل المنفصل نحو: "ما بين منضج بالنهار صفيّف شواء"، لأنّ الانفصال يمنع توهم الإضافة، وهو مذهب ابن مالك^(٢)، ووافق عليه السلسلي في "شفاء العليل"^(٣).

وذهب ابن هشام الأنصاري، إلى أنّ "قديراً" في البيت المذكور، يمكن أن يكون مجروراً على الجوار لـ "شواء"، أو على توهم الإضافة^(٤) وعدّه السيوطي من شواهد الحمل على الموضع، ضمن مذهب البغداديين^(٥) وذهب ابن عصفور:

(١) البيت لامرئ القيس في معلقته، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل، ج ١، ص ٣٧١، وابن هشام في

مغني اللبيب، ج ٢، ص ٤٦٠، وابن عصفور في شرح المقرّب، القسم الأول، المنصوبات، ص ١٩٩.

(٢) ابن مالك - شرح التسهيل، المجلد ١، ص ٣٧١.

(٣) السلسلي - شفاء العليل، ج ١، ص ٣٢٨.

(٤) ابن هشام الأنصاري - مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص ٦٠٠.

(٥) السيوطي - همع الهوامع، ج ٥، ص ٢٧٨، وكذلك شرح شواهد المغني، ج ٢، الشاهد ٦٩٤، ص ٨٥٧.

"إلى أن "قديرًا" يمكن أن يكون مجرورًا على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: "أو طابخ قديرًا"، كما يمكن أن يكون مجرورًا على توهم الجرّ في معمول اسم الفاعل^(١).

أمّا الشنقيطي فقد ذكر^(٢): "إن الكوفيين يضعونه تحت باب العطف على الموضع، لأنهم لا يشترطون أصالة الموضع، وأن الدماميني قد ذكره في باب العطف على التوهم بالجر على معمول اسم الفاعل المتصل، والبيت مؤول عند المغاربة على حذف المضاف.

"وأجاز البغداديون إبتاع المنسوب بمجرور كقول الشاعر:

فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ

وهو عندهم، عطف على "صفيف"، وخُرج على أن الأصل: "أو طابخ قديرًا" ثم حذف المضاف، وأبقى المضاف إليه مقامه بالخفض، أو أنه خفض على الجوار، أو على توهم أن "صفيفًا" مجرورًا بالإضافة كما قال "ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائئًا".

واستشهد به الأشموني على معاقبة "أو" لـ "الواو" ولكن محقق الكتاب أعرب "قديرًا" على أنه معطوف على "صفيف" المنسوب على توهم جرّه بالإضافة^(٣).

واستشهد به السمين الحلي في العطف على التوهم فقال^(٤):

(١) ابن عصفور - شرح المقرّب، القسم الأول، المنصوبات، ص ١٩٩.

(٢) الشنقيطي - الدرر اللوامع، ج ٦، ص ١٦٢.

(٣) الأشموني - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، ج ٢، ص ٣٨٠.

(٤) السمين الحلي - الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوض وشركاه، ج ٦، ص ٣٢٤.

"فإنهم جعلوه من العطف على التوهم، وذلك أنه توهم إضافة "منضج" إلى "صفيق" توهما لجره بالإضافة".

تجّهت آراء النحاة في هذه المسألة إلى أربعة مذاهب:

الأول: جرّ "قدير" على توهم إضافة اسم الفاعل "منضج" إلى معموله "صفيق"، وهو مذهب ابن مالك والسلسلي، وأجازته ابن هشام الأنصاري وابن عصفور.

الثاني: جرّ "قدير" حملاً على موضع "صفيق"، وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين، ووافقهم عليه السيوطي.

الثالث: جرّ "قدير" حملاً على الجوار، لـ "شواء"، ذكره ابن هشام الأنصاري.

الرابع: جرّ "قدير" على تقدير: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: "أو طابخ قديراً"، وهو مذهب ابن عصفور والمغاربة.

أرى أنّ هذه المذاهب الأربعة متفاوتة في كونها وجوهاً صالحة للإعراب، وأعتقد أنّ المذهب الأول: "الحمل على توهم الإضافة" أوجهها لأنّ "الحمل على الموضع"، الذي ذهب إليه الكوفيون والبغداديون، لا يكون في هذه المسألة إلاّ على توهم الإضافة، فإذا افترضنا عطف "قدير" بالجر على موضع "صفيق" فإنّ "صفيقاً" لا يكون بموضع الجر إلاّ إذا توهمنا إضافته إلى اسم الفاعل "منضج".

أمّا الحمل على الجوار، الذي ذكره ابن هشام، في هذه المسألة بقوله^(١): "أو أنه عطف على "صفيق"، ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيق

(١) ابن هشام الأنصاري - مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص ٦٠٠.

مجرور بالإضافة"، فقد أنكره في موضع آخر، (القاعدة الثانية: أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره) فقال^(١):

"والذي عليه المحققون، أن خفض الجوار، يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً، ولا يكون في عطف النسق، لأن العاطف يمنع من التجاور"، فكيف يكون "قدير" منسوقاً على الجوار لـ "شواء" مع وجود حرف العطف "أو"، الذي يفصل بينهما؟".

وأما حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو مذهب المغاربة، وابسنُ عصفور، وذلك على تقدير: "أو طبخ قديرًا"، فإنَّ "قديرًا" سيكون معطوفاً على اسم الفاعل "منضج"، وليس على "صفيح"، لأن التقدير سيكون: "ما بين منضج أو طبخ قديرًا"، فالمضاف المحذوف "طبخ" معطوف على اسم الفاعل "منضج"، والمضاف إليه "قدير"، الذي حل محل المضاف المحذوف، سيكون بهذه الحالة معطوفاً على اسم الفاعل، وليس على معموله، ولا يعطف "القدر"، على "منضج"، من حيث المعنى، إلا على سبيل المجاز، لأن القدر لا يُطبخ، وإنما يُطبخ اللحم الذي في القدر، وكذلك فإن الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه طويل، ولهذا أميل إلى المذهب الأول، في الحمل على توهم الإضافة، وهو مذهب ابن مالك.

المسألة الثالثة: الحمل على توهم إضمار حرف الجرّ مع "أن المصدرية".

ذكر سيبويه: (٢) بأنه سأل الخليل عن قوله تعالى:

﴿وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾ (٣).

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٨٩٥.

(٢) سيبويه - الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ٣، ص ١٢٦.

(٣) المؤمنون - آية ٥٢.

فقال: "إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: "ولأنّ هذه أمتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاتقون"، ونظيرها قوله تعالى: ﴿لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا ربّ هذا البيت﴾^(١).

والتقدير: "لإيلافهم ذلك فليعبدوا ربّ هذا البيت".

واستشهد سيبويه بقول الفرزدق^(٢):

وما زرتُ سلمى أن تكون حبيبةً إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبه

كأنه قال: "لأن تكون"، ومثله قول زهير^(٣):

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانيا

ومثله أيضاً قول الفرزدق^(٤):

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بينين غرابها

فحذف بجر "دين" على توهم إضمار اللام مع "أن"، والتقدير: "لأن تكون"، والمصدر المؤول "لكونها حبيبةً إليّ"، "فإذا حذفتم اللام" من "أن تكون" فهو نصب، كما أنك لو حذفتم اللام من "لإيلاف" كان نصباً، ونسب ذلك للخليل، قائلاً^(٥): "هذا قول الخليل".

(١) قريش - الآيات من ١-٣.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه، تحقيق: علي فاعور، ج ١، ص ٧٨، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ٣، ص ٢٩، والأعلم في تحصيل عين الذهب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ص ٣٨٦، و الأندلسي في الإتصاف، المجلد ١، ص ٣٧٠، وابن هشام في مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، ص ٦٨٣.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى وقد تمّ توثيقه في المسألة الأولى من هذا البحث.

(٤) البيت للفرزدق وقد تمّ توثيقه في المسألة الأولى من هذا البحث.

(٥) سيبويه - الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ٣، ص ١٢٧.

وذهب الأعمى الشنتمري إلى تقدير "اللام" ، مع "أن تكون" في بيت الشعر،
والتقدير "لأن تكون"^(١).

كما ذهب ابن هشام إلى خفض "ذنين" على توهم إضمار حرف الجرّ مع
"أن" على تقدير: "لأن تكون"، أي: "لكونها"^(٢).

أمّا ابن مالك فقد أشار إلى أنّ مذهب الخليل والكسائي في مسألة اطراد
حذف حرف الجرّ مع "إن"، و"أن": أنّهما في محل جرّ، وأنّ مذهب سيبويه
والفرّاء: أنّهما في محل نصب، وأنّ النصب عنده هو الوجه، لأنّ بقاء الجرّ بعد
حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على
القليل، وإنه لا خلاف في شذوذ حذف حرف الجرّ وبقاء عمله، والصحيح في
هذه المسألة عنده يتوقف على السماع^(٣).

واستشهد لمذهب الخليل بقول الفرزدق^(٤):

إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعِ

بجرّ "كليب"، والتقدير: "إلى كليب"، كما استشهد بقول الشاعر^(٥):

وكريمةٍ من آل قيس ألفته حتى تبتّخ فارتقى الأعلام

(١) الأعمى الشنتمري - تحصيل عين الذهب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ص ٣٨٦.

(٢) ابن هشام الأنصاري - مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص ٦٨٣.

(٣) ابن مالك - شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وشريكه، المجلد ٢، ص ٨١-٨٢.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه، تحقيق: علي فاعور، ص ٣٦٢، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل

المجلد ١، ص ٨٢، والسيوطي في همع الهوامع، ج ٥، ص ١٣، والأشموني في شرح الألفية، ج ١، ص ٤٤٠.

(٥) البيت بلا نسبة عند ابن مالك في شرح التسهيل، المجلد ١، ص ٨٢، والسيوطي في همع الهوامع، ج ٤،

ص ٢٢١.

بجرّ "الأعلام" والتقدير: "إلى الأعلام".

وذكر الأنباري أنّ الكوفيّين أجازوا في القسّم إضمار حروف الخفض من غير عوض، وأنّ البصريّين لم يجيزوا ذلك ، لأنّ الأصل في حروف الجرّ، أن لا تعمل مع الحذف من دون عوض^(١).

وذهب الأشموني إلى أنّ اطراد حذف حرف الجرّ مع "أنّ"، و"أنّ"، لطولهما بالصلة، واختلفوا في محلّهما بعد الحذف، فذهب الخليل والكسائي إلى أنّ محلّهما الجرّ، وذهب سيبويه والفراء إلى أنّ محلّهما النصب وهو الأقيس، ومثّلها في "حذف حرف الجرّ معهما" كذلك "كي"، نحو: "جنّتك" "كي تقوم" والتقدير: "لكي تقوم"^(٢).

ذكر السيوطي^(٣): بأنّ حرف الجرّ لا يحذف ويبقى عمله اختياراً، وإن وقع ضرورةً، أو نادرًا لا يقاس عليه، كحديث البخاري^(٤): "صلاة الرجل في جماعة تُضعفُ على صلاته في بيته وسوقه ، خمسٍ وعشرين ضعفاً" والتقدير: "بخمسٍ وعشرين"، ونقل السيوطي عن أبي حيان الأندلسي قوله^(٥): "وأما نقلُ ابن مالك، وصاحب البسيط عن الخليل أنّه جرّ، وعن سيبويه أنّه نصبٌ فوهم، لأنّ المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل أنّه نصب، وأما سيبويه فلم يصرّح فيه بمذهب"، حيث قال الخليل: والأكثرُ نصب، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه. وقال الكسائي بالجرّ، لظهوره في المعطوف عليه.

(١) الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن حمد، المجلد ١، مسألة ٥٧، ص ٣٦٨.

(٢) الأشموني - شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، المجلد ١، ص ٤٤٣.

(٣) السيوطي - همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج ٤، ص ٢٢١.

(٤) البخاري - صحيح البخاري، ج ١، المكتبة الثقافية، بيروت، باب الأذان، ص ٢٦٣، والرواية فيه بنصب "خمسٍ وعشرين" وليس بالجرّ، وعليه فالحديث لا يصلح للاستشهاد به.

(٥) السيوطي - همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج ٥، ص ١٢.

وقال سيبويه: ولو قال إنسان: إنه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر، نحو قولهم: "لاه أبوك"، أصله: "الله أبوك".

واستشهد به الشنقيطي في "الذّرر اللّوامع"^(١) على أنّ محلّ المنصوب بنزع الخافض بعد "أنّ، وإنّ، وكي"، هو جرّ عند الكسائي، بدليل ظهور الجرّ في المعطوف عليه، وفيه خلاف، فادّعى الخليل أنّ محلّه الجرّ في المعطوف عليه بالجرّ، وهو مذهب الكسائي أيضاً، وأمّا مذهب سيبويه والفراء فهو نصب، ويقال: مذهب سيبويه: احتمال الأمرين".

ب. القسم الثاني: العطف بالنصب على التوهم .

المسألة الرابعة: النصب على التوهم في الأسماء .

أثارها الزمخشري في تفسير قوله تعالى^(٢):

﴿وأمرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب﴾ .

بنصب (يعقوب)، كأنه قيل^(٣): "وهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب"، متمثلاً قول الشاعر: "ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها" وذلك على تقدير: أنّ "بشرنا" بمعنى: "وهبنا"، وتوهم أنّ "الباء" من (إسحاق) قد سقطت لأن الفعل "وهبنا" متعدّ بنفسه، فيكون "يعقوب" منصوباً بالعطف على ذلك التوهم.

(١) الشنقيطي - الذّرر اللّوامع، ج ٥، ص ١٨٣.

(٢) هود - آية ٧١.

(٣) الزمخشري - الكشاف، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ج ٢، ص ٤١١.

ومن النحاة من أجاز ذلك كالسّمين الحلبي^(١)، وأبي حيّان الأندلسي^(٢) ولكنهما أشارا إلى أن الحمل على التوهم لا ينفاس.

ومنهم من حمّله بالنصب على إضمار فعل، وتقديره: "قبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب". وإلى هذا ذهب الفراء حيث قال^(٣):
"والنصب في "يعقوب" بمنزلة قول الشاعر^(٤):

جنني بمثل بني بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار
أو عامر بن طفيل في مركبه أو حارثًا يوم نادى القوم يا حار

فنصب (مثل) على إضمار الفعل، وتقديره: "أو أعطني مثل أسرة...".

وذهب إلى إضمار الفعل أيضًا: أبو جعفر النحاس في "إعراب القرآن"^(٥)، ووافقه السمين الحلبي^(٦)، وأبو حيّان الأندلسي^(٧)، حيث ذكرا أن ذلك مذهب أبي علي الفارسي، مع أنه ذكر في كتابه "المسائل العسكرية في النحو العربي" بأن من قرأ (يعقوب) بالفتح "فلا بد أن يعطفه على "الباء" الجارة، كأنه أراد أنها بشرت بهما، أو يحمله على موضع الجار والمجرور^(٨).

(١) السمين الحلبي - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الشيخ علي معوض ومجموعة، ج٤، ص١١٤.

(٢) أبو حيّان الأندلسي - البحر المحيط، عادل عبد الموجود وشريكه، ج٥، ص٢٤٤.

(٣) الفراء - معاني القرآن، ج٢، ص٢٢.

(٤) البيهقي لجرير يهجو بهما الأخطل، وهما من شواهد سيبويه في الكتاب، ج١، ص٩٤، ص١٧٠، والفراء في معاني القرآن، ج٢، ص٢٢.

(٥) أبو جعفر النحاس - إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج٢، ص٢٩٣.

(٦) السمين الحلبي - الدر المصون، تحقيق علي معوض ومجموعة، ج٤، ص١١٤.

(٧) أبو حيّان الأندلسي - البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وشريكه، ج٥، ص٢٤٤.

(٨) أبو علي الفارسي - المسائل العسكرية في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، ص٨٧.

وذهب إلى نصب (يعقوب) بإضمار الفعل أيضاً، مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه "مشكل إعراب القرآن"^(١)، وابن عطية الأندلسي في كتابه "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"^(٢)، وابن هشام الأنصاري في "مغني اللبيب"^(٣)، والمنتجب الهمداني في كتابه "الفريد في إعراب القرآن المجيد"^(٤).

وأشار بعض النحاة إلى جواز حمله على الموضع، ذكر ذلك: "مكي بن أبي طالب القيسي"^(٥)، والمنتجب الهمداني^(٦)، والسّمين الحلبي^(٧).

كما أشار بعض النحاة إلى جواز حمله على اللفظ، وذهبوا إلى أن (يعقوب) ممنوع من الصّرف، وأنّ فتحته للجرّ، وأنه معطوفٌ نسقاً على (إسحاق)، ذكر ذلك أبو علي الفارسي^(٨)، ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الكسائي والأخفش فقال^(٩): "إن الكسائيّ، والأخفش، وأبا حاتم يفترون (يعقوب) في موضع خفض على اللفظ، ولكن مذهب سيبويه، والفراء، النصب، فالفراء يرى: بأنه لا يجوز الخفض إلاّ بإعادة الخافض، ويرى سيبويه: بأنه لا يجوز التفريق بين المجرور وما يشركه وهو الواو".

-
- (١) مكي بن أبي طالب القيسي - مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين السّواس، المجلد ١، ص ٤٠٩.
- (٢) ابن عطية الأندلسي - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافعي، ج ٤، ص ١١٤.
- (٣) ابن هشام الأنصاري - مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك وشريكه، ص ٦٢٢.
- (٤) المنتجب الهمداني - الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فهمي حسن النمر وشريكه، المجلد ٢، ص ٦٤١.
- (٥) مكي بن أبي طالب القيسي - مشكل إعراب القرآن، المجلد الأول، ص ٤٠٩.
- (٦) المنتجب الهمداني - الفريد في إعراب القرآن المجيد، المجلد ٢، ص ٦٤١.
- (٧) السّمين الحلبي - الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوض ومجموعة، ج ٤، ص ١١٤.
- (٨) أبو علي الفارسي - المسائل للسكريات في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، ص ٨٧.
- (٩) أبو جعفر النحاس - إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج ٢، ص ٢٩٣.

وذهب الأخفشُ إلى أنّ (يعقوب) مرفوعٌ على الابتداء، على تقدير: "ومن وراء إسحاق يعقوب مولودٌ أو كائن" (١)، ونسب المنتجب الهمداني في كتابه "الفريد في إعراب القرآن المجيد" (٢) بأن قراءة (يعقوب) بالرفع على أنه مبتدأ، والجار والمجرور خبره على "المذهب المنصور"، وهو برأيه مذهب أهل البصرة، أو يكون الرفع على أنه فاعل بالظرف، على "المذهب المعروف" (المذهب الكوفي).

وأما في كتب القراءات، فقد ذكر ابنُ خالويه (٣): أن مَنْ قرأ (يعقوب) بالنصب: حمزة، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وقرأ الباقر بالرفع، ومن نصب جعله عطفاً على (فبشّرناها)، كأنه جعل الكلام بمعنى الهبة، أي: "وهبنا له يعقوب"، وقال بعض النحويين: ومن حمل (يعقوب) على الخفض، فإنه لا ينصرف، وهذا غلط عند البصريين، لأنك لا تعطف على عاملين، ومن رفع (يعقوب) فعلى الابتداء، ونسب مكّي بن أبي طالب القراءة بالخفض للكسائي.

وذهب ابنُ غلبون في كتابه "التذكرة في القراءات" (٤): إلى إضمار فعل، على تقدير: "فبشّرناها بإسحاق ووهبنا لها يعقوب من ورائه"، ولذلك يُكره القطع بالرفع على الابتداء.

وذهب العكبري في كتابه "إعراب القراءات الشواذ" (٥) إلى أن (يعقوب) يُقرأ بالنصب، والرفع، وهما في السبعة، ويُقرأ (بِيعقوب) بزيادة "الباء" والجرّ والتنوين، في معاني القرآن للقرّاء، ولكنَّ صرّفَ (يعقوب) بالتنوين بعيداً، لأنه

(١) الأخفش - معاني القرآن، تحقيق: عبد الأمير الورد، ج ٢، ص ٥٧٩.

(٢) المنتجب الهمداني - الفريد في إعراب القرآن المجيد، المجلد ٢، ص ٦٤١.

(٣) ابن خالويه - إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ج ١، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٤) ابن غلبون - التذكرة في القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إبراهيم، المجلد ٢، ص ٤٦٠.

(٥) أبو البقاء العكبري - إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ج ١، ص ٦٦٦.

معرفةً أعجميًّا، ولا يصحّ تقدير تنكيره، وليس من ضرورة الشعر، فيقال:
"صرف ما لا يصرف".

أعتقد أنّ القراءة المشهورة هي بنصب (يعقوب) ، على مذهب سيبويه ،
والفراء، وكان جمهور النحويين يرى أنّ النصب بإضمار الفعل، على تقدير:
"فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب" ، أمّا القراءة بالرفع فعلى
مذهب الأخفش، وأنّ الرفع يكون على القطع والابتداء، أو بالارتفاع على
الفاعلية بالظرف.

وأما القراءة بالجرّ ، فقد نسبها مكّي بن أبي طالب القيسي للكسائي، ويكون
(يعقوب) معطوفاً على لفظ (إسحاق) ، وذكر العكبري بأنها قراءة شاذة ، ولا
يقاس عليها. وأنا أصل إلى القراءة بالنصب ، على إضمار الفعل، وهو مذهب
سيبويه والفراء وجمهور النحاة ، ولا أرفض مذهب الزمخشري ومن وافقه في
الحمل على التوهم.

المسألة الخامسة: النصب على التوهم في الأفعال .

تتعلق هذه المسألة بالعطف على جواب الترجي بإضمار "أن" نحو قوله
تعالى^(١): ﴿وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب* أسباب
السموات فأطلع إلى إله موسى﴾ .

وذلك بنصب (فأطلع) عطفاً على جواب "علّ"، الذي غالباً ما يكون مقترناً
بـ "أن"، وقد اختلفت آراء النحاة في هذه المسألة إلى ثلاثة أوجه^(٢):

(١) غافر - الأيتان ٣٦/٣٧.

(٢) السمين الحلبي - الذر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص ٤٢-٤٣.

الأول: ذهب إلى أن نصب (فأطلع) يكون على أن جواب الأمر، نصب بـ"أن" مضمرة بعد "الفاء" وهو مذهب البصريين، واستشهد له ابن مالك^(١):
بقول الراجز:

يَانِاقُ سِيرِي عَنَقًا فسيحاً إلى سليمانَ فسْتَرِيحاً^(٢)

حيث نصب "تستريحاً" بـ "أن" مضمرة بعد "الفاء" على أنه جوابٌ للأمر "سيري"، كما مثل له ابنُ الحاجب^(٣) بقولهم: "زرني فأكرمك"، بنصب "فأكرمك" بـ "أن" مضمرة بعد "الفاء" على أنه جوابٌ للأمر "زرني".

وحَدّد ابن جنّي الحروف التي تضمّر بعدها "أن" بخمسة أحرف^(٤): "الفاء"، و"الواو"، و"أو"، و"لام الجر"، و"حتى"، وذكر بأن "الفاء" تضمّر بعدها "أن"، إذا كانت جواباً لـ "الأمر"، و"النهي"، و"الاستفهام"، و"النفي"، و"الدعاء"، و"العرض"، و"التمني"، وقال: "إنّ الفعل بعدها ينتصب بـ "أن" مضمرة".

وأضاف ابنُ مالك^(٥)، وابنُ الحاجب^(٦): "التحضيض، والترجي".

الثاني: إنه منصوب عطفاً على التوهم، لأنّ خبر "علّ" يجيء مقروناً بـ "أن" كثيراً في النظم، وقليلاً في النثر، فمن نصب، توهم بأنّ الفعل المضارع المرفوع، الذي هو في موضع خبر "علّ"، هو منصوب بـ "أن" مضمرة، وأنّ

(١) ابن مالك - شرح عمدة الحافظ وعدة اللاهظ، تحقيق: عدنان الدّوري، ص ٣٣٤، والكافية الشافية، ج ٣، ص ١٥٤٣

(٢) الرجز لأبي النجم العجيلي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ج ٣، ص ٣٥، والمقتضب للمبرد، ج ٢، ص ١٤.

(٣) نور الدين الجامي - الفوائد الضيائية بشرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أسامة الرفاعي، ج ٢، ص ٢٤٨.

(٤) ابن جنّي - اللّمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر، إربد، ص ٧٣-٧٥.

(٥) ابن مالك - شرح الكافية الشافية، ج ٣، ص ١٥٤٣-١٥٤٤.

(٦) نور الدين الجامي - الفوائد الضيائية، تحقيق: أسامة الرفاعي، ج ٢، ص ٢٤٨.

المضارع المعطوف عليه بـ "الفاء" هو من قبيل العطف على التوهم، وهو كثير، ولكنه لا ينقاس عليه، وهذا الوجه هو مذهب أبي حيان الأندلسي.

الثالث: النصب على جواب الترجي في "لعل" وهو مذهب كوفي استشهد أصحابه بهذه القراءة كما استشهدوا بقراءة "نافع"، بنصب (فتنفعه) على جواب الترجي في الآية الكريمة:

﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعُهُ الذُّكْرَى ﴾ (١).

وهو مذهب الزمخشري كما قال: "تشبيهاً للترجي بالتمني"، والبصريون يأبون ذلك، ويخرجون القراءتين: الأولى: على جواب الأمر في نصب (فأطلع)، والثانية: على جواب الاستفهام في نصب (فتنفعه).

وذهب الخوارزمي إلى أن "لو" قد تجيء في معنى التمني في قولك (٢): "لو تأتيني فتحدثني" بالرفع، والنصب وذلك نحو قوله تعالى (٣):

﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ بالنصب.

إن المذهب الأول في هذه المسألة، هو المذهب البصري، وهو النصب على جواب الأمر، وقد وافقه ابن جنبي (٤) وابن مالك (٥)، وأبو البقاء العكبري (٦) وابن

(١) عيس - الأيتان ٣-٤.

(٢) الخوارزمي - التخمير / شرح المفصل، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ج ٣، ص ٢٣٩، ج ٤، ص ١٥٢.

(٣) القلم - آية ٩.

(٤) ابن جنبي - اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر، إربد، ص ٧٣-٧٥.

(٥) ابن مالك - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، تحقيق: عدنان النوري، ص ٣٣٤.

(٦) أبو البقاء العكبري - التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي البجاوي، القسم ٢، ص ١١٢٠.

الحاجب^(١)، وقد حدّدوا الحروف التي تضمّر بعدها "أن" كما حدّدوا أماكن إضمارها.

أمّا المذهب الثاني، "العطف على التوهم" فقد اختاره أبو حيان الأندلسي، حيث قال: "فالنصب على جواب الترجّي، بإضمار "أن"، وقد تأولنا ذلك، على أن يكون عطفًا على التوهم، لأنّ خبر "علّ" جاء كثيرًا مقترنًا بـ "أن"، فمن نصب، توهم أنّ الفعل المرفوع، الواقع خبرًا، كان منصوبًا بـ "أن"، والعطف على التوهم كثير، ولكنه لا ينقاس، فإن وقع منه شيء، وأمكن تخريجه عليه، خرّج". كما ذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنّ القراءة بنصب (فيدهنوا) من قوله تعالى^(٢):

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾

هي من قبيل العطف على التوهم، ولا يكون هذا إلا إذا كانت "لو" مصدرية بمعنى "أن" وذهب مذهب أبي حيان في ذلك، السمين الحلبي في كتابه^(٣) "الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون"، والزرکشي في كتابه^(٤) "البرهان في علوم القرآن"، والسيوطي في كتابه^(٥) "مع الهوامع"، وابن السنوسي القيرواني في كتابه^(٦) "القول الشافية بشرح القواعد الكافية".

(١) نور الدين الجامي - الفوائد الضيائية، تحقيق: أسامة الرفاعي، ج ٢، ص ٢٤٨.

(٢) القلم - آية ٩.

(٣) السمين الحلبي - الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج ٦، ص ٤٢-٤٣، ج ٦، ص ٣٥١-٣٥٢.

(٤) الزرکشي - البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، ج ٤، ص ١١٣.

(٥) السيوطي - مع الهوامع، تحقيق: عبد المال سالم مكرم، ج ٥، ص ٢٧٩، وكذلك الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، ج ٢، ص ٣٢١.

(٦) العربي القيرواني - القول الشافية بشرح القواعد الكافية، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ص ١١١-١١٢.

وأما المذهب الثالث، وهو "النصب على جواب الترجي، في "لعلّ" فهو مذهب كوفيّ، اختاره الزمخشري، حيث ذهب إلى نصب (فأطلع)، "على جواب الترجي، تشبيهاً له بالتمني" (١)، وذهب مذهبه ابن عطية الأندلسي (٢)، والأنباري (٣)، والمنتجب الهمداني (٤).

أعتقد أن قول البصريين بنصب (فأطلع) على جواب الأمر، (ابن لي) بعيداً، لوجود جملة فاصلة بينهما، هي جملة (لعلّي أبلغ الأسباب)، وأن قول الكوفيين بنصب (فأطلع) على جواب الترجي، تشبيهاً له بالتمني، ليس بعيداً، ولكن شيوع وجود "أن" في خبر "لعلّ"، هو كشيوع وجود "الباء" في خبر "ليس" و"ما" العاملة عملها، ولذلك فإن العطف على التوهم بإضمار "أن" في خبر "لعلّ" يشبه العطف على التوهم بإضمار "الباء" في خبر "ليس"، وهو الذي أميل إليه .

ج. القسم الثالث: العطف بالرفع على التوهم .

المسألة السادسة: العطف على التوهم في المرفوعات من الأسماء .

وهي تتعلق بشأن الإتيان على اسم "إن" بالرفع قبل تمام الخبر، وقد مثل لها سيبويه بقوله (٥):

"واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون" و"إنك وزيدٌ ذاهبان".

(١) الزمخشري - الكشاف، تحقيق: مصطفى حسين، ج٤، ص١٦٧

(٢) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ج٤،

ص ٥٦٠

(٣) الأنباري - البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد، ج٢، ص٣٣١

(٤) المنتجب الهمداني - الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: طه عبد الحميد، ج٢، ص٣٣١

(٥) سيبويه - الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٢، ص١٥٥.

وذلك أن معناه: معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(١)

فتوهم بأن إضمار "إن"، فيما قالته العرب، مشابه لتوهم إضمار "الباء" في خبر "ليس". وهي مسألة خلافية بين النحاة، ذكرها الأنباري في "الإنصاف" فقال^(٢): "ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع "إن" بالرفع قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك، فذهب الكسائي إلى جوازه مطلقاً، سواء ظهر فيه عمل "إن" أو لم يظهر نحو: "إن زيدا وعمرو قائمان" و"إنك وبكر منطلقان".

وذهب الفراء إلى عدم جواز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل "إن"، واستشهد بقوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى...﴾^(٣)

فعطف قوله تعالى: (والصابئون) على موضع اسم "إن" بالرفع قبل تمام الخبر وحجته في ذلك^(٤): "أن (الذين)، حرف على جهة واحدة في رفعه، ونصبه، وجره، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب "إن" نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم، ولا يقع على الخبر، جاز رفع (والصابئون)، ولا استحب، القول: "إن عبد الله وزيد قائمان" لتبين حركة الإعراب في "عبد الله"، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف "إن" وأنشد الفراء:

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، وقد تمّ توثيقه سابقاً.

(٢) الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن حمد، المجلد ١، المسألة ٢٣، ص ١٧٥.

(٣) المائدة - آية ٦٩.

(٤) الفراء - معاني القرآن، تحقيق: أحمد سيف نجاتي وشريكه، ج ١، ص ٣١٠-٣١٢.

فمن يك أمسى بالمدينة رحلة فتي وقيارٌ بها لغريب^(١)

برفع "قيار"، عطفاً على موضع اسم "إن"، وأنشد أيضاً:

يا ليتني وأنت يا لميسُ ببلدٍ ليس به أنيس^(٢)

بعطف ضمير الرفع المنفصل "أنت"، على الضمير الواقع في محل نصب اسم "ليت".

وذهب البصريون^(٣): "إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال، واحتجوا بأن الدليل على عدم جواز "إنك وزيدٌ ذاهبان" بأنه يجب أن يكون "زيد" مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في الخبر، ولمّا كانت "إن" عاملة في الخبر أيضاً، فإنه لا يجوز أن يعمل في الخبر عاملاً".

وذهب ابنُ يعيش^(٤): "إلى أن قولهم: "إنهم أجمعون ذاهبون" هو شاهد للزجاج على جواز حمل النعت على موضع اسم "إن" قبل تمام الخبر لأن النعت والتوكيد مجراهما واحد.

وأما قولهم: "إنك وزيدٌ ذاهبان"، فهو شاهد للكوفيين على جواز حمل العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر.

(١) البيت لسضابئ البرجمي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، ج ١، ص ٧٥، ومعاني القرآن للفراء، ج ١، ص ٣١١.

(٢) البيت لجران العوذ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، ص ٢٦٣، ومعاني القرآن للفراء، ج ١، ص ٣١١.

(٣) الأتباري - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، المسألة ٢٢، ص ١٧٥-١٧٦.

(٤) ابن يعيش - شرح المفصل، تحقيق: أحمد سيد أحمد، المجلد ٢، ج ٨، ص ٥٧٣-٥٧٤.

وقد حمل سيبويه ذلك على الغلط، حيث رأى "إنهم ذاهبون"، بمعنى: "هم ذاهبون" فاعتقد سقوط "إن" من اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع كما غلط الآخر في قوله: "لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً فجرّ "ولا سابق"، على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس"، كما اعتقد سقوط "إن" من قولهم: "إنك وزيدٌ ذاهبان".

وأما رفع "والصابئون" في الآية الكريمة.

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى...﴾ (١)

فقد وجّه سيبويه إعرابه على التقديم والتأخير، وليس كما ذهب الفراء، بحمله على موضع اسم "إن"، فيكون تقديره:

"الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك".

أشار ابن السراج "إلى أن الكوفيين كثيراً ما يقيسون على المسائل الشاذة، وأن زهيراً قد أضمر "الباء" وأعملها في البيت المذكور". (٢)

و احتجّ الكسائي لصحة مذهبه في جواز العطف على موضع اسم "إن" بالرفع قبل تمام الخبر، بقراءة (وملائكته) بالرفع، في الآية الكريمة:

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (٣)

ولذلك أجاز "إن زيدا وعمرو ذاهبان".

(١) المائدة - آية ٦٩.

(٢) ابن السراج - الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج ١، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) الأحزاب - آية ٥٦.

ذكر ذلك أبو جعفر النحاس وقال^(١): "إنه سمع علي بن سليمان الأخفش يقول: الآية لا تشبه ما أجازته، لأنك لو قلت: إن زيذا وعمرو ذاهبان فقد أعملت في "ذاهبين" عاملين هما: "إن"، والابتداء، وهذا محال، وأما الآية الكريمة فعلى تقدير: "إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون على النبي كذلك، ثم حذفت من الأول لدلالة الثاني".

أورد ابن هشام هذه المسألة في كتابه "مغني اللبيب" وقال^(٢): "إن مراد سيبويه بالغلط، ما عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده بيت الشعر، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط، "الخطأ"، فاعترض عليه: "بأننا متى جوّزنا ذلك عليهم، فقد زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً، لإمكان أن يقال في كل نادر، "إن قائله غلط".

وكان ابن مالك قد ذهب مذهب سيبويه في هذه المسألة وقال^(٣): "لا حجة للكسائي، والفراء، فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب: "إنك وزيد ذاهبان"، وإنهم أجمعون ذاهبون" لأنه يخرج على أن أصله: "إنك أنت وزيد ذاهبان"، وإنهم هم أجمعون ذاهبون"، والضميران: "أنت" و"هم" في القولين المذكورين محمولان على الابتداء.

ولكن ابن مالك توهم بأن سيبويه أراد بـ "الغلط"، "الخطأ" فقال^(٤): "وليس ذلك من سيبويه - رحمه الله - بمريض، فإن المطبوع على العربية كزهير - قائل البيت المذكور - لو جاز غلظه في هذا فإنه لم يوثق بشيء من كلامه، بل

(١) أبو جعفر النحاس - إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج ٣، ص ٣٢٣.

(٢) ابن هشام الأنصاري - مغني اللبيب، تحقيق: محمد المبارك وشريكه، ص ٦٢٢.

(٣) ابن مالك - شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وشريكه، المجلد ١، ص ٤٣٢-٤٣٣.

(٤) ابن مالك - شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم الهريدي، ج ١، ص ٥١٤-٥١٥.

يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب، المأمون حدوث لحنهم بتغير
الطباع".

إنّ القراءة برفع (وملائكته) في الآية الكريمة:

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (١)

التي اتخذها الكسائي دليلاً وحجةً لصحة مذهبه، في جواز العطف بالرفع
على موضع اسم "إنّ" قبل تمام الخبر، فهي موضع خلاف بين البصريين،
والكوفيين، فالكوفيون بخلاف الفراء، يجيزون مذهب الكسائي، والفراء يشترط
لجوازه، عدم ظهور الحركة الإعرابية، ولذلك فإنّ الفراء يرى فيما رواه سيبويه
عن العرب: "أنهم أجمعون ذاهبون"، و"إنك وزيدٌ ذاهبان"، دليلاً على صحة
مذهبه، لأن التوكيد في القول الأول، كان للضمير "هم" الذي لم تظهر عليه
الحركة الإعرابية، كما أنّ العطف في القول الثاني، كان على ضمير "الكاف"،
الذي لم تظهر عليه الحركة الإعرابية أيضاً.

أمّا البصريون: فإنهم يتأولون القراءة برفع (وملائكته) على الابتداء،
والخبر محذوف، والتقدير: "إنّ الله يصلي على النبي، وملائكته يصلون على
النبي كذلك، وهذا التقدير، ذكره الزمخشري في "الكشاف" (٢)، والعكبري في
"إعراب القراءات الشواذ" (٣)، وأبو حيان الأندلسي في "البحر المحيط" (٤)،
والسّمين الحلبي في "الذّر المصون" (٥).

(١) الأحزاب - آية ٥٦.

(٢) الزمخشري - الكشاف، تحقيق: مصطفى حسن أحمد، ج٣، ص٥٥٧.

(٣) العكبري - إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد عزّوز، المجلد ٢، ص٣١٦.

(٤) أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط، تحقيق: علي معوض وشريكه، ج٧، ص٢٣٩.

(٥) السّمين الحلبي - الذّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوض ومجموعة، ج٥، ص٤٢٥.

ولا يرى البصريون أنّ "زيداً" في قولهم: "إنك وزيدٌ ذاهبان" معطوفٌ على موضع اسم "إنّ"، لأنه بتقديرهم سيعمل في الخبر عاملان، هما: الابتداء، و"إنّ" وهذا محالٌ عندهم، ولذلك تأول سيبويه الاسم المرفوع، في الشاهدين المذكورين على الابتداء وإضمار "إنّ" على تقدير: "هم أجمعون ذاهبون"، وأنّك وزيدٌ ذاهبان" وهو من قبيل الحمل على التوهم، كما في بيت زهير المذكور.

أرى أنّ مذهب الكسائي بعيد، لأنّ الآية الكريمة التي اتخذها حجةً لصحة مذهبه، الأصل في قراءتها بنصب (وملائكته) عطفاً على اللفظ، وأمّا مذهب الفراء فهو أكثر قرباً، ولكنه مردود، لأنّ الخبر لا يجوز أن يعمل فيه عاملان، ولهذا اعتقد صحة مذهب سيبويه في حمل المسألة على التوهم.

القسم الرابع: العطف بالجزم على التوهم .

المسألة السابعة: العطف على التوهم في المجزومات من الأفعال .

ذكر سيبويه بأنه سأل الخليل^(١) عن قوله تعالى:

﴿ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾^(٢)

فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً

"فجروا هذا لأنّ الأول قد يدخله "الباء"، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول "الباء"، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذي قبله، قد يكون جزماً ولا "فاء" فيه، فتكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا، توهموا هذا".

(١) سيبويه - الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٣، ص ١٠٠-١٠١.

(٢) المنافقون - آية ١٠.

وتَسْأَلُ الْفَرَاءَ^(١): كَيْفَ جُزِمَ (وَأَكْنَ)، وَهُوَ مُرَدُّدٌ عَلَى فِعْلِ مَنْصُوبٍ؟
فَأَجَابَ: بِأَنَّ "الْفَاءَ" لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي (فَأَصْدَقَ)، لَكَانَتْ مُجْزُومَةً، فَلَمَّا رُدَّتْ (وَأَكْنَ)،
رُدَّتْ عَلَى تَأْوِيلِ الْفِعْلِ لَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ "الْفَاءَ"، وَذَكَرَ أَنَّهَا فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ،
(وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ)، كَمَا وَرَدَتْ فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ، فَهِيَ "قِرَاءَةُ أَبِي
عَمْرٍو، وَابْنِ مَحِيصَنٍ، وَمَجَاهِدٍ فِي "تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ"، وَالْحَسَنِ، وَابْنِ جَبْرِ،
وَأَبِي رَجَاءٍ، وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَمَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، وَالْأَعْمَشِ فِي "الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ"،
وَمَنْ أَثْبَتَ الْقِرَاءَةَ بِـ "الْوَاوِ" رَدَّهُ عَلَى الْفِعْلِ الظَّاهِرِ، فَنَصَبَهُ"^(٢).

وَذَهَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي "مَجَازِ الْقُرْآنِ"^(٣) إِلَى جُزْمِ (وَأَكْنَ) عَلَى مَوْضِعِ "الْفَاءِ"
فِي (فَأَصْدَقَ)، وَمَوْضِعِهَا الْجُزْمَ عَلَى جَوَابِ التَّمْنِيِ.

وَذَهَبَ مَذْهَبَ أَبِي عُبَيْدَةَ، فِي جُزْمِ (وَأَكْنَ) عَلَى مَوْضِعِ "الْفَاءِ" الْمُبْرَدُ فِي
"الْمَقْتَضِبِ"^(٤)، وَأَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ فِي "إِعْرَابِ الْقُرْآنِ"^(٥) وَمَكِّي فِي "مَشْكَلِ
إِعْرَابِ الْقُرْآنِ"^(٦) وَابْنُ مَعْطِي فِي "أَلْفِيئِهِ"^(٧)، وَابْنُ يَعِيشَ فِي "شَرْحِ الْمَفْصَلِ"^(٨)،
وَالْبَغْدَادِي فِي "خَزَانَةِ الْأَدَبِ"^(٩).

-
- (١) الفراء - معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح الشلبي، ج٣، ص١٦٠.
(٢) المصدر السابق نفسه، وكذلك الجزء والصفحة، الرقم (٥) من هامش الصفحة.
(٣) أبو عبيدة - مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ج٢، ص٢٥٩.
(٤) المبرد - المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ج٢، ص٣٣٩.
(٥) أبو جعفر النحاس - إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج٤، ص٤٣٦.
(٦) مكِّي بن أبي طالب القيسي - مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين السواس، المجلد ٢، ص٣٨١.
(٧) ابن معطي - ألفية ابن معطي، تأليف: علي موسى الشوملي، ج٢، ص٣٣٥.
(٨) ابن يعيش - شرح المفصل، تحقيق: أحمد سيد أحمد، المجلد ٣، ج٧، ص٢٩٩.
(٩) البغدادي - خزنة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٩، ص١٠٣.

وذهب الزجاج^(١) "إلى جزم (وأكن) على موضع (فأصدّق)، لأنه على معنى: "إن أخرتني أصدّق وأكن من الصالحين".

وذهب مذهبه في ذلك: أبو علي الفارسي في "التعليقة على كتاب سيبويه"^(٢)، والزمخشري في "الكشاف"^(٣)، وابن عطية في "المحرر الوجيز"^(٤)، وابن برهان العكبري في "شرح اللمع"^(٥) والأنباري في "البيان في غريب إعراب القرآن"^(٦) والمنتجب الهمداني في "الفريد في إعراب القرآن المجيد"^(٧)، والمكناسي في شرح الألفية"^(٨) وابن الحاجب في "الإيضاح في شرح المفصل". حيث قال: ^(٩)

"على أن موضع الأول جزم، فعطف الثاني (وأكن) على الموضع كما في قوله:

﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ ^(١٠)

وهو شائع فصيح، ثم مثله لما هو أبعد منه في التقدير، وهو قوله:

بدا لسي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

-
- (١) الزجاج - معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل الشلبي، ج ٥، ص ١٧٨.
 - (٢) أبو علي الفارسي - التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ج ٢، ص ٢٠٨.
 - (٣) الزمخشري - الكشاف، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ج ٤، ص ٥٤٤.
 - (٤) ابن عطية الأندلسي - المحرر الوجيز في علوم الكتاب العزيز، ج ٥، ص ٣١٥.
 - (٥) ابن برهان العكبري - شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، ج ٢، ص ٣٦٩.
 - (٦) الأنباري - البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحمود، ج ٢، ص ٤٤١.
 - (٧) المنتجب الهمداني - الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فواد علي مخيمر، المجلد ٤، ص ٤٧٤.
 - (٨) المكناسي - شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، ج ٢، ص ٨٨.
 - (٩) ابن الحاجب - الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العلي، ج ٢، ص ٤٣-٤٤.
 - (١٠) الأعراف - آية ١٨٦.

والفرق بينهما أن الأول: محقق فيه موضع الجزم، لأنك لو جعلت موضع (فأصدق) فعلاً، لكان مجزوماً. والثاني غير محقق فيه موضع الجرّ، وهو قوله: "لست مدرك ما مضى" إلا بتأويل بعيد، وهو تقدير المعدوم موجوداً، ولذلك كان الأول فصيحاً، والثاني ضعيفاً.

وذهب أبو حيان الأندلسي مذهب الخليل وسيبويه، في جزم (وأكن) على توهم الشرط الذي يدلّ عليه بالتمني، حيث قال^(١): "فلا موضع هنا"، يعني في الآية الكريمة، لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط، كما في قوله تعالى:

﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾^(٢)

فمن قرأ بجزم (ويذرهم) فقد عطف على موضع (فلا هادي له)، والفرق بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم، أن العامل في العطف على الموضع موجود، وأثره مفقود، ولكنّ العامل في العطف على التوهم مفقود، وأثره موجود". ولما كان عامل الجزم في الآية الكريمة:

﴿ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾^(٣)

(١) أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وشريكة، ج ٨، ص ٢٧١، والنهر المادّ من البحر المحيط، تحقيق: عمر الأسعد، المجلد ٥، ص ٣٦٨.

(٢) الأعراف - آية ١٨٦.

(٣) المنافقون - آية ١٠.

غير موجود، وأثره بجزم (وأكن) هو الموجود، لذلك تعذر العطف على
الموضع في الآية الكريمة، وحملت على المعنى المراد به التوهم في غير القرآن
الكريم، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

وزهب السمين الحلبي مذهب أبي حيان، ولكنه ذكر "أن جزم (وأكن) في
الآية الكريمة هو على توهم سقوط "الفاء" من (فأصدق)، وأما جرّ "ولا سابق"
في بيت الشعر، فهو على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس"، على تقدير: "لست
بمدرِكٍ..... ولا سابقٍ"، ولكن الجامع بينهما هو توهم ما، اقتضى جواز ذلك^(١).

وخالف ابنُ هشام الأنصاري جمهورَ النحاة، وخطأ موقف السيرافي،
والفارسي في جزم (وأكن) على موضع (فأصدق)، فقال^(٢):

"إن قوليهما في ذلك مردود، لأنّ "الفاء" وما بعدها في الآية الكريمة ليست
في موضع جزم، حيث إنّ ما بعد "الفاء" منصوب بـ "أن" مضمرة، و"أن"
والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، فكيف تكون "الفاء" في
موضع جزم، وليس بين المفردَيْن المتعاطفين شرطاً مقدر؟".
كما وافق ابنُ جنّي مذهب الخليل وسيبويه، في جزم (وأكن) على توهم سقوط
"الفاء" من (فأصدق)، فقال^(٣):

"والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدّاً، ومنه قوله تعالى:

(فأصدق وأكن)، وأنشد قول الشاعر:

(١) السمين الحلبي - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٣٢٣.

(٢) ابن هشام الأنصاري - مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص٦٢٠.

(٣) ابن جنّي - الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج٢، ص٤٢٤.

فأبلونسي بليستكم لعلي أصلحك واستدرج نويًا^(١)

بجزم "واستدرج"، عطفًا على توهم جزم "أصلحك"، حتى كأنه قال: "أصلحك وأستدرج".

أرى صحة مذهب الخليل وسيبويه في جزم (وأكن) على توهم إضمار "الفاء" في (فأصدق)، وأعتقد صواب ما ذكره أبو حيان الأندلسي، في أنّ "العطف على الموضع في هذه المسألة يقتضي وجود العامل، ولما كان عامل الجزم غير موجود، فإنه يتعدّر الحمل على الموضع فيها.

القسم الخامس: الحمل على التوهم في المركبات والمفردات من الأسماء والأفعال .

المسألة الثامنة: عطف المركب على المفرد والمفرد على المركب على سبيل التوهم.

ذكره ابن هشام الأنصاري في "مغني اللبيب"، فقال^(٢):

"إنّ العطف على التوهم، كما وقع في المجرورات والمنصوبات، والمرفوعات، والمجزومات، فقد وقع أيضًا في المركبات، حيث قيل في قوله تعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مَبْشَرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾^(٣)

(١) البيت لأبي داوود، وهو من شواهد ابن جنّي في الخصائص، ج ١، ص ١٧٦، ج ٢، ص ٤٢٤، وهو الشاهد رقم ٦٦٦ في شرح شواهد المغني للسيوطي.

(٢) ابن هشام الأنصاري - مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص ٦٢٣-٦٢٤.

(٣) الرّوم - آية ٤٦.

"إنه على تقدير: "ليبشركم وليذيقكم"، كما قيل في قوله تعالى:

﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾^(١)

إنه على معنى: "كالذي حاج، أو كالذي مر".

وكان ابنُ جنِّي قد ذكره في "الخصائص" ضمن باب "الحمل على المعنى"

فقال: ^(٢)

"والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًّا، ومنه قوله تعالى: ^(٣)

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُجِيبِي وَيُمْيْتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

ثم قال عطفًا على ذلك: ^(٤)

﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾.

قيل فيه: "إنه محمول على المعنى، فكأنه قال: "أرأيت كالذي حاج إبراهيم

في ربه أو كالذي مرَّ على قرية؟"، فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق ذلك".

وذكر أبو جعفر النحاس شاهدًا آخر في عطف المركبات، فقال: ^(٥): "إن

المصدر المفرد (وحفظًا)، معطوفٌ على الجملة الفعلية (زينا) في قوله تعالى:

(١) البقرة - آية ٢٥٩.

(٢) ابن جنِّي - الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج ٢، ص ٤٢٣.

(٣) البقرة - آية ٢٥٨.

(٤) البقرة - آية ٢٥٩.

(٥) أبو جعفر النحاس - إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج ٣، ص ٤١١.

﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ * وَحَفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ (١)

وذلك على تقدير: "زيننا السماء الدنيا وحفظناها"، فهو عطف مفرد على مركب. حيث تم تأويل المصدر المفرد "حفظاً" بمركب "حفظنا" ليناسب "زيننا".

وذهب مذهب النحاس، وابن جنّي في ذلك، الزمخشري^(٢)، والعكبري^(٣)، والمنتجب الهمداني^(٤)، والسّمين الحلبي^(٥)، واستشهد الفراء على عطف المركبات بقول الشاعر: (٦)

أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِثَعْيَابَاتٍ وَلَا بَبِيدَانِ نَاجِيَةً نَمُولَا
وَلَا مَتَدَارِكَ وَاللَّيْلِ طِفْلٍ بَبِئْسَ نَوَاشِغِ الْوَادِي حُمُولَا

أراد: ما أنت براءٍ ولا متدارك، بعطف المصدر المفرد "متدارك" على الجملة الفعلية: "لن ترى"، على تقدير: ما أنت براءٍ ولا متدارك^(٧). وأضاف أبو حيان على ما ذكره ابن جنّي^(٨) :

نَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلِدٍ (٩)

(١) الصناعات - الأيتان ٦-٧.

(٢) الزمخشري - الكشاف، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ج ١، ص ٣٠٦.

(٣) العكبري - التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، ج ١، ص ٢٠٨.

(٤) المنتجب الهمداني - الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد حسن النمر، ج ١، ص ٤٩٩-٥٠٠.

(٥) السّمين الحلبي - الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوض ومجموعة، ج ٥، ص ٤٩٥.

(٦) البيهقان من شواهد الفراء في معاني القرآن، ج ١، ص ١٧٠، وأبي حيان الأندلسي في البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٠١.

(٧) الفراء - معاني القرآن، تحقيق: يوسف نجاتي وشريكه، ج ١، ص ١٧٠.

(٨) البيت لأبي داوود، وهو من شواهد ابن جنّي في الخصائص، ج ١، ص ١٧٦، ج ٢، ص ٤٢٤، وهو الشاهد رقم ٦٦٦ في شرح شواهد المغني للسيوطي.

(٩) البيت من شواهد أبي حيان الأندلسي في البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٠١.

فعطف (بحقّلد) وهو مفرد ومعناه: البخيل، على الجملة الفعلية: "لم يكثر"،
والتقدير: "ليس بمكثّر ولا بخيل"، وهو من عطف المفرد على المركّب.

ونذكر ابن السنوسي القيرواني في كتابه "القول الشافية بشرح القواعد
الكافية"^(١) ولا يختص التوهم بالمفردات، بل يكون في عطف المركّبات على
المفردات بتأويلها بالمركّبات نحو قوله تعالى:

﴿ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم﴾

ويكون كذلك في عطف المفردات على المركّبات نحو قوله تعالى:

﴿إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب * وحفظاً من كلّ شيطانٍ مرد﴾^(٢)

على تقدير: "زينا السماء الدنيا وحفظناها".

استشهد النحاة لهذه المسألة بثلاث آيات قرآنية، وبيّنين من الشعر.

ففي الآية الأولى: عطف (وليديقكم)، على (مبشرات)، وهو عطف مركّب
على مفرد، على تأويل "ليبشركم وليذيقكم".

وفي الآية الثانية: عطف (أو كالذي...) على (ألم تر إلى الذي)، وهو
عطف مفرد على مركّب، على تأويل "أرأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه... أو
كالذي مرّ على قرية".

(١) العربي بن السنوسي القيرواني - القول الشافية بشرح القواعد الكافية، ص ١٩٠.

(٢) الصّافّات - الأيتان ٦-٧.

وفي الآية الثالثة: عطف (وحفظاً) على "إنا زيننا السماء الدنيا"، وهو عطف مفرد على مركّب، على تأويل: (إنا زيننا السماء الدنيا وحفظناها).

وفي الشاهد الذي ذكره الفراء، عطف "ولا متدارك" على "لن ترى"، وهو عطف مفرد على مركّب، على توهم "لست براءٍ ولا متدارك".

وفي الشاهد الذي ذكره أبو حيان الأندلسي، عطف "ولا بحقّلد" على "لم يكثر"، وهو عطف مفرد على مركّب، على توهم "ليس بمكثرٍ ولا بحقّلد".

"وقد صنّف النحاة ما جاء منه في القرآن الكريم، ضمن باب "الحمل على المعنى"، وأما في غير القرآن الكريم، فضمن باب "الحمل على التوهم" (١).

القسم السادس: العطف على التوهم مع اختلاف حركات الإعراب .

المسألة التاسعة: الحمل على التوهم بعطف جملة خبرية على جملة شرطية .

ذكر سيبويه (٢): بأنه سأل الخليل عن قول الأعشى الكبير:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإننا معشرٌ نُزلُ (٣)

فقال: "الكلام هنا، يكون على قولك: يكون كذا، أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه: "أتركبون" لم ينقص المعنى، صار بمنزلة قولك: "لست مدركٌ ما مضى ولا سابقٌ شيئاً".

(١) عبد الفتاح حسن البيجة - ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٨، ص ٢٢٢.

(٢) سيبويه - الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٢، ص ٥٠-٥١.

(٣) البيت للأعشى الكبير في ديوانه، تحقيق: حنا الحتي، ص ٢٨٨، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ج٢، ص ٥١، وأما ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، ج٢، ص ٢١٩.

أما يونس فقال: أرفعه على الابتداء كأنه قال: "أو أنتم نازلون" وعلى هذا الوجه فسّر قراءة أهل المدينة برفع (يرسل) في الآية الكريمة:

﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسُلُ رَسُولًا ﴾^(١)

على تقدير: "أو هو يرسل رسولاً" قال طرفة بن العبد: ^(٢)

ولكن مولاي امرؤ هو خاتقي عن الشكر والتسأل وأنا مفتري

وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

"لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً".

والإشراك على هذا التوهم بعيد، كبعد "ولا سابق شيئاً".

وذكر الأعم الشنتمري: "أنّ مذهب يونس أسهل في اللفظ، ولكن مذهب الخليل أصحّ في المعنى والنظم، والخليل ممّن يأخذ بتصحيح المعاني ولا يبالي باختلال الألفاظ"^(٣).

أما ابنُ الشجري فقد ذهب مذهب "يونس"، في رفع "تنزلون" على الاستئناف بتقدير: "أو أنتم تنزلون"^(٤).

ولم يعقب ابنُ هشام الأنصاري على المسألة، ولكنه ذكر أنّ يونس في تقديره: "عطف الجملة الاسمية" أو "أنتم تنزلون"، على جملة الشرط "إنّ تركبوا"،

(١) الشورى - آية ٥١.

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه من المعلقة، تحقيق: علي أبو زيد، ص ١٥٣، وهو من شواهد سيبويه، ج ٣، ص ٤٦.

(٣) الأعم الشنتمري - تحصيل عين الذهب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ص ٣٩٨.

(٤) ابن الشجري - الأمالي، تحقيق: محمود الطنّاحي، ج ٢، ص ٢١٩.

وجعل سيبويه ذلك من التَّوَهُّم، فكأنّه قال: "أتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك".

وذهب ابن عصفور مذهب الخليل وسيبويه ، برفع "تنزلون" على المعنى ، وتقديره^(١): "أتركبون أو تنزلون"، لأنه لم يجز أن يعطف مرفوعاً على مجزوم فعطف على المعنى /التوهم ، وإن لم يكن في اللفظ ما يجوز الرفع ويطلبه .

وذكر البغدادي^(٢) أن من النحاة من حمل الشاهد على إضمار المبتدأ بالنقل عن يونس كابن الشجري ، ومنهم من عطفه على المعنى، المسمّى بالتوهم ، وخصّه بالضرورة الشعرية ، على مذهب الخليل ، وسيبويه ، كابن عصفور. كما ذكر البغدادي ، بأن الشاهد روي في الديوان بطريقة أخرى ، كالآتي :

قالوا الطراد فقلنا تلك عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل

وذكر الألويسي البيت في كتابه " الضرائر" ضمن باب " العطف على التَّوَهُّم وعده من الضرورات الشعرية"^(٣).

وعرض "مازن المبارك" في كتابه "الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه" مذهبي "الخليل، ويونس" في المسألة ، وشرح موقفي "الرماني" و"السيرافي" في ذلك فقال^(٤): إن "الرماني" ذهب فيها مذهب الخليل ، وأشار

(١) ابن عصفور - شرح جمل الزجاجي ، تحقيق: فواز الشعار ، ج١، ص٤٦١-٤٦٢.

(٢) البغدادي - خزنة الأدب : تحقيق عبد السلام هارون ، ج ٨، ص٥٥٢-٥٥٣ .

(٣) الألويسي - الضرائر ، تحقيق: محمد بهجة الأثري البغدادي ، ص١٩٧.

(٤) مازن المبارك - الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دار الفكر ، بيروت ، ص٢٨٩.

إلى أن تأوله للمسألة يجري مجرى (وحوراً عيناً) ، بالنصب ، على قراءة " أبي " للآيات الكريمة: (١)

﴿بطوف عليهم ولدان مخلدون * بأكواب وأباريق وكأس من معين * لا يصدعون عنها ولا ينزفون * وفاكهة مما يتخيرون * ولحم طير مما يشتهون * وحوراً عيناً *﴾

على تقدير : " ويعطون حوراً عيناً " .

"أما السيرافي ، فقد ذهب في المسألة مذهباً ثالثاً ، زعم أنه أسهل من مذهبي الخليل ، ويونس ، على تأويل "إذا تركبون " بدلا من "إن تركبوا " لأن "إذا " و " إن " يُجَازَى بهما ، وهما متقاربان في المعنى الذي يريده المتكلم ، وبذلك يكون : "أو تنزلون" على هذا التقدير ، معطوفاً على " إذا تركبون " .

كما عرض "عبد العال سالم مكرم" في كتابه " شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد " ، لهذه المسألة تحت مسمى " قضية العطف على التوهم " ، وأبدى إعجابه بما توصل إليه البغدادي من خطأ في رواية الشاهد عند سيبويه ، فقال: (٢)

" لله درُّ البغدادي ، فقد قال بعد أن سجّل أقوال النحويين وآراءهم " .

وروى الشاهد كما ذكره البغدادي - : " قالوا الطراد بدل " إن تركبوا " ، ثم عقب على ما قاله البغدادي قائلاً :

(١) الواقعة - الآيات ١٧-٢٢ .

(٢) عبد العال سالم مكرم - شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص ٨٢ - ٨٥ .

"وعلى هذه الرواية ، فالبيت لا يصلح شاهداً لهذه القضية، التي رفع لواء الحوار فيها سيبويه ، حينما غير هذا الشاهد ، ليكون شاهد زور فيما يسمّى "بالعطف على التّوهم " .

إن شرح ديوان الأعشى الكبير - كما أشار البغدادي - هو صنعة الخطيب التبريزي ، ولا تبطل رواية سيبويه للشاهد المذكور، وقد عرضها على الخليل ابن أحمد الفراهيدي ، ويونس بن حبيب - برواية الخطيب التبريزي لذلك الشاهد ومن الجدير أن لا يشكّ أحدٌ بالأمانة العلمية لصاحب : الكتاب ، الذي نقل للأجيال من بعده علم: " الخليل " و " يونس " و " عيسى بن عمر " من دون أن يتسبّب لنفسه شيئاً من ذلك ، فكيف يبلغ حدّ الوهم بالأستاذ الكبير "عبد العال سالم مكرم" أن يتخيل أن سيبويه قد عرض "للخليل ويونس" ، شاهداً مزوراً منحولاً للأعشى الكبير ، برواية مخالفة لما قاله الشاعر ، من دون اعتراضٍ منهما على تلك الرواية ؟ .

إن قول "البغدادي" ، و "عبد العال مكرم" : "بأن البيت المذكور كما رواه التبريزي - لا يصلح شاهداً لهذه القضية- قول غير دقيق ، ويحتاج إلى دراسة أكثر جدية ، لموضوع "الحمل على التّوهم" ، ولو اطّلع الأستاذ "عبد العال مكرم" على ما ذكره ابن هشام الأنصاري في باب "الحمل على التّوهم" ، لأدرك أن الشاهد نفسه ، بروايته المذكورة : " قالوا الطراد " ، تجعل من البيت شاهداً للحمل على التّوهم في "المركبات" نحو قوله تعالى : (يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم) ، والتقدير "ليبشركم وليذيقكم" ، وبذلك يكون : " أو تنزلون " من قبيل : "عطف المركب على المصدر المفرد على سبيل التّوهم" ، وسيظلّ بيت الأعشى الكبير ، سواء برواية سيبويه ، أو برواية التبريزي ، شاهداً ثابتاً في العطف على التّوهم .

القسم السابع : تابع المستثنى بـ "غير".

المسألة العاشرة : الحمل على التوهم في الاستثناء .

ذكر سيبويه (١): " هذا باب ما أجرى على موضع : " غير " لا على ما بعد "غير" . زعم الخليل ويونس : أنه يجوز " ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروُ " بالرفع ، والوجه فيه الجرّ ، وذلك أن "غيرَ زيدٍ" ، في موضع "إلّا زيدٌ " وفي معناه ، فحملوه على الموضع ، كما قال عقيبة الأسدي : (٢)

معاوي إنا بشرٌ فأنجج فلنسنا بالجبّال ولا الحديد

بنصب "الحديد" على موضع "الجبّال" .

فلما كان "غيرُ زيدٍ" بموضع "إلّا زيدٌ" وكان معناه كمعناه ، حملوه على الموضع .

* وذكر ابنُ السراج: (٣) "وزعم الخليل ويونس أنه يجوز : " ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروُ " فيجرّيه على موضع "غير" ، لا على ما بعد "غير" ، والوجه فيه الجرّ على اللفظ، وذلك أن " غيرَ زيدٍ " في موضع "إلّا زيدٌ" ، وفي معناه ، فحملوه على الموضع ، ألا ترى أنك تقول : " ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلّا عمروُ " ، ولا يقبح ، كأنك قلت " ما أتاني إلّا زيدٌ وإلّا عمروُ " .

(١) سيبويه- الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٢، ص٣٤٤ .

(٢) البيت لعقيبة الأسدي - وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون، ج١، ص٦٧ ، وشرح شواهد المعنى للسيوطي ، ج٢، ص٨٧٠ ، و شواهد البغدادي في خزنة الأديب ، ج٢ ، ص٢٦٠ .

(٣) ابن السراج - الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ج٢ ، ص٢٨٥ .

وقد ذهب الأعلّمُ الشنتمريّ مذهبَ سيبويه في كتابه: "النكت في تفسير كتاب سيبويه"^(١).

* وذهب ابنُ عصفور^(٢) "إلى أنّ العطف على الاسم الواقع بعد "غير" يكون إمّا بالخفض على اللفظ، أو حسب ما يكون عليه الاسم من الإعراب، لو كان "إلّا" بدل "غير" نحو: "ما قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرو / وعمراً" بالجرّ على اللفظ، والنصب على الموضع، على تقدير "ما قام القومُ إلّا زيدًا ونحوه" ما قام غيرُ زيدٍ وعمرو"، بالجرّ على اللفظ، والرفع على الموضع، على تقدير "ما قام إلّا زيدًا".

* جوزّ ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية^(٣) في تابع ما استثنى بـ"غير"، الجرّ على اللفظ، وغيرَ الجرّ، بحسب ما كان يستحق لو وقع بعد "إلّا"، فمراعاة اللفظ ظاهرة، ومراعاة المحلّ على تقدير "إلّا" كقولك: "قاموا غيرَ زيدٍ وعمراً"، "وقام غيرُ زيدٍ وعمرو"، لأنّ المعنى "قاموا إلّا زيدًا وعمراً"، "وقام إلّا زيدًا وعمرو".

* ولكنه ذكر في "شرح التسهيل"^(٤):

"إذا قيل: "ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرو"، بالرفع، فلا يخلو أن يحكم لـ "غير" هنا بحكم "إلّا" وتنزل منزلتها، أو لا، فإذا لم يحكم لها بحكم "إلّا"، فسد المعنى المراد، وذلك أنّ المراد، إدخالُ "زيدٍ وعمرو" في الإتيان، وكأنّه قيل: "ما أتاني غيرُ زيدٍ"، "وما أتاني عمرو"، والمرادُ خلافُ ذلك، فلزم ألّا

(١) الأعلّمُ الشنتمريّ - النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: يحيى مراد، ص ٣٣٢.

(٢) ابن عصفور - شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، ج ٢، ص ٣٩١.

(٣) ابن مالك - شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم الهريدي، ج ٢، ص ٧١٥.

(٤) ابن مالك - شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وشريكه، المجلد ٢، ص ٢٣٢.

يصح المعنى حتى تنزل " غير " منزلة " إلا " ، ويعرب " عمرو " بإعراب ما بعد " إلا " ، وإعراب ما بعد " غير " لا بإعرابها نفسه .

وذكر " القرافي " في كتابه " الاستغناء في الاستثناء " (١) :

" ويجوز في " ما أتاني غير زيد وعمرو " وجهان :

أحدهما أن تخفض " عمراً " ، عطفاً على " زيد " .

الثاني أن ترفع " عمراً " ، حملاً على المعنى ، لأنه بمنزلة " ما أتاني إلا زيد وعمرو " ، ولو قلت " ما أتاني إلا زيد وعمرو " امتنع الخفض ، واتحد الإعراب ، بالرفع على الفاعلية ، لأنه استثناء مفرغ .

ذكر أبو حيان الأندلسي ، في " ارتشاف الضرب " (٢) : " إن هذا العطف عند بعض النحاة ، عطف على الموضع ، وهو عند الأستاذ أبي علي الفارسي ، عطف على التوهم ، وكذلك ، فإن المعطوف ، وإن أعرب إعراب " غير " ، فليس معطوفاً على " غير " نفسها ، مع إرادة معنى " إلا زيد " فإن عطفت على " غير " نفسها اختلف المعنى .

وتقول " جاء القوم غير زيد وعمراً " بالنصب على المعنى ، حيث يصلح مراعاته إذ تقول : " إلا زيداً وعمراً " .

وأشار أبو حيان الأندلسي : إلى أنه ليس العطف وحده هو الذي يُراعى في هذا المعنى ، وأن بقية التوابع تراعى قياساً على العطف نحو : " ما جاءني غير زيد نفسه ، وغير زيد العاقل ، وغير زيد أبو حفص ، وغير زيد أخوك ، وأشار أبو حيان إلى أن في العطف بـ " لا " على ما بعد " غير " التي تفيد

(١) شهاب الدين القرافي - الاستغناء في الاستثناء ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ص ٦٣ .

(٢) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب ، تحقيق : رجب عثمان ، ج ٣ ، ص ١٥٤٣ - ١٥٤٥ .

الاستثناء خلافاً ، فالفرّاء ، وثعلب ، ذهب إلى عدم جواز ذلك ، فلا يجوز :
"جاءني القوم غير زيد ولا عمرو " كما لا نقول : " جاءني القوم إلا زيداً ولا
عمراً " .

وذهب أبو عبيدة ، والأخفش ، والزجاج ، وابنُ السراج ، و الفارسي ،
والرّماني ، إلى جواز ذلك ، على زيادة " لا" ، أو على الحمل على المعنى .

وذهب الأشموني ^(١) ، إلى أنه يجوز في تابع المستثنى بـ " غير " ، مراعاة
اللفظ ، والمعنى ، تقول " قام القوم غير زيد وعمراً " بالجرّ على اللفظ ،
والنصب على المعنى ، لأن معنى : " غير زيد " " إلا زيداً " ، وتقول " ما قام أحدٌ
غير زيد وعمرو " ، بالجرّ ، والرفع ، لأنه على معنى " إلا زيداً " ، وظاهرُ
كلام سيبويه أنه من العطف على الموضع ، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب
العطف على التوهم .

ذهب السيوطي ^(٢) إلى جواز مراعاة اللفظ ، والمعنى ، في تابع المستثنى
بـ " غير " ، نحو : " جاؤوا غير زيد وعمرو / عمراً " بالجرّ على اللفظ ،
والنصب على المعنى ، كما يجوز " ما جاء غير زيد وعمرو " بالجرّ على
اللفظ ، والرفع على المعنى ، وأن " غير " تقوم مقام مضافها في الإعراب ، ولا
يكون العطف على " غير " نفسها ، لأنه يلزم في ذلك التشريك في العامل ،
فيستحيل المعنى .

وذهب السيوطي مذهب أبي حيان في أنّ ما ذكره في العطف يجري على
سائر التوابع ، من نعتٍ ، وعطف بيانٍ ، وتأكيدي ، وبدلي ، نحو : " ما جاءني غيرُ
زيد نفسه ، العاقل ، أبو حفص ، أخوك ، " كلُّ ذلك بالرفع على المعنى " ، وكذلك ،

(١) الأشموني - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: حسن حمد ، المجلد ١ ، ص ٥١٦ .

(٢) السيوطي - همع الهوامع ، تحقيق: عبد المال سالم مكرم ، ج ٣ ، ص ٢٧٨-٢٧٩ .

" ما رأيتُ غيرَ زيدٍ نفسه " ، العاقل ، أبا حفص ، أخاك " ، كلُّ ذلك بالنَّصب على المعنى ، كما يجوز الجرُّ فيها جميعًا على اللَّفظ ، وهو الأجوذُ عند جمهور النحاة .

ذهب سيبويه إلى أن "تابع المستثنى بـ" غير " ، يجري على موضعها ، وليس على معمولها" ، وذكر أن ذلك مذهب الخليل ويونس ، وأنها جوزا ، : "ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرُو" بالرفع ، والوجه فيه الجرّ ، لأنّ " غيرَ زيدٍ " ، بمعنى " إلا زيدٌ " ، وفي معناه ، فحمل على الموضع^(١) ، ووافقه على ذلك ، ابنُ السراج^(٢) ، والأعلمُ الشنتمري^(٣) ، وابنُ عصفور^(٤) ، والأشموني^(٥) ، بخلاف أبي علي الفارسي^(٦) ، وابن مالك^(٧) ، وأبي حيّان الأندلسي^(٨) والشلوبين^(٩) ، والسيوطي^(١٠) ، حيث نسب أبو حيّان إلى أبي علي الفارسي ، بأنّه يحمل تابع المستثنى بـ" غير " على التوهم ، وليس على الموضع ، كما نسب الأشموني إلى الشلوبين مثل ذلك . وذكر ابنُ مالك ، أنّ المعنى لا يصحُّ إلاّ أن يعرب التابع ، إعراب ما بعد " إلاّ " ، وما بعد " غير " ، لا بإعرابها نفسه ، ووافقه على ذلك أبو حيّان الأندلسي ، والسيوطي ، وقد أضافا إلى قول ابن مالك بأنّ التابع لو عطف على " غير " نفسها لأدّى إلى التشريك في العامل فيختلف

(١) سيبويه - الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ج ٢ ، ص ٣٤٤ .

(٢) ابن السراج - الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ج ١ ، ص ٢٨٥ .

(٣) الشنتمري - النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق : يحيى مراد ، ٣٢٢ .

(٤) ابن عصفور - شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : فواز الشعار ، ج ٢ ، ص ٣٩١ .

(٥) الأشموني - شرح الألفية ، تحقيق : حسن حمد ، المجلد ١ ، ص ٥١٦ - ٥١٧ .

(٦) أبوحيان الأندلسي - ارتشاف الضرب ، تحقيق : رجب عثمان ، ج ٣ ، ص ١٥٤٣ - ١٥٤٥ .

(٧) ابن مالك - شرح التسهيل ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا وشريكه ، المجلد ٢ ، ص ٢٣٢ .

(٨) أبوحيان الأندلسي - ارتشاف الضرب ، تحقيق : رجب عثمان ، ج ٣ ، ص ١٥٤٣ .

(٩) الأشموني - شرح الألفية ، تحقيق : حسن حمد ، المجلد ١ ، ص ٥١٧ .

(١٠) السيوطي - مع الهوامع ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

المعنى ، كما أنّ العطف ليس وحده المشمول أو المراعى في هذه المسألة ، وإنما تراعى بقية التوابع ، من نعت ، وتأكيّد ، وعطف بيان ، وبديل .

ذكر ابن يعيش في " شرح المفصل " (١) ، " قال صاحب الكتاب : " اعلم أنّ " إلاّ " و " غير " يتقارضان ما لكل واحد منهما ، بمعنى : أنّ كلّ واحد منهما يستعيرُ من الآخر ، حكماً هو أخصُّ به ، فأصلُ " غير " ، أنّ تكون وصفاً ، والاستثناء فيها عارض ، وهو معارٍ من " إلاّ " ، فإذا كانت استثناءً ، فحكمها حكمُ " إلاّ " .

وذكر الزمخشري في " المفصل " (٢) ، " أنّ حكمَ " غير " في الإعراب ، حكمُ الاسم الواقع بعد " إلاّ " ، تنصبه في الموجب ، والمنقطع ، وعند التقديم ، وتجزئ فيه البديل ، والنصب في غير الموجب " . وكان أبو علي الفارسي قد ذكر هذا في " الإيضاح " (٣) .

ولمّا كانت " غير " تأخذ حكم الاسم الواقع بعد " إلاّ " ، لذلك فإنّ تابع المستثنى بـ " غير " إمّا أن يكون محمولاً على معمول " غير " على اللفظ ، وهو الأجود ، كما ذهب سيبويه ، أو أنّ يكون محمولاً على الاسم الواقع بعد " إلاّ " على سبيل توهم وجودها مكان " غير " ، كونهما يتقارضان الموقع . ولهذا أميل إلى مذهب أبي علي الفارسي ومن وافقه في هذه المسألة .

(١) ابن يعيش - شرح المفصل ، المجلد ١ ، ج ٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ص ٨٨ .

(٢) الزمخشري - المفصل ، تحقيق: محمد عز الدين السعدي ، ص ٨٨ .

(٣) أبو علي الفارسي - الإيضاح ، تحقيق: كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ص ١٧٧ .

الخلاصة

ناقش البحث ظاهرة الحمل على التوهم ، في إطار المستوى النحوي ، ولم يتوسع بها ضمن مستويات علم اللغة الأخرى، موضحاً مفهوم هذه الظاهرة، لدى النحاة ، وإشكالية تحديد مسمى معين لمصطلح " التوهم " ، الذي اتخذ أسماء لها دلالات ، ومفاهيم متباينة ، وتشعبَ البحث في أبواب النحو الرئيسية ، واستعمل حركات الإعراب المختلفة ، فشمَل المجزوات ، والمنصوبات ، من الأسماء ، والأفعال، والمرفوعات ، والمجزومات ، والمركبات ، والمفردات ، من الجمل والمصادر ، وتضمّن عشرَ مسائل في الحمل على التوهم :

الأولى : الحمل على توهم دخول "الباء" في خبر : "ليس " و" ما " العاملة عملها .

الثانية : جرّ تابع معمول اسم الفاعل على التوهم .

الثالثة : الحمل على توهم إضمار حرف الجر مع "أن" المصدرية .

الرابعة : النَّصب على التوهم في الأسماء .

الخامسة : النَّصب على التوهم في الأفعال .

السادسة : الحمل على التوهم في المرفوعات من الأسماء .

السابعة : الحمل على التوهم في المجزومات من الأفعال .

الثامنة : الحمل على التوهم في المركبات والمفردات من الأسماء والأفعال.

التاسعة :الحمل على التوهم بعطف جملة خبرية على جملة شرطية .

العاشرة : الحمل على التوهم في الاستثناء .

استخرج الباحث هذه المسائل من أبوابها النحوية المختلفة ، وعرض
لآراء النحاة حولها ، وعقب برأيه على كل واحدة منها ، وتوصل الباحث إلى
نتيجة مؤاذاها أن : " الحمل على التوهم " ، ظاهرة موجودة ، ومتشعبة في أبواب
النحو المختلفة ، كما أنها متداخلة مع ظواهر نحوية أخرى ، كـ " الحمل على
المعنى " ، و " الحمل على الموضع " ، لذا يرى الباحث أن الضرورة تقتضي
فصل هذه الظاهرة عن غيرها من الظواهر النحوية المتداخلة معها ، وتحديد
مسمي خاص بها ، يكون صالحاً لما ورد منها في القرآن الكريم ، أو في
الشعر ، والنثر ، كما يرى عرض هذه الإشكالية ، على " مجمع اللغة العربية
الأردني ، " لوضع مسمي خاص بها ، وأقترح أن يكون هذا المسمي أحد
العناوين الآتية :

١- ظاهرة : "الحمل على التأويل " . وقد استخدمه الرماني في باب
الاستثناء ، الذي يُحملُ المعطوفُ فيه على التأويل " (١) .

٢- الحمل على التقدير .

٣- الحمل على الشبوع والاستعمال .

٤- الحمل على الالتباس .

ويرى الباحث أن يتولى " مجمع اللغة العربية الأردني " ، مراجعة قضية
اتهام سيبويه بالتزوير ، والتغيير لبيت الأعشى الكبير :

إن تركبوا فركوب الخيلِ عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزلُ

(١) مازن المبارك - الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ،
ص ٤٣٣ .

هذه القضية التي قال فيها الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم^(١) "وعلى هذه الرواية ، فالبيت الشاهد ، لا يصلح لهذه القضية ، التي رفع لواء الحوار فيها سيوييه ، حينما غير هذا الشاهد ، ليكون شاهد زور فيما يسمّى بالعطف على التوهم " .

(١) عبد العال سالم مكرم - شواهد سيوييه من المعلقات في ميزان النقد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م ، ص

المصادر والمراجع

١. الأخفش - سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت: ٢١٠هـ) .
معاني القرآن - تحقيق: عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت.
٢. الأعلام - أبو الحاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت: ٤٧٦هـ) .
أ. تحصيل علي الذهب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
ب. النكت في تفسير كتاب سيويوه، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. الأعشى الكبير - صنّاجة العرب ميمون بن قيس بن جندل (ت: ٧هـ) .
شرح ديوان الأعشى - تحقيق: حنا نصر الحني، دار الكتاب العربي، بيروت.
٤. الأوسى - محمود شكري الأوسى البغدادي (ت: ١٣٤٠هـ) .
الضرائر - شرح محمد بهجة، دار الأوقاف العربية، القاهرة
٥. البخاري - الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت: ٢٥٦هـ) .
صحيح البخاري، المكتبة الثقافية، بيروت .
٦. البغدادي - عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) .
خزانة الأدب - تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٧. الجامي - نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد (ت: ٨٩٨هـ) .
الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد.
٨. السمين الحلبي - أبو العباس شهاب الدين بن يوسف بن محمد بن إبراهيم (ت: ٧٥٦هـ) .
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوض وشريكه، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩. الشنقيطي - أحمد بن الأمين الشنقيطي، (ت: ١٣٣٤هـ).
١٠. الذرر اللوامع على مع الهوامع - تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت
أبو حيان الأندلسي - محمد بن يوسف بن علي الفرناطي الأندلسي (ت: ٧٦١هـ).
- أ. البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت
ب. ارتشاف الضرب - تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- النهر الماد من البحر المحيط - تحقيق: عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت.
١١. أبو عبدة التيمي - معمر بن المنثى التيمي (ت: ٢١٠هـ).
- مجاز القرآن - تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي القاهرة.
١٢. طرفة بن العبد (ت: ٥٦٩م).
- ديوان طرفة بن العبد - تأليف علي إبراهيم أبو زيد، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر
بيروت.
١٣. القرافي - شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن (ت: ٦٨٤هـ).
- الاستغناء في الاستثناء - تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، دار الباز، مكة المكرمة.
١٤. الأتباري - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت: ٥٧٧هـ).
- أ. أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت.
ب. الإنصاف في مسائل الخلاف - تأليف: محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
ت. البيان في غريب إعراب القرآن - تحقيق: طه عبد الحميد، منشورات دار
الهجرة إيران.
١٥. النحاس - أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: ٣٣٨هـ).
- إعراب القرآن - تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت.
١٦. الفرزدق - أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة (ت: ١١٤هـ).
- ديوان الفرزدق - تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧. الفراء - أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت: ٢٠٧هـ).

- معاني القرآن - تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النجار، دار السرور، بيروت.
١٨. الفارسي - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سلمان الفارسي (ت: ٣٧٧هـ).
أ. المسائل العسكرية في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، الدار العلمية، عمان.
- ب. التعليق على كتاب سيبويه - تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة.
١٩. القيسي - مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ).
أ. مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين السّواس، دار المأمون للتراث دمشق.
- ب. الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٠. المبرد - أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ).
المقتضب - تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
٢١. المنتجب الهدائي - حسن أبو العز رشيد الدين يعقوب الهدائي (ت: ٦٦٥هـ).
الفريد في إعراب القرآن المجيد - تحقيق: محمد حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة.
٢٢. ابن برهان العكبري - أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت: ٤٥٦هـ).
شرح اللّمع - تحقيق: فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت.
٢٣. ابن جنّي - أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت: ٣٩٢هـ).
أ. الخصائص - تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- ب. اللّمع في العربية - تحقيق: فائز فارس، دار الأمل، إربد، الأردن.
٢٤. ابن الحاجب - أبو عمر جمال الدين عثمان بن عمر (ت: ٦٤٦هـ).
أ. الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليبي، مطبعة العاني، بغداد.
- ب. الكافية في النحو - شرح الرضي الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٥. ابن السراج - أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت: ٣١٦هـ).
الأصول في النحو - تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٦. ابن منظور - جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري.
لسان العرب - مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث، بيروت.
٢٧. ابن السنوسي - العربي بن السنوسي القيرواني المستغامي (لم يعرف تاريخ وفاته).
القول الشافية بشرح القواعد الكافية، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، عالم الكتب، بيروت.
٢٨. ابن الشجري - هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسن العلووي (ت: ٥٤٢هـ).
أمالى ابن الشجري - تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٩. ابن خالويه - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني (ت: ٣٧٠هـ).
إعراب القراءات السبع وعللها - تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٠. ابن عصفور - أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي (ت: ٦٦٩هـ).
أ. شرح المقرّب - تأليف: علي محمد فاخر، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١.
ب. شرح جمل الزجاجي - تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣١. ابن عطية الأندلسي: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦هـ).
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٢. ابن عقيل - بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت: ٦٧٢هـ).
شرح ألفية ابن مالك - تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة.
٣٣. ابن غلبون - أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت: ٣٩٩هـ).
التذكرة في القراءات الشواذ، تحقيق: عبد الفتاح إبراهيم - الزهراء للإعلام العربي - القاهرة.
٣٤. ابن مالك - جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، (ت: ٦٧٢هـ).
أ. شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم الهريدي، دار المؤمن للتراث، مكة المكرمة.
ب. شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي، دار الكتب العلمية، بيروت.
ت. شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق: محمد فواز عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
ث. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن هشام الأنصاري - أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن حمد بن عبد الله (ت: ٧٦١هـ).
مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - بيروت.

ابن معطي - أبو الحسن زين الدين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي
(ت: ٥٢٠هـ)

شرح ألفية ابن معطي - تأليف: علي الشوملي، مكتبة الخرنجي، الرياض.
ابن يعيش - أبو البقاء موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا
(ت: ٦٤٣هـ).

شرح المفصل - تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
الخوارزمي - القاسم بن الحسين بن محمد مجد الدين الطرائفي (ت: ٦١٧هـ).
شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب
الإسلامي، بيروت.

الرضي الاسترلابادي - رضي الدين محمد بن الحسن (ت: ٦٨٨هـ).
شرح كافية ابن الحاجب في النحو - تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي.
الزركشي - الإمام بدر الدين بن محمد الزركشي (ت: ٧٩٤هـ).

البرهان في علوم القرآن - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل، بيروت.
الزمخشري - أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، (ت: ٥٣٨هـ).
أ. أساس البلاغة - دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢.

ب. المفصل في علم العربية، تحقيق: محمد السعدي، دار إحياء العلوم، بيروت.
ت. الكشاف - تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت.

زهير بن أبي سلمى بن رباح المزني (ت: ١٣٠ق.هـ).

ديوان زهير - طبعة دار صادر - بيروت.

الزجاج - أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت: ٣١١هـ).

معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل الشلبي، عالم الكتب، بيروت.

٤٤. السكسيلي- أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عيسى (ت: ٨٧٧٠هـ).
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل- تحقيق: الشريف البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكر
٤٥. السيرافي- أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ).
- ضرورة الشعر- تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.
٤٦. سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠هـ).
- الكتاب- تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
٤٧. السيوطي- عبد الرحمن بن الكمال- أبو بكر بن محمد (ت: ٩١١هـ).
- أ. همع الهوامع- تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
- ب. الفرائد الجديدة- تحقيق: عبد الكريم المدرس، منشورات وزارة الأوقاف العراقية.
- ت. الإتقان في علوم القرآن- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيرو
٤٨. الأشموني- أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت: ٩٠٠هـ).
- شرح الأشموني على الألفية، تحقيق: حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٩. العكبري- أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ).
- أ. إعراب القراءات الشواذ- تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت.
- التيبان في إعراب القرآن- تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت.
٥٠. المكناسي- محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي العثماني المكناسي (ت: ٩١٩هـ).
- شرح ألفية ابن مالك- تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشيد، الرياض.

٥١. عبد الفتاح حسن البجة.
ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
٥٢. عبد العال سالم مكرم.
شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٣. مازن المبارك.
الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر المعاصر، بيروت.



الأشكال الجديدة للنَّحْتِ

ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة

د. يوسف وغلّيسي

جامعة قسنطينة - الجمهورية الجزائرية

النَّحْتُ (أو "الاشتقاق الكُبار" لدى آخرين) مصطلح وثيق الصلة بدلالته اللغوية الأولى؛ إذ إنّ "النون والحاء والتاء كلمة تدلّ على نجر شيء وتسويته بحديدة، ونحت النجار الخشبة، ينحّتها نحّاً (...)، وما سقط من المنحوت نُحّاة" (١).

جاء في (فقه اللغة) للثعالبي أن "العرب تتحتّ من كلمتين أو ثلاث كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، كقولهم: رجل عبشمي نسبة إلى عبد شمس، وأنشد الخليل:

أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حيلة المنادي

من قولهم حي على الصلاة...." (٢).

كما يستشهد آخرون بأبيات شهيرة أخرى كقول الحارثي:

"وتضحك مني شيخة عبشميةً كأن لم ترني قبلي أسيراً يمانياً؛

١- ابن فارس : معجم مقاييس اللغة، ج ٥، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص ٤٠٤.

٢- أبو منصور الثعالبي : كتاب فقه اللغة وأسرار العربية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص ٢٥٣.

"إذ نحت الشّاعر (عِشْمِيَّة) من المركب الإضافي (عبد شمس).

وقول عمر بن أبي ربيعة:

"لقد بسملت ليلي غداة لقيتُها فيا حبِّذا هذا الحبيب المبسمُ!"

إذ نحت (بسملت) من قولها : بسم الله.

وفي العربية الفصحى صياغات قديمة من طراز : حَمَدَل (قال: الحمد لله)،
حَوَقَل (لا حول ولا قوة إلا بالله)، جَعَقَد (جعلت فداك)، سَبَحَل (سبحان الله)،
طَلَبَق (أطال الله بقاءك)، دَمَعَز (أدام الله عزك)،... وهي ممّا "يسمى في كلام
العرب المنحوت، ومعناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار
خشبتين ويجعلهما واحدة" (٣).

وعلى هذا فالنحت يعني ابتداء كلمة مركبة حروفها من كلمتين أو أكثر،
تنتزَعُ من حروفها للدلالة على معنى هو مزيج من دلالات الكلمات المنتزعة منها
(المنحوت منها).

وإذا كان مسن المسلمّات أن العربية، كسائر اللُّغات السّامية، لغة اشتقاقية
ليس من طبيعتها (النحت) الذي هو أصلٌ من أصول اللغات الهندوأوربية ذات
الطبيعة الإلصاقية، فإنّ للعلامة أحمد بن فارس وجهة نظر مغايرة، تفندّ هذه
المسلّمة، وتقلب بعض تقاليدنا اللغوية رأساً على عقب، فحواها "أنّ للرُّباعي
والخماسي مذهباً في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه

٣- السيوطي : المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ج١، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو
الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٨٧، ص٤٨٢.

منحوت" (٤)، ولم يحذِ ابن فارس عن هذا الرأي في كتابه الآخر (الصاحبي)؛ إذ أكدّه قائلاً: هذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرفٍ فأكثرها منحوت" (٥).

وقد دافع عن هذا الرأي (الشاذ!) قلةٌ من اللغويين المحدثين، فيما أثار اعتراض نفرٍ من الباحثين الآخرين كرمضان عبد التّوّاب وعلي عبد الواحد وافسي وجميل الملائكة ووجيه السّمان ورمسيس جرجس...، وفي مقدّمة هؤلاء جميعاً مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي أصدر قرّارين بشأن النحت، تضمّن أولهما (١٩٤٨) حكماً على ابن فارس بأنه "ركب التعسف والشطط في حمل ما زاد على ثلاثة أحرفٍ على النحت"، قبل أن يجيز المجمع "النحت عندما تُلجئُ إليه الضّرورة العلمية" (٦)، بينما جاء القرار الثاني (سنة ١٩٦٥) على قدرٍ كبيرٍ من المرونة :

"النَّحْتُ ظاهرةٌ لغويةٌ احتاجت إليها اللغة قديماً وحديثاً، ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم وفعل عند الحاجة، على أن يُراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف من دون الزوائد، فإن

٤- مقاييس اللغة، ج ١، ص ٣٢٨.

٥- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق وتقديم مصطفى الشويبي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ٦٤، ص ٢٧١.

٦- وجاه السمان : النحت، ضمن (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق)، م ٥٧، ج ١-٢، يناير- أبريل ١٩٨٢، ص ٩٢-١٠٩.

كان المنحوت اسمًا اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كان على وزن فَعَّلَ أو تَفَعَّلَ إلا إذا اقتضتِ الضَّرورة غير ذلك، وذلك جرياً على ما ورد من الكلمات المنحوتة^(٧).

لم نَشَأْ أَنْ نَتَقَيَّدَ بِرَأْيِ ابْنِ فَارِسِ هَذَا الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُلْغِي أَبْوَابَ الرَّبَاعِيِّ (مَجْرَدًا وَمَزِيدًا) وَالخَمَاسِيِّ...، وما زاد على ذلك من أقسام الصرف العربي، اعتقادًا بوجود وسائل أخرى * (غير النحت) لخلق الرباعي في العربية. ولكنَّ الغريب - في تقديرنا - أن يتحوَّل رأي بعض اللُّغويين المعاصرين من هجوم على رأي ابن فارس في النحت إلى هجوم على النحت ذاته!

فهذا الدكتور جميل الملايكة يرى أن "النحت لم يكن يوماً من وسائل نمو اللغة العربية أو تطورها خلال تاريخها المعروف"! بحجة أن "ما نحتته العرب الخالص قبل الإسلام لم يتجاوز خمسة ألفاظ لا غيرها، استعملوها في النسبة إلى بعض أسماء القبائل المركبة تركيباً إضافياً، وهي (تيملي، عبدري، عبشمي، عبقيسي، مرقسي) نسبة إلى (تيم اللات، عبد الذار، عبد شمس، عبد القيس، امرئ القيس)، ومثل هذا العدد الناقه لا يعتدُّ به في القياس اللُّغوي"^(٨). وذلك الأستاذ وجيه السمان يقدِّم سرداً لأكثر الكلمات المنحوتة قديماً، لا يتجاوز ١٠٣ كلمة (حسب إحصاء للدكتور رمسيس جرجس)، معلقاً: "ومهما تحريئنا في الكتب عن منحوتات قديمة غيرها لا نكاد نصل بالعدد الإجمالي إلى مئتين"^(٩).

٧- نفسه، ص ٩٢-١٠٩.

* - يراجع الفصل الثاني "من وسائل خلق الرباعي" من كتاب الأستاذ الشريف ميهوبي : دراسة في التطور والتأصيل ، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين ، الجزائر ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٣ - ١١٣ .

٨- جميل الملايكة: المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة (المجمع العلمي العراقي)، المجلد ٣٤، الجزء ٣ تموز ١٩٨٣، ص ١١٤.

٩- وجيه السمان : النحت، ص ٩٤.

والواقع أن مثل هذه الآراء التي تسلم بالندرة النادرة للكلمات العربية المنحوتة، لا تخلو من مبالغة؛ فقد ألفينا السيوطي - في "مزهرة" - ينقل عن ياقوت الحموي هذه الحكاية التي تدحض تلك الندرة المزعومة التي اصطنعها بعض الدارسين حجةً ضدّ النحت:"

".. سأل الشيخ أبو الفتح عثمان بن عيسى الملطّي النَّحْوِيّ الظهيرِ الفارسيّ عمّا وقع في ألفاظ العرب، على مثال شَقَّحَطَبَ، فقال : هذا يسمّى في كلام العرب المنحوت ، ومعناه أن الكلمة منحوتةً من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدةً، فشَقَّحَطَبَ من شِقِّ حَطَبَ، فسأله الملطّي أن يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه ليعول في معرفتها عليه، فأملاها عليه في نحو عشرين ورقةً من حفظه، وسماها كتاب (تتبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب)"^(١٠). فالمغزى من هذه الحكاية أن كتابًا من عشرين ورقة قادرًا على استيعاب المئات من الكلمات، إلى ذلك العهد فقط (القرن السادس للهجرة)، إلا أن يكون هذا الظهير الفارسي على مذهب ابن فارس في النحت!..." .

يقسم المستشرق الروسي كيفورك ميناجيان (مراسل مكتب تنسيق التعريب بالرباط، من موسكو) النحت إلى نوعين^(١١):

١- تركيب نحتي: هو توليد الكلمة من كلمتين بحيث لا يبقى الشكل الأولي لكلتا المنحوتتين سليمًا.

٢- تركيب مزجي: هو تركيب كلمة من كلمتين (أو أكثر) بحيث لا تفقد أية كلمة حرفًا من أصلها، بل تُمزجُ بالأخرى، وتُكتبان في شكل كلمة واحدة.

١٠- المزهر، ج١، ص٤٨٢.

١١- كيفورك ميناجيان : النحت قديمًا وحديثًا، مجلة (اللسان العربي)، م. ٩، ج١، يناير ١٩٧٢، ص١٦٤.

والأولى - في نظرنا- أن نسقط النوع الثاني من باب النحت، لأنه ليس من النحت في شيء بقدر ما هو مجرد دمج لكلمة في أخرى، فهو أدنى إلى المصطلح الأجنبي (Composition) ؛ ولا حديث عن النحت - في اللغة والاصطلاح- بغير نحاتة.

وعلى عكس الأهمية النظرية التي يكتسبها النحت في مجال التجديد اللغوي والتوليد الاصطلاحي، فإنّ هناك شبه إجماع لدى الباحثين المعاصرين على ضرورة تحاشيه - قدر المستطاع- خلال الفعل الاصطلاحي واللغوي عامة؛ حيث يبدو قرار المجمع العلمي العراقي مكملاً لموقف القاهرة الزاهد في النحت: "عدم جواز النحت إلا عند عدم العثور على لفظ عربي قديم واستفاد وسائل تنمية اللغة من اشتقاق ومجاز واستعارة لغوية وترجمة، على أن تلجئ إليه ضرورة قصوى، وأن يُراعى في اللفظ المنحوت الذوق العربي وعدم اللبس" (١٢). ومثل ذلك رأي الدكتور علي القاسمي في النحت، إذ يدعو إلى "عدم التوسع باستعماله في توليد المصطلحات الجديدة لأنه يتنافى مع الذوق العربي ولأن المنحوت يطمس معنى المنحوت منه" (١٣). وكذلك ترى الدكتورة وجيهة السطل أن "النحت فعلاً وسيلة تساعدنا في الحصول على مصطلح جديد في اللغة العربية حين تعجزنا الوسائل الأخرى، ولكن الوسيلة إذا كانت بلا ضابط ينظمها، ويبين للجميع طريقة الحصول عليها، تحولت - إذا أبحنها مطلقاً- إلى نوع من الفوضى والعبث بألفاظ اللغة. فالحكم الوحيد في النحت هو الذوق السليم للسائل، وسلامة الذوق أمرٌ نسبي، وكثيراً ما تكون الترجمة الدلالية للمصطلح

١٢- معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠١، ص٤.

١٣- مقدمة في علم المصطلح، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٠٣.

بكلمتين أفصح وأدل على المعنى ، وأفضل من إدخال مجموعة من الألفاظ الغربية التي لا يقبلها الذوق العربي إلى اللغة" (١٤).

إن الإفراط في النحت، بغير حدود ولا ذوق، قد قادنا إلى الاصطدام بكلمات هجينة غريبة تتعلق مفاهيمها دون هوامش طويلة تشرحها بعد أن تعيدها إلى أصولها، وحينئذ تغدو الجملة الاصطلاحية الطويلة أهون شراً على المفهوم وأرحم بالمتلقي العربي من المصطلح المفرد المنحوت من كلمات شتى، وقد وضع شحادة الخوري الإصبع على الجرح، حين وقف على كلمات جديدة غالي أصحابها في نحتها "مثل: قَطْشُرة، بدل قطع الشرايين، وفَسْكَرَ بدل فحم السكر، فأتوا بكلمة أعسر من الكلمتين اللتين أرادوا دمجهما، فكانوا كالهارب من الدبّ يقع في الجب" (١٥)! لذلك لاحظ محمد عناني أن "التوسّع في النحت غير محمود العواقب لا لسبب إلا لتعذر فهمه" (١٦).

وعلى هذا قلل معظم الدارسين من شأن النحت في مجال الصناعة الاصطلاحية، وجعلوه في مرتبة دنيا، هي "أدنى درجات التفضيل في الوضع المصطلحي" (١٧) ، على أساس أن "مبدأ النحت غير مخصب في اللغة العربية" (١٨)، وأنه كان- في نظر عبد السلام المسدي- "حدثاً عارضاً في اللسان العربي، وتكيفاً طارئاً على جهازه" (١٩)، وظلّ "آلية غريبة عن اللغة

١٤- جسم الإنسان في معاجم المعاني، دار الفیصل الثقافية، الرياض، ١٩٩٨، ص ٣٣٤.

١٥- دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج ٢، دار الطليعة الجديدة، دمشق، ٢٠٠١، ص ٦٦.

١٦- المصطلحات الألفية الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون - لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، ١٩٩٦، ص ١٩٥ (الدراسة).

١٧- عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦١.

١٨- ترجمة المصطلح - مشكلات وأفاق، مجلة (حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية)، جامعة قطر، الدوحة، عدد ١٨، ١٩٩٥، ص ١٠١.

١٩- المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٩٩٤، ص ٢٥.

العربية"^(٢٠)، و"أسلوبًا ناشزًا في صياغة المصطلحات العربية، وقلما وفق اللاجئون إليه ولو في ضرورات المصطلح العلمي، كما حصل في علم الكيمياء..."^(٢١).

بيد أن كل ذلك لا يقدر كثيرًا في النحت بوصفه فعلاً لغويًا مجردًا، ولا ينتقص من أهم ميزة اصطلاحية يمتاز بها النحت، ويكاد ينفرد بها، هي الاقتصاد اللغوي، لأنه الوسيلة الأساس في نقل المعرفة من جمل لغوية طويلة إلى كلمات مفردات مقتضبات. وبالنظر إلى النحت من حيث قدرته الاختزالية الكبيرة (لا سيما حين تمتزج هذه القدرة بالوضوح)، يمكن القول إنه أداة اصطلاحية بامتياز.

لذلك رأينا بعض الباحثين يدعون إلى إعادة النظر في موقف الجمهور من النحت، وعلى رأسهم الدكتور إبراهيم أنيس: "... نشعر أن النحت في بعض الأحيان ضروري يمكن أن يساعدنا على تنمية الألفاظ في اللغة، ولذا نرى الوقوف منه موقفًا معتدلاً، ونسمح به حين تدعو الحاجة الملحة إليه"^(٢٢)، والدكتور حامد صادق قنبي الذي وقف مثل هذا الموقف المعتدل، حين جعل من النحت "أحد روافد تنمية اللغة المعاصرة، وخاصة في مجال المصطلحات العلمية، والألفاظ الحضارية التي يكثر دورانها على ألسنة الناس، ولكنه رافد يأتي في المرتبة الأخيرة.."^(٢٣)، مضيفاً أنه "يجب أن لا نعلق الآمال العريضة على النحت، كما لا ينبغي أن نوصد بابه. فللنحت فوائد في تيسير الاختصار فحسب، فإذا أدى هذا الاختصار إلى ولادة الغرائب المموجة على الألسن،

٢٠- نفسه، ص ٢٨.

٢١- نفسه، ص ٢٨.

٢٢- من أسرار اللغة، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٧٥.

٢٣- المعاجم والمصطلحات، ط١، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة ٢٠٠٠، ص ١٨٩.

والعسيرة على الأسماع فالأولى هجره والصدود عنه، وربما كان في الترجمة بكلمتين مندوحة لنا عن غريب النحت" (٢٤).

وكذلك اختصّ الدكتور محمد ضاري حمادي النحتَ بدراسة قيمة، انتهى فيها إلى أن "للنحت فوائد في تيسير الاختصار، والتوليد للجديد من الكلمات" (٢٥)، ولكن ما يجب الوقوف عليه في شأن النحت أمران يراهما غاية في الأهمية : "الأول - متى ننحت؟، والثاني - كيف ننحت؟" (٢٦).

ولعل ما رغب بعض المعاصرين (المحافظين) عن النحت، إضافة إلى إجماعهم على عدم قياسيته لقلّة ما ورد منه، هو ما يمكن أن ينجرّ عنه من كلمات مبهمة معقّدة، فضلاً عن غياب ضوابط معيارية واضحة تحثكم إليها عملية النحت، مما حدّأ بعضهم (٢٧) على الاجتهاد في ابتداع بعض القواعد والمعايير التي تضبط آلية النحت وتضفي عليها لمسات عربية تقرب النحت ذاته من خصائص اللغة العربية.

ومن جملة تلك المعايير يمكن أن نذكر ما يأتي:

- ألا يقل عدد حروف الكلمة المنحوتة عن أربعة أحرف؛ ربما كي لا تلتبس بكلمة أخرى تحمل الحروف نفسها (وتكون كلمة مفردة أصيلة مجردة).
- أن يكون لكل كلمة من الكلمات المنحوت منها معنى يختلف عن معنى الكلمة الأخرى، لتجتمع المعاني في الكلمة المنحوتة.

٢٤- نفسه، ص ١٩٠.

٢٥- محمد ضاري حمادي : النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية، مجلة (المجمع العلمي العراقي)، المجلد ٣١، نيسان ٨٠، ص ١٨٧.

٢٦- نفسه، ص ١٨٥.

٢٧- يراجع القرار الثاني (السالف الذكر) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وكذلك دراسة الدكتور محمد ضاري حمادي: النحت في العربية، ص ١٦٢ وما بعدها.

- أن ننحت من الكلمات الأكثر تداولاً واستعمالاً.
 - أن تبقى حروف المنحوت منه على ترتيبها بعد النحت.
 - أن تشمل كل كلمة منحوتة على حرف أو أكثر من حروف الذلاقة (ف، م، ل، ن، ب، ر) تطبيقاً لقانون لغوي معروف يشمل الكلمات الرباعية والخماسية الأصل.
 - السَّحْقُ من الائتلاف المطلوب في النسيج الصوتي للكلمة المنحوتة، بالحد من الوقوع في تنافر الحروف؛ إذ لا يستساغ اجتماع حرفين متنافرين في كلمة عربية (مثل : الصاد والجيم، والهاء والعين، والعين والحاء، والجيم والقاف، والطاء والجيم، والنون بعد الراء، والزاي بعد الدال ، ...).
 - أن تؤدي الكلمة المنحوتة حاجات العربية من أفراد وتثنية ونسبة وإعراب... .
 - أن تكون على وزن عربي، قدر الإمكان، كأن تكون على وزن (فَعَّلَ) أو (تَفَعَّلَ) إذا كانت فعلاً،
- ثمة ضرب آخر من النحت، لا يكاد يستأثر باهتمام الدارسين العرب، وإذا حدث العكس فنادرًا ما يُدرَسُ في نطاق النُّحْتِ، وَهُوَ ضرب أكثر نُحَاتَةً، وأشدَّ اختزالاً، وأغرب هيئة،
- يُمْكِنُنا تسمية هذا الضرب من النحت (النحت الهجائي)؛ حيث يدل (الهجاء) في اللغة على "تقطيع اللَّفْظَةِ بحروفها" (٢٨) ، كما يمكننا تسميته (النحت الاستهلاكي) ؛ لأن الأسلوب الغالب على هذا النحت إنما يقوم على

٢٨- لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧: ٣١٢/٦ (مجا).

الاكتفاء بالحرف الأول أو الحروف الأولى التي تقع في مستهل الكلمة أو الكلمات المنحوت منها، بينما يسميه آخرون (النحت الرمزي) أو (النحت الأوائلي) أو (المختزل النحتي)... ويشيع النحت "الهجائي" الاستهلاكي هذا في أسماء الشركات والجمعيات والنوادي الرياضية والأحزاب السياسية والمنظمات الدولية والمركبات الكيميائية،... كأن تكون (ش. و. ن. ت) نحتاً هجائياً يختزل اسم (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع)؛ وفي هذه الحالة نلتفظ بأسماء الحروف (شين. واو. نون، تاء) أو تكون (حماس) اختزالاً لـ(حركة المقاومة الإسلامية)؛ وفي هذه الحالة نلتفظ بالمنحوتة ككلمة عادية مألوفة،... .

وسواء على هذا اللون من النحت أكان التلغظ به حرفياً أم لفظياً، شفويًا أم كتابياً، فإنه أصبح عنواناً لـ"ظاهرة لسانية ذات أهمية ملحوظة"^(٢٩) تخصص في دراستها قلة من الباحثين الغربيين يأتي في طليعتهم الباحث الفرنسي الكبير لويس جان كالفاي (L.-J. Calvet) * . وربما كان للاستعمال الشفوي انعكاسه الواضح على هذه الظاهرة في اللغة المكتوبة؛ حيث اعتبرها ليونارد بلومفيلد (L. Bloomfield) اقتراضات (Emprunts) استعارتها اللهجة المكتوبة من لهجة شفوية (٢٠).

ولشدة التصاق هذه الظاهرة باللغات الأوروبية التي من مقوماتها النحت، فقد صار ديدن بعض الدراسات الغربية أن تميز بين أنواع شتى من هذا النحت الهجائي، مع اختلاف ملحوظ في اختيار العنوان الاصطلاحي الذي ينتظمها، من

29- Louis- Jean Calvet: Les Sigles, P.U.F, Paris, 1980, p.05.

*- إضافة إلى كتابه السابق (Les Sigles). فقد أنجز أطروحة أكاديمية أحال عليها في هذا الكتاب (ص ٢١) عنونها:

Le phénomène des Sigles en Français Contemporain, thèse de ٢eme cycle
ronéotée, sorbonne, 1970.

30 - Les sigles, p.109.

جهة، واختلاف آخر في تحديد مفهوم واضح مستقل لكل نوع منها، من جهة ثانية.

فقد ألفينا بعضهم يدرسون هذه الظاهرة النَّحْتِيَّة اللافْتة تحت عنوان (Les Sigles) وآخرين يدرسونها باسم (L'acronyme) حيناً و(L'abréviation) حيناً آخر، وقد يستعمل آخرون مصطلحات أخرى من نوع (La troncation)، أو (Les mots-valises) أو (L'abrégement) ، أو (L'acrophonie)

فإذا انتقلنا من الفرنسية إلى الإنجليزية، استوقفنا سيل آخر من المصطلحات الدالة على الظاهرة ذاتها، من أمثال: (Clipped words)، و(Shortening)، و(Contraction)، و(Telescoped words)، و(Portmanteau words) ، و(Initial) ، و(truncation) ، و(Compound words)، و(Acronym)، و(Abbreviation) ، و(Haplology) ... حيث وجدنا (قاموس اللغة واللسانيات) الإنجليزي ، يجعل من هذه الظاهرة نحتاً رمزياً عنوانه "Abbreviation"^(٣١) (يُمْكِنُنَا تَسْمِيَتَهُ الرَّمْزَ الاختصاري، بغض النظر عن الترجمات الأخرى)^(٣٢) يقدِّمُهُ على أنه "تقصير (Shortening) لبعض الأشكال

31 - Dictionary of Language and Linguistics, A.S.publishers, London, 1973, p.1.

٣٢ - كذلك تُرجم المصطلح ، بالصيغة الإنجليزية (Abbreviation) أو الفرنسية (Abréviation) إلى: - "اختصار" في (معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣، ص ١) و(قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس/ ليبيا، ١٩٨٤ ص ٢).

- "مختصر" في (معجم مفردات علم المصطلح، ترجمة هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية: مجلة (اللسان العربي)، الرباط، عدد ٢٤، ١٩٨٥، ص ٢٢٥).

- "اختصار كتابي" في (المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٩٣) و(مقدمة في علم المصطلح: ٢٣٠)، و(معجم مصطلحات الأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٤، ص ١).

اللغوية، باختزال الوقت والجهد المستهلك في استعمالها، في الكلام والكتابة على السواء"، ويفرّعه إلى أنواع ثلاثة أخرى؛ أولها يسميه (Acronyms) (وقد نسميه النحت الاستهلاكي، أو "ألفاظ الحروف الفواتح"، مع الإحالة على ترجمات كثيرة أخرى) (٣٣) ، ويطلق على "كلمات مشكلة من الحروف الأولى للألفاظ داخل الجملة"، ومثاله الذي يقدّمه المعجم هو كلمة (NATO) التي يحيل كل حرف منها على الحرف الأول من كل كلمة تتضمنها جملة "حلف الشمال الأطلسي" (North Atlantic Treaty Organisation). والثاني يسميه "Clipped words".

-
- اختصار كتابي، كلمة موجزة" لدى بسام بركة (معجم اللسانية، منشورات جروس- برس، طرابلس - لبنان ١٩٨٥، ص ٥).
 - "اختزال" في (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٩، ص ٥).
 - "اختزال، اقتضاب" لدى مبارك مبارك (معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٥، ص ٨).
 - ٣٣- نقل هذا المصطلح، بصيغته الإنجليزية (Acronymy) والفرنسية (Acronyme) وأحياناً (Acronymie) إلى:
 - "أوائلية": (الهائمي: معجم الدلائلية، ج ١، اللسان العربي، عدد ٢٤، ص ١٥٥).
 - "كلمة أوائلية، رمز اختصاري" (بركة: معجم اللسانية، ص ٧)، (مبارك مبارك: معجم المصطلحات الألسنية، ص ١٢).
 - "الرمز الاختصاري": (معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص ١).
 - "المنحوتة": (علوش: معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، منشورات المكتبة الجامعية، الدار البيضاء، ١٩٨٤، ص ١٢٠).
 - "الكلمة المنحوتة": (وهبة: معجم مصطلحات الأدب، ص ٤).
 - "مختزل نحتي": (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص ٦).
 - "المختزل الحرفي أو النحت الحرفي": (معجم مفردات علم المصطلح، ص ٢٢٦).
 - "النحت الأوائلي: (قنبيبي: المعاجم والمصطلحات، ص ١٩٤).
 - "منحوتات البدوء": (عبد المجيد نصير، عن: المعاجم والمصطلحات، ص ١٩٤).
 - "الألفاظ الأوائلية": (وجيه حمد عبد الرحمان: مجلة اللسان العربي، م ١٩، ج ١، ١٩٨٢، ص ٦٨) ...

(وَتَرْجَمَةُ آخَرُونَ إِلَى "الكلمات المختزلة" ^(٣٤) ، بينما يُمكننا ترجمته إلى "الاقتضاب" الذي يعني - لغةً - أخذ القليل من الكثير أو "الاجتزاء المقطعي" الذي يعني الاكتفاء بجزءٍ أو مقطع واحد من مقاطع الكلمة)؛ ويطلق على كلمات "مشكلة على أساس الاحتفاظ بمقطع واحد (غالباً ما يكون المقطع الأول) من أصل الكلمة" مثل (Lab) المقتضية من (Laboratory).

أما الثالث فيسميه "Contractions" (التي أعاد بعض العرب نقلها إلى "الاختصار" ^(٣٥) ، ونفضل أن نقلها إلى "الإدغام التركيبي"؛ اعتباراً بدلالة الإدغام في مجال إدخال الحرف في الحرف)، ويطلق على ضرب مشكل بحذف قسم من الكلمة أو الجملة، مثال (You'd) منحوتٌ من كلمتي جملة (You would).

خلافًا لما ورد في هذا المعجم الإنجليزي المتخصص، فإن أحد الفرنسيين (L.J.Calvet) قد درس هذه الظاهرة دراسة علمية معمقة، لكنه أطلق عليها تسمية لا وجود لها في القاموس الإنجليزي، هي "Les sigles" (التي فضلنا أن نتجاوز ترجماتها العربية المختلفة ^(٣٦) ، لنقترح لها مقابلاً جديداً نسميه "الحروف المقطعة"؛ اعتباراً بالدلالة التراثية القوية لهذا المصطلح كما يأتي توضيحه لاحقاً، أما العملية النحتية التي يسميها الفرنسيون "Siglaison" فنفضل ترجمتها إلى "التقطيع الحرفي").

٣٤- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص ١١.

٣٥- نفسه، ص ١٤.

٣٦- نقل علي القاسمي كلمة (sigle) إلى "رمز مركب" (مقدمة في علم المصطلح، ص ٢٣٠)، بينما نقلت إلى "فاتحة" لدى المسدي (قاموس اللسانيات: ١٨٤). و"صدر الكلمة، صدر كلمات متتالية" لدى بسام بركة (معجم اللسانية: ١٨٧)، و"صدر الكلمة" أيضاً لدى مبارك مبارك (معجم المصطلحات الألسنية: ٢٦٤)، أما الدكتور التهامي الهاشمي فقد وضح لها مقابلاً غريباً هو "صدلمة" (معجم الدلائلية: ٢٤٦/٢)؛ المنحوت من صدر كلمة! ...

وهي كلمة من كلمات القرن الثامن عشر الميلادي، ذات الدلالة العلمية التي تخص نوعاً من "العلامات الاختصارية" (Signes abrégatifs) (٣٧). وقد ميز هذا الباحث الفرنسي، في مطلع كتابه، بين ثلاثة مفاهيم أساسية (٣٨):

١. "الرمز الاختصاري" (Abréviation): وهو كلمة مختزلة، إما أن تتم عبر الاحتفاظ بالمطلع (Prof. → Professeur)؛ وهي في هذه الحالة شفوية، وإما أن تتم عبر الاحتفاظ بالحرف الأول من الكلمة (مثال: h. → heure)، أو الحروف الأولى (مثال: Sec. → seconde)، أو الحرف الأول مع الحرف الأخير (مثال: gl. → général)، وهي في هذه الحالة كتابية.

٢. ألفاظ "الحروف الفواتح" (Acronyme): مجموعة ألفاظ مختزلة عبر الاحتفاظ بمطلع كل كلمة (المقطع الأول منها عادة)، مثال:

(Direlatex → Direction des Relations Exterieures)

٣. "الحروف المقطعة" (sigle): مجموعة كلمات مختزلة، لا يُحتفظ فيها إلا بالحرف الأول من كل كلمة.

ويشيرُ الباحثُ - في مقام آخر - إلى وجود طريقتين للتلفظ بكلمات "الحروف المقطعة" (٣٩): طريقة النطق الحرفي (lettre à lettre)، وطريقة النطق اللفظي ككلمة واحدة (Comme un mot).

وبالمناسبة فقد عثرنا على آراء أخرى (٤٠) تميز بين مفهومي (le sigle)، و(L'acronyme) المتداخلين؛ بجعل الأول خاصاً بالطريقة الأولى (التلفظ

37 - J.Picoche: Dictionnaire Étymologique du Français, Dictionnaires Le Robert, Paris, 1994, p.515.

38 - Louis-Jean Clavet: Les Sigles, P.7.

39 - Les sigles, p51.

40 - voir par exemple,

الحرفي)، والثاني خاصاً بالطريقة الثانية. على أن ما ربا كابري (M.T.Cabré)، في كتابها (علم المصطلح)، قد عرضت لهذا اللون من النحت، في مواضع متفرقة من كتابها، تحت تسميات مختلفة، غالباً ما يشكّل "الاقتضاب" (أو حتى "الاقتطاع") اللغوي (La troncation) ^(٤١) مصطلحها الأعم، وقد ميزت بين أربعة أنواع من هذا النحت الهجائي ^(٤٢):

١. الحروف المقطعة (Sigles) : بالمفهوم نفسه المقدم سابقاً، مع إضافة بسيطة (أومأنا إليها أنفاً) تخص نمطاً منها يُتلفظ به ككلمة قائمة بذاتها؛ وتسميه (Acronyme) في هذه الحالة، وتمثل له بكلمة (UNESCO).

٢. الكلمات الحقائب (Les mots-valises) :

وتقوم على تضديد (Combinaison) أجزاء مركب لغوي متطاول. وتأخذ الكلمات/ الحقائب أشكالاً مختلفة بحسب الأجزاء التي تتضدها:

- الأجزاء الأولى ؛ مثال:

Cermet= Céramiqu+ Métallique

- الجزء الأول من العنصر الأول، مع الجزء الأخير من العنصر الثاني؛ مثال:

Informatique= Information+ Automatique

- J.Rey-Debove: Lexique sémiotique, puf, paris, 1979, p.08et 133.

- M.T.Cabré: La terminologie Les Presses de L'université d'ottowa- Canada , Armand Colin- paris 1998, p. 156.

٤١ - ترجم هذا المصطلح إلى: "ترخيم" (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: ١٤٧) و"اقتطاع" لدى المسدي (قاموس اللسانيات: ١٧٧) و"إسقاط، ترخيم" لدى مبارك مبارك (معجم المصطلحات الألسنية: ٢٩٥)....

42 - La terminologie, p. 156-157.

- الجزء الأخير من الكلمة الأولى والجزء الأول من الثانية، وفي حالات نادرة، الأجزاء الأخيرة من وحدتين ؛ مثال:

Nylon= vinyle+ Coton

Tergal= Polyester+ gal

وبغض النظر عن المرادفات الكثيرة الأخرى* لهذا المفهوم في القاموس اللساني فإن "الكلمات/ الحقائق" تبدو أقرب المفاهيم الغربية إلى النحت العربي بمفهومه التقليدي.

* - للكلمة الحقيقية - mot-valise (أو "اللفظ الإحاطي" عند المسدي، قاموس اللسانيات : ٢٠٢، أو "الكلمة المركبة" عند بسام بركة، معجم اللسانية: ١٣٥، ...) مرادفات اصطلاحية كثيرة منها:

A. Le mot porte- manteau: وقد نقل هذا المفهوم في العربية إلى "اللفظ الحامل" (المسدي : قاموس اللسانيات : ص ٢٠٢) و"الكلمة الممتزجة" (المعجم الموحد...، ص ١١١)، و"الكلمة المنحوتة" (معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص ٧٠)، و"الكلمة العالقة" (عبد الكريم حي وسميرة بن عمرو : حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، عدد ١٨، ١٩٩٥، ص ٩٨)، بينما يمكنني أن أقترح ترجمات أخرى من نوع "الكلمة المشجّب" أو الكلمة "حاملة الكلمات". ولعل أشهر من نظر لهذا النوع من الكلمات الحوامل هو الكاتب وعالم الرياضيات البريطاني : شارلز دودغسن، المعروف لويس كارول/ Carroll Lewis (١٨٣٢ - ١٨٩٣)، ضمن كتابه "من الجهة الأخرى للمرأة" (De L'autre coté du miroir)، كما يشيع هذا المصطلح أيضاً لدى ريفاتير.

B. Le mot- Centaure: لم أجد ترجمة عربية لهذا المصطلح الذي أشاعه لوبيدوا (le Bidois)، وبعد تحرّ دقّيق لدلالة الكلمة (Centaures) في القاموس الميثولوجي (Dictionnaire Des Mythologies, p.45)، تبين أنها تطلق على كائنات انصانية (نصف إنسان + نصف حصان) مسبوخة تتشهى العنف والوحشية، وهي سليلة تزواج بين (cronos) ؛ إله الزمان، وبين (Philyre)؛ ابنة إله المحيطات (أقيانوس)... وتبعاً لذلك أقترح ترجمة هذا المصطلح بـ(الكلمة الهجينة).

C. Le mot gigogne: وقد ألقينا في كتاب ماريا كابري مصطلحاً مماثلاً لهذا "brachygraphie gigogne" (la terminologie, p.157)، يستوحي قسمه الأول السابقة (Brachy) التي تدلّ على القصر، واللاحقة (Graphie) الدالة على التصوير أو التخطيط أو الوصف أو الكتابة، وعليه يمكن نقل المصطلح إلى (التقصير الكتابي). أما الكلمة الأخرى (Gigogne) ذات الدلالة الدرامية في

٣. الرموز الاختصارية (Les abréviations) : هي أشكال تعيدُ نقل القسم الأول من الكلمة، وهي قائمة - في الواقع - على الاتفاق (بين أهل تلك اللغة).
مثال:

Tel. → Téléphone.

M. → Monsieur.

٤. الاقتضابات (Les troncations): هي وحدات مَوْظَفَةٌ -أصلاً- على أساس الاقتصاد اللغوي (Economie Linguistique)، ومُسَكَّلَةٌ من القسم الأول لكلمة أطول، أو من الكلمة الأولى لمركّب ما.
مثال:

.Auto → Automobile

Impôt → Impôt sur le revenu

.Télé → Télévision

مسرح العرائس (شخصية هزلية تمثلها الأم التي تزوي جمعاً من الأولاد)، فيمكن باستحضارها أن نترجم مصطلح (Mot-gigogne) بـ (الكلمة الأم) مثلاً .

D. Le mot-télescopé : يشيع هذا المصطلح لدى باي وغانور (Pei et Gaynor) ويمكن ترجمته بـ(الكلمة الممزوجة)، وقد يقول آخرون : الكلمة المنحوتة أو المركبة .

E. Le mot-tiroir : ويترجم بـ(الكلمة الدرج).

F. L'emboîtement : يشيع هذا المصطلح لدى جاكبسون (Jakobson) ويمكن ترجمته بـ(الإدماج)، أو حتى "التداخل" أو "الإدغام".

G. Le croisement : ويمكن نقله إلى (التقاطع).

يراجعُ على سبيل المثال:

- Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, 1973, P.329.
- Dictionnaire de la linguistique, PUF, Paris, 1974, p.225.
- LA terminologie, p.157, 165, 256.

بقي، في ختام الحديث عن هذه الفرعيات من (النحت الهجائي)، أو "المختصرات" كما يسميها أحد الباحثين^(٤٣)، أن نقتد ما يزعمه جمهور الدارسين الذين يجزمون - قطعاً - بالأصل الأوروبي البحت لهذه المفاهيم.

والواقع أن في تراثنا العربي دلائل وافية على أن اللغة العربية قد عرفت هذا الضرب من المختصرات النحتية منذ قرونٍ خالية، ومنها :

١. الأمثلة الترائية الشهيرة التي كانت تلجأ إلى هذا اللون من النحت لتختصر بعض أسماء الأعلام الطويلة: ومن ذلك "مانش" الذي كان اختصاراً لاسمه المطول (محمد بن إبراهيم بن ناصر الشمري)، ولو على سبيل التندر.

وكذلك الكاتب أبو الفتح محمود بن الحسين (ت ٣٦٠هـ) الذي غلب عليه لقب (كشاجم) وهو لقب "مقطوع من الألفاظ تدلّ على صفاته وعلى الفنون التي برع فيها؛ فالكاف من كتابة، والشين من شعر، والألف من إنشاء، والجيم من جدل، والميم من منطق"^(٤٤)....

٢. أمثلة أخرى مما استعمله النساخ القدماء ورواة الأسانيد، وهي "رموز تُستعمل في الخط فقط مع النطق بها على أصلها"^(٤٥)، ومنها: اهـ (انتهى)، الخ (إلى آخره)، ص أو صلعم (صلى الله عليه وسلم)، عم (عليه السلام)...

٣. الحديث النبوي المشهور عن رمضان (أولُهُ رحمة، ووسطه مغفرة، وآخره عتق من النار)....

٤٣- عبد الوهاب مدور : فن الترجمة، مجلة (الأدب الأجنبية) دمشق، السنة ٢٣، العدد ٩٣، شتاء ١٩٩٧، ص ٣٠.

٤٤- محمد التونجي : المعجم المفصل في الأدب، ج ٢، ص ٧٢٣، مع الإشارة إلى رأي آخر مغاير نسيباً، مفاده أنه لُقّب كذلك لأنه كان كاتباً وشاعراً وأديباً وجميلاً ومغنياً !

٤٥- حامد صادق قنبيبي : المعاجم والمصطلحات، ص ١٩٣.

٤. ظاهرة (الحروف المقطّعة) التي تتصدّر أوائل بعض السّور المكيّة في القرآن الكريم، وقد خصّها الدكتور نصر حامد أبو زيد بمبحثٍ مقتضبٍ شأنق (الحروف المقطّعة في أوائل السور) من كتابه (مفهوم النص) (٤٦).

لقد وقف بعض المفسّرين على مثل تلك الحروف المقطّعة (ألم، أُر، كهيعص،...) فرأوا أنها من "المتشابهة" الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، بينما حاول آخرون تفسيرها، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى بلغت - كما قدّرها الباحث - ١٣ تأويلاً. وليس يهمننا من كل هذا الكمّ التأويلي إلا ذلكم التأويل الذي يُنسب إلى ابن عباس - رضي الله عنه - الذي "حاول أن يردّ هذه الحروف إلى أسماء الله وصفاته، فكلّ حرف منها يدلّ على اسم أو صفة دلالة الجزء على الكل" (٤٧)؛ فـ(ألم) - مثلاً - الواردة في مطلع سورة البقرة، فسّرها بعض المفسّرين بهذا الشكل (أ: الله، ل: جبريل، م: محمد).... .

وقد تطور هذا اللون من التأويل لدى الشيعة والمتصوفة إلى علم قائم بذاته، صار قاعدة لاتجاه في تفسير القرآن الكريم، يسميه أبو زيد "الاتجاه التأويلي السري" (٤٨).

لأجل ذلك، واعتباراً بمكانة هذه الظاهرة من التفسير القرآني، أثرنا ترجمة المصطلحين الفرنسيين (Les sigles) و (siglaison)، على التوالي، بـ(الحروف المقطّعة) و (التقطيع الحرفي)، لأنها ترجمة تستوحي هذه الظاهرة اللغويّة المماثلة التي رسّخها علم القرآن، وليس الأمر - أولاً وأخيراً - سوى شكل لغوي استثنائي لم يجرؤ عامة فقهاء اللغة العربية على ضمّه إلى النحت،

٤٦- نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص - دراسة في علوم القرآن، ط٤، المركز الثقافي العربي، بيروت -

الدار البيضاء، ١٩٩٨، ص ١٨٨-١٩٤.

٤٧- نفسه، ص ١٩١.

٤٨- نفسه، ص ١٩١.

وهو منه، إلا أنه أكثر اختصاراً وأصعب معنى (ما لم يرسخه التّواضع الاستعمالي)....

من الممكن أن يكون النحت أقل الآليات اعتباراً في التتمية اللغوية العربية المعاصرة، وأدناها اهتماماً، بحكم صلته الواهية باللغة العربية أصلاً.

وقد تراءى لنا سابقاً أن النحت صنيع لغوي ذو حدّين؛ من جهة يحيي اللغة حين يجعلها تعبرُ بالقليل عن الكثير، إذ تختزل العبارة في لفظة واحدة، لكنّه قد يقتلها - من جهة ثانية - حين يجعلها عامرة بالمنحوتات المبهمة الغريبة التي يرتدّ المتلقي دونها حسيراً، ويفضل عليها العبارات الطويلة الواضحة! .

فإلى أيّ حدّ استطاع الوضع الاصطلاحي العربي (ممثلاً بالفعل النقدي اللساني، حتّى لا ننصرف إلى معارف أخرى لا ندعي فيها اختصاصاً) - في توسّله بالنحت آلية اصطلاحية - أن يجمع بين الاقتصاد اللغوي والوضوح الدلالي على مستوى المصطلح المنحوت الواحد؟ .

لعلّ أيسر المنحوتات سبيلاً إلى ذهن المتلقي أن تكون تلك التي نستحضر نحائتها الغائبة من خلال جزئها الحاضر مباشرة ومن دون أن نتلقّى مزيداً من الشروح عن أصلها اللغوي وكيفية تحوّلها عبر فعل النحت.

فلا غرو - إذن - أن يكون مصطلح (الزمان) من أشيع المصطلحات المنحوتة الموقّعة، الدال على ما يوجد في الزمان والمكان معاً، والمقابل لقول الفرنسيين (Espace-temps) ، أو قول الإنجليز (Spatiotemporal)، وقد جعل عبد الملك مرتاض منه عنواناً لأحد فصول كتابه (تحليل الخطاب السردي)، كي يكون مزيجاً تركيبياً بين عنصرَي الزمان المكان وحتى يتسنى له دراستهما متداخليْن، بعدما بدا له أنه "يستحيل تناول المكان بمعزل عن تضمين

الزمان، كما يستحيل تناول الزمان في دراسةٍ تنصبُّ على عمل سردي دون أن لا ينشأ عن ذلك مفهوم المكان في أيِّ مظهرٍ من مظاهره " (٤٩).

ويقترب من وضوح هذا الفعل النحوي، استعمال السعيد بوطاجين مصطلح (هدبنا) (٥٠)، المنحوت من (هدم وبناء)، لمقابلة المصطلح الأجنبي (dé - Construction).

وربَّما - بدرجةٍ أقلّ - صنيع الدكتور محمد مفتاح الذي نحت - بعفوية - مصطلح (البرها - يان)، في سياق الحديث عن قوانين التأويل لدى ابن رشد الذي "تجد البيان عنده ممتزجًا بالبرهان، والبرهان مندمجًا في البيان، وهذا ما سوَّغ لنا أن ندعوه التأويل بـ (البرها - يان) نحتًا من كلمتي البرهان والبيان" (٥١).

ويسبداً الغموض مع المعطيات النحوية التي يعتمدها عبد القادر الفاسي (٥٢) حين ينقل السابقة الأجنبية (allo) إلى "بذ" (مختزل بديلة)، ثم يترجم مصطلحات مصدرة بهذه السابقة، على هذا النحو:

- Allophone = بَدْصَوْتَة (نحتًا من : بديلة صوتية).

- Allomorph = بَدْصَرْفَة (نحتًا من : بديلة صرفية).

- Allotone = بَدْنِغْمَة.

٤٩- عبد الملك مرتاض : تحليل الخطاب السردي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٩٥، ص ٢٢٧

٥٠- السعيد بوطاجين : الاشتغال العاملي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٠، ص ١٧٠.

٥١- محمد مفتاح : التلقّي والتأويل، ط ١، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص ٩٥.

٥٢- اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، باريس - بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٠٥. وينظر كذلك: تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩١، ص ٣٥.

- Alloseme = بدسِيمة.

- Allosememe = بدسِيمية.

ينطبقُ هذا الحكم بالغموض والإخفاق على حالات اصطلاحية أخرى وقفنا خلالها، في موقفٍ سابقٍ (٥٣) ، مع عبد الملك مرتاض الذي ركنَ إلى النُحتِ في ترجمة بعض المصطلحات، فجانِب المبتغى حين اصطنع:

الركبِرة (المنحوتة من : ركبٌ وعبرٌ) = Syntagme.

الجدلغة (المنحوتة من فعل واسم! : جدد ولغة) - Néologisme.

البذعة (المنحوتة من بدأ وعاد) = Récurrence.

وكُلها مصطلحات مبهمة يصعبُ إدراكها المباشر، من دون العودة إلى أصولها التي نُحِتَتْ منها.

وقد يبلغُ الغموضُ أقصاهُ مع منحوتات الدكتور التهامي الراجبي الهاشمي الذي صارت الغرابة لازمةً بمجمل مقترحاته الاصطلاحية ذات البعد التداولي المحدود جدًا!.

فقد لجأ إلى النحت في صياغة ١١ مصطلحًا من أصل ٩٩٨ مصطلحًا يشكّلُ (معجم الدلائلية) بقسميه. ومعنى ذلك أن نسبة لجوئه إلى هذه الآلية الاصطلاحية لا يتجاوزُ ١,١%، لكنها نسبة لافتة للنظرٍ بالقياس إلى نسبٍ أقل في مجمل الجهود الاصطلاحية الأخرى.

ويكفي أن يطلع القارئ - اطلعًا عابرًا - على هذه المواضيع الاصطلاحية النحتية الأحد عشر، كي يدرك الفراغات الدلائلية والأخايد الاستفهامية التي

٥٣- تُراجع رسالتنا للماجستير : إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية، معهد الآداب واللغة العربية، جامعة قسنطينة، ١٩٩٥-١٩٩٦، ص ٢٩٤-٢٩٥.

تحفرها في ذهنه: (وحقق، قوليل، الأمكا، قديل، مفل، خديل، فديل، عدل، ندلالة، حدليل، صدلما) (٥٤)!!! .

من الصَّعْبِ (إن لم يَكُنْ مستحيلاً) الوقوع على مفهوم أي من هذه المنحوتات من دون دليل يَدُلُّنا على الأصول التي نُحِتَتْ منها، ولن يكونَ هذا الدليل سوى التهامي الهاشمي نفسه! :

أ. وحقق: وهي حروف مقطعة (Sigle)، أو تقطيع حرفي (Siglaison) لعبارة: (وحدة حسابية لقياس المعلومات)، اصطنعها لمقابلة المصطلح الفرنسي (Binit, Bit)، والطَّرِيفُ في الأمر أن هذا المصطلح الدال - في قاموس اللسانيات - على "وحدة لقياس كمية المعلومات" (٥٥)، إنما هو مصطلح منحوت - أصلاً - من العبارة الإنجليزية (Binary digit)، ولو كنتُ مكان الدكتور التهامي لقلتُ (الكَمّ المعلوماتي) مثلاً، وأرحتُ القارئ المسكين من شرِّ هذا الـ (وحقق) العجيب!

ب. قوليل: مصطلح منحوت من كلمتي (قول) و(دليل)، لمقابلة المصطلح السيميائي (Dicisigne).

ج. الأمكا: مصطلح مبهم، ترجم به العبارة الاصطلاحية اللسانية (Ego hic et nunc)، وقد نحته من الكلمات الثلاث: (أنا = ego)، (مكان = hic)، (وقت = nunc)؛ حيث أخذ الحرف الأول من (أنا)، والأول والثاني من (مكان)، ثم الحرف الأول من (وقت) الذي حرفه من واو إلى ألف ممدودة!.

٥٤ - معجم الدلائلية، ج ١ (ص: ١٥٨، ١٦٤، ١٦٥)، ج ٢ (ص: ٢٣١، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦).
55 - Dictionnaire de Linguistique, p.67.

وبما أن المصطلح الأجنبي يدلُّ على "موقع التَّنْفُظِ بالنسبة إلى الأنا المتنَفِّظِ (ego) ، في المكان الذي يعبر منه (hic) والزمان الذي يتلفظ فيه (nunc) (٥٦)" فقد كان في وسع الدكتور التهامي أن يترجم تلك العبارة الاصطلاحية بعبارة اصطلاحية عربية أخرى؛ كأن تكون (زمكانية التَّنْفُظِ) أو (زمكانية الأنا المتنَفِّظِ) بدلاً من تلك الصيغة النحوية التي لا يفهمها إنس ولا جان!

د. قـدليل : مصطلحٌ منحوتٌ من (القانون) الذي يكون (دليلاً)، لمواجهة المصطلح السيميائي (Légisigne).

هـ - مُقْلَم: ترجمة لمصطلح (Profilmique)، منحوتة من المركب الإضافي (مأخذ قلم).

و - خـدليل: ترجمة لمصطلح (Qualisigne)، منحوتة من: الـ(خـ)اصية التي هي (دليل).

ز. فـدليل: ترجمة لمصطلح (rhème)، للتعبير عن (الدليل) الذي هو (لفظ).

ح. عـتدل: نحتٌ من عبارة (علم تطور دلالة الألفاظ)، لترجمة مصطلح (Sémasiologie). ولو استعان بالعبارة كاملة (على طولها) لكان ذلك أوضح وأسهل وأفضل من نحتها!

ط. نـدلالة: نحتٌ من (نظرية الدلالة)، لمقابلة مصطلح جوليا كريستيفا (Sémanalyse)، ويبدو جلياً أن أصل العبارة أمثل وأفضل من صيغتها النحوية المضحكة!

ي. حدليل: نحت من (الحدث) الذي يكون (دليلاً) ، لترجمة مصطلح (Sinsigne).

ك. صدلما: ترجمة لمصطلح (Sigle)، منحوتة من (صدر) (كلمة).

ويبقى الجديد في كل هذه العمليات النحتية الفاشلة، أن التهامي الهاشمي قد نجح- من جهة ثانية- في التوسل الواسع بما أسميناه (نحتاً هجائياً).

إن استقراءنا لكل هذه النماذج النحتية يصدق ما انتهى إليه عبد السلام المسدي حين رأى أن "النحت في صوغ المصطلحات يظل آلية غريبة عن اللغة العربية، ولا نفتأ بهذا الصدد نؤكد أن منافاته للسليقة العربية ليس حكماً ارتسامياً، ولا هو اتكاء على مجرد الذوق، وإنما هو احتكام إلى نواميس اللغة الضابطة لها من الداخل" (٥٧).

وإذا كان الأمر غير ذلك، فإنه - بلا شك- يزيدنا قناعة بأننا لم نحسن بعد استثمار هذه الآلية في مجال التنمية الاصطلاحية.

وأخيراً، تبقى التنمية اللغوية العربية المعاصرة- في توسلها بآلية النحت- تبحث عن منزلة بين المنزلتين، يتزاح فيها اقتصاد الحدود اللفظية ووضوح المفاهيم الدلالية، وهو حلم لغوي لا يُعجز القائمين على العربية تحقيقه، لكنه لمَّا يتحقق.

٥٧- المسدي: المصطلح النقدي، ص ٢٨.

ثانيًا: مع الكتب



تنبيهات

على كتاب مثلثات قطرب

المطبوع بتحقيق

الدكتور رضا السويسي

د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم

أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك

قسم الدراسات الإسلامية والعربية

بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن — الظهران

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه

أجمعين، وبعد :

فإنني لما ، طالعتُ كتابَ ((مثلثاتِ قُطْرُبِ)) المطبوع في الدار العربية للكتاب

بتونس سنة ١٩٧٨م، بتحقيق الدكتور رضا السويسي، وجدتُ في ألفاظه كثيراً من

التصحيف والتحريف الناتج عن وهم في قراءة النصِّ، وقد ساهم فيه إلى حدِّ كبير

عدمُ وجود نسخٍ أخرى للمخطوط لدى المحققِّ تساعدُ في تجلِية ألفاظه، فكان ما كان

من كثرة التحريف والتصحيف الذي وقع في نصِّ المطبوعة وبخاصة في الشواهد

الشعرية، ولم أجد للمحققِّ عنراً يشفعُ له ؛ لأنه لم يكلف نفسه عناء البحث والتتقيب

عنها وعن قائلها، بل تركها غفلاً دونما إشارة أو بيان، ولو أنه فعلَ لانتقاد له كثيراً

من مُعَوِّجَهَا، ولاستقام له بعضٌ من ألفاظها على أقلِّ تقدير، وهذا كما يعلمه الباحثون والمحققون أننى ما يجبُ على المحقق فعله وبذله تجاه نصوص التراث .

لقد وهم المحقق في كثير من ألفاظ النصِّ ومرَّ عليه مرورَ الكرام، ولم يستطع بالتالي إخراج الكتاب على الوجه اللائق والمطلوب ممن أراد التصدي لنصوص التراث، فأردتُ من خلال هذه التَّبيَّهات أن أعرجَ على ألفاظ الكتاب وشواهدِ الشَّعريةِ لأكشفَ غُوارها، وأبينَّ وجهَ الحقِّ فيها، وأكشفَ اللثامَ عن قائلها ممَّن استطعتُ معرفتهم من خلال البحثِ والنَّصِّي، وأقولُ : لقد أعيتني الحيلةُ عن الوصول إلى وجه الحقيقة في بعضها، ولازال فيها للقول مجالٌ ومَتَسَعٌ .

جاءت هذه المطبوعةُ التي أصدرها الدكتور رضا السُّويسي بعنوان ((مثلثاتُ قطرب)) جاءت مشتملةً على ثلاثة كتب كما أشار محققها هي :

١ - مثلثاتُ قطربِ بتعليق عبد الرَّحمن الزرقالي .

٢ - مثلثاتُ قطربِ بشرح شهابِ الدين الأندلسي .

٣ - شرحُ مثلثاتِ قطربِ، لقطربِ نفسه (كذا قال المحقق) .

وجاء في وصفِ المخطوطة التي اعتمدَ عليها المحققُ قوله : ((إنها مخطوطةٌ شخصيَّةٌ عثرنا عليها منذُ أمدٍ بعيدٍ)) . ووصفها بأنها تنفردُ عن باقي المخطوطات لأنها جمعتُ بين النَّثرِ والنَّظمِ والشرحِ لهما، فبدتُ متكاملةً ومن ثمَّ كان الدَّاعي إلى تحقيقها ودراستها. والذي يلفتُ النَّظرَ في مقدِّمته هذه أنه نصَّ على أن شرحَ المثلثاتِ النَّثريِّ هو من تصنيفِ قطربِ نفسه، مستدلاً على ذلك بأنه جاء في مقدِّمتها بعد دعاء الافتتاح قولُ مصنفها : ((وبعْدُ، فهذا شرحُ المثلثِ لقطربِ)) فقوله (لقطرب) يعني أن الشارحَ أيضاً هو قطربُ .

قلتُ : لقد خلطَ المحققُ فيما ذهبَ إليه ووهمَ، فليس في العبارة ما يشير إلى

ذلك، بل يُفهم من العبارة أن مصنفه يشرح ألفاظ المثلث الذي وضعه قُطْرُب .

وأيضاً فإني أقول : هذا الشرح الذي أثبتته لهذه المثلثات، ووهم في نسبه إلى قُطْرُب يُشبه إلى حد كبير شرح الفيروزآبادي لها، بل إن أغلب أبياته هي نفسها، وأغلب ألفاظه هي نفسها مع كثير من التحريف والتصحيف والتخليط، بل قلماً يمر بك سطر سليم من هذا أو ذاك أو كليهما، وفي المطبوعة بعض تقديم وتأخير عما في شرح الفيروزآبادي، وتكاد لذلك تكون نسخة أخرى عنه. ولكثرة ما وجدته في هذه المطبوعة من تحريف وتصحيف وتخليط ووهم عمدت لإخراج (شرح المثلثات للفيروزآبادي) وتحقيقه على وجه أقرب إلى الصواب ممّا هي عليه .

التنبيهات .

— في ص (٣٢) جاء قوله : قال النميري :

وَجَاءَ كِتَابٌ مِنْ أَمِيرِ تَبَيَّنَ
تُ لَنَا فِي نَوَاحِيهِ السَّخِيمَةُ وَالْغَمْرُ
قلتُ : صحة البيت :

وَجَاءَ كِتَابٌ مِنْ أَمِيرٍ تَبَيَّنَتْ لَنَا فِي نَوَاحِيهِ السَّخِيمَةُ وَالْغَمْرُ

والبيت غير موجود في ديوان الراعي النميري .

— في ص (٣٢) جاء قوله : قال الشاعر :

أَنَا وَحِلْمًا وَأَنْتِظَارُ الْمِ
فَمَا أَنَا بِالْبَاقِي وَلَا يُقْرَعُ الْغَمْرُ

اكتفى المحقق في تعليقه على البيت ببيان معنى كلمة (الغمْر) نقلاً عن اللسان (غمر). قلت : التصحيف والتحريف في البيت واضح ظاهر، وصحته :
أَنَا وَحِلْمًا وَأَنْتِظَارًا بِهِمْ غَدًا فَمَا أَنَا بِالْوَانِي وَلَا الضَّرْعُ الْغَمْرُ

أمّا عن نسبة البيت وما يتعلّق به فأقول: هو أحد أبيات روتها كتب الأدب والأخبار، قيل إنّ عبد الملك بن مروان رحمه الله كان يتملّ بها حين جلوسه للقضاء. وقد اختلف في نسبتها، فنُسبت إلى الحارث بن وعله، وإلى أبيه، وإلى كنانة بن عبد باليل النّقي، وإلى الأجرد النّقي، وإلى ابن الذّنب النّقي، وإلى عامر بن المجنون الجرمي. انظر في ذلك: الأغاني ٢٢/٢١٦، والوحشيات ص: ١٦٧، ومجالس ثعلب ١/١٤٤، والكامل ١/٣٥٦ - ٣٥٧، والشعر والشعراء ٢/٧٣٤، والأمال ٢/١٩٣، والحماسة البصرية ١/٦٢، والمؤتلف ص: ١٩٦، وسمط اللّالي ٢/٧٥٠. وقد أوفى العلامة الميمني رحمه الله في تخريجها فارجع إليه .

— في ص (٣٢) جاء قول الشاعر :

فإن تمنعوا مني السّلام فإنني لعاد على حيطانكم فمسلم

علق المحقّق على البيت بقوله : جاء بالأصل (فعاد)، ولعل ما أثبتناه أنسب .

قلت : صحّة البيت :

فإن تمنعوا مني السّلام فإنني لعاد على حيطانكم فمسلم

وهو للشاعر الكوفي المؤمل بن أميل المحاربي، من قصيدة ميمية جاءت في واحد وعشرين بيتاً قالها في معشوقته هند، مطلعها :

أقاتلتني هند وقتلي محرّم أما فيكم يا أيها النّاس مسلم

والقصيدة مثبتة في شعره الذي جمعه الدكتور حنا جميل حدّاد، ونشر في

مجلة المورد، العدد الأول من سنة ١٩٨٨م من المجلد السابع عشر. والشاهد في ص : ٢٠٣ منها .

وقد حُرِّفَ لَفْظُ (لغاد) فِيهِ إِلَى (لغادر) .

– فِي ص (٣٣) جَاءَ قَوْلُهُ : قَالَ أَبُو حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ :

أَرَادَ اللَّهُ يَقِيكَ فِي السُّلَامِ عَلَى مَنْ بِالْجَفْنَيْنِ تُوصِلِينِ

وَلَمْ يَعْلُقِ الْمُحَقِّقُ إِلَّا بِإثْبَاتِ مَعْنَى السُّلَامِيِّ مِنَ اللِّسَانِ لَا غَيْرَ .

قُلْتُ : أَمَّا الْبَيْتُ فَصَحَّةُ رِوَايَتِهِ هِيَ :

أَرَارَ اللَّهُ نَقِيكَ فِي السُّلَامِيِّ عَلَى مَنْ بِالْحَنِينِ تُعَوِّلِينَا

وَيُرْوَى :

أَرَارَ اللَّهُ مُخَكِّ فِي السُّلَامِيِّ إِلَى كَمِ بِالْحَنِينِ تُشَوِّقِينَا

وَأَمَّا نَسْبَتُهُ : فَالْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ، وَهُوَ فِي شَعْرِهِ ص : ٢٥٠ (قِسْمِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ). وَجَاءَ فِي الْفَاضِلِ لِلْمَبْرَدِ ص ٤٥ : قَالَ ابْنُ الْبَرَاءِ الْجَعْدِيُّ، وَيُقَالُ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ. وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْجَعْدِيِّ (دُونَ تَعْيِينِ) فِي نِظَامِ الْغَرِيبِ لِلرَّبْعِيِّ ص : ٢٦ .

وَالْبَيْتُ مِنْ مَقْطُوعَةٍ فِي خَمْسَةِ أَبْيَاتٍ وَرَدَتْ فِي الْحَمَاسَةِ ٤٧/٢ دُونَ نَسْبَةٍ .

وَفِي نَسْخَةِ الْحَمَاسَةِ (بِتَرْتِيبِ الْأَعْلَمِ الشَّنْتَمَرِيِّ) ٣٥٥/٢ وَرَدَ الشَّاهِدُ مَعَ بَيْتَيْنِ آخَرَيْنِ مَنْسُوبَةٍ إِلَى أَبِي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ، وَلَيْسَتْ فِي دِيْوَانِهِ .

وَفِي شَرْحِ الْمَرْزُوقِيِّ عَلَى الْحَمَاسَةِ ١٢٩٠/٣ نَسَبَتْ الْأَبْيَاتَ إِلَى الشَّمَاطِيطِ

(١) الغطفاني، (وهو شاعر إسلامي كان في زمن بني أمية، ومعاصراً لابن ميادة) .
والشاعرُ هنا يخاطبُ ناقتَهُ، ويَصِفُ وُجْدَهَا. يقال : مخٌ ريرٌ ورارٌ إذا كان
رقيقاً. وخصَّ السُّلَامِي لأنها والعينُ آخرُ ما يبقى فيه المخُ عند الهزال، فدعا
عليها بالهزال والهلاك.

— في ص (٣٤) جاء قوله : قال المؤمل :

حَلَمْتُ لَكُمْ فِي نَوْمِي فَغَضِبْتُمْ فَلَا ذَنْبَ لِي إِنْ كُنْتُ فِي النَّوْمِ أَحْلَمُ
قُلْتُ : الصَّحِيحُ فِي رِوَايَةِ الْبَيْتِ هُوَ :
حَلَمْتُ بِكُمْ فِي نَوْمِي فَغَضِبْتُمْ فَلَا ذَنْبَ لِي إِنْ كُنْتُ فِي النَّوْمِ أَحْلَمُ

والبيت في شعر المؤمل ص : ٢٠٢ (مجلة المورد، م١٧، ع١٤).

— في ص (٣٥) جاء قوله : وأما الحُجْرُ فهو اسمُ رجل، قال امرؤ القيس:
ونبلٌ تصيدُ قلوبَ الرِّجَالِ وأفلتَ منها ابنُ عمرو وحُجْرُ

ولم يعلِّقَ المحقِّقُ على البيتِ بشيء. قلتُ : صحَّةُ البيتِ :
وهِرُّ تَصِيدُ قُلُوبَ الرِّجَالِ وَأَفَلَّتَ مِنْهَا ابْنُ عَمْرٍو حُجْرُ

وهو في ديوانه ص : ١٥٥. وهرُّ : هي هُرُّ بنة سلامة بن عبد الله بن عليم
العامري، من كلب. وكان امرؤ القيس في قبيلة كلب وطى أيام نفاه أبوه. وابنُها

(١) الأغاني ٢/٢٦٤ .

هو الحارثُ بنِ حُصَيْنِ بنِ ضَمُّضَمِ بنِ جنابِ الكلبيِّ، فُسِّبَبَ امرؤُ القيسِ بها وبفاطمةَ التي يَكْتَرُ ذِكْرُهَا في شعره، وهي من طيِّبِ أيضاً .

يقولُ : أفلتَ منها حُجْرُ بنُ عَمْرُو وصادنتني أنا. وحُجْرُ بنُ عَمْرُو جدُّه.
انظر المحيَّر لابن حبيب ص : ٣٦٨ .

— في ص (٣٥) جاء قوله : قال عنتره :

دَعَانِي دَعْوَةٌ وَالْخَيْلُ تَرْدِي فَمَا أَنْزِي أَبَانِي أَمْ كَنَانِي

البيت كسابقه لم يعلق عليه المحققُ بشيء، بل تركه غفلاً .

قلتُ : البيتُ في ديوانِ عنتره ص : ٢٩٤ . ومعنى قوله : والخيلُ تَرْدِي : أي دعاني والخيلُ تجولُ بالفرسانِ في الحرب، والرديانُ : سيرٌ سريعٌ مع شدةٍ وطءٍ .

— في ص (٣٦) جاء قوله : وأما الدَّعْوَةُ فالرَّجُلُ يُدْعَى إلى قومٍ ليس منهم . قال الشاعرُ :

تَزْعُمُ لِي أَنَّكَ مِنْ أَهْلِهَا تِلْكَ لَعْمَرِي دِعْوَةٌ خَامِلَةٌ

ولم يعلق المحققُ . قلتُ : صحة البيت كما يأتي :

تَزْعُمُ لِي أَنَّكَ مِنْ بَاهِلَةٍ تِلْكَ لَعْمَرِي دِعْوَةٌ خَامِلَةٌ

وهو منسوب في شرح الفيروزآبادي على المتلثات إلى عبید الله بن الحرِّ الجعفي، شاعرٌ شجاعٌ فائقٌ، كان لا يعطي الأمرأ طاعةً، له وقائعٌ عظيمةٌ.
انظر أخباره في الخزانة ١٥٦/٢، والأعلام ١٩٢/٤ . ولم أقف على البيت في مصدر آخر .

— في ص (٣٦) جاء قوله : أما الدُّعْوَةُ فهي الدعاء. قال الشاعرُ :
دُعْوَةُ قَوْمٍ قَدْ دَلَّفْتُ بِجَمْعِهِمْ نَجَلَ وَرَجَلَ وَالْهُنَيْدَةَ تَتَجَدُّ

قُلْتُ : صَحَّةُ الْبَيْتِ :

وَدُعْوَةُ أَقْوَامٍ دَلَّفْتُ بِجَمْعِهِمْ بِخَيْلٍ وَرَجَلٍ وَالْهُنَيْدَةَ تَتَحَرُّ

وهو منسوبٌ في شرح الفيروزأبادي على المثلثات إلى خَلْفِ الأَحْمَرِ، ولم أَقْفِ
على البيت في مصدرٍ آخر .

— في ص (٣٦) جاء قوله استشهداً على لفظ السَّبْتِ : قال الشاعرُ :
بَدَا لَكَ يَوْمَ السَّبْتِ آذٌ مُحَقَّقٌ وَدَاءُ الْهَوَى فِي السَّبْتِ أَغْرَى وَأَعْلَقُ

قُلْتُ : صَحَّةُ الْبَيْتِ :

بَدَا لَكَ يَوْمَ السَّبْتِ دَاءٌ مُحَقَّقٌ وَدَاءُ الْهَوَى فِي السَّبْتِ أَغْرَى وَأَعْلَقُ

وهو منسوبٌ في شرح الفيروزأبادي على المثلثات إلى بَشَارٍ، ولم أَقْفِ عَلَيْهِ
في ديوانه المطبوع بتحقيق الشيخ الطاهر بن عاشور ولا في أي مصدرٍ آخر .

— في ص (٣٦) جاء قوله : وَأَمَّا السَّبْتُ فَهِيَ النَّعَالُ الْمَدْبُوعَةُ بِالْقَرْطِ الْيَمَانِيَةِ
التي لا شرع عليها. قال عنترَةُ :

بَطَلٌ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرَجِهِ إِحْدَى نِعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَعْمٍ

قلتُ : صحّةُ العبارة : وأما السّبْتُ فهي النّعالُ المدبوغةُ بالقرظِ التي لا
شغَرَ عليها^(١) .

وأما بيتُ عنترَةَ فصحّةُ روايته :

بَطَلٍ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُخَذِي نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوْعَمٍ

وهو في ديوانه ص : ٢١٢ .

— في ص (٣٧) جاء قوله : وأما الحرّةُ فالعطشُ الشديد. قال الشاعرُ الكُميتُ :
والبُحُورُ الَّتِي تَكْشِفُ الحِرَّةَ وَالذَّاءَ مِنْ غَلِيلِ الأَوْسَامِ

ولم يعلّقَ المحقّقُ على البيتِ بشيء. قلتُ : والصّحیحُ في إنشاد البيتِ هو :
والبُحُورُ الَّتِي بِهَا تُكْشَفُ الحِرَّةُ وَالذَّاءَ مِنْ غَلِيلِ الأَوْامِ

وهو في ديوان الكُميتِ ١٧٣/٤، من هاشميته الأولى. وانظر شرحها لأبي
رياش القيسي ص : ١٥، والشاهدُ في المثلث لابن السّيد ٤٥٩/١ .

— في ص (٣٧) جاء قوله : وأما الحرّةُ فهي الحرّةُ من النساء. قال الشاعرُ :
فَلَا تَأْمَنَنَّ الدَّهْرَ كَيْدَ ابْنِ حِرَّةٍ وَكُنْ أبدأً مَا عَشْتَ مِنْهُ عَلَى وَجْدِ

ولم يعلّقَ على البيتِ بشيء. قلتُ: نُسبُ البيتِ في شرح الفيروزآبادي على
مثلثاتِ قُطْرُبِ إلى أوس بن حَجَر، ولم أجدّه في ديوانه المطبوع، وصحّةُ البيتِ :

(١) والقرظُ بالطاءِ المعجمة، وهو ورقُ شَجَرِ السَّلْمِ، يُدْبَعُ به . انظر تهذيب اللغة (سبت) .

فَلَا تَأْمَنَنَّ الدَّهْرَ لَيْلَ بِنِ حُرَّةٍ ظَلَمْتَ وَكُنْ مِنْهُ هُدَيْتَ عَلَى وَجَلٍ

ويروى : على حذر .

— في ص (٣٧) جاء قوله : فَأَمَّا السَّهَامُ فَهُوَ شِدَّةُ الْحَرِّ. قال لبيدُ بنُ أبي ربيعة :

وَرَمَى ذَوَائِبَهَا السَّقَا وَتَهَيَّجَتْ رِيحُ الْمَصَانِفِ سَوْمَهَا وَسَهَامَهَا

قلتُ : صححةُ العبارة : قال لبيدُ بنُ ربيعة (وليس لبيدُ بنُ أبي ربيعة) .

والبيتُ في ديوانه ص: ٣٠٦ بشرح الطوسي، وفيه ((فرمى دوابرها))، وهو من قصيدته المشهورة :

عَقَبَتِ الدِّيَارُ مَحَلَهَا فَمَقَامَهَا بِمَنْى تَأْبَدُ غَوْلَهَا فَرَجَامَهَا

الدوابر : مآخِرُ الحوافر، والسقا : شوكةُ النَّبَاتِ المسمى بالبهمى .

— في ص (٣٨) جاء قوله : وَأَمَّا السُّهَامُ فَهِيَ لُعَابُ الشَّمْسِ. قال زهير :

تَخَالَ السُّهَامَ بِأَرْجَائِهَا سَبَائِحَ فُظُنِّ لَدِينَا دَفِينَا

ولم يعلّق بشيء. قلتُ : صححةُ البيت :

تَخَالَ السُّهَامَ بِأَرْجَائِهَا سَنَانِجَ فُظُنِّ لَدَى نَادِفِينَا

ولم أفق عليه في ديوان زهير، وجاء البيت في كتاب المثلث لابن السّيد

٤٢٨/٢ منسوباً إلى كعب بن زهير، ولم أجده أيضاً في قصيدته النونية التي مطلعها:

وهو لذِي جَدَنَ الحميريّ من مقطوعة له في السيرة النبوية لابن هشام ص: ٣٩، والروض الأنف ١/١٠٤، وأخبار مكة للأزرقي ١/١٣٥.

وهو منسوب في شرح الفيروزآبادي على المثلثات إلى ابن مفرغ الحميري، ولم أجده في ديوان يزيد بن مفرغ الحميري المطبوع بتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح .

— في ص (٣٨) جاء قوله : وأما الخرقُ فهو اسمُ ما يَنخرقُ فيه الرِّبعُ. وهي الصحراء البعيدة الأطراف. قال طرفة :

وخرقٍ يخافُ الركبُ أن ينطلقوا به إذا اتسعتْ أوامها ومعارها

قلتُ : صحّةُ العبارة : وأما الخرقُ فهو اسمُ ما تتخرقُ فيه الرِّيحُ. وهي الصحراءُ البعيدةُ الأطراف.

وصحّةُ البيت :

وخرقٍ يخافُ الركبُ أن ينطقوا بها إذا اتسقتْ آرامها وتعامها

وهو لعَمرو بن شأس الأسيدي في ديوانه ص : ٢٨، والرواية فيه :

وخرقٍ يخافُ الركبُ أن ينطقوا بها قطعتْ بفتلاءِ الذراعينِ عرْمسِ

وهو غير موجود في ديوان طرفة، ونسب في شرح المثلثات للفيروزآبادي إلى هُدبة بن الخشرم، وهو أيضاً غير موجود في ديوان شعره المطبوع .

— في ص (٣٩) جاء البيت :

وخرقٍ من الفتيانِ نادمتُ مَوْضماً وقد لاحتِ الجوزاءُ للراكبِ المسرّي

قلتُ : وصحَّتهُ :

وخرِقِ مِنَ الْفِتْيَانِ نَادَمْتُ مَوْهِنَا وَقَدْ لَاحَتِ الْجَوَازُءُ لِلرَّكِبِ الْمَسْرِي

والبيت منسوب في شرح الفيروزأبادي إلى أوس بن حجر، ولا يوجد في ديوانه المطبوع. ولعبيد بن الأبرص شاهد في ديوانه ص : ٢٥ يقول فيه :

وخرِقِ مِنَ الْفِتْيَانِ أَكْرَمَ مَصْنُوقاً مِنْ السَّيْفِ قَدْ آخَيْتُ لَيْسَ بِمَكْذُوبِ

— في ص (٣٩) جاء قوله : قال سليمان :

فَطِلَالُكَ أَمْرًا لَيْسَ تَذْرِكُهُ إِلَّا السَّقَاءُ وَإِلَّا الْجَهْلُ وَالْخُرْقُ

قلتُ : صحَّةُ البيت :

وَمَا طِلَابُكَ أَمْرًا لَسْتَ مُذْرِكُهُ إِلَّا السَّقَاءُ وَإِلَّا الْجَهْلُ وَالْخُرْقُ

ولم أجده فيما اطلعت عليه من المراجع والموسوعات. والبيت منسوب في شرح الفيروزأبادي إلى سليمان أيضاً، ولم أعرفه .

— في ص (٣٩) جاء بيت امرئ القيس :

حَمِي الْجُمُولِ بِجَانِبِ الْعَزْلِ إِذْ لَا يُلَائِمُ شَكْلَهَا شَكْلِي

ولم يعلق المحقق عليه بشيء، ولم يعُد إلى ديوان الشاعر. قلتُ : صحَّةُ البيت :

حَمِي الْجُمُولِ بِجَانِبِ الْعَزْلِ إِذْ لَا يُلَائِمُ شَكْلَهَا شَكْلِي

وهو في ديوان امرئ القيس ص : ٢٣٦ .

— في ص (٣٩) جاء قوله : قال عمرُ بنُ أبي ربيعة :

تَهَادَيْنَ وَأَسْتَجْمَعْنَ حَوْلَ غَرِيرَةَ ضَمَاءَ إِلَيْهَا الدَّلُّ وَالْغَنَجُ وَالشُّكْلُ

قَلْتُ صَحَّةَ الْبَيْتِ :

تَهَادَيْنَ وَأَسْتَجْمَعْنَ حَوْلَ غَرِيرَةَ طَبَانِي إِلَيْهَا الدَّلُّ وَالْحُسْنُ وَالشُّكْلُ

ولم أجدّه في ديوان عمرَ بن أبي ربيعة، ولا في أي مصدر آخر. وجارية غريرة : أي حديثة السنّ ليس لها تجربة في الحياة، وطباني أي : دعاني .

— في ص (٤٠) جاء قوله : وأمّا الشُّكْلُ فهو جمعُ سُكَالٍ لِلْخَيْلِ. قال الشاعرُ :

وَشُكْلٌ كَأَشْطَانِ الْجُرُورِ وَرَعْتَهَا عَلَى فِتْيَةٍ بِنَيْضِ كِرَامِ الضَّرَائِبِ

قَلْتُ : صَحَّةَ الْبَيْتِ كَمَا فِي شَرْحِ الْفَيْرُوزِ أِبَادِي عَلَى مَثَلَاتِ قَطْرِبِ :

وَشُكْلٌ كَأَشْطَانِ الْجَزُورِ وَرَعْتَهَا عَلَى فِتْيَةٍ بِنَيْضِ الْوُجُوهِ كِرَامِ

ونُسب فيه إلى عبّيد الله بن الحرّ .

— في ص (٤٠) جاء قوله : فأمّا الرِّقَاقُ فهي الرِّمَالُ الْمُتَّصِلَةُ. قال لبيدُ بنُ أبي ربيعة :

وَرِقَاقٌ عَمَّهَا ظِلْمَانُهَا كَحَرِيقِ ... الْجَيْشِ الرَّجْلِ

عَلَّقَ الْمُحَقِّقُ فِي الْحَاشِيَةِ بِقَوْلِهِ : لَا يَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَلَعَلَّ الْأَصْحَحَ مَا جَاءَ فِي النَّجَاحِ ٣٥٩/٦ :

ورَقَاقُ غُصْبِ ظُلْمَانُهَا كَحَرِيقِ الْجِيَشِينَ الزُّجَلِ

قُلْتُ : وَهَمَّ الْمُحَقِّقُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي أَثْبَتَهُ وَفِي الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ النَّاجِ. وَصَحَّةُ
الْبَيْتِ :

وَرَقَاقُ غُصْبِ ظُلْمَانُهَا كَحَرِيقِ الْحَبَشِيِّينَ الزُّجَلِ

وهو للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه ص : ١٧٤. والحزيق :
الجماعة من الناس والطير والنخل وغيرها، والزُّجَلُ : جمع زُجْلة وهي الجماعة
من الناس، والظُّلمان : جمع ظَلِيم وهو ذَكَرُ النعام .

— في ص (٤٠) جاء قوله : وَأَمَّا الرَّقَاقُ فَمَا نَضَبَ عَنْهُ الْمَاءُ مِنْ جَوَانِبِ
الْأَنْهَارِ ... قَالَ الشَّاعِرُ :

إِلَى جَدَبِ الرَّقَاقِ نَقَلْتُ قَوْمِي

بِفَتْحِ الرَّاءِ مِنَ (الرَّقَاقِ)، وَالصَّحِيحُ كَسْرُهَا .

— في ص (٤٠ - ٤١) جاء قوله : وَأَمَّا الرَّقَاقُ فَهُوَ الْخَبْزُ الْمَرْقُوقُ. قَالَ
جَرِيرٌ :

تَكَلَّفَنِي مَعِيشَةَ آلِ زَيْدٍ وَمَنْ لِي بِالرَّقَاقِ وَالنَضَابِ

وَلَمْ يَعْطُ الْمُحَقِّقُ عَلَى الْبَيْتِ بِشَيْءٍ. قُلْتُ : صَحَّةُ الْبَيْتِ :

تُكَلِّفُنِي مَعِيشَةَ آلِ زَيْدٍ وَمَنْ لِي بِالرَّقَاقِ وَبِالصَّنَابِ

وهو في ديوانه ٨١٢/٢، والرواية فيه :

تُكَلِّفُنِي مَعِيشَةَ آلِ زَيْدٍ وَمَنْ لِي بِالصَّلَاقِ وَالصَّنَابِ

والصَّلَاقُ : الرِّقَاقُ، وَالصَّنَابُ : الخَرْدَلُ وَالزَّبِيبُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الفَرَسُ صِنَابِيًّا. جَاءَ فِي أدبِ الكَاتِبِ ص : ١٣٤ : وَالصَّنَابِيُّ : هُوَ الكَمِيتُ، أَوْ الأَشْقَرُ الَّذِي يخالطُ شَقْرَتَهُ شَعْرَةٌ بِيضَاءً. يُنْسَبُ إِلَى الصَّنَابِ وَهُوَ الخَرْدَلُ بِالزَّبِيبِ .

— فِي ص (٤١) جَاءَ قَوْلُهُ : فَأَمَّا عَمَرَتُ الدُّورُ وَالْمَنَازِلُ إِذَا خَرِبَتْ ثُمَّ سَكَنْتِ. قَالَ الشَّاعِرُ :

أَمْسَتْ مَنَازِلُ وَالسُّكَّانُ قَدْ عَمَرَتْ بَعْدَ الكِلَابِ وَلَا تَغْمُرُ أَقَاصِيهَا

قُلْتُ : جَاءَ البَيْتُ بِرَوَايَةِ المَثَلَاتِ المَطْبُوعَةِ فِي مَعْجَمِ مَا اسْتَعْجَمَ لِلبَكْرِيِّ ص : ٧٤٩. وَفِي شَرْحِ الفَيْرُوزِأَبَادِيِّ ((وَلَمْ تَفْرَعْ أَقَاصِيهَا)) .

أَضَحَّتْ مَنَازِلُ بِالسُّلَانِ قَدْ عَمَرَتْ بَعْدَ الكِلَابِ وَلَمْ تَفْرَعْ أَقَاصِيهَا

وَلَمَهْلَهْلُ بنِ رِبِيعَةَ فِي دِيوانِهِ ص : ٩١ بَيْتٌ يَشْبَهُ هَذَا لَفْظًا، وَيخالفهُ مَعْنَى، رَوَايَتُهُ :

أَضَحَّتْ مَنَازِلُ بِالسُّلَانِ قَدْ دَرَسَتْ تَبْكِي كَلِيبًا وَلَمْ تَفْرَعْ أَقَاصِيهَا

— فِي ص (٤١) جَاءَ قَوْلُهُ : فَأَمَّا الطَّلَا فَوْلَدُ الطَّبِيَّةِ وَالبَقْرَةُ إِذَا سَقَطَ مِنْ أُمِّهِ. قَالَ الشَّاعِرُ: ... وَقَالَ قَيْسٌ :

فَمَا ظَنِّيَّةٌ أَدْنَاءُ تَحْنُو عَلَى طَلَا بِأَخْسَنَ مِنْهَا يَوْمَ وَكَلْتُ لَتُعْرَمَا

قلتُ : صحّة البيت :

وَمَا ظَنِّيَّةُ أُنْمَاءٍ تَحْنُو عَلَى طَلَا بِأَجْبِنَ مِنْهَا يَوْمَ جَدَّتْ لِتَصْرُمَا

ولم أجدّه في ديوان المجنون، ولا في ديوان قيس بن ذريح. وللوزير المغربي بيتٌ يوافق الشطرَ الأوّلَ من الشاهد، يقول فيه :

وَمَا ظَنِّيَّةُ أُنْمَاءٍ تَحْنُو عَلَى طَلَا تَرَى الْإِنْسَانَ وَخَشَا وَهِيَ تَأْسُ بِالْوَحْشِ

— في ص (٤٢) جاء قوله : وأما الطّلا فهو الشّرابُ الغليظُ مثلُ الرّبِّ وغيره. قال أسيمٌ التغلبي :

علّاني بشرية من طلا

قلتُ : البيتُ لعمر بن الأهتم في شعره ص : ٨٨. وروايته :

نَعْمَانِي بِشَرِيَّةٍ مِنْ طِلَاءٍ نِعْمَتِ النَّيْمِ مِنْ شَبَا الزَّمْهَرِيرِ

ولم أعرف من أسيمٍ التغلبي، ولم يعلّق المحقّقُ عليه بشيء كعادته، ولعل فيه تحريفاً لم أتبينه .

— في ص (٤٢) جاء قوله : فأما الصرّةُ فالجماعة من الناس ... وقال الشمرذلُ :

هَبَّادُ أَوْدِيَّةٍ هَبَادِي صَرَّةٍ خَمْشَاءُ فَيَهْنُ الْأَسِنَّةُ تَلْمَعُ

قلتُ : صحّة البيت :

هَبَّاطُ أَوْدِيَّةٍ وَهَادِي صَرَّةٍ خَشْنَاءُ فَيَهْنُ الْأَسِنَّةُ تَلْمَعُ

ومثله في النسبة عند ابن السيد في المثلث ٢/٢٣٠. ولم أجد في شعر
الشَّمَزْدَل الذي جمعه الدكتور نوري حمودي القيسي (ضمن شعراء أمويون –
القسم الثاني) .

ونُسِبَ البيتُ في شرح الفيروزآبادي إلى الخنساء، ولم أجد في ديوانها
المطبوع. لكن رأيت لها بيتاً قريباً منه، وهو قولها في أخيها صخر :
حَمَالُ أَلْوِيَةِ هَبَّاطُ أُوْدِيَةِ شَهَادُ أُنْدِيَةِ لِلجَيْشِ جَرَارُ
وليس فيه شاهدٌ .

– في ص (٤٣) جاء قوله : وقال الشَّمَاخُ :
فِي لَيْلَةٍ صِرَّةٌ ضِيْمَاءِ دَاجِيَةٍ مَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهَا كَفَّ مُلْتَمِسِ
قُلْتُ : صَحَّةُ البيتِ :

فِي لَيْلَةٍ صِرَّةٌ طَخِيَاءِ دَاجِيَةٍ لَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهَا كَفَّ مُلْتَمِسِ
ولم أجد في ديوانه، ولا في ما اطلعتُ عليه من المصادر، ونُسِبَ في مثلث
ابن السَّيِّدِ ٢/٢٣٠ إلى المثلث، ولم أجد في ديوانه المطبوع أيضاً .
وطخياء : ليلة شديدة الظلمة قد وارى السحابُ قمرها .

– في ص (٤٣) جاء قوله : قال تَابُطُ شَرَّاءُ :
لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صِرَّتَنَا لَا بَلْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ
لم يعلق المحققُ على البيت بشيء. قلتُ : ومثله في النسبة في شرح
الفيروزآبادي، وهو غير موجود في ديوانه المطبوع، وهو ليس له، بل لمالك بن

أسماء الفزاري كما في الفاضل للمبرد ص: ٤٢ ضمن أربعة أبيات، والرواية فيه :
لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ المَنْقُوشُ صُرَّتَنَا إِلَّا لِمَامًا قَلِيلًا ثُمَّ يَنْطَلِقُ

وهو منسوبٌ إلى جُوَيْةَ بن النَّضْرِ في الحماسة البصرية ١٢/٢، وشرح ديوان المتنبّي المنسوب إلى العكبري ١١٦/١. وهو للنَّضْرِ بن جُوَيْةَ في معاهد التنصيص ٢٠٧/١ .

والبيتُ دون نسبة في دلائل الإعجاز ص : ١٧٤، وشرح ديوان المتنبّي للواحدي ص: ١٥٧. وهو في بعض هذه المصادر برواية (وهو ينطلق)، وقد علّق الجرجاني رحمه الله بأنّ اللائق بالمعنى هو رواية (منطلق) ؛ لأنها تعطي معنى الإثبات لهذا المعنى، أما رواية (ينطلق) فهي تعني التجدّد والحدوث، وذلك غير حسن في حق الممدوح .

– في ص (٤٣) جاء قوله : قال الأفؤد الأودي :

جَاءتْ بَنُو الحَضْرِ انْ شَالَتْ نَعَامَتَهُمْ وَلَمْ يَرُدِّدْ لَهَا دُونَ المَلَا خَبْرَا

قلتُ : المقصود به الأفؤة الأودي، وصحة البيت :

سَارَتْ بَنُو الحُصْنِ إِذْ شَالَتْ نَعَامَتَهُمْ فَلَمْ يَرُدُّوْا لَهُمْ دُونَ المَلَا رَأْسَا

ولم أقف عليه في شعره الذي جمعه العلامةُ عبد العزيز الميمني، رحمه الله تعالى، ضمن الطرائف الأدبية. ولا في شيء من المصادر.

– في (٤٤) جاء قوله : قال القطامي :

حَتَّى وَرَدَّنَ كِمَاتِ الغُورِ مِنْهُ وَقَدْ كَادَ المَلَأُ مِنَ الكَتَانِ يَشْتَعِلُ

قلتُ : صحّة البيت :

حَتَّى وَرَدَنَ رَكِيَّاتِ الْغَوَيْرِ وَقَدْ كَانَ الْمُلَاءُ مِنَ الْكَتَّانِ يَشْتَعِلُ

وهو في ديوانه ص : ٢٧ من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

إِنَّا مُحَيُّوكَ فَاسْلَمَ أَيُّهَا الطَّلُّ وَإِنْ بَلَيْتَ وَإِنْ طَالَتْ بِكَ الطَّيْلُ

— في ص (٤٥) جاء قوله : فأما الأمة فهي الشجّة. قال الشاعر :

فَأَمَّهُ أُمَّةٌ وَاضِحَةٌ فَتَغْرَقُ فِيهَا أَصْبَعُ الْأَسِي

قلتُ : صحّة البيت :

فَأَمَّهُ أُمَّةٌ بِالْفِهْرِ مُوضِحَةٌ فَوَهَاءَ تَغْرَقُ فِيهَا إِصْبَعُ الْأَسِي

ولم أقف عليه فيما اطلعت. والفهر : الحجر ملء الكف، يذكر ويؤنث،

وتصغيرها: فهيرة .

— في ص (٤٥) جاء قوله: وأما الإمة فهي النعمة والخصب. قال عدي بن

زيد:

ثُمَّ بَعْدَ الْفَلَّاحِ وَالْمَلِكِ وَالْإِمَّةِ وَارْتَهُمُ هُنَاكَ الْقُبُورُ

قلتُ : نُسبَ البيت في الإتياع والمزاوجة ص : ٣٦ إلى عدي بن زيد

العبادي، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، وفيه قصيدة على هذا الوزن والروي

مطلعها :

أُرَوَّاحُ مُوَدَّعٍ أَمْ بُكُورُ لَكَ فَاغْمِذْ لِأَيِّ حَالٍ تَصِيرُ

— في ص (٤٦) جاء قوله : فأما القسطنط فهو الجور. قال النابغة الجعدي :
سَارَ فِينَا الْوَلَاةُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ — هِ بِالْقَسْطِ وَالْخَنَاءِ وَالْفُجُورِ

قلتُ : صحّة البيت :

سَارَ فِينَا الْوَلَاةُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ — هِ بِالْقَسْطِ وَالْخَنَاءِ وَالْفُجُورِ

ولم أفف عليه في ديوان النابغة الجعدي المطبوع، والبيت في المثلث لابن
السيد ٣٧٥/٢.

— في ص (٤٦) جاء قوله : قال الشاعر :

بَنَيْتَ لِبَشْرٍ بِالْخَوْرَنْقِ قُبَّةً وَبِالْقَسْطِ قَامَتْ فَاسْتَنَارَ لَهَا الْعُمُرُ
قلتُ : صحّة البيت :

بَنَيْتَا لِعَمْرٍو بِالْخَوْرَنْقِ قُبَّةً أُقِيمَتْ بِقَسْطٍ فَاسْتَنَارَ بِهَا الْعَمَّا

والعمّا هنا : الغيم الرقيق. وفي الصحاح (عمّا) : العماء ممدودٌ : السحاب،
قال أبو زيد : هو شبه الدخان يركب رؤوس الجبال .

— في ص (٤٦) جاء قوله :

وأما القسطنط فهو الذي يتجر به. قال ابن قيس :

أوقتها بالقسطنط والمندل الرطب

قلتُ : صحَّةُ العبارة : وأما القسطنط فهو الذي يُتَبَخَّرُ به .

وصحَّةُ البيت :

أوتَدَّتْهَا بِالْقُسْطِ وَالْمَنْدَلِ الرَّطِّ — بِفَتَاةٍ يَضِيقُ عَنْهَا الْإِزَارُ

وقائله عبيدُ الله بنُ قيسِ الرُّقِيَّاتِ في ديوانه ص : ٢٣ ، والروايةُ فيه :

أوتَدَّتْهَا بِالْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ الرَّطِّ — بِفَتَاةٍ قَدْ ضَاقَ عَنْهَا الْإِزَارُ

— في ص (٤٧) جاء قوله : القمَّةُ بالفتح : ما أخذهُ الأسدُ بفيه. قال الشاعرُ :

مَا كَانَ جَمْعُهُ فِي عَرْضِ سَوَادِهَا — إِلَّا كَقَمَّةِ مَا يَقْتَمُّهُ الْأَسَدُ

قلتُ : صحَّةُ البيت :

مَا كَانَ جَمْعُهُمْ فِي عَرْضِ سَوْرَتِنَا — إِلَّا كَقَمَّةِ مَا يَقْتَمُّهُ الْأَسَدُ

وقائله : هو الحارثُ بنُ عباد ، كما في الأشباه والنظائر للخالدين :

١٤٥/١ ، وجاءت الروايةُ فيه :

مَا كَانَ جَمْعُهُمْ فِي عَرْضِ سَوْرَتِنَا — إِلَّا نُبَابًا هَوَى فَاقْتَمَّهُ الْأَسَدُ

قلتُ : وقد جعلَ المصنِّفُ رحمه الله في القاموس (قمم) هذا المعنى (وهو ما

أخذَهُ الأسدُ بفيه) — (القمَّة) بالضمِّ، ومثله فعلَ ابنُ السَّيِّدِ من قبلُ في كتابه المثلث

٣٨٠/٢ .

— في ص (٤٨) جاء قوله : وقال الحطَّيئةُ :

بِهَالِيلٍ أَبْطَالَ سَادَةً — بَنَى لَهُمْ أَبَاؤُهُمْ وَبَنَى الْجَدُّ

عَلَّقَ الْمُحَقِّقُ بَأَنَّ الْبَيْتَ غَيْرَ وَاضِحٍ فِي الْأَصْلِ .

قُلْتُ : صَحَّةُ الْبَيْتِ :

بِهَالِيلِ أَبطالٍ لَهُمِمْ سَادَةٌ بَنَى لَهُمِ آبَاؤُهُمْ وَبَنَى الْجَدُّ

— فِي ص (٤٩) جَاءَ قَوْلُهُ : قَالَ جَمِيلُ بْنُ مَعْمَرٍ :

فَكُونِي بِخَيْرٍ فِي سُرُورٍ وَغَبِطَةٍ وَإِنْ قَدْ أَرَعَمْتَ صَرْقِي وَهَجْرَتِي

قُلْتُ : صَحَّةُ الْبَيْتِ :

فَكُونِي بِخَيْرٍ فِي كِلَاءٍ وَنِعْمَةٍ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمَعْتُ هَجْرِي وَبِعْضَتِي

وَالْبَيْتُ لَجَمِيلِ بُثَيْنَةَ فِي الْمُحْكَمِ لِابْنِ سَيِّدِهِ ٦٥/٧، وَكَذَلِكَ فِي اللِّسَانِ وَالتَّاجِ
(كَلًّا)، وَهُوَ فِي مَلْحَقِ دِيْوَانِهِ ص: ٢٢٨، وَالرِّوَايَةُ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ :

(فِي كِلَاءٍ وَغَبِطَةٍ) ... وَ(صَرْقِي وَهَجْرَتِي)

وَنَسَبَةُ الْفَيْرُوزِ أَبِي بَدِي فِي شَرْحِ الْمُتَلَثِّاتِ إِلَى الْمُؤْمَلِ، وَلَمْ أَقْفِ عَلَيْهِ فِي
شِعْرِهِ الْمَجْمُوعِ .

— فِي ص (٤٩) جَاءَ قَوْلُ عَنْتَرَةَ :

مِنْ كُلِّ أَرْوَعٍ مَا جِدِ ذِي صَوْلَةٍ مَرَسٍ إِذَا لَحِقَتْ خُصِي بِكُلَاهَا

وَلَمْ يَعْلُقِ الْمُحَقِّقُ بِشَيْءٍ . قُلْتُ : هُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص : ٣٠٥ .

— فِي ص (٥٠) جَاءَ قَوْلُهُ : قَالَ ابْنُ أَحْمَرَ :

إِذْ لَوْ تَرَى شَكْلًا يَكُونُ كَشَكْلِنَا حُسْنًا وَيَجْمَعُنَا هُنَاكَ جِوَارُ

ولم يعلق المحقق عليه بشيء. قلت: البيت للعبّاس بن الأحنف ص : ١٣٨،
وروايته:

إِذَا لَا أَرَى شِكْلًا يَكُونُ كَشِكْلِنَا

- في ص (٥٠) جاء قوله : وَأَمَّا الْجُؤَارُ فَهُوَ الصَّوْتُ الْعَالِي فِي الْحَرْبِ
وغيرها إذا هم يجزون. وقال حسّان بن ثابت رضي الله عنه :
صَبَحْنَا مَازِنًا بَيْنَاتِ قَيْسٍ إِذَا طَعْنَتْ سَمِعْتَ لَهَا جُؤَارًا

قلت : صحّة العبارة : وَأَمَّا الْجُؤَارُ فَهُوَ الصَّوْتُ الْعَالِي فِي الْحَرْبِ
وغيرها، قال الله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ ﴾ . وقال حسّان بن ثابت رضي الله
عنه :

صَبَحْنَا مَازِنًا بَيْنَاتِ قَيْسٍ إِذَا طَعْنُوا سَمِعْتَ لَهُمْ جُؤَارًا

ولم أقف عليه في ديوان حسّان رضي الله عنه .

- في ص (٥١) جاء قوله : وَأَمَّا الْمِسْكُ فَهُوَ الطَّيْبُ . قال الشاعرُ :
كَأَنَّ الْمِسْكَ وَالْكَافُورَ فِيهِ وَصَفَعِ الزَّنَجَبِيلَ عَلَى الْإِحْسَانِ

قلت : صحّة البيت :

كَأَنَّ الْمِسْكَ وَالْكَافُورَ فِيهَا وَطَعْمُ الزَّنَجَبِيلِ عَلَى اللِّسَانِ

ولم أقف على هذا البيت فيما اطلعت عليه من المصادر .

— في ص (٥١) جاء قوله : قال ابنُ أحمَر :

فَلَوْلَا مُسْكَةٌ مِنْ مَاءِ مُزْنٍ تَغَلَّلْنَا لَقَدْ بَرِحَ الْخَفَاءُ

قَلْتُ : الصَّحِيحُ :

وَلَوْلَا مُسْكَةٌ مِنْ مَاءِ مُزْنٍ تَغَلَّلْنَا وَقَدْ بَرِحَ الْخَفَاءُ

ولم أقف عليه في ديوان عمرو بن أحمَر الباهلي، ولكن فيه ص : ٣٩ بيتان مفردان على هذا الوزن والرؤي، يقول في أولهما :

إِذَا ضَنْيَعَتْ أَوْلَ كُلِّ أَمْرٍ أَبَتِ أَعْجَازُهُ إِلَّا السِّتْوَاءُ

ويقول في الآخر :

إِذَا نَزَلَ الشِّتَاءُ بِدَارِ قَوْمٍ تَجَنَّبَ جَارَ بَيْتِهِمُ الشِّتَاءُ

— في ص (٥١) جاء قوله : قال أتبع يصفُ البيتَ الحرامَ ومكَّةَ :

يَأْمَنُ الْوَحْشُ فِيهِ وَالطَّيْرُ حَتَّى يَنْفُرَ الْمَهْرُ فِي وُجُوهِ الْحَمَامِ

قَلْتُ : صِحَّةُ الْعِبَارَةِ : قَالَ تَبَعُ يَصِفُ الْبَيْتَ الْحَرَامَ وَمَكَّةَ :

يَأْمَنُ الْوَحْشُ فِيهِ وَالطَّيْرُ حَتَّى يَنْظُرَ الْهَرُّ فِي وُجُوهِ الْحَمَامِ

ولم أجدهُ فيما اطَّلَعْتُ عليه من المصادر .

— في ص (٥٢) جاء قوله : وَأَمَّا الْحِمَامُ فَهِيَ الْمَوْتُ ، قَالَ عَنْتَرَةُ :

فَمَا قَضَيْتَ مِنْبِتَهُ وَكَفَ وَأَنْسَ أَنْ يَلَاقِيَنِي حِمَامًا

قُلْتُ : لم أقف على هذا البيت في ديوان عنتره، والاضطراب فيه واضح، ولم أستطع إقامته. وقد مثل الفيروز أبادي لهذه اللفظة في شرحه على مثلثات قطرب بقوله : قال عنتره العبسي :

وَسُقْنَا إِلَى زَيْدٍ حِمَامًا فَأَعْوَلْتُ نِسَاءً عَلَى زَيْدٍ بِأَكْنَافٍ مَنَعِجٍ

ولم أقف عليه أيضاً في ديوان عنتره، بل ليس فيه قصيدة على هذا الروي. وهذا البيت ورد أيضاً في المطبوعة منسوباً إلى عمرو بن معد يكرب، وليس في ديوانه، وقد جاء فيها محرّفاً هكذا :

وَسُقْنَا إِلَى زَيْدِ الْحِمَامِ وَأَعْوَلْتُ نِسَاءً عَلَى زَيْدٍ فَلانكف منعجم

وصحته ما سبق ذكره .

ومنعج : اسم وادٍ في ناحية قبيلة دار غني، بين أضاخ وأمرة، كما في معجم ما استعجم ٣/٨٧٦، ومعجم البلدان ٥/٢١٣، ويوم منعج من أيام العرب لبني يربوع بن حنظلة على بني كلاب .

— في ص (٥٢) جاء قوله : قالت أم نوفل :

أَعْوَذُهُ مِنْ حَثِيَّاتِ اللَّمَّةِ
أَزِلُّ رَبِّي هَمُّهُ وَغَمُّهُ

قُلْتُ : صحة الرواية :

أَعْيِذُهُ مِنْ حَادِثَاتِ اللَّمَّةِ
وَأَنْ يُصِيبَ غَمُّهُ وَهَمُّهُ

وقائلته أمُ توفلِ السَّعْدِيَّةُ. ويُنسَبُ إلى عَقِيلِ بنِ أَبِي طَالِبٍ، كما في اللسان
(لمم). وانظر الصَّحاح (لمم). وجاء في تفسير القرطبي ٣١٨/١٠ : وأما قوله :

أَعِيدُهُ مِنْ حَادِثَاتِ اللَّمَّةِ

فيقالُ : هو الدَّهْرُ، ويقالُ : الشَّدَّةُ .

— في ص (٥٢) جاء قوله : قال الشاعر :

بَيْنَا أَجُولُ الْحَيِّ فِي خَلِّ الضُّحَى إِذْ لُمَّةٌ مِنْ آلِ يَشْكُرَ بِالْعَدَا

قلتُ : الصَّحِيحُ :

بَيْنَا أَطُوفُ الْحَيِّ فِي خَلِّ الدُّجَى إِذْ لُمَّةٌ مِنْ آلِ يَشْكُرَ بِالْعَرَى

وقد نسبَ في شرح الفيروزأبادي إلى عنترَةَ، وهو غيرُ موجودٍ في ديوانه،
ونسبَ في المثلث لابن السَّيِّدِ ١٣٩/٢ إلى السُّلَيْكِ بنِ السُّلَكَةِ، وهو في مجموع
شعره ص : ٦٨ نقلًا عن ابن السَّيِّدِ .

— في ص (٥٣) جاء قوله : وأما اللَّبَانُ فهو شَجَرُ الكَنْدَرِ. قال امرؤ القيس :

وَسَالِفَةٌ كَسَمُوقِ اللَّبَا نِ أَضْرَمَ فِيهَا عَرَبِيُّ السُّعْرُ

قلتُ : صحَّةُ البيتِ :

وَسَالِفَةٌ كَسَمُوقِ اللَّبَا نِ أَضْرَمَ فِيهِ الْغَوِيُّ السُّعْرُ

وهو في ديوان امرئ القيس ص : ١٦٥ .

— في ص (٥٤) جاء قوله : فأما الصَّلُّ (بالفتح) فهو ضَرْبُ الحديدِ بعضه على
بعض. قال الشاعرُ :

إِذَا سَمْتُوا التَّقْبِيلَ صَدَّتْ وَأَعْرَضَتْ صُدُودَ أَشْمِ الْخَيْلِ صَلَّ لِجَامِهَا

قلتُ : الصحيح في البيت :

إِذَا سُمَّتْهَا التَّقْبِيلَ صَدَّتْ وَأَعْرَضَتْ صُدُودَ شَمُوسِ الْخَيْلِ صَلَّ لِجَامِهَا

والبيتُ لمجنون ليلي، وهو في ديوانه ص : ١٩٤ . وهو في المثلث لابن السِّدِّ ٢٢٧/٢ أنشده عن قُطْرُبِ دون نسبة .

وفي شرح المثلثات للفيروزآبادي نُسِبَ البيتُ إلى ثُمَامَةَ .

— في ص (٥٤) جاء قوله : وَأَمَّا السَّوْرَةُ غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ فِيهِ الْمَلِكِ . قال النَّابِغَةُ :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سَـوْرَةً تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَبَذَبُ

قلت : البيت في ديوانه ص : ٧٣ .

— في ص (٥٥) جاء قوله : وَأَمَّا الصَّلُّ (بالكسر) فهو الحَيَّةُ الرَّقِيقَةُ الصَّغْرَى التي تكون في الرَّمَالِ . قال زيادُ الأعْجَمُ :

صِلْ يَمُوتُ سَلِيمَةً قَبْلَ الرَّقِيِّ وَمُخَاتِلِ الْعَدُوَّةَ مِتَّصَافِحِ

قلتُ : صِحَّةُ البيتِ :

صِلْ يَمُوتُ سَلِيمَةً قَبْلَ الرَّقِيِّ وَمُخَاتِلِ لِعَدُوِّهِ بِتَصَافِحِ

وهو في ديوان زيادِ الأعْجَمِ ص : ٩٠ . والبيتُ في المثلث لابن السِّدِّ ٢٢٧/٢ ، والفرق بين الأحرف الخمسة ص : ٢٤٦ .

ثالثاً: تعليقات ومناقشات



شعر "أحمد بن أبي طاهر"

(٢٠٤ - ٥٢٨٠هـ)

تعقيب واستدراك

د. عبد الرازق حويزي

الأستاذ المساعد - كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر - مصر

تكمن أهمية تراثنا الأدبي في أنه يحوي الفكر والشعور معاً، حيث نقف في مصادر هذا التراث بقسميه: الشعر، والنثر على هذين العنصرين، ومما يعطي الميزة الكبرى لهذا النوع من التراث أن الفكر فيه يأتي دائماً متشحاً بوشائج لغوية تغذي العقول، ومدثراً بالمشاعر الفياضة، والأحاسيس الأخاذة بمجامع القلوب.

ومن هنا كان اهتمامي بجانب الشعر من التراث الأدبي لأنه القسم الذي تتجلى فيه الميزتان السابقتان، فانصبَّ اهتمامي على طائفة غير قليلة من المجاميع الشعرية، أتناولها بالقراءة تارة، وبالتأمل في أسلوبها، وحقيقة نسبة ما بها من نصوص إلى أصحابها تارة أخرى، وأسفر اهتمامي هذا عن نتائج، هي - من وجهة نظري الخاصة - عظيمة وخطيرة، عظيمة لأنها تضيف جديداً إلى هذه المجاميع، وخطيرة لأنها توضح الخلل الكبير في المنهج الذي تقوم عليه كثير من الدراسات الأدبية والأكاديمية في جامعاتنا.

وتكمن أهمية دراستي لديوان " أحمد بن أبي طاهر "، وغيره من الدواوين الشعرية في أنها ذات أصرة قوية وعميقة بمنهج دراسة الأدب العربي الذي

يشوبه كثير من الخلل في عدد غير قليل من البحوث الأدبية، فهناك عزوف من الجمع الغفير من الباحثين الذين يتناولون دراسة شعراء تمّ جمع شعرهم وتحقيقه في العصر الحديث - بعد ضياع أصول دواوينهم المخطوطة - عن مواصلة بذل الجهد في البحث عن أشعار جديدة لم تتضمنها تلك الدواوين كي تأتي نتائجهم تامة وشاملة، لا يعترها نقص أو قصور، وكذلك هناك قعود واضح من عدد كبير من الدارسين عن التّحقق من نسبة الأشعار التي ضمها الديوان أو الدواوين المجموعة الخاضعة للدراسة، هل هي لهذا الشاعر فعلاً، أو لا؟، أو هل هي صحيحة النسبة لهؤلاء الشعراء، أو لا؟؛ كي يبتعدوا عما يجدونه مختلطاً من أشعار فات المحقق للتبنيح عليها؛ ومن ثم تأتي نتائجهم سديدة وأحكامهم صحيحة، فالظاهر الآن أن باحثي الدراسات العليا يقنعون باليسير من الجهد، فيؤثرون الراحة، ويخلدون إلى الدّعة، ويتناولون في دراستهم الشعر المجموع على ما هو عليه دون مزيد منهم أو تعليق أو تعقيب، ودون أن تظهر بصماتهم العلمية التي يجب أن تفوق بصمات محققي هذه الدواوين.

ولم يقتصر الخطأ الشعري على الشعراء في قرن واحد فقط، بل تعدّى ذلك إلى عصور الأدب المختلفة، حيث نجد مقاطعات بعض الشعراء الجاهليين نسبت في بعض المصادر إلى شعراء أمويين، كما نجد مقاطعات أخرى لشعراء أمويين نسبت لبعض الشعراء العباسيين، كما نجد مقاطعات بعض شعراء القرن الثالث الهجري منسوبة لبعض شعراء القرن الرابع أو الخامس الهجريين.....

ومن هنا تنشأ المعضلة الكبرى في دراسة الأدب العربي، ويكمن الخطأ الفادح في دراسة نصوصه الشعرية؛ إذ يترتب على ذلك اضطراب لا حدّ له، لا يأتي في جميع أحواله بخير، وما ذلك إلا لأن دراساتنا للأدب العربي لم تقم على أسس سليمة، ومن هنا تأتي نتائجنا على الشعراء أولاً، وعلى العصور

الأدبية ثانياً خداجاً ، يشوبها الضعف ، ويعتريها القصور ، والسبب في ذلك أن كثيراً من الباحثين يهملون التحري ، ويترحون البحث والتقصي عن مدى صحة نسبة الأشعار التي يدرسونها لأربابها الذين هم أولى بها وأحق .

و " أبو الفضل، أحمد بن أبي طاهر " علم كبير من أعلام الأدب في العصر العباسي، وهو أحد أعيان القرن الثالث الهجري، ولد عام (٢٠٤هـ) ببغداد، وتوفي بها أيضاً عام (٢٨٠هـ)، تعددت مناحي ثقافته، وتنوع نتاجه العلمي، فتوزع على بعض العلوم العربية؛ إذ كان مؤرخاً، وأديباً، وراويّاً للأشعار والأخبار، وشاعراً مرموقاً من شعراء ذلك القرن.

وعلى مستوى الإبداع الشعري ترك أيضاً غزيراً من القصائد والمقطعات، ضمنها خلاصة تجاربه الشعرية التي بثت في تضاعيفها معاناته، وأحلامه، فجاءت مرأة صقيلة لتطوعات نفسه في رضاها وسخطها، في قبولها ورفضها، في أفراحها وأتراحها؛ ومن ثم مثل شعره حياته خير تمثيل، ورسم دقائق نفسه أدق رسم وتفصيل.

ومما يؤسف له أن معظم نتاجه الشعري قد ضاع مع ضياع كثير من مصادر تراثنا النفيس، ولو وصل إلينا هذا النتاج كاملاً لوقفنا على أمارات غزيرة من الإبداع الفني، وآيات بديعة من التشكيل الجمالي في هذا النتاج.

وقد تدارك الأمر أحد المحققين الأثبات، له جهد يذكر فيشكر في خدمة اللغة العربية، وتراثها الأصيل، ألا وهو الأستاذ: "هلال ناجي" الذي شمر عن ساعد الجد، وراح يغوص في بطون المظان الأدبية والتاريخية حتى أخرج للمكتبة الأدبية والشعرية ديواناً، يكون في متناول أيدي الدارسين؛ لينهلوا منه متى شاؤوا، وأنى أرادوا.

أما جملة ما جمعه المحقق لـ "ابن أبي طاهر" من المقطعات فتبلغ (١٢٢) مقطعة، اشتملت على (٣٧١) بيتاً، وثلاثين شطراً من الرجز، ولا شك أن هذا العدد من الأبيات لا يتسق بأي حال من الأحوال ومكانته الشماء في الأوساط الأدبية، تلك المكانة التي ألمح إليها بعض النقاد كـ "ابن المعتز"، الذي قال في كتابه "طبقات الشعراء" ص ٤١٦: "وشعره أشهر عند الخاصة والعامّة من أن يحتاج أن نوردّه في كتابنا هذا، وله غير كتاب معمول في فنون من الأدب".

وقد نشر الأستاذ المحقق ما جمعه لـ "ابن أبي طاهر" في الكتاب الذي أعده بمشاركة "نوري حمودي القيسي"، ووسماه بـ "أربعة شعراء عباسيون"، وانفرد الأستاذ "هلال ناجي" وحده ومن دون مشاركة د. "نوري القيسي" بجمع شعر "ابن أبي طاهر"، وتحقيقه.

ولم يقصر المحقق عمله على جمع الشعر فقط، بل لقد تجاوز جهده المشكور جمع الشعر إلى تدبيح دراسة قيّمة، تناول فيها كل ما يتعلّق بحياة "ابن أبي طاهر"، وأدرج هذه الدراسة في مقدمة المجموع الشعري الذي أرفده بمجموع آخر لرسائل "ابن أبي طاهر"، أما المجموع الشعري فقد احتلّ من ص ٢٨٩ - ٣٢٨.

ولم أعرف أحدًا قام بالاستدراك على مجموع "هلال ناجي" لشعر "ابن أبي طاهر" سوى: "محمد حسين الأعرجي"، حيث نهض بصنع مستدرك نشره في كتابه "أوهام المحققين" ص ٧٤ - ٧٩، وضمّ هذا الاستدراك أحد عشر بيتاً، منها ثلاثة أبيات تشكك في نسبتها لـ "ابن أبي طاهر"، ولم ترد هذه الأبيات جميعها فيما جمعه المحقق، ولم أدرجها في بحثي هذا، تمّ التقاطها من مخطوطة "تلقيح العقول" لـ "أبي اليسر الرياضي"، ومخطوطة كتاب

"الشعر" لـ "ابن شمس الخلافة" (ت ٦٢٢هـ)، وانطوى مستدرك " محمد حسين الأعرجي" على طائفة من الملحوظات على مجموع شعر " ابن أبي طاهر"؛ منها ما يتعلّق بالمجموع الشعري، ومنها ما يتعلّق بحياة" ابن أبي طاهر"، من حيث مؤلفاته ومن روى عنهم، ويهمّني هنا ما ورد بشأن المجموع الشعري، لذا أثبتّه ملخصاً في النقاط الآتية:

(١) الإشارة إلى عدم خلوص نسبة القصيدة رقم (٥٣)، ص ٣٠٥، ومطلعها:

إِذَا أَبُو أَحْمَدٍ جَادَتْ لَنَا يَدُهُ لَمْ يُحْمَدِ الْأَجُودَانَ الْبَحْرُ وَالْمَطَرُ

ونصّ على أنها تنسب لـ "ابن أبي البغل" في كتاب الشعر لـ " ابن شمس الخلافة"، كما تنسب إلى "أحمد بن محمد الكاتب" لدى " ابن رشيق" في كتابه "العمدة"، و" ابن الرومي" في ديوانه.

قلت: هذه القصيدة من الشعر الذي يلزم إخراجه من شعر "ابن أبي طاهر"، ولم أدرجها في بحثي اكتفاءً بما ذكر "محمد حسين الأعرجي"، وأحيل القارئ إلى تخريجها المكتف لدى " محمد رضوان الداية" في تحقيقه لكتاب الحماسة المغربية ١/٣٩٤.

(٢) الإشارة إلى عدم خلوص نسبة المقطعة رقم (٩٤)، ص ٣١٩، ومطلعها:

وَتَاءَ سَعِيدٌ أَنْ أُعِيرَ رِئَاسَةً وَقَلَّدَ أَمْرًا كَانَ دُونَ رِجَالِهِ

إلى " ابن أبي طاهر"، وعلق "محمد حسين الأعرجي" على هذه المقطعة قائلاً ص ٧٨: " لو كان رجع (أي هلال ناجي) إلى الدر الفريد متمهلاً لخرجها عليه، ولوجوده يقول: إن الأبيات للبحثري، وتروى لابن أبي طاهر، ورجعت إلى ديوان البحثري طبعة دار الكتاب العربي، فوجدت أربعة أبيات منها له."

ولم أدرج هذه المقطعة في بحثي هذا ضمن ما يلزم حذفه من الصحيح من شعر "أحمد بن أبي طاهر" اكتفاءً بذلك.

(٣) الإشارة إلى عدم استقصاء المحقق تخريج بعض الأبيات على الدرّ الفريد؛ كما في القصيدة رقم (٥٣)، ص ٣٠٥، والمقطعة رقم (١٥) حيث قال ص ٧٧ عنهما: "البيت الخامس في الجزء الثالث، والبيت السابع في الجزء الخامس، والثامن في الجزء الأول، والتاسع في الجزء الثاني، ومر على المقطعة رقم (١٥) فخرجها على إرشاد الأريب، وأخبار أبي تمام، وهي في الدرّ الفريد، وورد البيت الثاني منها في موضع آخر من الكتاب.

(٤) الإشارة إلى عدم إثبات المحقق قول صاحب الدرّ الفريد عن البيت:

بَادِرِ بِجُودِكَ مَهْمَا كُنْتَ مُقْتَدِرًا قَلَيْسَ فِي كُلِّ حَالٍ أَنْتَ مُقْتَدِرٌ

"هو للبحثري، وهو في شعر ابن أبي طاهر". وقد أشرتُ إلى ذلك أيضًا في موضعه من هذا البحث.

وأوقف قليلاً أمام قضيتين، تناولهما جامع شعر "أحمد بن أبي طاهر"، ومحققه في الدراسة التي قدم بها للمجموع الشعري، أولى هاتين القضيتين تتمثل في دفاعه عن الشاعر في اتهام "البحثري" ت ٢٨٤هـ "إياه بسرقة الأشعار، وثانيتها تكمن في المنهج الذي اتبعه في جمع الشعر وتحقيقه، الذي تحدث عنه الأستاذ تحت عنوان: "كلمة أخيرة في المجموع الذي جمعناه من شعره ونثره".

وأبدأ حديثي أولاً بالقضية الأولى؛ فأقول: نقل المحقق نصاً صدر عن "جعفر بن حمدان"، جاء في هذا النص ص ٢٧٧ عن "ابن أبي طاهر": "وكان من أسرق الناس لنصف بيت، وثلاث بيت. وكذا قال البحتري".

وقد دحض المحقق كلَّ ما ألصق بـ " ابن أبي طاهر "، وأدبه من تهم، وردت في النص الذي اجترأتُ منه التهمة الأتفة الذكر، التي ردَّ عليها المحقق قائلاً: "أما ادّعاؤه بأنه كان من أسرق الناس لنصف بيت، وثلاث بيت معزّزاً قوله بشهادة البحرّي فهو ادّعاء مردود لثبوت الخصومة بين البحرّي وأبي الفضل من جهة، وتبادلها السرقة.... وشهادة الخصم مردودة فقهاً وشرعاً، ولا سيّما أن أبا الفضل صنّف كتاباً شهيراً في سرقات البحرّي من أبي تمام، وشعر ابن أبي طاهر لا يعزّز هذا التهمة".

وللأمانة العلمية أقول: لقد أجلت النظر في شعر " ابن أبي طاهر"، وعرضته على كثير من الدواوين الشعرية، والمصادر الأدبية وخرجت بنتيجة ربما لا تعزز قول الأستاذ "هلال": " وشعر ابن أبي طاهر لا يعزّز هذا التهمة".

وتكمن هذه النتيجة في قيام " ابن أبي طاهر" في عدة مواضع من شعره بالأخذ من غيره من الشعراء، وقد وصل الأخذ عنده إلى حدِّ مقبوت، حيث لم يكتف بأخذ معنى البيت فقط؛ بل تجاوز الأخذ عنده المعنى إلى اللفظ، وقد وصل به الأمر إلى أن يأخذ البيت كلّهُ بلفظه ومعناه، وقد يكون ذلك على سبيل التّضمين، إلا أن وجود البيت المأخوذ في نثقة أو مقطعة وليس قصيدة لا يعزّز موقف الشاعر في تضمينه، وقد لفت التّضمين نظر الأستاذ " هلال " فأشار إليه مرّة واحدة في هامش ص ٣٢٣، ولفنت إغارة " ابن أبي طاهر" على شعر غيره غير واحد من القدماء، فبادروا إلى النص عليها، وفي كتاب: "الرسالة الموضحة ١٣٢" مثال على ذلك، وفي كتاب: "نور القبس ١٢٥-١٢٦" مثال آخر. ولعلّ كثرة هذا التّضمين هي التي حدثت بـ " البحرّي " إلى اتهامه في ثورته عليه بسرقة الأشعار.

ولا ريب أن انشغال "أحمد بن أبي طاهر" بالتأليف، واختيار الأشعار، وروايتها، كان يؤدي إلى كثرة توارد الجمل اللألاء، والعبارات البراقة، والأبيات السائرة ذات الأمثال النادرة على فكره وشاعريته أثناء النظم، فيقوم بإدراجها في شعره، وربما يكون ذلك من دون قصد منه، ودون معرفة بأرباب هذه الأبيات، وأسوق الآن ما وقفت عليه بشأن هذه القضية:

(١) البيت الثاني من النتفة رقم (٢٨) ص ٢٩٨، وهو:

رَأَى الصَّيْفَ مَكْتُوبًا فَظَنَّ بِأَنَّهُ لِتَصْحِيفِهِ ضَيْفًا فَقَامَ يُوَانِبُهُ

أورد المحقق هذا البيت في نتفة، خرَّجها على مخطوطة المناقب والمثالب. الورقة ٨٢.

قلت: هذا البيت بلا نسبة في ديوان المعاني ٢٠٣/١، ومحاضرات الأدباء ٢٢٧/١، وورد البيت بلا نسبة في نهاية قصيدة في حماسة الظُّرفاء، وهو ضمن مقطعة لمحمد بن مناذر في مجموع شعره المنشور في مجلة المورد - بغداد - ص ٩٣ ع ٢ سنة ٢٠٠٢م، ولم يرد في مجموع شعره المنشور في مكتبة الآداب - القاهرة - ٢٠٠٥م، ومن هذه المقطعة أبيات لـ "أبي نواس" في هجاء سعيد بن سلم بن قتيبة، منها أبيات مذكورة في الغرر والعرر ٢٩٠، وديوانه ٩٤ (ط دار صادر)، وبناء على هذا الإيضاح يتضح أنَّ البيت ليس خالص النسبة لـ "أحمد بن أبي طاهر"، وأنه أخذه وأضاف إليه البيت الأول باختلاف في روايته عن البيت الأول من مقطعة "ابن مناذر"، وأرجح نسبه لـ "محمد بن مناذر" ت ١٩٨هـ.

(٢) البيت الثاني من المقطعة رقم (٥٢)، ص ٣٠٥، وهو:

بَادِرِ بِجُودِكَ مَهْمَا كُنْتَ مُقْتَدِرًا فَلَيْسَ فِي كُلِّ حَالٍ أَنْتَ مُقْتَدِرٌ

هذا البيت مضمّن، نص على ذلك " محمد بن أيّدمر " في كتابه الدرّ الفريد ٥٩/٣، حيث قال: " وهذا البيت للبحثري، وهو هنا تضمين ". وقد وقف على ذلك " محمد حسين الأعرجي "، فأشار إليه في كتابه: " أوهام المحقّقين ص ٧٧".

(٣) البيت الآتي من المقطعة رقم (٩٥)، ص ٣٢٠:

إِن أهدِ نَفْسِي فِهِيَ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ أهدِ مَالِي فَهَوَ مِنْ مَالِهِ

ورد هذا البيت في مجموع شعر "ابن أبي طاهر" ضمن مقطعة من خمسة أبيات خالصة النسبة لابن أبي طاهر، وقد وقفت عليه في عيون الأخبار ٤٠/٣ منسوبًا لبعض العمال، برواية: " فهي من ملكه".

وينظر في هذه القضية أيضاً تعليقي على:

(٤) الننتفة رقم (٤٦).

(٥) والمقطعة رقم (٦٣).

(٦) والمقطعة رقم (١٠٨) تحت ما يلزم حذفه من شعر تمّ إدراجه وهما في ديوان "أحمد ابن أبي طاهر" ضمن هذا البحث.

أما بالنسبة للقضية الثانية، وهي تخصّ المنهج المتبع في جمع شعر "ابن أبي طاهر" فقد أفصح عنه المحقق في قوله: "اعتمدنا في جمع الصبابة من شعر ابن أبي طاهر على عدد كبير من المصادر، من بينها مخطوطات نادرة، مصورتها في خزانتني، وجرى ترتيب هذه الأشعار هجائياً مع ترقيمها،

وتخريج كل منها، وإثبات الاختلاف في الروايات إن تعددت المصادر، ولم نر أفراد ما نسب إليه وإلى غيره في باب مستقل لندرته، مكتفين بالإشارة إليه في الهامش ."

وأقول: في هذا أمران؛ أولهما: ترك ترقيم الأبيات في مجموع شعر " ابن أبي طاهر" كله، وهذا الترقيم لو وُجد لكان من شأنه التسهيل كثيراً على القارئ والدارس متابعة الوقوف على الروايات، والتخرجات.

ثانيهما: ترك أفراد ما نسب للشاعر ولغيره من الشعراء في باب مستقل، فكان من الأفضل لشعر " ابن أبي طاهر" تخصيص قسم في نهاية المجموع الشعري بما نسب إليه، وإلى غيره، وشعر " ابن أبي طاهر" أحوج إلى ذلك من شعر غيره نظراً لاختلاطه بشعر غيره؛ ما أدى إلى إيجاد حصيلة كبيرة من الشعر المتعاور النسبة بينه وبين غيره من الشعراء، فهذا النوع من الشعر - كما سنرى - ليس قليلاً كما ذهب محقق شعر " ابن أبي طاهر"؛ ثم إنه لم ينص في هوامشه على هذا الاختلاف الوارد في نسبة الأشعار سوى مرتين في تخريج المقطعة رقم (٤٥) ص ٣٠٣، والمقطعة رقم (٦٦) ص ٣١٠.

هذا؛ وقد واجهت الأستاذ "هلال ناجي" مشكلة أرقته، وأثارت في نفسه القلق، ولم يستطع التغلب عليها، ألا وهي تصدير معظم شعر " ابن أبي طاهر" في مصادر التراث العربي إما بـ "أنشد"، وإما بـ "أنشدني"، وإما بـ "أنشدنا أحمد بن أبي طاهر"، وهنا لا تتبين النسبة الصحيحة للشعر، هل ما أنشده " ابن أبي طاهر" من أبيات هي من شعره، أو من شعر غيره؟.

ومما زاد الأمر وطأة وغموضاً أمام المحقق ما وقف عليه في كتاب الزهرة من تصدير لبعض المقطعات بـ "أنشدنا أحمد بن أبي طاهر لنفسه"، وبعد بحث الأمر اتضح له أن الشعر المدرج تحت هذا التصدير صحيح النسبة لـ "أبي تمام"، أو "للبحثري" في ديوانيهما، وقد أشار محققا الزهرة إلى ذلك في غير موضع في هوامشه على هذا الكتاب.

قال الأستاذ "هلال ناجي" في هذه المشكلة: "لكن أمراً واحداً ظلّ يثير قلقنا في هذا المجموع، وهو الشعر الذي نقلناه عن كتاب الزهرة، فمعلوم أن ثبوت نسبة الشعر لصاحبه تقتضي عبارة: أنشدني أحمد بن أبي طاهر لنفسه، فإذا لم توجد لفظة (لنفسه) حمل الشعر على أنه من روايته مما أنشده، وليس له، وفي كتاب الزهرة كان الأمر مغايراً لهذه القاعدة المعروفة".

وأعقب على قول المحقق: "فإذا لم توجد لفظة (لنفسه) حمل الشعر على أنه من روايته مما أنشده، وليس له"، فأقول: لم يلتزم الأستاذ بذلك في جمع شعر "ابن أبي طاهر"، فهناك مقطعات كثيرة وردت في كتاب الزهرة، وغيره من المصادر مصدرة بـ "أنشدنا أحمد بن أبي طاهر" دون لفظة "لنفسه"، نقف على هذه المقطعات في مجموع شعر "ابن أبي طاهر"، كما في المقطعات ذوات الأرقام: (١٠)، (٣٨)، (٥١)، (٥٦)، (٧٠)، (١٠٣)، (١٠٤)، (١١٨)، ثم ساق المحقق بعد ذلك أمثلة للاضطراب الحاصل في تصدير شعر "أحمد بن أبي طاهر" في كتاب الزهرة، ولخص الأمر، وأثبت رأيه في التغلب على هذه المشكلة قائلاً ص ٢٨٤: "وجماع القول في هذا: أن ما رواه مصنف الزهرة لابن أبي طاهر إنشاداً أو نسبة يشوبه الاضطراب، فكثيراً ما يقول: أنشدني، دون ورود لفظة لنفسه، ويكون الشعر ثابت النسبة

لأحمد في مصادر أخرى، وقد يحدث العكس تماماً حين ترد عبارة: "أنشدني لنفسه"، ويتضح أن الشعر لأبي تمام في ديوانه وتكون لفظة لنفسه مقحمة. كل هذا دفعني إلى عدم الاعتداد بلفظة لنفسه في هذا الكتاب لاضطراب مصنف الزهرة في إيرادها أحياناً، والسهو عنها أحياناً أخرى، أو إيرادها في غير مواضعها في أحيان ثالثة، وهكذا أثبت المقطعات المرقمات: ٨، ١٠، ٣٧، ٤٩، ٥٤، ٥٨، ٦٧، ٧٨، ٩٧، ٩٨، ١١٢، ١١٥ باعتبارها من شعره على الرغم من أنها صدرت جميعاً في الزهرة بعبارة: "أنشدنا أحمد بن أبي طاهر" دون ورود لفظة: "لنفسه" محكماً نوقي المستند إلى الدليل الداخلي في تحري نسبة هذه المقطعات، فعسى ألا أكون مخطئاً. وبعد: فإن عدد هذه الأبيات المشكوك في نسبتها إليه للسبب المذكور هي ثمانية وعشرون بيتاً.

قلت: لقد قمت بإرجاع كل ما احتوى عليه مجموع شعر "ابن أبي طاهر" من أشعار تم تخريجها على كتاب الزهرة مع التركيز على العبارة التي صدرت بها تلك الأشعار في هذا الكتاب، وكانت النتيجة كالاتي:

- مقطعات صدرت بعبارة: "أنشدني أحمد بن أبي طاهر"، وهي تحمل الأرقام: (١٢)، (٣٨)، (٥١)، (٥٦)، (٦٠)، (٧٠)، (١١٨)، (١٢١) من المجموع الشعري.

- مقطعات صدرت بعبارة: "أنشدنا أحمد بن أبي طاهر"، وهي تحمل الأرقام: (٨)، (٤١)، (٧٨)، (١٠٣)، (١٠٤).

- مقطعات صدرت بعبارة: "أنشدني أحمد بن أبي طاهر لنفسه"، وهي تحمل الأرقام: (١٢)، (٢٩)، (٣٧)، (٤٧).

- مقطعتان صدرتا بعبارة: " وأنشد أحمد بن أبي طاهر"، وهما برقمي: (١٠)، (١٨).

- مقطعة واحدة صدرت بـ " فأجابه"، وهي برقم (٤٥).

وفي ضوء ما رصدتُ أعقبُ على ما ذهب إليه المحقق في نصّه السّابق؛ فأقول:

إن المقطعات التي ذكر أرقامها آنفاً لم ترد جميعها في الزهرة كما ذكر، وإنما ورد منها في هذا المصدر المقطعات ذوات الأرقام ٨، ١٠، ٣٧، ٧٨ فقط، أما بقية المقطعات فقد وردت في مصادر أخرى كما يظهر من تخريجه لها.

(١) إنَّ المقطعة رقم (٣٧) صدرت في الزهرة ١٥٠/١ بعبارة: " وأنشد أحمد ابن أبي طاهر لنفسه في نحو ذلك"، وقد شكَّ المحقق في نسبتها، وليست محلَّ شكٍّ. وهذا مخالف لما ذهب إليه في نصّه السّابق.

(٢) ذكر المحقق أن المقطعات ذوات الأرقام السابقة صدرت جميعها في الزهرة بـ " أنشدنا أحمد بن أبي طاهر " دون ذكر لفظة لنفسه. قلت: ليس الأمر كذلك، فقد صدرت المقطعة رقم (٣٧) بـ " أنشدنا أحمد بن أبي طاهر لنفسه ".

(٣) قال المحقق: إنَّ عدد مجموع هذه المقطعات التي أثبت أرقامها، وشكَّ في نسبتها - من وجهة نظره - إلى " ابن أبي طاهر " ٢٨ بيتاً. قلت: عدد الأبيات في هذه المقطعات ٣٣ بيتاً، وليس ٢٨ بيتاً.

(٤) أما من حيث الشك في نسبة هذه المقطعات لـ"ابن أبي طاهر" فقد عرضتُ جميع هذه المقطعات على مصادر التراث العربي بما فيها الدواوين الشعرية فلم أجد أدنى اختلاف، أو شك في نسبتها لـ " ابن أبي طاهر" ماعدا النتفة رقم (١١٥)، فهي لـ " أبي نواس" في بعض المصادر.

وقصارى القول وحماذاه: أن المحقق الكريم شك في نسبة هذه المقطعات لـ" ابن أبي طاهر"، وأتضح بعد البحث الدقيق أنها صحيحة النسبة إليه ماعدا النتفة رقم (١١٥)، هذه واحدة يتضح من خلالها أن شك المحقق لم يكن في محله، أما الأخرى فتكمن في أن المحقق ترك الشك في نسبة مقطعات كانت تستأهل منه الشك، سأقوم بسردها فيما بعد.

وتوخياً للأمانة العلمية في تحبير هذا البحث جبت كثيراً من مصادر التراث العربي، وجمعت منها كل ما صُدِّرَ بـ " ابن أبي طاهر" من مقطعات واتفق سواء أكانت من شعره، أم لا، وجعلت أعرض هذه المادة الشعرية على المصادر للوقوف على الاختلاف الوارد في نسبتها إليه، ومن ثم القطع بأنها ليست خالصة النسبة لـ" ابن أبي طاهر"، إذا وجد هذا الاختلاف، وإلا فيكون العكس، وكذا تحكيم الذوق، والنظر إلى سمات شعر: "ابن أبي طاهر"، والملابسات الخارجية المتصلة بحياته كوسيلة للحكم على نسبة الشعر إليه.

وعلى هذا الأساس أخرجت من ديوان " ابن أبي طاهر" (٢٠) عشرين مقطعة شعرية، تبين لي أنها أدرجت فيه مع أنها لشعراء آخرين، وليست خالصة النسبة إليه، ولم يشر المحقق إلى ذلك، وعلى هذا الأساس أيضاً أضفت (٢٨) مقطعة، ضمت (٧٨) بيتاً، و(٥) أشطر، صحيحة النسبة لـ"ابن أبي طاهر"، أخل بها مجموع شعره.

وملحوظاتي على مجموع شعر "ابن أبي طاهر" متنوعة، حدا بي تنوعها على أن أوزعها على عناصر مختلفة، ثم أبدأ في معالجة كل عنصر على حدة محاولاً في ذلك سد الثلمات الظاهرة في تحقيق هذا المجموع الشعري؛ رغبة في الوصول به إلى درجة تقترب من الكمال - لأن الكمال المطلق لله - ﷻ - وحده، ومن ثم يقبل الباحث على دراسة شعر: "ابن أبي طاهر"، وهو مطمئن إلى أن ما فيه من شعر إنما هو صحيح النسبة إليه، ومن ثم تأتي نتائجه صحيحة، وأحكامه النقدية على شاعرية الرجل، ومكانته الأدبية سديدة، وهذه العناصر هي:

أولاً: ما يلزم حذفه من شعر تم إدراجه وهماً في مجموع شعر "أحمد بن أبي طاهر".

ثانياً: ما يلزم إضافته إلى مجموع شعر "ابن أبي طاهر" من مقطعات .

ثالثاً: رصد ما لم يرصد من روايات الأبيات.

رابعاً: استقصاء مصادر تخريج القصائد والمقطوعات الشعرية.

تلك هي العناصر التي سأتحرك في إطارها، وسأتناول كل عنصر من هذه العناصر محاولاً رآب صدعه، وتقويم منأده، وأبدأ بالعنصر الأول، وهو:

أولاً: ما يلزم حذفه من شعر تم إدراجه وهماً في مجموع شعر "أحمد بن أبي طاهر".

بدايةً أصرح بما صرّح به الآخرون من أن مهمة جمع الدواوين التي فقدت أصولها المخطوطة مهمة عسيرة، تتطلب ممن يتحمل أعباءها جهداً جهيداً، وزمناً في البحث والتتقيب طويلاً، ويتطلب هذا من جامع الديوان أن يلزم نفسه بملاحقة جميع ما نسب للشاعر من أبيات في المصادر التي لا تحصى كثرة، ثم يتولى بعد ذلك ترتيب ما تجمّع لديه من أبيات وتنسيقه بعد التأكد من سلامة وزنها، واستقامة لغتها، وصواب ضبطها، وصحة نسبتها

لشاعره، فقد تنسب إليه بعض الأبيات في مصدر، ويتلقفها من هذا المصدر على أنها صحيحة النسبة إليه، ثم يفاجأ بعد ذلك أنها منسوبة لشاعر آخر في مصدر آخر، وقد يدرك ذلك بعد فوات الأوان إما بصعوبة بالغة، وإما على سبيل المصادفة !.

ومما يزيد الأمر صعوبة على من ينهض بجمع الشعر وتحقيقه أن يجد بعض الأبيات منسوبة لشاعره، ويجمعها على أنها له، ثم يكتشف بعد ذلك أنها لشاعر آخر لم تذكر في مصدر آخر إلا في ديوانه، ومن هنا تنشأ الصعوبة، وتكون الخطورة في مهمة الجمع والتحقيق.

إذن فعلى المحقق أن يلزم نفسه بملاحقة كل ما نسب للشاعر من شعر في المظان المتعددة، حتى لا يفوته بيت أو أبيات، ثم يقوم بحفظ ما جمعه للشاعر عن ظهر قلب، ثم ينهض بتصفح ما يتمكن من تصفحه من مصادر التراث العربي؛ اللغوي، والأدبي، والتاريخي، صفحة صفحة بما في ذلك الدواوين الشعرية، ولا بد له من الوقوف عند كل بيت في تلك المصادر لكي يتأكد من أن ما قام بجمعه صحيح لشاعره.

وأظن أن ذلك أمر خارج عن نطاق طاقة أي بشر، وقد ينفق الإنسان عمره كله في جمع ديوان وتحقيقه، ولا يتأتى له ما يتطلع إليه ! .

ومن هنا أقرُّ بأن مهمة جمع الدواوين التي ضاعت أصولها المخطوطة مهمة شاقة وعسيرة، فهي أصعب بكثير من تحقيق الديوان المخطوط، ولكنها على قدر صعوبتها ومشقتها مثمرة، تعطي نتائج طيبة، إذ تنفخ الروح في ديوان عبثت به أظافر الإهمال، وألقت به أيادي الضياع في مكان سحيق، فضاء منا، ونذنا، ومن هنا يقبل الباحث على تلك المهمة العسيرة بعزيمة جبارة، وضمير راض.

وقد بذل المحقق جهداً مشكوراً في جمع شعر "ابن أبي طاهر" وتحقيقه، وعلى الرغم من جهده هذا لم تسلم محاولته في هذا النطاق من الملحوظات، شأنه في ذلك شأن أي عمل بشري، حيث نسب كثيراً من المقطعات "لابن أبي طاهر"، وقد ثبت لديّ - بعدما طالعت كل ما احتوى عليه مجموع شعره، وقمتُ بإرجاع ما به من شعر على كثير من مصادر التراث العربي - أنه قام بإدراج (٢٠) عشرين مقطعة شعرية ليست خالصة النسبة لـ "ابن أبي طاهر" في مجموع شعره دون أن ينسب إزاء إحداها ببنت شفة تفيدُ بأن هناك اختلافاً حاصلًا في نسبتها.

وهاهي ذي تلك المقطعات سردتها هنا، وذكرت قبل كل مقطعة رقمها، ورقم صفحتها في المجموع الشعري، ثم أعدت تحقيقها من جديد مضيفاً إليها ما عثرت عليه مما لم يرد في المجموع الشعري من زيادات في الروايات، والتخرجات، ونصصت على اسم الشاعر، أو الشعراء الذين نسبت إليهم ليأخذ دارس الشعر حذرَه منها كي تكون دراسته قائمة على أسس متينة؛ ومن ثم تأتي نتائجُه على النتاج الشعري للشاعر سليمة.

(١) المقطعة رقم (٣)، ص ٢٩٠ وتقع في أربعة أبيات، هي:
[من الطويل]

- | | |
|---|---|
| ١- حَبِيبِي حَبِيبٌ يَكْتُمُ النَّاسَ أَنَّهُ | لَنَا حِينَ تَرْمِينَا الْعُيُونَ حَبِيبُ |
| ٢- يُبَاعِدُنِي فِي الْمُلْتَقَى وَقُوَادُهُ | - وَإِنْ هُوَ أَبْدَى لِي الْبِعَادَ- قَرِيبُ |
| ٣- وَيُعْرِضُ عَنِّي وَالْهَوَى لِي مُقْبِلُ | إِذَا خَافَ عَيْنًا أَوْ أَشَارَ رَقِيبُ |
| ٤- فَتَخْرَسُ مِنَّا أَلْسُنٌ حِينَ نَلْتَقِي | وَتَنْطِقُ مِنَّا أَعْيُنٌ وَقَلُوبُ |

الرواية: (١) ورد البيت الأول في ريحانة الألبا برواية: "حُبّه * لنا حين تلقانا العيونُ قلوبُ".

(٢) وورد البيت الثالث فيه أيضاً برواية: "والهوى منه مُقبِلٌ".

(٤) وورد البيت الرابع فيه كذلك برواية: "فتتطِقُ مناً....وتخرسُ منا أعين وقلوبُ".

التعقيب: أدرج المحقق هذه المقطعة في مجموع شعر ابن أبي طاهر من دون أن يشير إلى الاختلاف الوارد في نسبتها إليه، فهي للبحرّي في ريحانة الألبا ٤٥/١، وعلق محقق الريحانة على هذه الأبيات قائلاً: "ويبدو أن الأبيات للمترجم (حسن بن محمد البوريني)، فإني لم أجدها في أي من طبقات ديوان البحرّي"، وبناء على هذا الاختلاف الوارد في نسبة هذه المقطعة يلزم عدم الركون إلى صحة نسبتها لـ "ابن أبي طاهر" جملة واحدة.

(٢) النتفة رقم ٤ ص ٢٩٠، وتقع في بيتين، هما:

[من الخفيف]

١- كَمَلَتْ فِي الْمُبَرِّدِ الْأَدَابُ وَأَسْتَقَلَّتْ فِي عَقْلِهِ الْأَلْبَابُ
٢- غَيْرَ أَنْ الْفَتَى كَمَا زَعَمَ النَّأ سَ دَعِيٌّ مُصَحَّفٌ كَذَابُ !

الرواية: (١) ورد البيت الأول في ديوان الحمدوي برواية: "واستخفت"، وورد في تاريخ بغداد برواية: "كثرت في المبرد".

التعقيب: أدرج المحقق هذه النتفة في مجموع شعر ابن أبي طاهر على أنها صحيحة النسبة إليه، وخرجها على مصدر واحد فقط، هو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ١٥٦/١.

قلت: النتفة ليست خالصة النسبة لابن أبي طاهر، فهي للحمدي في مجموع شعره مج ٢/٢٤/٧٧ من مجلة المورد، فيلزم إذن حذفها من الصحيح من شعره، وإسقاطها من دراسته، ووضعها وأمثالها في قسم خاص في نهاية مجموع شعر" ابن أبي طاهر" تحت عنوان: "ما نسب إلى الشاعر وإلى غيره من الشعراء"، وذكر محقق ديوان الحمدي أنها لابن أبي طاهر في تاريخ بغداد ٣/٣٨٦ .

(٣) المقطوعة رقم ٧ ص ٢٩١، وتقع في أربعة أبيات، هي:
[من المتقارب]

١- حُجِبْتُ وَقَدْ كُنْتُ لَا أُحْجَبُ وَأُبْعِدْتُ عَنْكَ فَمَا أَقْرَبُ!
٢- وَمَا لِي ذَنْبٌ سِوَى أَنْنِي إِذَا أَنَا أَغْضِبْتُ لَا أَغْضَبُ!
٣- وَأَنْ لَيْسَ دُونَكَ لِي مَرْغَبٌ وَلَا دُونَ بَابِكَ لِي مَذْهَبُ
٤- فَلَيْتَكَ تَبْقَى سَلِيمَ الْمَكَانِ وَتَأْذُنُ إِنْ شِئْتَ أَوْ تَحْجُبُ

الرواية: (٣) ورد البيت الثالث في دمية القصر برواية: "مطلبمرغب".

التعقيب: أثبت المحقق هذه المقطعة في مجموع شعر ابن أبي طاهر على أنها خالصة النسبة إليه، وليس الأمر كذلك، فهي في دمية القصر ٣١٤/١ لأبي غانم الكاتب، وبناء على هذا يلزم إخراجها من الشعر الذي خلصت نسبته إلى "ابن أبي طاهر"، والجدير بالذكر أن البيت الثاني من هذه المقطعة ورد منسوباً إليه في الدرّ الفريد ٥/٣٣٣.

(٤) المقطعة رقم (١٨)، ص ٢٩٤، وهي في ثلاثة أبيات، هي:

[من الوافر]

١- وَمَجْلِسَ لَذَّةٍ لَمْ نَقَوْ فِيهِ عَلَى شَكْوَى وَلَا عَذَّ الذُّنُوبِ
٢- فَلَمَّا لَمْ نَطُقْ فِيهِ كَلَامًا تَكَلَّمَتِ الْعُيُونُ عَنِ الْقُلُوبِ
٣- وَفِي غَمَزِ الْحَوَاجِبِ مُسْتَرَاخٍ لِحَاجَاتِ الْمُحِبِّ إِلَى الْحَبِيبِ

الرواية: (١) ورد البيت الأول في الزهرة برواية: "ولا عذر الذنوب"،
وورد في ديوان المعاني برواية: "بمجلس الشكوى".

(٢) وورد صدر البيت الثاني في ديوان مجنون ليلى برواية "إذا خفنا من
الرقباء".

(٣) وورد البيت الثالث في المصدر السابق برواية: "وفي غمز الجوانح".

التعليق: أدرجت هذه المقطعة في مجموع شعر ابن أبي طاهر دون
إشارة تفصح عن الاختلاف الوارد في نسبتها إليه، وهذا أمر يقطع بأنها
صحيحة النسبة إليه، وليس الأمر كذلك، ويتضح لنا الأمر من التخريج الآتي:

▪ البيت الثالث للرقاشي في المحب والمحبوب ١٤٣/٤.

▪ والبيتان : الثاني والثالث لمجنون ليلى في مجموع شعره ٨١.

▪ والبيت الأول لأعرابي من مقطعة وردت في أربعة أبيات في ديوان
المعاني ٣٥٢/١، وزهر الآداب ٢٩٨/١، وهي بلا نسبة في الزهرة ١١٤/١.

(٥) النتفة رقم (٤٢)، ص ٣٠٢، وتقع في بيتين، هما:

[من الطويل]

١- إِذَا مَا الْمَنَايَا أَخْطَأْتِكَ وَصَادَفْتِ حَمِيمَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهَا سَتَعُودُ
٢- وَإِنَّ امْرَأً يَنْجُو مِنَ النَّارِ بَعْدَمَا تَزُوْدَ مِنْ أَعْمَالِهَا لَسَعِيدُ

التعقيب: أدرج المحقق هذه النتفة في مجموع شعر أحمد بن أبي طاهر اعتماداً على المحاسن والمساوي ٣٤٦ - ٣٤٧.

قلت: وهذه النتفة أيضاً ليست خالصة النسبة لأحمد بن أبي طاهر، لذا يلزم حذفها من الصحيح من شعره، وعدم الالتفات إليها في دراسته؛ لأنها ليزيد ابن الصقيل العقيلي في المصادر الآتية:

الكامل ١٣٥/١ ضمن مقطعة مكونة من ثلاثة أبيات، والبيت الثالث هو:

ألا قل لأربابِ المَخائِضِ أهملوا فقد تابَ ممّا تعلمونَ يزيدُ

والنوار لأبي زيد الأنصاري ٤٨٩، والتذكرة الحمدونية ٢٢٣/١ بتقديم البيت الثاني على الأول، والبيت الثاني له في عيون الأخبار ٣٦٩/٢، وربع الأبرار ٤٣٢/١، وحرقت فيه كلمة الصقيل إلى الطفيل، وزهر الأكم ٢٨٧/٢، وذكر معه في هذه المصادر البيت المذكور آنفاً، والثاني أيضاً في بهجة المجالس ١٨٩/١ لأعرابي.

(٦) النتفة رقم ٤٦ ص ٣٠٣ وتقع في بيتين، هما:
[من الطويل]

١- وَمَا الشَّعْرُ إِلَّا السَّيْفُ يَنْبُو وَحَدُّهُ حُسَامٌ، وَيَمْضِي وَهُوَ لَيْسَ بِذِي حَدِّ

٢- وَلَوْ كَانَ بِالْإِحْسَانِ يُرْزَقُ شَاعِرٌ لِلْجَدَى الَّذِي يُكْدِي، وَأَكْدَى الَّذِي يُجْدِي

الرواية: (١) ورد البيت الأول في التمثيل والمحاضرة برواية: "كهام ويمضي.

التعقيب: أدرج المحقق هذه النتفة في مجموع شعر " ابن أبي طاهر"،
وخرّجها على مصدرين، يضاف إليهما ربيع الأبرار ٣٠٨/١، والدر الفريد
٣١٦/٥، فهي لهذا الشاعر فيهما، والأول منها لعلي بن الجهم في التمثيل
والمحاضرة ١٨٨، وعن هذا المصدر أدرجته في استدراكي الموسوم بـ
"البرهان عما في ديوان علي بن الجهم من وهم ونقصان" المنشور في مجلة
العرب ص ٢١٠ ج ٣، ٤ / ٤٠ س / ٢٠٠٤م، ثم كتبت بحثاً آخر بعنوان
"عودة إلى ديواني علي بن الجهم والبيغاء"، ذكرت فيه أنه ثابت في مجموع
شعر أحمد بن أبي طاهر ٣٠٣، وبناء على هذا يلزم إسقاط هذه النتفة أيضاً من
مجموع شعر ابن أبي طاهر، وعدم الاعتداد بصحة نسبتها إليه، وإلا لأوقعنا
الشاعر فيما دحضه المحقق عنه في دراسته للاتهامات التي وجهت إلى أدبه.

(٧) النتفة رقم (٥١)، ص ٣٠٥ وتقع في بيتين، هما:

[من الطويل]

١- يَكَلِّمُهَا طَرْفِي فَتُومِي بِطَرْفِهَا فَتُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ مِنَ الْوَجْدِ

٢- فَإِنْ نَظَرَ الْوَأَشُونَ صَدَّتْ وَأَعْرَضَتْ وَإِنْ غَفَّلُوا قَالَتْ: أَلَسْتَ عَلَى الْعَهْدِ

الرواية: (١) ورد البيت الأول في ديوان بشار بن برد برواية: " فيخبر".

التعقيب: يلزم حذف هذه النتفة من مجموع شعر " ابن أبي طاهر" كذلك،
فهي ليست له، بل هي لبشار بن برد في ديوانه ٥٢/٤، وخرجها محققه على
المختار من شعر بشار ٦٢.

(٨) الأبيات ٦ - ٩ من القصيدة رقم (٦٣)، ص ٣٠٩ وهي:
[من مجزوء الكامل]

- ١- قَالَتْ غُبَارٌ قَدْ عَلَا
٢- هَذَا الَّذِي نَقَلَ الْمَلُو
٣- قَالَتْ: ذَهَبَتْ بِحُجَّتِي
٤- يَا هَذِهِ ! أَرَأَيْتَ لِي
كَيْ قَقُلْتُ: ذَا غَيْرُ الْغُبَارِ
كَيْ إِلَى الْقُبُورِ مِنَ الدِّيَارِ
عَنِّي بِخُسْنِ الْاِعْتِدَارِ
لَا مُذْ خَلِقْتَ بِلَا نَهَارِ

الرواية: (٩) ورد البيت الرابع في طبقات الشعراء برواية: " ليلاً يستنير
بلا نهار "

التعقيب: تم إدراج هذه الأبيات في مجموع شعر " ابن أبي طاهر " في
نهاية قصيدة مكونة من تسعة أبيات، وقد وقفت على الأبيات السابقة منسوبة
لعوف بن محلم الخزاعي في طبقات الشعراء ١٩١ في مقطعة مكونة من ستة
أبيات، وعليه فيلزم إسقاط هذه الأبيات من مجموع شعر " ابن أبي طاهر"،
وطرح الاستناد عليها في دراسته، وعدم الاعتداد بها في صحة نسبتها إليه،
وإلا لأوقعناه فيما دحضه المحقق عنه في دراسته للاتهامات التي وجهت إلى
أبيه.

(٩) النتفة رقم (٦٨)، ص ٣١٠، وتقع في بيتين ، هما:
[من مجزوء الكامل]

- ١- كُنَّا نَخَافُ مِنَ الزَّمَا
٢- لَمْ نَدْرِ أَنَّكَ بِالْعَمَى
نَ عَلَّيْكَ إِذْ عَمِيَ الْبَصَرُ
تَغْنَى وَيَفْتَقِرُ الْبَشَرُ

الرواية: (١) ورد البيت الأول في الديارات، ومعجم الأدباء، والوافي بالوفيات برواية: "قد كنت خفت يد..... إذ ذهب".

(٢) وورد البيت الثاني في الديارات، ومعجم الأدباء، والوافي بالوفيات برواية: "لم أدر".

التعقيب: ورد هذان البيتان في مجموع شعر ابن أبي طاهر على أن نسبتها خالصة إليه، وليس الأمر كذلك، فهما لأبي علي البصير في مجموع شعره ٢ / ٣٠٨، (ضمن ما نسب إليه وإلى غيره). وزد عليه الديارات للشابستي ٨١، ومعجم الأدباء ٦ / ٢٤٠٦، والوافي بالوفيات ٤ / ٣٤١.

(١٠) المقطعة رقم (٧٣) ص ٣١٣، وهي:

[من الكامل]

١- يا مَنْزِلًا لَعِبَ الزَّمَانُ بِأَهْلِهِ	طَوْرًا يُفَرِّقُهُمْ وَطَوْرًا يَجْمَعُ
٢- أَيْنَ الَّذِينَ عَهَدْتُهُمْ بِكَ مَرَّةً	كَانَ الزَّمَانُ بِهِمْ يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
٣- أَصْبَحْتَ تَفْرَعُ مِنْ رَأْيِكَ وَطَالَمَا	كُنَّا إِلَيْكَ مِنَ الْحَوَادِثِ نَفْرَعُ
٤- أَيَّامَ لَا أَغْشَى لِأَهْلِكَ مَرْبَعًا	إِلَّا وَقِيهِ لِلْمَسْرَةِ مَرْبَعُ
٥- لَهْفِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لَهْفًا يَنْفَعُ	أَوْ أَنَّ ذَهْرًا رَاحِمٌ مِّنْ يَجْزَعُ
٦- مَا كَانَ ذَاكَ الْعَيْشُ إِلَّا خُلْسَةً	خَطْفًا كَرَجَعِ الطَّرْفِ أَوْ هُوَ أُسْرَعُ

الرواية: (١) ورد البيت الأول في وفيات الأعيان، والمستطرف، وإعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس ٢٦٤ برواية: " فأبادهم بتفرق لا يجمع"، وورد في وفيات الأعيان، والمستطرف برواية: " عبث الزمان".

(٢) وورد البيت الثاني في إعلام الناس برواية: "إن الذين عهدتم فيما مضى".

(٣) وورد البيت الثالث في إعلام الناس برواية: "من المخاوف تضرع".

(٤) وورد البيت الرابع في المستطرف برواية:

أَيَّامَ لَا يُغَشَى لِذِكْرِكَ مَرْتَبَعٌ إِلَّا وَفِيهِ لِلْمَكَارِمِ مَوْضِعٌ

التعقيب: أدرج المحقق هذه المقطعة في مجموع شعر ابن أبي طاهر، وقد جمعها من المنازل والديار لأسامة بن منقذ ص ٧-٨.

قلت: الأبيات ١-٤ من هذه المقطعة ليست خالصة النسبة لابن أبي طاهر، ولو تتبع المحقق تخريج مصطفى حجازي لها في هامش المنازل والديار لأدرك ذلك، وها هو ذا تخريجها في هذا المصدر: "الأبيات ١، ٢، ٣، إعلام الناس ١٥٣ من غير عزو، وحكي أن الرشيد (هارون) قرأها مكتوبة في لوح على أحد جدران بني برمك بعدما أبادهم، وزاد بعد البيت الثالث:

ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أَكْنَافِهِمْ وَبَقِيَ الَّذِينَ حَيَاتُهُمْ لَا تَنفَعُ

وفي محاضرات الأدباء ٢/٢٦٩ أبيات لابن أبي طاهر في مثل هذا المعنى. والبيتان ١، ٢ أوردهما ابن خلكان (وفيات الأعيان ١/٣١٣) في ترجمة جعفر بن فلاح من قواد المعز لدين الله الفاطمي، حكى بعضهم: "أنه قرأها على قصر جعفر بعد قتله". وأضيف إلى هذا التخريج: الأبيات ١، ٢، ٤ والبيت المثبت آنفا بلا نسبة في المستطرف ٢/٣٣٠.

ولا شك أن قراءة "هارون الرشيد" لهذه الأبيات تثبت عدم خلوص نسبتها لابن أبي طاهر، لتقدم زمنه على زمن ابن أبي طاهر، فمعروف أن مولد هارون كان عام (١٤٩هـ)، وأن وفاته كانت عام (١٩٣هـ) أي قبل مولد ابن أبي طاهر عام (٢٠٤هـ).

(١١) المقطوعة رقم (٧٤)، ص ٣١٣، وتقع في أربعة أبيات، هي:
[من الطويل]

١- إِذَا كُنْتَ تَأْتِي الْمَرْءَ تُعْظِمُ حَقَّهُ وَيَجْهَلُ مِنْكَ الْحَقَّ فَالْهَجْرُ أَوْسَعُ

- ٢- فَفِي النَّاسِ أُبْدَالَ وَفِي الْهَجْرِ رَاحَةٌ وَفِي النَّاسِ عَمَّا لَا يُوَاتِيكَ مَقْنَعُ
 ٣- وَإِنَّ امْرَأً يَرْضَى الْهَوَانَ لِنَفْسِهِ حَرِيٌّ بَجَدَعِ الْأَنْفِ وَالْجَدَعُ أَشْنَعُ
 ٤- فَدَعَّ عَنْكَ أَفْعَالًا يَضُرُّكَ فِعْلُهَا وَسَهْلٌ حِجَابًا إِذْنُهُ لَيْسَ يَنْفَعُ

الرواية: (١) ورد البيت الأول في التذكرة الحمدونية برواية: "تأتي المرء توجب"، وورد في الصداقة والصديق برواية: "توجب".

(٢) وورد البيت الثاني في ديوان ابن عبد ربه برواية: "وفي الناس أبدال... عن لا".

(٣) وورد البيت الثالث فيه أيضًا برواية: "الأنف والأنف أسنع".

التعقيب: أدرج المحقق هذه المقطعة في مجموع شعر "ابن أبي طاهر" على أنها خالصة النسبة إليه، وليس الأمر كذلك، فيلزم حذفها من الصحيح من شعره، لأنها لابن عبد ربه، فقد وردت في مجموع شعره ١٢١ ما عدا البيت الأخير، ونسبها ابن عبد ربه لنفسه أيضًا في كتابه العقد الفريد ٧٦/١، فلعن ابن أبي طاهر (ت ٢٨٠هـ) أخذها وأضاف إليها البيت الأخير هذا، أو لعن ابن عبد ربه (ت ٣٢٨هـ) أخذها من ابن أبي طاهر وحذف منها البيت الأخير. والمقطعة لابن أبي طاهر في طراز المجالس ٨٠-٨١، والأول منها بلا نسبة في الصداقة والصديق ٢٦٦، والتذكرة الحمدونية ١٣٠/٣، وعلى أي حال يلزم الحذر في الاعتداد بصحة نسبة المقطعة إليه.

(١٢) المقطوعة رقم (٨٠)، ص ٣١٥، وتقع في ثلاثة أبيات، هي:

[من البسيط]

- ١- ما من صديق - وإن تمت صداقته يوماً - بأنجح في الحاجات من طبق
 ٢- إذا تعمم بالمنديل منطلقاً لم يخش نبوة بواب ولا غلق
 ٣- لا يكذبن، فإن الناس مذخقوا لرغبة يكرمون الناس أو فرق

الرواية: (١) ورد البيت الأول في المحاسن والأضداد، وبهجة المجالس برواية: "وإن أبدى مودته"، وورد في المثل السائر برواية: "وإن صحت".

(٢) ورد البيت الثاني في عيون الأخبار، والبصائر والذخائر، والمثل السائر، والغرر والعرر برواية: "إذا تلتئم"، وورد في المحاسن والأضداد، ونثر النظم برواية: "إذا تقنع"، وورد في بهجة المجالس برواية: "إذا تلتئم... لم يخش صولة"، وورد في البصائر والذخائر برواية: "لم يخش".

(٣) وورد البيت الثالث في المصادر السابقة برواية: "لا تكذبين"، وهي رواية أدق من الرواية الواردة في مجموع شعر "ابن أبي طاهر"، وورد في محاضرات الأدباء، وديوان أبي العتاهية برواية: "لا تكذبين.... عن رغبة يعظمون"، وورد في المحاسن والأضداد برواية: "لا تكثرن.... لرغبة كلما يعطون أو فرق".

التعليق: تم إدراج هذه المقطعة في مجموع شعر "ابن أبي طاهر" اعتمادًا على مصدر واحد فقط، هو مخطوط المناقب والمثالب، الورقتان ٤٥، ٤٦. ولم أقف في مجموع شعر "ابن أبي طاهر" على نص يفيد بأنها تنسب إلى غيره، وهذا مما يقطع بأنها خالصة النسبة إليه، وهذا أمر مجاني للواقع، وسيوضح ذلك من التخريج الآتي:

المقطعة لبعض المحدثين في عيون الأخبار ١٢٣/٣، وهي بزيادة بيت وبلا نسبة في نثر النظم وحل العقد ١٥٥، وبهجة المجالس ٢٨٢/١، والبيت الزائد حسب روايته في نثر النظم هو:

إن الفعال فويق النجم مطلبه والقول يوجد مطروحًا على الطرق
وهي بلا نسبة في المحاسن والأضداد ٢٠٥، والبصائر والذخائر ١٩٨/٨،
ومحاضرات الأدباء ١٠٤/٢، والغرر والعرر ٤٥٠، وتمثل ابن الأثير بالبيتين
١، ٢ في كتابه المثل السائر ٤٠/٢. والمقطعة في ديوان أبي العتاهية ٥٨٩ في
أربعة أبيات منها البيت المثبت آنفًا .

(١٣) النتفة رقم (٨١)، ص ٣١٥ وتقع في بيتين ، هما :
[من الطويل]

١- وَلَيْسَ فَتَى الْفَتِيَانِ مَن رَاحَ وَاعْتَدَى لَشْرَبِ صَبُوحٍ أَوْ لَشْرَبِ غَبُوقِ
٢- وَلَكِنْ فَتَى الْفَتِيَانِ مَن رَاحَ أَوْ غَدَا لِحُزْنٍ عَدُوٍّ أَوْ لِنَفْعِ صَدِيقِ

الرواية: (١) ورد البيت الأول في شرح ديوان الحماسة، والتذكرة
الحمدونية، والتذكرة السعدية، ومجموعة المعاني، والمستطرف، برواية:
وليس فتى الفتيان من جل همّه صبح وإن أمسى فضل غبوق
وفي شرح ديوان الحماسة: " كل همه".

(٢) وورد البيت الثاني في عيون الأخبار، والعقد الفريد، والجليس
والأنيس، وبهجة المجالس، والتبيان في شرح الديوان، والتذكرة الحمدونية،
برواية: "من راح واعتدى".

التعقيب: أدرج المحقق هذه النتفة في مجموع شعر أحمد بن أبي طاهر
اعتمادًا على مصدر واحد، على أنها خالصة النسبة إليه، وليس الأمر كذلك
فهي بلا نسبة في المصادر الآتية:

عيون الأخبار ١٧٨/٣، والعقد الفريد ١٧/٣، وشرح ديوان الحماسة
١٦٧٠ برقم ٧٣٣، وبهجة المجالس ٦٤٩/١، والتذكرة الحمدونية ٢٥/٢،
والتذكرة السعدية ١٢٠، ومجموعة المعاني ٨٣٧/٢، والمستطرف ٣٧٩/١،
وشرح نهج البلاغة ١٤٣/١١، والتبيان في شرح الديوان ١٧٤/١، وعزاها
مؤلفه لراجز، لم يذكر اسمه، والنتفة من الطويل، وليست من الرجز، والأول
بلا نسبة أيضا في الواسطة ٢٧٢.

وهي لوالبة بن الحباب في الجليس والأنيس ١٤٩/٢، والحماسة البصرية
٩٠٧/٢.

وهي للحسين بن مطير الأسدي في مجموع شعره ٢٢.

(١٤) النتفة رقم (١٠٤)، ص ٣٢٢، وتقع في أربعة أبيات، هي:

[من الطويل]

١- إشارَةٌ أفواه، وَغَمَزُ حَوَاجِبِ وَتَكَسِيرُ أَجْفَانِ، وَكَفٌ تُسَلِّمُ
٢- وَالسُّنْنا مَعْقُودَةٌ عَن شَكَاتِنَا وَأَبْصارُنَا عَنها الصَّبَاباتُ تُفْهَمُ

الرواية (١) ورد البيت الأول في ديوان أبي تمام برواية:

إِشارَةٌ أفواهٍ وَغَمَزُ حَوَاجِبِ وَتَكَسِيرُ أَبْصارٍ وَطَرْفٌ يُسَلِّمُ

(٢) وورد البيت الثاني في ديوان أبي تمام برواية:

وَالسُّنْنا مَمْنُوعَةٌ مِّن مُرَادِنَا وَأَبْصارُنَا عَنَّا تُجِيبُ وَتُفْهَمُ!

التعقيب: تم إدراج هذه النتفة في مجموع شعر أحمد بن أبي طاهر على أنها من الشعر الخالص النسبة إليه، وليس الأمر كذلك، فقد وقعت عليها في ديوان أبي تمام ٢٧٢/٤ بالرواية المثبتة آنفاً ضمن مقطعة في أربعة أبيات، كما وقعت على البيت الأخير منها في طائفة من المصادر ضمن مقطعة في ثلاثة أبيات، شذت بها إحدى الجوارى في زمن المأمون. والمصادر التي روت المقطعة هي: العقد الفريد ٢/٢٠٩، والمستجد من فعلات الأجواد ٤٠، وثمرات الأوراق ٢٥٧، ونهاية الأرب ٣/٣٣١، وتزيين الأسواق ١/٣٥٥، وإعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس ٣٤٢، والبيتان اللذان وردا في ديوان أبي تمام قبل البيتين المثبتين آنفاً هما :

يُتَرَجِّمُ طَرْفِي عَن لِسَانِي بِسِرِّهِ فَيُظْهِرُ مِن وَجْدِي الَّذِي كُنْتُ أَكْتُمُ
أَلَيْسَ عَجِيباً أَنْ بَيْتاً يَضُمُّنِي وَإِيَّاكَ لَا نَخْلُو وَلَا نَتَكَلَّمُ

والبيت المذكور في المصادر المثبتة آنفاً، ولم يذكر في ديوان أبي تمام هو:
سوى أعين تبدي سرائر أنفس وتقطيع أنفاس على النار تضرم

وبذلك يكون مجموع هذه المقطعة خمسة أبيات.

(١٥) النتفة رقم (١٠٦)، ص ٣٢٣، وتقع في بيتين، هما:

[من الطويل]

١ - يَعُدُّونَ لِي مَالاً فَهُمْ يَحْسُدُونَنِي وَذُو الْمَالِ قَدْ يُعْرِى بِهِ كُلُّ مُعْتَمِرٍ
٢ - وَلَوْ حَسِبُوا مَالِي طَرْفِي وَتَالِدِي وَقَرَضِي وَقَرَضِي لَمْ يَكُنْ نِصْفَ دِرْهَمٍ

التعقيب: تم إدراج هذه النتفة في مجموع شعر " ابن أبي طاهر " اعتمادًا على مخطوطة المناقب والمثالب، وفي هذا نظر، فهي للمستهل بن الكميت الأسدي في كتاب الورقة ٨٣، ومعجم الشعراء ٤٥٣، وعليه فيلزم حذفها من شعر ابن أبي طاهر.

(١٦) النتفة رقم (١٠٨)، ص ٣٢٣، وتقع في ثلاثة أبيات، هي:
[من البسيط]

١- إِنْ زُرْتَ سَاحَتَهُ تَبْغِي سَمَاحَتَهُ أَرْدَتْكَ رَاحَتَهُ بِالصَّوْبِ وَالذِّيمِ
٢- أَخْلَاقُهُ كَرَمٌ، أَقْوَالُهُ نَعَمٌ يَقُولُهُ نَعَمٌ قَدْ لَحَّ فِي نَعَمِ
٣- مَا قَالَ لَا قَطُّ إِلَّا فِي تَشَاهُدِهِ لَوْلَا التَّشَهُدُ لَمْ تَخْطُرْ لَهُ بِغَمِ

الرواية: (١) ورد البيت الأول في الجليس والأنيس برواية: " إن جننت..... تلقاك راحته بالوبل..."، وهي الرواية الصحيحة.

(٢) وورد البيت الثاني في المصدر نفسه برواية: " وقوله نغم... قد لج..."، وهي رواية أدق من الرواية المعتمدة في المجموع الشعري.

التعقيب: تم إدراج هذه المقطعة في مجموع شعر ابن أبي طاهر على أنها خالصة النسبة إليه، وليس الأمر كذلك، فقد وقعت على البيتين الأول والثاني منها ضمن مقطعة في ثلاثة أبيات في كتاب الجليس والأنيس ٢٣١/٢ لإسحاق ابن خلف (ت ٢٣٠هـ)، والبيت الثالث هناك هو:

مَا ضَرَّ زَائِرَةَ الرَّاجِي لِنَائِلِهِ إِنْ كَانَ ذَا رَجِمٍ أَوْ غَيْرَ ذِي رَجِمِ

وبناءً على هذا الإيضاح يلزم عدم الاعتداد بصحة نسبة المقطعة، أو البيتين ١، ٢ منها إلى ابن أبي طاهر وإلا لأوقعناه فيما دحضه المحقق عنه في دراسته للاتهامات التي وجهت إلى أديه .

(١٧) المقطوعة رقم (١٠٩)، ص ٣٢٣-٣٢٤، وتقع في أربعة أبيات، هي:
[من الطويل]

١- بدأت بإحسان، وثبتت بالرضا وتلثت بالحسنى، ورَبَعْتَ بِالكَرَمِ
٢- وبأشرت أمرِي، واعتيت بحاجتي وأخرت لا عني، وقدمت لي نَعَمَ
٣- وصدقت لي ظناً، وأنجزت موعداً وتابعت بالنعمة، وما زلت ذا كَرَمِ
٤- فإن نحن كافأنا فأهل لقصدنا وإن نحن قصصنا فما الودُّ منهم

الرواية: (١) ورد البيت الأول في ديوان دعبل الخزاعي برواية: " وثبتت بالعللا"، وورد في الغرر والعرر برواية: " بدأت بتسهيل".

(٢) وورد البيت الثاني في ديوان دعبل برواية: "ويسرت أمرِي"، وورد في الغرر والعرر برواية:

وَحَقَّقْتَ لِي ظَنِّي وَأَنْجَزْتَ مَوْعِدِي وَأَبْعَدْتَ لَا عَنِّي وَقَدَّمْتَ لِي نَعَمَ

(٣) وورد البيت الثالث فيه أيضاً برواية " فأهل لودنا"، وورد في المنتخل برواية:

.....م_____وعدي وطبت به نفساً ولم تتبع الندم

(٤) وورد البيت الرابع في ديوان " دعبل الخزاعي برواية:

" فأهل لودنا "، وورد في أبي الفتح البستي، والمنتحل برواية: " فأهل لشكرنا " .

التعقيب: أدرجت هذه المقطعة في مجموع شعر " ابن أبي طاهر" من دون إشارة إلى الاختلاف الوارد في نسبتها إليه، وهذا بيان بذلك:

المقطعة لدعبل بن علي الخزاعي في مجموع شعره ٢٤٧ (ضمن الصحيح من شعره) ماعدا البيت الثالث .

والبيتان ٢، ٤، لأبي الفتح البستي في المنتحل ٩٥ ، و مجموع شعره ٢٩٧ .

والمقطعة للبحثري في المنتحل ٣٧١/١ بزيادة بيت، هو:

وَأَوْلَيْتَنِي خَيْرًا وَأَنْبَأْتَنِي يَدَا وَتَابَعْتَ بِالنُّعْمَى وَمَا زِلْتَ ذَا نِعَمٍ

ولم ترد في ديوان البحتري.

والبيت الأول والثاني بروايته المثبتة آنفاً بلا نسبة في الغرر والعرر ٢٧٦.

وبناء على هذا الإيضاح يلزم حذف المقطعة من الصحيح من مجموع شعر "أحمد بن أبي طاهر"، وطرح الاعتداد بها في دراسة شعره.

(١٨) النتفة رقم ١١٥ ص ٣٢٦، وتقع في بيتين ، هما :
[من السريع]

١- وَعَدْتَنِي وَعَدَّكَ حَتَّى إِذَا أَطْمَعْتَنِي فِي كَنْزِ قَارُونَ
٢- جِئْتَ مِنَ اللَّيْلِ بِغَسَّالَةٍ تَغْسِلُ مَا قَلَّتْ بِصَابُونِ !

التعقيب: أدرج المحقق هذه النتفة في مجموع شعر ابن أبي طاهر من دون إشارة منه إلى أنها تنسب أيضًا إلى أبي نواس. فهي له في المحاسن والأضداد ٥٥، ونثر النظم وحل العقد ٥٧-٥٨، والمحاسن والمساوي ٢٥٦، ولم أجد لها في ديوانه.

(١٩) النتفة رقم (١١٧) ص ٣٢٦ وتقع في بيتين، هما:

[من الخفيف]

١- اذْهَبَا بِي إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَقَبٌ رَّإِلِي تَرْبِ قَبْرِهِ فَاعْقِرَانِي
٢- وَأَنْضَحًا مِنْ دَمِي عَلَيْهِ فَقَدْ كَانَتْ نَمِي مِنْ نَدَاهُ لَوْ تَعَلَّمَانِ

الرواية: (١) ورد البيت الأول في التعازي والمراثي برواية: "ارجعاني... لحد قبره، وورد في عيون الأخبار برواية "فاذهب بي...جنب"، وورد في الأغاني برواية: "واذهب...جنب قبره"، وورد في الأنكباء، ومن الضائع من معجم الشعراء، ووفيات الأعيان، وثمرات الأوراق برواية: "احملاتي إن لم... إلى جنب"، وورد في النجوم الزاهرة برواية: "قرباني... إلى جنب"، وورد في نهاية الأرب برواية: "على ترب".

التعقيب: وهذه النتفة أيضًا يلزم حذفها من مجموع شعر أحمد بن أبي طاهر، لأنها ليست خالصة النسبة إليه، فقد أدرجها محقق مجموع شعر "ابن أبي طاهر" اعتمادًا على مصدر واحد فقط، هو المحاسن والمساوي ٣٤٦.

وهي لبعض الشعراء في طائفة من المصادر، وهذا بيان بذلك:

- النتفة لأحمد بن محمد الخثعمي في التعازي والمراثي ٢٧٧ (من قصيدة طويلة)، وعيون الأخبار ٣/١٦٨، والأمال ٢/٣٠٩ (من مقطعة في أربعة أبيات)، وسمط اللاكي ٢/٩٢١-٩٢٢، ومن الضائع من معجم الشعراء ١٦، ووفيات الأعيان ٥/٣٥٦.

- وهي لخالد الكاتب في ثمرات الأوراق ٩٤.

- وهي لبعض المحدثين في الأغاني ٣٨٢/١٥ من مقطعة في أربعة أبيات.

- وهي للحسن بن محمد الشريف أبي محمد الحسيني في النجوم الزاهرة
٢٧١/٥.

- وهي لفتى من العرب في التذكرة الحمدونية ٣٥٢/٢، ونهاية الأرب
٢١٣/٣.

- وهي بلا نسبة في الأذكىء ٢٠٥.

وبناء على هذا الإيضاح يلزم حذف هذه النتفة من الصحيح من مجموع
شعر أحمد بن أبي طاهر.

(٢٠) النتفة رقم (١٢٠) ص ٣٢٧، وتقع في بيتين، هما:
[من الوافر]

يَقُولُ الْعَاذِلَاتُ تَسَلُّ عَنْهَا وَدَاوُ غَلِيلَ قَلْبِكَ بِالسُّلُوِّ
فَكَيْفَ وَنَظْرَةَ مِنْهَا إِخْتِلَاسًا أَلَّذُ مِنْ الشَّمَاتَةِ بِالْعَدُوِّ!

الرواية: (١) ورد البيت الأول في ديوان ابن المعتز، ومروج الذهب
برواية:

تَقُولُ الْعَاذِلَاتُ تَعَزُّ عَنْهَا وَأَطْفَ لَهَيْبِ قَلْبِكَ بِالسُّلُوِّ

وورد في الزهرة برواية: "تقول العاذلات تعز عنها"، وورد في
المستطرف برواية: "تقول...عليل صبرك"، وورد في ربيع الأبرار برواية:
"تقول".

(٢) وورد البيت الثاني في ديوان ابن المعتز برواية: وكيف وقبلة .

التعقيب: رصد المحقق هذه النتفة في مجموع شعر ابن أبي طاهر على أنها من الشعر الذي سلمت نسبته إليه، ولم يشر إلى الاختلاف الوارد في نسبتها الذي يظهر على النحو الآتي:

- النتفة بلا نسبة في المستطرف ٨٩/٣، والزهرة ٤٣٣/١.
- وأنشدها الجاحظ في ربيع الأبرار ٤٦/٢.
- وهي لابن المعتز في مروج الذهب ٢٩٣/٤، وديوانه ٣٧٢/٣.

ثانياً: ما يلزم إضافته إلى مجموع شعر "ابن أبي طاهر" من مقطعات:

في الحقيقة إن الدواوين المؤسسة على الجمع بعد ضياع أصولها المخطوطة تظل عرضة للاستدراك عليها على مرّ الأيام لأنّ تراثنا العربيّ لما يطبع بأكمله بعد، وأن ما يطبع منه يطبع مُنجمًا على فترات، وهذه الاستدراكات والإضافات تعد حلقة في سبيل التّواصل العلمي، يسلمها السابق للاحق ليكمل المسيرة العلمية، ويواصل تشييد الصرح الثقافي؛ ومن هنا رأيت أن من الواجب عليّ إثبات المستدرك الآتي؛ لاستكمال الصورة التامة لشاعرية "ابن أبي طاهر" أولاً، ولتعبيد الدرب أمام الباحثين لاستجلاء جوانب فكرية وأدبية جديدة لتراثنا الأدبي مما يضاف إلى هذا المجموع الشعري، أو غيره من المجاميع ثانياً.

فإذا كان الاستدراك على الدواوين التي تعتمد على الجمع واللملمة أمرًا واردًا ومتوقعًا للسبب المذكور آنفًا أدركنا أن لا محل لمتابعة المحقق غيره في وصف منهجه فيما ينشره من دواوين شعرية مجموعة ومحققة بالدقة

والاستقصاء، وذلك في قوله في كتاب المستدرک علی صنایع الدواوین ص ۳۴۷/۱ عن منهجه: "لما يعرفه أعضاء اللجنة المذكورة من صفة الاستقصاء فيما أنشره، الأمر الذي يقطع الطريق علی من يريد سلوك السبیل ذاته".

أقول لا محل لهذا التصريح في سبیل جمع الدواوین الضائعة الأصول، والاستدراك الآتی یؤید ذلك، ففيه حصيلة شعرية طيبة - بالقياس إلى مجموع شعر ابن أبي طاهر -، فانت الأستاذ "هلال ناجي"، فأخل بها المجموع الشعري، لم يسبقني أحد - فيما أعلم - إلى استدراكها، وأقول فانت، لأن منها مقطعات رويت في مصادر رجع إليها، وأفاد منها، مثل: "الزهرة"، و"العقد الفريد"، و"بهجة المجالس"، و"محاضرات الأدياء"، و"الدر الفريد"، وغيرها ومنها مقطعات رويت في مصادر لم يفد منها، مع أنها كانت مطبوعة ومتداولة في أيدي الناس قبل نشره للديوان بزمن غير قصير؛ مثل: "أخبار النساء لابن الجوزي"، و"إنباه الرواة علی أنباه النحاة"، و"بدائع البدائة"، و"معجم الأدياء"، وغيرها.

ولو رجع المحقق إلى ما لم يقف عليه من مصادر، ولو وقف وقفة متأنية فيما رجع إليه من مظان لأثرى محاولته إثراء عظيمًا، ولما فاته هذا الشعر الكثير الذي ورد في بحثي المتواضع هذا، والذي ضم (۲۸) مقطعة خالصة النسبة لـ "أحمد بن أبي طاهر"، ضمت (۷۸) ثمانية وسبعين بيتًا، و(۵) وخمسة أشطر، صحيحة النسبة إليه، وهذه الأبيات وردت في معظمها منسوبة إلى "ابن أبي طاهر" صراحة، وقليل منها ورد في بعض المظان مصدرًا بالفعل "أنشد" قبل ذكر اسمه، ولما لم أقف علی هذه الأبيات المصدرة بالفعل

"أنشد" في المصادر الأخرى منسوبة لغيره أولاً، ولم أرأيت أنها تشبه شعره ثانياً حكمت بأنها له، وأنه أنشدها من شعره، وقد أشهدت في التخريج أن ما ورد مُصنَّراً بالفعل " أنشد"، أما ما ورد منسوباً إليه صراحة فلم أذكر في تخرجه شيئاً.

وهاهي ذي الأبيات المستركة، أسوقها منسقة على حروف اللجم مراعيًا في ترتيبها حركات حروف الروي في حالة تجمع بعض المقطعات على روي واحد، فأبدأ - كعادتي فيما صنعت من رواوين - بالروي السهول، فالمفتوح، فالمكسور، فالمضموم، وقد وزعت هذه الأبيات على قسمين؛ أولاً: ما سلمت نسبته لـ " أحمد بن أبي طاهر ". وثانيهما ما نسب إليه وإلى غيره. وأبدأ بـ:

أولاً: ما سلمت نسبته لـ " أحمد بن أبي طاهر " .

(١) قال "ابن أبي طاهر" يهجو "المفضل بن سلمة":

[من الخفيف]

- | | |
|--|--|
| ١- يَا أَبَا طَالِبٍ طَلَبْتَ بِشَأْوٍ | أَنْتَ فِيهِ كَقَابِضِ اللَّمَاءِ |
| ٢- أَيْنَ بَطْءُ الْحَمِيرِ مِنْ سَابِقِ الْخَيْلِ | لِ وَأَرْضٌ مَوْطُوءَةٌ مِنْ سَمَاءِ! |
| ٣- لِي كَفَاءٌ سِوَاكَ فَارْجِعْ إِلَى قَدْ | رِكَ يَا غَثٌ لَسْتُ مِنْ أَكْفَائِي |
| ٤- كُنْتُ أَضْحُوكَتِي فَأَصْبَحْتُ مِنْ مَض- | غِكَ لِلشَّعْرِ ضُحْكَةَ الْغَوْغَاءِ |
| ٥- وَتَعَدَّيْتُ فَسُوقَ قَدْرِكَ لَمَّا | قُلْتُ قَدْ عَدَّنِي مِنَ الْأَعْدَاءِ |
| ٦- أَبْعِضْ يِعَاقِفُهُ الْكَلْبُ نَتْنًا | لَمْ يَزَلْ عُرْضَةً لِمَسِّ الْهَجَاءِ |
| ٧- خَلْتُ أَنِّي أَرَاهُ كَفْنَا لِعِرْضِي | أَوْ أَجَازِي فَعَالَهُ بِجَزَاءِ |
| ٨- إِنَّ ذِكْرِي سُمٌّ بِفِيكَ وَحِيٌّ | وَهُوَ دَاءٌ مَا إِنَّ لَهُ مِنْ دَوَاءِ |
| ٩- هَبِّكَ أَدْرَجْتُ فِي كِسَاءِ الْكِسَائِبِ | سِي وَأَلْبَسْتُ فَرُوءَةَ الْفَرَاءِ |

- ١٠- وَبِسَلْحِ الْخَلِيلِ حُنَّكَتَ فِي الْمَهْدِ — فَأَصْنَبَحْتَ أَفْصَحَ الْفُصْحَاءِ
١١- لَسْتُ إِلَّا غَنًّا غَثًّا تَقِيلُ الرِّزْقَ رُوحَ أَعْمَى تُعَدُّ فِي الْبُصْرَاءِ

التخريج : القصيدة له في إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/٣١٠ .

(٢) وقال : [من مجزوء الكامل]

- ١- أَمَّا الطَّلُوبُ فَمُخْبِرًا تَأْنِهِمْ ظَعَنُوا قَرِيبًا
٢- لَمْ يَعْفَهَا مَطَرٌ وَلَمْ تَسْفِ الرِّيَّاحُ بِهَا كَثِيبًا
٣- شَاهَدْتَ أَثَارَ الْحَبِيدِ بِبِهَا تَذَكْرُنِي الْحَبِيبَا
٤- وَطَاءَ السَّنْعَالِ وَإِثْرَ مَفْـُـرٍ تَرَشَّ وَمُعْتَسَلًا رَطِيبَا

الرواية: (٣) ورد البيت الثالث في الدر الفريد برواية: " تذكرونا "

التخريج: الدر الفريد ٢/٢٦٧، ومحاضرات الأدباء ٤/٥٤٧، وفيهما: " وأنشد "

(٣) وقال : [من الطويل]

- ١- أَذَاهِبَةٌ نَفْسِي شُعَاعًا فَمِيَّتٌ وَمُنْصَدَعٌ قَبْلَ انْصِدَاعِ النَّوَى قَلْبِي؟
٢- مَخَافَةٌ بَيْنَ لَا تَلَاقِي بَعْدَهُ وَشَحْطِ النَّوَى بَعْدَ الزِّيَارَةِ وَالْقُرْبِ

التخريج: الزهرة ١/٢٢٦، وفيه " وأنشدني أحمد بن أبي طاهر "

(٤) وقال : [من مixel البسيط]

- ١- أَنْكَرْتَ ذَلِّي، فَأَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنُ مِنْ ذَلَّةِ الْمُحِبِّ؟
٢- أَلَيْسَ شَوْقِي وَفَيْضُ تَمَعِي وَضَعْفُ جِسْمِي شُهُودَ حُبِّي؟

الرواية: (٢) ورد البيت الثاني في مجموع شعر " ابن أبي طاهر" برواية:

أَلَيْسَ وَجَدِي وَقَرَطُ شَوْقِي وَطَوَّلُ سُقْمِي شُهُودَ حُبِّي

التخريج: مصارع العشاق ٢/٢٦١، وتاريخ بغداد ٦/٣٨ وفيهما:
(وأنشدني إبراهيم الحربي)، ومعجم الأدياء ١/٤٧ (تحقيق إحسان عباس)،
وفيه: (أنشد رجل إبراهيم الحربي قول الشاعر) وفوات الوفيات ١/١٥ وفيه:
(وأنشد رجل إبراهيم الحربي قول الشاعر)، والوافي بالوفيات ٥/٣٢١ وفيه:
أنشده (أي إبراهيم الحربي) رجل، والبيت الثاني منهما لابن أبي طاهر في
مجموع شعره ٢٩٤، ومحاضرات الأدياء ٣/١٦١، وقال محققه: إنه لأبي تمام
في الطبعة السابقة للمحاضرات. قلت: لم يرد في ديوان أبي تمام، لذا فهو
صحيح النسبة لابن أبي طاهر، ولا أشك كذلك في نسبة البيت الأول إليه، لأنه
ملازم للبيت الثاني، ومصاحب له في المصادر التي روتها، والبيت الثاني لا
ريب في نسبه إليه.

(٥) وقال: [من الطويل]

١- خَلِيلِيَّ إِنِّي لَمْ أَجِدْ بَرْدَ مَشْرَبٍ وَلَا طَعْمَ نَوْمٍ مُذْ نَأَتْ أُمُّ حَاجِبٍ !
٢- وَمَا زَالَ مَذْ لَمْ يَلْقَهَا الْقَلْبُ صَادِيًا وَإِنْ كَانَ يُسْقَى مِنْ لَذِيذِ الْمَشَارِبِ

التخريج : الزهرة ١/٢٧٢، وفيه: "وأنشدني أحمد بن أبي طاهر".

(٦) وقال: [من الكامل]

١- قَلَمُ الْكِتَابَةِ فِي يَمِينِكَ آمِنٌ مِمَّا يَعُودُ عَلَيْهِ فِيمَا يَكْتُبُ
٢- قَلَمٌ بِهِ ظَفَرُ الْعَدُوِّ مَقْلَمٌ وَهُوَ الْأَمَانُ لَمَّا يُخَافُ وَيُرْهَبُ

٣- يُبْدِي السَّرَائِرَ وَهُوَ عَنْهَا مُخَجَّبٌ وَلِسَانُ حُجَّتِهِ بَصَمَتْ يُعْرِبُ

التخريج: العقد الفريد ١٩٣/٤، وفيه: "وأشده أحمد بن أبي طاهر في بعض الكتاب ويصف القلم".

(٧) وقال: [من الخفيف]

١- اسقنيها برغم من لام فيها من نصيح وعاذل وحسود

التخريج: محاضرات الأدباء ٦٢٩/٢.

(٨) قال "أحمد بن أبي طاهر": دخلت يوماً على نبت جارية مخفراة، فقلت لها:

قد قلت مصراعاً فأجيزيه! فقالت: قل! فقلت: [من البسيط]

يا نبت حُسنك يَغشى بهجة القمر.

الرواية: ورد الشطر في بدائع البدائة برواية: "يعشي".

التخريج: المستظرف من أخبار الجواري ٧٢، والإماء الشواعر ١٢٩،

وبدائع البدائة ٨٢، ونشوار المحاضرة ١٢٨/٧-١٢٩، ونساء الخلفاء ١٠٣.

(٩) وقال: [من الخفيف]

١- مَا تَرَى فِي هَدِيَّةٍ مِنْ فَقِيرٍ حِيلَ مَا بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَ الْيَسَارِ

٢- يُغْرِبُ النَّاسُ فِي الْهَدَايَا إِلَى النَّاسِ، وَيُهْدِي غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

٣- مُحْكَمَاتٍ كَأَنَّهَا قَطْعُ الرَّوِّ ضِ تَحَلَّتْ أَنْوَارُهُ بِالْبَهَارِ

التخريج: العقد الفريد ٢٨٦/٦ وفيه: "وأشده أحمد بن أبي طاهر في هذا

المعنى"، ويؤكد نسبتها إليه جودة نظمه في معنى إهداء الهدايا. انظر المقطعة

المثبتة أسفل الصفحة نفسها في العقد الفريد، والمدرجة أيضاً في مجموع شعر
ابن أبي طاهر ٣٢٠.

(١٠) وقال: [من الخفيف]

١- وَعَسَى فَرْجَةٌ تَفْتَحُ نَحْوِي نَاطِرَ النَّصْرِ بَعْدَ طُولِ انْتِظَارِ
٢- مَا لَقِيتُ الْإِعْسَارَ بِالصَّبْرِ إِلَّا بَشَّرْتَنِي وَجُوهَهُ بِالْيَسَارِ

التخريج: الفرج بعد الشدة ٧٩/٥، وهما من القصيدة رقم ٦٥ ص ٣٠٩،
وقد وردت هذه القصيدة في هذا المصدر بلا نسبة مشتملة على هذين البيتين،
ومخلة بالبيتين ٧، ٨ من مجموع شعر "ابن أبي طاهر"، أما مكان هذين البيتين
في القصيدة كما وردا في هذا المصدر فهو آخر القصيدة، ولا شك أن نسبتها
لابن أبي طاهر صحيحة لملازمتها هذه القصيدة.

(١١) وقال: [من الكامل]

١- أَمْسَى نَجَاحٌ وَهُوَ رَهْنٌ بِالَّذِي
٢- عَادَتْ عَلَيْهِ عَوَائِدُ السُّوءِ الَّتِي
٣- حَسَنٌ وَمُوسَى أَظْهَرَ مِنْ عَيْنِهِ
٤- كَثُرَ الشَّمَاتُ بِهِ فَلَسْتُ تَرَى امْرَأً
٥- مَا إِنْ رَأَيْتُ مُصِيبَةً مِنْ فِعْلِهَا
كَسَبَتْ يَدَاهُ وَعَذْرُهُ مُتَعَدِّرُ
كَانَتْ تَجُولُ بِرَأْيِهِ وَتَذْبُرُ
مَا كَانَ مِنْ عَيْنِ الْخَلِيفَةِ يُسْتَرُ
يَرْتِي لِمَنْعَرَعِهِ وَلَا يُسْتَعْبِرُ
حَسَنَ الشَّمَاتِ بِهَا فَمَا تُسْتَكْبِرُ

التخريج: تاريخ دمشق ٤٥٧/٦١.

(١٢) وقال: [من الطويل]

١- فَلَا تَجْعَلَنِي لِلْقَضَاءِ فَرِيْسَةً
٢- مَجَالِسُهُمْ فِينَا مَجَالِسُ شَرْطَةِ
فَإِنَّ قَضَاءَ الْعَالَمِينَ لُصُوصُ
وَأَيْدِيهِمْ دُونَ الشُّصُوصِ شُصُوصُ

التخريج: أدب الملوك للثعالبي ١٣٨ وفيه: "وأشدد الصاحب في رسالة:
قال أنشدني علي بن هارون بن المنجم لأحمد بن أبي طاهر، (وأشدد البيتين).
ثم ذكر الثعالبي: فأجازهما أبو جعفر البحاث بقوله:

سوى عُصْبَةٍ مِنْهُمْ تَخْصُ بِعَفَاةٍ وَلِلَّهِ فِي حُكْمِ الْعُمُومِ خُصُوصُ
خُصُوصُهُمْ زَانَ الْبِلَادِ، وَإِنَّمَا يَزِينُ خَوَاتِيمَ الْمُلُوكِ فُصُوصُ

والبيتان في بيتمة الدهر ٤٤٣/٤ منسوبان لابن المنجم، أنشدهما "أبو جعفر
البحاث". وأرجح نسبتها لأحمد بن أبي طاهر لاستقامة الرواية والسند في أدب
الملوك. والبيتان بلا نسبة في التمثيل والمحاضرة ١٩٣، والمنتحل ١٤٥،
والمنتحل ٤٨١/١.

(١٣) وقال: [من الرجز]

- ١- أَرَقَّنِي وَكُنْتُ بِالْعُرَاقِ
- ٢- بَعُوضَةً ذَاتُ شَوَى دَقَّاقِ
- ٣- تَسْتَعْنِي بِمِنْضَعِ مَزَاقِ
- ٤- كَأَنَّ صَوْتَ شَارِبِ مُشْتَقِ
- ٥- صَوْتُ تَغْنُّ بِهَا عَلَى التَّرَاقِ

التخريج: البصائر والذخائر ٢٧٠/١ وفيه: "وأشدد".

(١٤) وقال: [من السريع]

- ١- كَأَنَّمَا التَّفَّ بِرِيحَانِهِ ثَوْبٌ مِنَ النُّرْجِسِ مَشْقُوقُ

التخريج: بدائع البدائة ٢٢٣.

(١٥) وقال: [من الطويل]

- ١ - أَلَا حَبْدًا حَبِي وَأَرْضٌ (تَحْلُهَا) وَثُوبٌ عَلَيْنِهَا فِي الثَّيَابِ رَقِيقُ
٢ - فِي الْقَلْبِ مِنْ حَبِي الَّذِي مَا دَرَى بِهِ عَدُوٌّ وَلَمْ يَظْهَرَ عَلَيْهِ صَدِيقُ

التخريج: الزهرة ٤١٢/١، وفيه: وأنشدني أحمد بن أبي طاهر: "...."

يحلها..".

(١٦) وقال: [من الكامل]

- ١ - وَعَارِضٌ مُبْتَسِمٌ قَدْ اسْتَهَلَ
٢ - حَتَّى إِذَا أَثْرَى الثَّرَى مِنْ وَبَلِهِ
٣ - كَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ رَحْمَةٍ
وَمَدُّ أَطْنَابِ الْعَمَامِ وَأَظْلُ
وَأَخْصَبَ الْجَذْبِ تَوَلَّى وَارْتَحَلَ
وَمِنْ حَيَاةٍ بِحَيَاةٍ إِذْ نَزَلَ

التخريج: اللطائف والظرائف ٣٢٤ (ط دار الكتب المصرية)، وص ٢١٩

(ط دار المناهل)، وص ١٧٨ (ط مكتبة الآداب).

(١٧) وقال: [من الطويل]

- ١ - فَأَرْسَلْتُهَا أَمْضَى مِنَ السَّيْفِ مَقْدَمًا
٢ - تَدْبُ دَبِيبَ النَّمْلِ فِي كُلِّ مَفْصَلِ
٣ - يَذُلُّ لَهَا الصَّعْبُ الْجَمُوحُ قِيَادَةً
٤ - يَرَى الْفَطِنُ الدَّاهِيَّ عَلَيْهَا عِبَادَةً
٥ - يُؤَلِّفُ بَيْنَ الْأَسَدِ وَالشَّاءِ لُطْفَهَا
٦ - وَلَوْ أَنَّهَا شَاءَتْ، بِأَهْوَنِ سَعْيِهَا،
٧ - وَلَوْ جَبَلٌ رَامَتْ إِزَالَةَ رُكْنِهِ
وَأَسْرَعَ مِنْ سَيْلِ بَلِيلٍ إِذَا اخْتَلَّ
لَطَافَتُهَا فِي الرَّأْيِ وَالْقَوْلِ وَالْحَيْلِ.
وَتَهْدِي إِلَى طُرُقِ الضَّلَالِ فَلَا تَضِلُّ
إِذَا مَا رَأَاهَا وَهِيَ أَخْتَلُّ مَنْ خَتَلُ
وَيَسْتَنْزِلُ الْعَصْمَاءَ مِنْ شَعْفِ الْقَلِّ
لَأَلْفَتِ الذَّنْبَ الْأَزْلَ مَعَ الْحَمَلِ
بِرُقَيْبَتِهَا يَوْمًا لَزَلَّ بِهَا الْجَبَلُ

- ٨- يَغْرُ الْعُيُونُ زُهْدَهَا وَخُشُوعَهَا وَتَسْبِيحُهَا عِنْدَ الشَّرُوقِ وَفِي الْأَصْلِ
٩- تُسَهِّلُ مَا قَدْ كَانَ وَعَرَأَ طَرِيقَهُ وَتَفْتَحُ مَا قَدْ كَانَ غَلَقًا وَمَا قَلَّ

التخريج: القصيدة له في أخبار النساء ١٨٢.

(١٨) وقال: [من الطويل]

- ١- جُنُونُ الْهَوَى فَوْقَ الْجُنُونِ وَلَا يَرَى هَوَى عَاقِلٍ إِلَّا كَأَخْرِ جَاهِلٍ
٢- يُزَيِّنُ لِلْمَعْشُوقِ مَا هُوَ فَاعِلٌ وَيُغْرِي إِذَا مَا لَجَّ فِي الْعَدْلِ عَازِلٍ

التخريج: محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار ٣٤٧/٢، وحدث تحريف

في اسم الشاعر، حيث ورد هكذا: "أحمد بن طاهر".

(١٩) وقال: [من الكامل]

- ١- كَانَ الشَّبَابُ مَطِيَّةً أَنْضَيْتَهَا فِي اللَّهْوِ بَيْنَ مُحَرَّمٍ وَمُحَلَّلٍ
٢- وَبَلَغَتْ غَايَةَ مَا يَلِدُّ بِهِ الْفَتَى مِنْ صَبَوَةٍ وَقُتُوَّةٍ وَتَغْزَلِ
٣- فَلَهَوْتُ غَيْرَ مُعَلٍِّ وَفَنَكْتُ غَيْبَ رَ مُضِلٍِّ وَنَسَكْتُ غَيْرَ مَعْدَلِ

التخريج: التذكرة الفخرية ٤٧.

(٢٠) وقال: [من الكامل]

- ١- فَتَقَّتْ جُيُوبَ الرِّوَضِ مِنْهَا دِيمَةً حَلَّتْ عَزَالِيهَا صَبَابًا وَقَبُولُ
٢- وَلَهَا عُيُونٌ كَالْعُيُونِ نَوَاطِرُ تَبْدُو فَمِنْهَا أَمْرَةٌ وَكَحِيلُ

التخريج: العقد الفريد ٤١٨/٥. وفيه: "وأنشد ابن أبي طاهر لنفسه".

(٢١) وقال: [من السريع]

- ١- يا حاسداً فضنل امرئ سيد
٢- لا زلت إلا باغياً حاسداً
٣- وزاد من تحسده نغمسة
٤- ولم يزل ذو النقص من نقصه
- أصبح قذ أحسن في فعله
لكل ذي نبل على نبله
دائمة تبقى على مثله
يخسذ ذا الفضل على فضله

التخريج: بهجة المجالس ٤١٧/١، والرابع فقط أدرجه المحقق في
مجموع شعر ابن أبي طاهر ص ٣٢٠.

(٢٢) وقال: [من الوافر]

- ١- وأكثر ما أذبه وألهو
مُحَادَثَةُ الضُّيُوفِ عَلَى الطَّعَامِ

التخريج: محاضرات الأدباء ٥٨٨/٢.

(٢٣) وقال: [من البسيط]

- ١- لو لم تكن حركات المصنغ تولمه
لكان أكثر خلق الله إخواناً

التخريج: محاضرات الأدباء ٦٠٨/٢.

(٢٤) وقال: [من البسيط]

- ١- وكلنا بالردى والموت مرتهن
٢- من الذي أمن الدنيا فلم تخن
٣- كل يقال له قد كان ثم مضى
- فما نرى فيهما فكاً لمرتهن!
أو الذي اعتز بالدنيا فلم تهن؟
كان ما كان في دنياه لم يكن

التخريج: معجم الأدباء ٦/٢٤٧٤، وتضاف هذه الأبيات إلى القصيدة رقم ١١٦ ص ٣٢٦ من مجموع شعر " ابن أبي طاهر"، وقد تمثل بها من دون إفصاح عن اسم قائلها " أبو سعيد السيرافي"، ومعها البيتان الأولان من قصيدة "ابن أبي طاهر"، فكان هذه الأبيات من بقية القصيدة التي قال المحقق: إنها طويلة.

(٢٥) وقال: [من الخفيف]

- ١- حَالٌ عَمَّا عَهَدْتُ رَيْبُ الزَّمَانِ واسْتَحَالَتْ مَوَدَّةُ الْإِخْوَانِ
٢- اسْتَوَى النَّاسُ فِي الْخَدِيعَةِ وَالْمَكْرِ رِ، فَكُلُّ لِسَانُهُ اثْنَانِ

التخريج: تفضيل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب وفيه: " وأنشدني أحمد بن أبي طاهر الكاتب" ص ٥٢ (تحقيق: عصام شبارو)، ص ٢٠ - ٢١ (تحقيق: عبد الرحمن محمود).

(٢٦) وقال: [من الخفيف]

- ١- لَا يَمَلُّ اللِّسَانُ مِنْهُ وَلَا أَصْدُ بَحَ مِمَّا تَمُجُّهُ الْأَذَانُ

التخريج: الدر الفريد ١/١٧٦.

(٢٧) وقال يهجو المفضل بن سلمة:

[من الكامل]

- ١- إِنَّ الْمُفْضَلَ نَقَصَهُ فِي نَفْسِهِ
٢- وَلَوْ أَنَّ كُلَّ مَفْوَةٍ وَمَفْهَةٍ
٣- وَلَقَدْ أَرَدْتُ هَجَاءَهُ وَكَفَيْتَهُ
٤- وَمَتَى يَقُلْ شِعْرًا عَلِمْتُ بِأَنَّهُ
وَقَعَالَهُ قَدْ حَطَّ فَضْلَ أَبِيهِ
يَهْجُوهُ مَا بَلَغَ الَّذِي هُوَ فِيهِ
بِاللُّؤْمِ مِنْهُ لَوْ أَنَّهُ يَكْفِيهِ
مَنْ نَتَنَ رَائِحَةَ تَمْرٍ بِفِيهِ

- ٥- فَهَوَ الْمُخَسَّسُ لَا الْمُفْضَلُ إِنَّهُ بِأَبِيهِ إِنْ نَسَبُوهُ غَيْرُ شَبِيهِ
٦- وَكَأَنَّ نَكْهَتَهُ رَوَائِحُ عَرِضَةٌ فَجَلْبَسَهُ بِاللَّسْتِنِ فِي مَكْرُوهِ

التخريج: إنباه الرواة على أنباء النحاة ٣/٣٠٩، والبيتان: الأول والأخير فقط في مجموع شعر ابن أبي طاهر ٣٢٧.

(٢٨) وقال: [من الهزج]

- ١- مَضَى (أَمْسَى) بِمَا فِيهِ وَيَوْمِي أَنَا رَاجِيهِ
٢- وَلِي فِي غَدِ الْجَائِي خَطْبٌ سَأَلَا قِيهِ
٣- فَأَمَّا هُوَ يُمَضِّي وَأَمَّا أَنَا أَمُضِيهِ

التخريج: قطب السرور ٢٨١، وفيه: "وأشده أحمد بن أبي طاهر"، والبيت الأول فيه هكذا: "أمس".

ثانيا: ما نسب إليه وإلى غيره :

(١) ونسب إليه وإلى "تبت":

[من البسيط]

فَهَلْ لَنَا فِيكَ حَظٌّ مِنْ مُوَاصَلَةٍ أَوْ لَا فَإِنِّي رَاضٍ مِنْكَ بِالنَّظَرِ!؟

الرواية: ورد الشطر في بدائع البدائة برواية: "يعشي".

التخريج: البيت له في المستظرف من أخبار الجواري ٧٢، وهو لُنبت في الإماء الشواعر ١٢٩، وبدائع البدائة ٨٢، ونشوار المحاضرة ٧/١٢٨-١٢٩، ونساء الخلفاء ١٠٣.

(٢) ونسب إليه، والصواب أنهما لـ "أبي نواس":

[من الوافر]

أُرِيدُ مُحَمَّدًا فَإِذَا التَّقِينَا تَكَلَّمَتِ الضَّمَائِرُ فِي الصُّدُورِ
فَأَرْجِعْ لَمْ أَلْمَهُ وَلَمْ يَلْمَنِي وَقَدْ فَهَمَ الضَّمِيرُ مِنَ الضَّمِيرِ

الرواية: (١) ورد البيت الأول في ديوان أبي نواس، وعيون الأخبار،
والعقد الفريد برواية: "أزور".

(٢) وورد البيت الثاني في المصادر السابقة برواية: "وقد رضي الضمير
عن الضمير".

التخريج: البيتان لابن أبي طاهر في المصون في سر الهوى المكنون ١٠٢،
وهما لأبي تمام في الزهرة ١/١٤٨، وبلا نسبة في عيون الأخبار ٣/٢٦، والعقد
الفريد ٤/٢٢٧، وهما لأبي نواس في شرح ديوانه ١/٤٧٧، وبعدهما فيه:

أُمُورٌ لَيْسَ يَعْرِفُهَا سِوَانَا يُحَيِّرُ لُطْفُهَا بَصَرَ الْبَصِيرِ

(٣) ونسب إليه، وإلى غيره:

[من المنسرح]

أَكَانَ حَقًّا كِتَابُ ذِي مِقَّةٍ يَكُونُ فِي صَدْرِهِ: وَأَمْتَعْ بِكَ

الرواية: ورد البيت في ديوان عبد الصمد بن المعذل برواية: "إن جفاء
كتاب ذي ثقة".

التخريج: نسب هذا البيت لابن أبي طاهر في طراز المجالس ٢٢٨،
وأرجح نسبه لعبد الصمد بن المعدل، فهو في ديوانه ٦٦، وانظر ما به من
مصادر.

(٤) ونسب إليه، والصواب أنه لأبي تمام:

[من الطويل]

إِذَا الْيَدُ نَالَتْهَا بَضِغْنٌ تَوَقَّرَتْ عَلَى ضَعْفِهَا ثُمَّ اسْتَقَادَتْ مِنَ الرَّجْلِ

التخريج: طبقات الشعراء ٤١٦، وقال ابن المعتز " وابن أبي طاهر هو
القاتل: (وذكر البيت)، وقال: هذا البيت في قصيدة لأبي تمام. والبيت لابن أبي
طاهر. قلت البيت لأبي تمام في ديوانه ٥٢٠/٤ برواية " نالَتْهَا بَوَيْتِرٍ " .

(٥) ونسب إليه، وإلى غيره:

[من البسيط]

١- كَانَتْ مَجَالِسُنَا بِالْأَنْسِ نَقَطَعُهَا وَبِالسُّرُورِ وَيَسْنُطُ الْوَجْهَ وَالْمَالَ
٢- فَصَارَتْ الْيَوْمَ مَا يَغْدُو مَجَالِسُنَا وَصَفُ الْهُمُومِ وَشَكْوَى الْبَيْتِ وَالْحَالِ

الرواية: (١) ورد البيت الأول في الأمالي الخميسية برواية: " للأنس يبذله
وللسرور".

(٢) وورد البيت الثاني في المنتحل برواية: " ما تعدو مجالسنا شكوى
الهموم"، وورد في الأمالي الخميسية برواية: " ما تغدو مجالسنا دفع".

التخريج: الأمالي الخميسية ٤٥/١، وفيه: وأنشدني أحمد بن أبي طاهر
لنفسه، وهما لعبد الله بن عبيد الله في المنتحل ٥٤٣/٢، وبلا نسبة في المنتحل

.١٦٨

(٦) وقال ابن أبي طاهر في ابن ثوابة:

[من البسيط]

- ١- في كُلِّ يَوْمٍ صُدُورُ الْكُتُبِ صَادِرَةٌ
 - ٢- عَنْ حَظِّ أَقْلَامِهِ حُطَّ الْقَضَاءُ عَلَى الْ-
 - ٣- لِعَابِهَا عِلَلٌ فِي الصَّدْرِ تَنْفِثُهُ
 - ٤- كَأَنَّ أَسْطَارَهَا فِي بَطْنٍ مُهْرَقِهَا
- مِنْ رَأْيِهِ وَنَدَى كَفَّيْهِ عَنْ مَثَلِ
أَعْدَاءِ بِالمَوْتِ بَيْنَ البِيضِ وَالْأَسَلِ
وَرَبَّمَا كَانَ فِيهِ النَّفْعُ لِلْعِلَلِ
نُورٌ يُضَاحِكُ دَمْعَ الْوَاكِفِ الْخَضَلِ

الرواية: (٢) ورد البيت الثاني في زهر الآداب برواية: "خط القضاء

على كل الخلائق بين...".

(٣) وورد صدر البيت الثالث في المصدر السابق برواية: "لعابه علل

والصدر ينفثها".

(٤) وورد البيت الرابع فيه أيضًا برواية: "كأن أسطره".

التخريج: العقد الفريد ٢/٢٠٢، وقال "ابن عبد ربه": "إن ابن أبي طاهر"

قالها في ابن ثوابة، وهي لأحمد بن أبي العباس بن ثوابة في زهر الآداب

٨٣٦/٢ باختلاف في الترتيب، وبزيادة بيت، هو:

كالنارِ تُعْطِيكَ مِنْ نُورٍ وَمِنْ حُرْقٍ وَالْدَاهِرُ يُعْطِيكَ مِنْ غَمٍّ وَمِنْ جَدَلٍ

(٧) ونسب إليه، والصواب أنهما لأبي علي البصير:

[من الوافر]

١- خَبَا مَصْنَبَا حُ عَقْلَ أَبِي عَلِيٍّ وَكَانَتْ تَسْتَضِيءُ بِهِ الْعُقُولُ

٢- إِذَا الْإِنْسَانُ مَاتَ الْفَهْمُ مِنْهُ فَإِنَّ الْمَوْتَ بِالْبَاقِي كَفِيلُ

التخريج: الوافي بالوفيات ٣٤/٢٤ ، وهما لأبي علي البصير في مجموع شعره ٢٨١/٢.

(٨) ونسب إليه وإلى غيره، والصواب أنه لـ "سعيد بن حميد":
[من مجزوء الكامل]

عَلَّمَ الْجَمَالَ تَرَكْتِي بِهِوَكَ أَشْهَرَ مِنْ عَلَّمَ

الرواية: ورد البيت في الأغاني برواية: "في الحب أشهر".

التخريج: البيت لأحمد بن أبي طاهر في الأغاني ٣٠٥/١٩، والإمام الشواعر ٦٠، وبدائع البدائة ١١١، وهو في المذاكرة ٢٤٣ لسعيد بن حميد، ولم يرد في أشعاره، ولا في المستدرك عليها (المنشور في كتاب المستدرك على صناع الدواوين)، وهو لفضل الشاعرة في الأغاني ج ١٩ / ٣٠٢ من مقطعة في ثمانية أبيات.

(٩) ونسب إليه وإلى غيره:

[من الوافر]

١- مَتَى مَا ازْدَادَ عُمْرُكَ كَانَ نَقْصًا وَنَقْصَانُ الْحَيَاةِ مَعَ التَّمَامِ

الرواية: ورد البيت في التبيان في شرح الديوان برواية: "إذا ما ازداد".

التخريج: البيت لأحمد بن أبي طاهر في المنصف ٣٤٩، وهو لعبد الله بن طاهر في التبيان في شرح الديوان ٣٥٧/١.

هذا، وهناك طائفة من المقطعات نسبت في بعض المصادر إلى "أحمد بن أبي طاهر" وهما، وأعرضت عن سردها، وإعادة تحقيقها هنا؛ لأنها مذكورة ومحقة في دواوين أصحابها، وهذا بيان بما وقفت عليها منها:

(١٠) في الزهرة ١/٥٢ انتفة في بيتين في أول الصفحة، أنشدهما ابن أبي طاهر، وهما للبحثري في ديوانه ٢/٧٩٥ في مقطعة مكونة من ثلاثة أبيات.

(١١) وفي الزهرة أيضاً ٢/٥٣٥ سبعة أبيات على قافية النون، أنشدها ابن أبي طاهر، وهي لأبي تمام في ديوانه ٤/١٣٩، وقد ذكر ذلك محقق الزهرة.

(١٢) وفي الزهرة أيضاً ٢/٦١٤-٦١٥ خمسة مقطعات بداية من آخر بيتين في صفحة ٢/٦١٤، التي قدم لهما مصنف الزهرة بقوله: " وأنشدها أحمد ابن أبي طاهر لنفسه " ثم فصل المقطعات عن بعضها بقوله: " وله أيضاً"، وتبين لمحقق الزهرة أن هذه المقطعات لأبي تمام، وخرجها على ديوانه، غير أنهما خرجا المقطعة الأخيرة ذاكرين في تخريجها " من كلمة له في الديوان ١/٢٦٧"، والضمير يعود على أبي تمام المذكور في الحاشية السابقة، وربما يكون عدم ذكر ديوان البحثري سهواً منهما، فالمقطعة للبحثري في ديوانه ١/٢٦٧، وليست لأبي تمام كما يظهر من تخريجها، وهي أيضاً ليست لابن أبي طاهر كما ذهب مصنف الزهرة .

(١٣) وفي المنتحل للثعالبي ٥٢ نتفتان في أربعة أبيات، نسبتا صراحة لابن أبي طاهر، وهذا وهم من الثعالبي، فالأولى لأشجع السلمي في مجموع شعره ٢١٧-٢١٨، والثانية في مجموع شعر ابن أبي طاهر، وأشار: "محمد

حسين الأعرجي " إلى عدم خلوص نسبتها إليه، وذكرت ذلك، وأومات إلى محل تخريجها المكثف في موضعه من هذا البحث.

(١٤) وفي المنتحل ١٠٥ نتفتان أيضاً، نسبتا صراحة إلى ابن أبي طاهر، وهذا وهم، فهما للبحثري في ديوانه؛ الأولى في ص ١/١٩٤، والثانية في ص ١٢٥٧/٢.

ثالثاً: رصد ما لم يرصد من روايات الأبيات:

لم تستوعب محاولة " هلال ناجي " لجمع شعر " أحمد بن أبي طاهر " كل الروايات التي أتت على ذكرها مصادر التراث العربي التي روت هذا الشعر، فهناك روايات أخرى لأبيات كثيرة في المصادر التي رجع إليها، ولكنه لم يرصدها، وهناك روايات لكثير من الأبيات ذكرت في مصادر لم يرجع إليها، وبالتالي فاته رصد رواياتها وتخريجها، وأثبت الآن ثبناً بما يجب أن يضاف إلى روايات الأبيات في مجموع شعر " ابن أبي طاهر " إتماماً للتحقيق، وتطلعاً إلى تزويد الباحث والقارئ بروايات أخرى للأبيات، لعل فيها فائدة للشعر والشاعر، مشيراً إلى أن في هذا الثبت روايات يفضل الأخذ بها لأنها أصح من الروايات المعتمدة في نص المجموع.

- النتفة رقم (١٤) ص ٢٩٣: ورد البيت الأول منها في المحاسن والأضداد ٢٦، والمحاسن والمساوي ٣٩٤، وربيع الأبرار ٤٢٠/٣، ومحاضرات الأدباء ٤١٠/٢، والدر الفريد ١٤١/٤، ٣١١/٤ بالرواية المثبتة في هامش هذه النتفة اعتماداً على أخبار أبي تمام ٢٥٠. وورد البيت الثاني منها في المصادر السابقة، والدر الفريد ٣١١/٤ بالرواية المثبتة في هامش هذه النتفة اعتماداً على أخبار أبي تمام ٢٥٠.
- النتفة رقم (١٨) ص ٢٠٤ ورد البيت الأول منها في ديوان المعاني برواية: "بمجلس على الشكوى"، وورد في زهر الآداب ٢٩٨/١ برواية: "بمجلس"، وورد في الزهرة ١١٤/١ برواية: "ولا عذر الذنوب".
- القصيدة رقم (٢٠) ص ٢٩٦ ورد البيت الثالث منها في الدر الفريد ٢٠١/١، ١٢٩/٥ برواية: "أين وثقت".
- النتفة رقم (٢٢) ص ٢٩٧ وردت في نضرة الإغريض ٢١٠ برواية: "وقد... كلب معقف"، وورد في البديع لابن منقذ ١٨٧ برواية: "كلب معقف الذنب".
- النتفة رقم (٢٣) ص ٢٩٧: ورد البيت الثاني منها في المنتحل ٦٧ ومطبوع المنتحل ٣٠٠/١ ونزهة الأبصار ٣٩ برواية: "إلى أمري".
- النتفة رقم (٢٥) ص ٢٩٨: ورد البيت الأخير منها في الزهرة ٧٠٦ برواية: "تصف حباب".

- النتفة رقم (٣٠) ص ٢٩٩: ورد البيت الأول منها في محاضرات الأدباء ٢٧/٢ برواية: "وذالت صعابها"، وورد البيت الثاني فيه أيضاً برواية: "وما انتشرت".
- النتفة رقم (٣٦) ص ٣٠٠: ورد البيت الأول منها في مطبوع المنتخل ٤٥١/١ برواية: "بلوتهم" بدلا من: "بلوناهم".
- النتفة رقم (٣٩) ص ٣٠١: ورد البيت الأول منها في الزهرة ٦٣٣-٦٣٢/٢ برواية: "في القلب حرة... منه"، وورد في الأوائل لأبي هلال العسكري ٢٦١ برواية: "كنار الشوق في الصدر والحشا"، وورد في ديوان المعاني ٢١٤/١ برواية: "في القلب والحشا... وأومد"، وورد في التذكرة الحمدونية ٤٢/٩ برواية: "ويوم كحر". وورد البيت الثاني منها في الزهرة ٦٣٣-٦٣٢/٢ برواية: "به... في ألفاظه". وورد في ديوان المعاني ٢١٤/١ برواية: "قائلاً... في ألفاظه". وورد في زهر الآداب ٤٠٧/١ برواية: "به جالساً... في ألفاظه". وورد في التذكرة الحمدونية ٣٤٢/٩ برواية: "المبرد قائلاً".
- النتفة رقم (٤٠) ص ٣٠١-٣٠٢ ورد البيت الأول منها في المنتخل ٩٤، ومطبوع المنتخل ٣٦٢/١ برواية: "بره وبلاءه * فقصرني ... لجاهد".
- النتفة رقم (٥٢) ص ٣٠٥ ورد البيت الأول منها في الجليس والأنيس برواية: "وكيف".
- القصيدة رقم (٦٥) ص ٣٠٩ ورد البيت الأول في مطبوع الأنس والعرس ٢٤٧ برواية: "إن أكن خنت"، وورد البيت السادس منها فيه أيضاً برواية: "فما ألفت".

- المقطعة رقم (٦٦) ص ٣١٠: ورد البيت الثالث منها في ديوان العتبي ٦٢، والمحاسن والأضداد ٤٧، والمحاسن والمساوي ٢١١ برواية: "له في ذرى المعروف"، وورد في ديوان المعاني ٣٠/١ برواية: "له في بني الحاجات أيد كأنها"، وورد في التذكرة الحمدونية ٢٥/٤ برواية: "وأنعمه في الناس فوضى كلها".
- المقطعة رقم (٧٧) ص ٣١٤: ورد البيت الأخير منها في الدر الفريد ٤٢٦/٥ برواية: "أم أحس".
- النتفة رقم (٧٨) ص ٣١٤ ورد البيت الثاني منها في محاضرات الأدباء ٢٢٣/٣ برواية: "الطرف للطرف".
- النتفة رقم (٧٩): وردت في الموشى برواية: "أو زهقا" بدلا من: "أو رهقا"، وهي رواية أدق من رواية مجموع شعر "ابن أبي طاهر".
- المقطوعة رقم (٨٦) ص ٣١٧ ورد البيت الثاني منها في الوافي بالوفيات ٣٧٣/٦ برواية: "فلسانه قد حال".
- النتفة رقم (٩١) ص ٣١٨: ورد البيت الثاني منها في مطبوع المنتخل ٧٠٩/٢، والدر الفريد ٣٢٣/٣ برواية: "بين التماسك.....بين الهوى".
- المقطوعة رقم (٩٥) ص ٣٢٠: ورد البيت الرابع منها في عيون الأخبار ٤٠/٣ برواية: "فهي من ملكه".
- النتفة رقم (١٠١) ص ٣٢١: وردت في محاضرات الأدباء ٢٧٣/٢ برواية: "ولا يساوي".
- المقطعة رقم (١٠٧) ص ٣٢٣: ورد البيت الثاني منها في خزنة الأدب للبغدادي ٢٥٥/٥-٢٥٦ برواية:

فردّني ابتلاي إلى عليّ بن يحيى بعد تجريب الأنام

- القصيدة رقم (١١١) ص ٣٢٤ ورد البيت الثالث منها في مطالع البدور ٥٠٣/٢ برواية: "إتعبه وحمامه"، وورد البيت الرابع منها فيه أيضاً برواية: "في حزنه وسهوله"، وهي رواية أدق من رواية مجموع شعر "ابن أبي طاهر"، وورد البيت الثامن منها فيه كذلك برواية: "فكانه.... منتقل وما * جرت".

- النتفة رقم (١٢١) ص ٣٢٧-٣٢٨ ورد البيت الثاني منها في البصائر والذخائر ١٠٣/٨ برواية: "من هجره * أموت من".

رابعاً: استقصاء مصادر تخريج القصائد والمقطوعات الشعرية:

ألمحت آنفاً إلى أنّ هناك طائفة من المصادر لم يتم الرجوع إليها في مرحلة جمع الشعر، وقد أدى ذلك إلى إخلال مجموع شعر "ابن أبي طاهر" بكثير من الأبيات، ومن المسلم به أن يؤدي عدم الرجوع إلى تلك المصادر إلى إيجاد نقص في الروايات، والتخرجات، ومن المسلم به أيضاً أن استقصاء مصادر التخريج يعدّ أحد الأمور الأساسيّة اللازمة في جمع الدواوين التي فقدت أصولها المخطوطة وتحقيقتها، ولهذا الاستقصاء أهمية عظيمة في الدراسات الأدبية والنقدية، فهو يشير إشارة بينة إلى مكانة الشاعر، ومنزلته الفنية من خلال سيرورة الشعر، وتهافت الرواة على روايته، كما يفصح عن طبيعة هذا الشعر واتجاه الشاعر الشعري، وذلك من خلال إدراك طبيعة المصادر التي أنت على رواية هذا الشعر، كما يساعد الباحث، ويعبد السبيل أمامه لدراسة هذا الشعر، لأنّ فيه ذكراً للمصادر، وتحديداً لأماكن الشعر فيها، ومن ثمّ يسهل

على الباحث الرجوع إليه في تلك المصادر لإدراك ما قد يكون فيها من تعليق نقدي، هذا فضلاً عن كون الاستقصاء يزيد في توثيق الشعر، وتعزيز نسبته للشاعر، ومن ثم يجعل الدارس مطمئناً إلى صحة نسبة هذا الشعر إليه، لذا كانت أهمية استقصاء مصادر التخريج في العملية التحقيقية عظيمة، خاصة في جمع الدواوين ذات الأصول المفقودة، ولا قيمة لأي عمل - من الوجهة الأكاديمية - " يتم دون مراعاته، والحرص على القيام به وإتمامه على أكمل وجه، فعلى المحقق إذن ملاحقة الأبيات وجمعها من كل المصادر التي اشتملت عليها، وعليه بعد ذلك إثبات كل المصادر التي روت هذه المقطعة أو بعض أبياتها، ولا يكتفي بذكر بعض المصادر - كما فعل المحقق - ولا يعد إثبات المحقق كل المصادر في هامشه من باب الفضول والزيادة التي ليست لها فائدة. وانطلاقاً من هذه الأهمية بادرت إلى استقصاء تخريج قصائد ومقطعات "أحمد بن أبي طاهر"، وهذا ثبت ضمنته من التخريجات ما لم يتضمنه المجموع الشعري:

والحقيقة أن جامع شعر " ابن أبي طاهر" قد بذل جهداً كبيراً في ملاحقة المقطعات والنتف الشعرية في كثير من مصادر التراث العربي، وأثبت المصادر التي روت هذا الشعر أسفل كل مقطعة ونتفة، ولكن ليس معنى ذلك أنه استقصى كل مصادر التخريج، فهذا أمر يحتاج إلى جهد خارق يفوق طاقة الفرد، بسبب صعوبة الحصول على كثير من مصادر التراث التي قد تطبع خارج القطر الذي يقطنه المحقق.

ومهما يكن من أمر تلك المصادر التي لم يرجع إليها المحقق، ولم يستقص منها مصادر التخريج، فقد رجعت إلى طائفة من تلك المصادر، وكثفت من تخريج المقطعات والنتف، كما استدركت على المحقق تخريجات كثيرة

لكثير من المقطعات والنتف من مصادر رجع إليها وأفاد منها، وهذا ثبت بما
تجمّع لديّ من تخريجات، تضاف إلى تخريجات المحقق لتكتمل الصورة التامة
للتحقيق كي يعطي ثماره بانهة .

- النتفة رقم (١) ص ٢٨٩ لأحمد بن أبي طاهر في التشبيهات ٢٥٦.
- النتفة رقم (٥) ص ٢٩٠ له في طراز المجالس ٨٩.
- النتفة رقم (١١) ص ٢٩٢ له في طراز المجالس ٨٩.
- النتفة رقم (١٤) ص ٢٩٣ له في المصادر الآتية: المحاسن والأضداد ٢٦،
والمحاسن والمساوي ٣٤٩، وربيع الأبرار ٤٢٠/٢، والدر الفريد ٣١١/٤،
والوافي بالوفيات ٣٠٦/٢٢، ومحاضرات الأدباء ٤١٠/٢.
- النتفة رقم (١٥) ص ٢٩٣ نسبت إليه في محاضرات الأدباء ٤١٠/٢، والدر
الفريد ٣١١/٤، والثاني له فيه ١٤١/٤، ووردت بلا نسبة في المصادر
الآتية : المحاسن والأضداد ٢٦، والمحاسن والمساوي ٣٩٤، وربيع الأبرار
٤٢٠/٣.
- المقطعة رقم (١٨) ص ٢٩٤ البيت الأول منها لأعرابي في ديوان المعاني
٣٥٢/١، وزهر الآداب ٢٩٨/١، وورد هذا البيت بلا نسبة في الزهرة
١١٤/١، والجدير بالذكر أنه ورد في هذه المصادر في مقطعة مكونة من
أربعة أبيات، وهي في مجموع شعر " ابن أبي طاهر " ثلاثة.
- القصيدة رقم (٢٠) ص ٢٩٦ وردت الأبيات ٣، ٤، ٧ له في الدر الفريد
٢٠١/١، ٣٧١/٥، ١٢٩/٥، على التوالي ، والبيت الأخير منها له في بيتمة
الدهر ٣٦٧/٢ .

- النتفة رقم (٢٢) ص ٢٩٧ له في البيدع لابن منقذ ١٨٧ ونضرة الإغريض ٢١٠، وطرز المجالس ٨٩.
- النتفة رقم (٢٣) ص ٢٩٧ له في المنتحل للثعالبي ٦٧، ونزهة الأبصار ٣٩.
- النتفة رقم (٢٤) ص ٢٩٧ له في لباب الآداب للثعالبي ٩٠/٢، والأول منها له في نهاية الأرب ٩٤/٣، وهي له في سير أعلام النبلاء ١٠٤/٥.
- النتفة رقم (٢٨) ص ٢٩٨ بلا نسبة في التمثيل والمحاضرة ٣٣٠، وكتبها المحقق على هيئة النثر، وهي له في المنتحل ٥٠.
- النتفة رقم (٣٠) ص ٢٩٩ له في محاضرات الأدباء ٢٧/٢.
- النتفة رقم (٣٦) ص ٣٠٠ بلا نسبة في الصداقة والصديق ١٨١، والمنتحل ٤٥١/١ (الأول فقط).
- النتفة رقم (٣٩) ص ٣٠١ له في التذكرة الحمدونية ٣٤٢/٩، والزهرة ٦٣٢/٢ - ٦٣٣، والوافي بالوفيات ٢١٧/٥، وبلا نسبة في الأوائل للعسكري ٢٦١، وديوان ٢١٤/١، وزهر الآداب ٤٠٧/١، وتاريخ بغداد ٣٨٦/٣.
- النتفة رقم (٤٠) ص ٣٠١-٣٠٢ له في المنتحل ٩٤، والثاني منها له في محاضرات الأدباء ٣١/٢، وهي له في شرح نهج البلاغة ١١٧/١٨، والدر الفريد ١٢/٤، والثاني منها له فيه ٣٢٢/٥.
- النتفة رقم (٥١) ص ٣٠٥ له في الجليس والأنيس ٤٣٣/١.
- النتفة رقم (٥٢) ص ٣٠٥ له في الدر الفريد ٥٩/٣، وذكر مؤلفه أن الثاني منها للبحثري، وهو عند ابن أبي طاهر تضمين.

• النتفة رقم (٥٣) ص ٣٠٥-٣٠٦ له في الدر الفريد ٢٣٠/٣، والسادس منها فيه ٣٧٠/٣، والسابع فيه ٤٣٦/٥، والثامن فيه ٢٨٠/١، والأخير فيه ٢٠٣/٢.

• القصيدة رقم (٦٥) ص ٣٠٩ وردت بلا نسبة في الفرج بعد الشدة ٧٩/٥ ماعدا البيتين ٧ ، ٨ وبزيادة بيتين لم يردا في مجموع شعر " ابن أبي طاهر" ، تم إدراجهما في هذا البحث .

• المقطعة رقم (٦٦) ص ٣١٠: ذكر المحقق في تخريجها ما يلي: مخطوطة المنتخل الورقة ٣٩، والثاني، والثالث وحدهما للعتابي في روضة العقلاء ٢٤٥. قلت: البيتان ١ ، ٢ للعتبي في مجموع شعره ٦٢، والبيتان ٢ ، ٣ أنشدتهما ابن الأعرابي في التشبيهات ٤٠١، وهما بلا نسبة في المحاسن والأضداد ٤٧، والمحاسن والمساوي ٢١١، ونثر النظم وحل العقد ٣٠، والحماسة البصرية ٥٢٦/٢، والتذكرة الحمدونية ٢٥/٤، والغرر والعرر ٣٥٦ بزيادة بيت لم يرد هنا، وهما لابن طيفور في التذكرة الفخرية ٢٥٦، وأنشد ثعلب البيت الثاني في نضرة الإغريض، ١٤٩، والبيت الأول لأبي الأسد التميمي في الدر الفريد ٧/٥، وهو لأبي الأسد أيضا ضمن مقطعة في ديوان المعاني ٣٠/١.

• النتفة رقم (٧٦) ص ٣١٤ لابن أبي طاهر في الدر الفريد ٢٢٨/١.

• النتفة رقم (٧٨) ص ٣١٤ له ورد البيتان ١ ، ٢ منها بلا نسبة في محاضرات الأدباء ٢٢٣/٣ .

• النتفة رقم (٧٩) ص ٣١٥ بلا نسبة في الموشى ٤٢.

• النتفة رقم (٨٠) ص ٣١٥ تمثل ابن الأثير بالبيتين ١ ، ٢ منها في كتابه المثل السائر ٤٠/٢.

- النتفة رقم (٨٢) ص ٣١٥ بلا نسبة في مجموعة المعاني ٨٣٧/٢.
 - النتفة رقم (٨٦) ص ٣١٧ له في الوافي بالوفيات ٦/٣٧٣.
 - النتفة رقم (٩٠) ص ٣١٨ له في الدر الفريد ٣/٨٠.
 - النتفة رقم (٩١) ص ٣١٨ له في نزهة الأبصار في محاسن الأشعار ٣٠٩ البيت الثاني منها له في لباب الآداب ٢/٩٠، وأنوار الربيع ٢/١١١.
 - النتفة رقم (٩٥) ص ٣٢٠ ورد البيت الرابع منها في عيون الأخبار ٣/٤٠ منسوباً لبعض العمال.
 - النتفة رقم (١٠١) له في محاضرات الأدباء ٢/٢٧٣، وبلا نسبة في الغرر والعرر ٣١٣.
 - المقطعة رقم (١٠٥) ص ٣٢٢ بلا نسبة في المحب والمحبوب ١/١٦٢ ماعدا الشطر الثالث.
 - المقطعة رقم (١٠٧) ص ٣٢٣ البيتان ١، ٢ منها له في خزنة الأدب للبغدادي ٥/٢٥٥-٢٥٦.
 - القصيدة رقم (١١١) ص ٣٢٤ له في مطالع البدور ٢/٥٠٣ ماعدا البيت السابع.
 - القصيدة رقم (١١٦) ص ٣٢٦ تمثل أبو سعيد السيرافي بالبيتين الأولين منها مع ثلاثة أبيات أخرى دون إفصاح عن اسم صاحبها في معجم الأدباء ١/٢٤٧٤ ورجحت أنها لابن أبي طاهر.
 - النتفة رقم (١٢١) ص ٣٢٧-٣٢٨ بلا نسبة في البصائر والذخائر ٨/١٠٣.
- وبعد، فإن دواعي الإنصاف تقتضي مني أن أزجي خالص آيات الشكر، وأزفّ أجلاً أمارات الامتتان لأستاذي الجليل: " هلال ناجي " تلقاء

ما قدم للغة العربية، وتراثها الأدبي والفكري، فقد بذل في جمع شعر " ابن أبي طاهر" من مصادر التراث العربي المطبوعة والمخطوطة جهداً مضنياً، يذكر فيشكر في ميدان البحث العلمي، كما أنفق وقتاً غالباً من عمره في تحقيقه.

والحقيقة أن جهده لا يقتصر على مجموع شعر " ابن أبي طاهر" فقط، فمعروف أن حصيلة مؤلفاته تجاوزت (١٤٠) كتاباً، تراوحت بين التحقيق العلمي، والتأليف الأدبي واللغوي والنقدي، والإبداع الشعري، وهذا النتاج العلمي في مجمله ينطق بإخلاص نيته في القول، وسلامة نقيته في العمل، كما يشهد بإيثاره لكل ما هو أصيل ورصين، إذ جل هذا النتاج يدور في فلك تراث أجدادنا النفيس، الذي نستمد منه عظمة ماضيها، وعدة حاضرنا، وأمل مستقبلنا الزاهر الزاهي.

إن جهده الأستاذ "هلال ناجي" متنوع ما بين إبداع شعري أسر، ونقد أدبي هادف، وتحقيق علمي جيد، وهو بهذا الجهد يكون قد أسدى للمكتبة العربية من عطائه السخي كل ما يملك من نفيس العمر والوقت، إنه بحق الرجل الذي أعطى ما استبقى شيئاً.

كما أن مقتضيات الأمانة العلمية تفرض عليّ أن أصرّح بأن مجموع شعر " ابن أبي طاهر" - بما قدمت من ملحوظات - لا يزال يفتقر إلى محاولة أخرى، تعيد النظر فيه، فتعدل ما يحتاج إلى تعديل وتضيف إليه ما يستحق الإضافة، وتحذف منه ما يستحق الحذف، وتصحح على ضوء الملحوظات المثبتة آنفاً ما يفتقر إلى التصحيح. وما هذه الملحوظات إلا وجهات نظر، وللأستاذ الحق في أن يأخذ بها في طبعة لاحقة للديوان، أو ألا يأخذ، كما أن لغيره ذلك، وهي على كل حال لا تغض من الجهد المشكور المبارك الذي بذله الأستاذ " هلال ناجي" في حينه.

المصادر:

- ١- أخبار النساء: لعبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) بعناية: بركات هبود- المكتبة العصرية- صيدا - ٢٠٠١م.
- ٢- أدب الملوك: لأبي منصور الثعالبي - تحقيق: خليل العطية - دار الغرب الإسلامي - ط ١ - ١٩٩٠م.
- ٣- الأذكياء : لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) - مكتبة زاهد القدسي - القاهرة - د.ت.
- ٤- إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس: لمحمد الأتليدي - دار صادر- بيروت - ط ١- ١٩٩٠م.
- ٥- الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ) تحقيق: ليف من المحققين- الهيئة المصرية للكتاب - ١٩٩٢م .
- ٦- الإماء الشواعر: لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) - تحقيق نوري حمودي القيسي ، وآخر- عالم الكتب- ومكتبة النهضة العربية - بيروت - ط ١- ١٩٨٤م.
- ٧- الأمالي: لأبي علي القالي (ت ٣٥٠هـ) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥م.
- ٨- الأمالي الخميسية: للإمام المرشد بالله يحيى الشجري (ت ٤٧٩هـ): عالم الكتب - بيروت- د.ت.
- ٩- إنباه الرواة على أنباه النحاه: لجمال الدين القفطي (ت ٦٤٦هـ) - تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم- دار الكتب المصرية - ط ٢- ٢٠٠٥م .
- ١٠- الأنس والعرس: لأبي سعد الآبي (ت ٤٢١هـ) تحقيق: إيفلين يارد- دار النمير- سورية- ط ١ - ١٩٩٩م.

- ١١- أنوار الربيع في أنواع البديع : لابن معصوم (ت ١١٢٠هـ) تحقيق: شاكِر شكر- النجف -١٩٦٨م.
- ١٢- الأوائِل: لأبي هلال العسكري(ت ٣٩٥هـ): دار الكتب العلمية- بيروت- ط١-١٩٧٨ .
- ١٣- أوهام المحققين: تأليف د محمد حسين الأعرجي - دار المدى- سورية - ط١- ٢٠٠٤م.
- ١٤- بدائع البدائِة: لعلي بن ظافر (٦٢٣ هـ)تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم - مكتبة الأنجلو - ١٩٧٠م.
- ١٥- البديع في نقد الشعر: لأسامة بن منقذ(ت٥٨٤هـ) تحقيق:أحمد بدوي وآخر- طبعة الحلبي-القاهرة ١٩٦٠.
- ١٦- البرهان عما في ديوان علي بن الجهم من وهم ونقصان : عبد الرازق حويزي - مجلة العرب ج ٩، ١٠٠ - ٢٠٠٤م- ج ٩، ١٠٠ - ٢٠٠٥م.
- ١٧- البصائر والذخائر: لأبي حيان التوحيدي (٤١٤هـ) تحقيق: وداد القاضي- دار صادر- ط١- ١٩٨٨م.
- ١٨- بهجة المجالس وأنس المجالس وشذذ الذاهن والهاجس: ليوسف القرطبي(ت٤٦٣هـ) - تحقيق: محمد مرسي الخولي - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ت .
- ١٩- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) - المكتبة السلفية - المدينة المنورة - د.ت .
- ٢٠- تاريخ مدينة دمشق :لابن عساكر (ت٥٧١هـ) - دراسة وتحقيق علي شيري - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ط١- ١٩٩٨م .

- ٢١- التبيان في شرح الديوان: المنسوب لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، وهو لابن عدلان- تحقيق: عبد الحفيظ شلبي، وغيره - دار المعرفة - بيروت - ١٩٨٧م.
- ٢٢- التذكرة الحمدونية: لابن حمدون؛ محمد بن الحسن (ت ٥٦٢ هـ) - تحقيق: إحسان عباس، وآخر- دار صادر - ط ١ - ١٩٩٦ م.
- ٢٣- التذكرة السعدية في الأشعار العربية: لمحمد بن عبد الرحمن العبيدي (ق ٨هـ) - تحقيق: عبد الله الجبوري - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ٢٠٠١م.
- ٢٤- التذكرة الفخرية: لبهاء الدين المنشي الإربلي (ت ٦٩٢هـ) تحقيق: نوري القيسي، و:حاتم الضامن - مكتبة عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية - بيروت - ط ١ - ١٩٨٧م.
- ٢٥- تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق:لداود الأنطاكي- تحقيق:محمد التونسي- عالم الكتب ١٩٩٣م.
- ٢٦- التشبيهات: لابن أبي عون (ت ٣٢٢هـ) بعناية: محمد خان - جامعة كمبردج - ١٣٦٩هـ.
- ٢٧- التعازي والمراثي: للمبرد(٢٨٦هـ) تحقيق: محمد الديباجي - دار صادر - بيروت - ط ٢ - ١٩٩٢م.
- ٢٨- تفضيل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب:لابن المرزبان، محمد بن خلف (ت ٣٠٩هـ):
- ١- دراسة وتحقيق:عصام شبارو- دار التضامن - بيروت - ١٩٩٢ .
- ٢- وتحقيق عبد الرحمن محمود - مكتبة الآداب - القاهرة - د.ت.
- ٢٩- التمثيل والمحاضرة: لأبي منصور الثعالبي(ت ٤٢٩هـ) - تحقيق:عبد الفتاح الحلو - الدار العربية للكتاب - ط ٢ - ١٩٨٣ م.

- ٣٠- ثمرات الأوراق في المحاضرات: لابن حجة الحموي - تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم - دار الجيل - بيروت - ط٢ - ١٩٨٧م.
- ٣١- المجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: لأبي الفرج المعافي بن زكريا النهرواني (ت٣٩٠هـ) دراسة وتحقيق: محمد الخولي، وإحسان عباس - عالم الكتب - بيروت - ط١ - ١٩٩٣م.
- ٣٢- جواهر الكنز: لأحمد بن إسماعيل الحلبي- تحقيق: محمد زغلول - منشأة المعارف- الإسكندرية - د.ت.
- ٣٣- الحماسة البصرية: لعلي البصري (ت٦٥٦هـ)- تحقيق: عادل سليمان جمال - مكتبة الخانجي-١٩٩٩م.
- ٣٤- حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء: للعبدلكاني (ت٤٣١هـ) - تحقيق: محمد جبار المعبيد - دار الحرية - بغداد - ١٩٧١م.
- ٣٥- الحماسة المغربية: لأحمد بن عبد السلام الجراوي(ت٦٠٩هـ) - تحقيق: محمد رضوان الداية - دار الفكر المعاصر - بيروت - دار الفكر - سوريا - ط١ - ١٩٩١م.
- ٣٦- خزانة الأدب ولب ولباب لسان العرب: لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) - تحقيق: عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي - مصر - ط٤ - ٢٠٠٠م.
- ٣٧- الدر الفريد وبيت القصيد: لمحمد بن أيدير (ق٨هـ) - مخطوط أشرف على طباعته مصوراً: فؤاد سزكين- معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية - فرانكفورت - ١٩٨٩.
- ٣٨- دمية القصر وعصرة أهل العصر: الباخريزي (ت٤٦٧هـ) تحقيق: عبد الفتاح الحلو-القاهرة - ١٩٧١م.

- ٣٩- ديوان (شعر) أشجع السلمي (ت ١٩٥هـ): تحقيق ودراسة: خليل الحسون - دار المسيرة - بيروت - ١٩٨١م.
- ٤٠- ديوان البحترى: (ت ٢٨٤ هـ): تحقيق وشرح: حسن الصيرفي - دار المعارف - مصر - ١٩٧٧ .
- ٤١- ديوان بشار بن برد (ت ١٦٧هـ): جمع وتحقيق وشرح: محمد بن عاشور - الشركة التونسية، والشركة الوطنية - الجزائر - ١٩٧٦ .
- ٤٢- ديوان أبي تمام الطائي (ت ٢٣١هـ) شرح الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) تحقيق: محمد عزام - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٤ م.
- ٤٣- ديوان الحسين بن مطير الأسدي (ت ١٦٩هـ): جمع وتحقيق: حسين عطوان - دار الجيل - بيروت - د.ت.
- ٤٤- ديوان (شعر) الحمدي: جمع وتحقيق: أحمد النجدي - مجلة المورد - بغداد - مج ٢-٣ع - ١٩٧٣م .
- ٤٥- ديوان ابن الرومي (علي بن العباس بن جريح ت ٢٨٣ هـ): تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: حسين نصار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٠ وما بعدها.
- ٤٦- ديوان (شعر) ابن عبد ربه (ت ٣٢٨هـ): جمع وتحقيق: محمد رضوان الداية - دار الفكر - دمشق - ط ٢ - ١٩٨٧م.
- ٤٧- ديوان (شعر) عبد الصمد بن المعذل (ت ٢٤٠ هـ): حققه وقدم له: زهير غازي زاهد - مطبعة النعمان - النجف الأشرف - ١٩٧٠م.
- ٤٨- ديوان (شعر) أبي العتاهية = أبو العتاهية أشعاره وأخباره: عني بتحقيقها د. شكري فيصل - مكتبة دار الملاح - دمشق - د.ت.

- ٤٩- ديوان (شعر) العنبي: جمع وتحقيق: يونس السامرائي - مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد - ع ٣٦-١٩٨٩ م.
- ٥٠- ديوان مجنون ليلى: جمع وتحقيق: عبد الستار فراج - مكتبة دار مصر - د.ت.
- ٥١- ديوان المعاني: لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٢هـ) - تصحيح: كرنكو - مكتبة القدسي - القاهرة. د.ت.
- ٥٢- ديوان (شعر) ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ): صنعة: أبي بكر الصولي - تحقيق: يونس السامرائي - عالم الكتب - بيروت - ط ١ - ١٩٩٧ م.
- ٥٣- ديوان أبي نواس: (الحسن بن هاني ت ١٩٥هـ) - دار صادر - بيروت - د.ت. شرح: إيليا الحاوي - الشركة العالمية للكتاب - بيروت - ١٩٨٧ م.
- ٥٤- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) - تحقيق ودراسة: عبد المجيد دياب (ج ١-٣) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠٤ م.
- ٥٥- رسائل سعيد بن حميد وأشعاره: جمع وتحقيق: يونس السامرائي - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٧١ م.
- ٥٦- الرسالة الموضحة في سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره: لأبي علي الحاتمي (ت ٣٨٨هـ) - تحقيق محمد يوسف نجم - دار صادر - بيروت - ١٩٦٥ م.
- ٥٧- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: لمحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) - نشره: محمد الفاضلي - المكتبة العصرية - بيروت - ط ١ - ٢٠٠٢ م.

- ٥٨- ربحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) - تحقيق: عبد الفتاح الحلوم - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - ط ١ - ١٩٦٧ م.
- ٥٩- زهر الآداب وثمر الألباب: للحصري القيرواني (ت ٤٥٣هـ) - تحقيق: علي محمد البجاوي - عيسى البابي الحلبي - مصر - ط ٢ - ١٩٦٩ م.
- ٦٠- زهر الأكم في الأمثال والحكم: للحسن اليوسي (ت ١١٠٢) - تحقيق: محمد حجي، وآخر - دار الثقافة - الدار البيضاء - ط ١ - ١٩٨١ م.
- ٦١- الزهرة: لابن داود الأصفهاني (ت ٢٩٦هـ) تحقيق: نوري القيسي وآخر - دار المنار - الأردن - ط ٢ - ١٩٨٥ م.
- ٦٢- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: لأبي عبيد البكري الأونبي (٤٨٧هـ) - تحقيق العلامة: عبد العزيز الميمني (ت ١٩٧٨م) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٩٧٧ م.
- ٦٣- شرح نهج البلاغة: لابن أبي الحديد - تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم - دار الجيل - بيروت - ط ١ - ١٩٨٧ م.
- ٦٤- شعراء عباسيون: جمع وتحقيق: يونس السامرائي - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - ط ١ - ١٩٨٧ م.
- ٦٥- الصداقة والصديق: لأبي حيان التوحيدي (ت ٤١٤هـ) تحقيق: إبراهيم الكيلاني - دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر - سورية ط ٢ - ١٩٩٦ م.
- ٦٦- طبقات الشعراء: لابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) تحقيق: عبد الستار فراج - دار المعارف - مصر - ط ٤ - ١٩٨١ م.
- ٦٧- طراز المجالس: للشهاب الخفاجي - المطبعة الوهبية - مصر - ١٢٨٤ هـ.

- ٦٨- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: لابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ) تحقيق: النبوي شعلان- مكتبة الخانجي - ط١- ١٩٩٩م.
- ٦٩- عيون الأخبار: لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٥ م.
- ٧٠- غرر الخصائص الواضحة، ودرر النقائص الفاضحة: لبرهان الدين الكتبي المعروف بالوطواط (ت ٧١٨هـ) - دار صعب - بيروت - (د. ت).
- ٧١- الفاضل في صفة الأدب: لأبي الطيب الوشاء- تحقيق: يحيى الجبوري-دار الغرب الإسلامي - ١٩٩١ .
- ٧٢- الفرج بعد الشدة: للمحسن بن علي التنوخي - تحقيق: عبود الشالجي - دار صادر - بيروت ١٩٧٨ .
- ٧٣- قطب السرور في أوصاف الخمور: لإبراهيم بن القاسم (ت ٤٢٥هـ) تحقيق: أحمد الجندي - بدمشق - ١٩٦٩ .
- ٧٤- لبياب الآداب: لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) - تحقيق: قحطان التميمي - بغداد - ١٩٨٨م.
- ٧٥- اللطائف والظرائف: لأبي نصر المقدسي:
١- طبعة دار المناهل - بيروت - ط١- ١٩٩٢م.
٢- قدم له: عبد الرحيم الجمل - مكتبة الآداب - القاهرة - د. ت.
٣- تحقيق: محمدي جاد - مطبعة دار الكتب المصرية - ط١- ٢٠٠٦م.
- ٧٦- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لابن الأثير- تحقيق: أحمد الحوفي وآخر- نهضة مصر - ١٩٦٠م .

- ٧٧- مجموعة المعاني: لمجهول - تحقيق: عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - ط ١ - ١٩٩٢ م .
- ٧٨- المحاسن والأضداد: للجاحظ (ت ٢٥٥هـ) - مكتبة القاهرة - ط ١ - ١٩٧٨ م .
- ٧٩- المحاسن والمساوي: لإبراهيم بن محمد البيهقي - دار بيروت للطباعة والنشر - ١٩٨٤ م .
- ٨٠- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) - تحقيق: رياض مراد - دار صادر - ط ١ - ٢٠٠٤ م .
- ٨١- محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار: لمحيي الدين بن عربي - بيروت - د. ت .
- ٨٢- المحب والمحبوب والمشموم والمشروب: للسري الرفاء (ت ٣٦٢هـ) - تحقيق: بعض المحققين - مجمع اللغة العربية - دمشق - ١٩٨٦ م .
- ٨٣- المستجاد من فعلات الأجواد: لعلي بن المحسن التتوخي - حققه: يوسف البستاني - دار العرب - القاهرة ١٩٨٥ .
- ٨٤- المستدرك على صناعات الدواوين: صنفه: نوري القيسي، وهلال ناجي - عالم الكتب - بيروت ط ١ - ١٩٩٨ م .
- ٨٥- المستطرف في كل فن مستظرف: للأبشيهي (ت ٨٥٤هـ) تحقيق: إبراهيم صالح - دار صادر - ١٩٩٩ م .
- ٨٦- المستظرف من أخبار الجوارى: للسبوطي - بعناية: أحمد تمام - مكتبة التراث الإسلامي القاهرة ١٩٨٩ .
- ٨٧- المذاكرة في ألقاب الشعراء: للمجد النشابي الإربلي: تحقيق: شاعر العاشور - بغداد - ط ١ - ١٩٨٨ م .

- ٨٨- مصارع العشاق: لأبي محمد جعفر بن أحمد السراج (ت ٥٠٠ هـ) -
دار صادر - بيروت - ١٩٥٨.
- ٨٩- المصون في سر الهوى المكنون: للحصري القيرواني (ت ٤١٣ هـ)
تحقيق: النبوي شعلان- دار العرب للبستاني- القاهرة - ١٩٨٩ م.
- ٩٠- مطالع البذور في منازل السرور: البهائي الغزولي (ت ٨١٥ هـ) - مكتبة
الثقافة الدينية- القاهرة - ٢٠٠٠ م.
- ٩١- معجم الأدباء: لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) - تحقيق: إحسان عباس -
دار الغرب الإسلامي - ١٩٩٣ م.
- ٩٢- معجم الشعراء: لمحمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤ هـ) - تحقيق: عبد
الستار فراج - القاهرة - ٢٠٠٣ م.
- ٩٣- المنازل والديار: لأسامة بن منقذ (ت ٥٨٤ هـ) - تحقيق مصطفى حجازي
- القاهرة - ١٩٩٤ م.
- ٩٤- المناقب والمثالب: لريحان الخوارزمي (ت ٤٣٠ هـ) تحقيق: إبراهيم صالح
- دار البشائر - دمشق - ١٩٩٩ .
- ٩٥- المنتحل: لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) - صححه: أحمد أبي
علي - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.
- ٩٦- المنتحل: لأبي الفضل الميكالي (ت ٤٣٦ هـ) تحقيق: يحيى الجبوري - دار
الغرب الإسلامي - ط ١ - ٢٠٠٠ م.
- ٩٧- المنصف: لابن وكيع التنيسي (ت ٣٩٣ هـ) - تحقيق: محمد رضوان الداية
- دار قتيبة - دمشق - ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.
- ٩٨- الموسوعة الشعرية: إشراف: حاتم الضامن، ومحمد رضوان الداية،
وعبد الله السريح، وغيرهم، وإشراف عام: محمد أحمد السويدي - نشرت
على (CD) إلكتروني - المجمع الثقافي - أبو ظبي - ٢٠٠٣ م.

- ٩٩- نشر النظم وحل العقد: لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) - دار الرائد العربي - بيروت - لبنان - ١٩٨٣ .
- ١٠٠- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) - مصورة طبعة دار الكتب المصرية.
- ١٠١- نزهة الأبصار في محاسن الأشعار: لشهاب الدين العنابي (ت ٧٧٦هـ) - تحقيق: السيد السنوسي، وعبد اللطيف لطف الله - دار القلم - الكويت - ١٩٨٦ .
- ١٠٢- نساء الخلفاء: لابن الساعي (ت ٦٧٤هـ) - تحقيق: مصطفى جواد - دار المعارف - مصر - ١٩٩٣م .
- ١٠٣- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة: للمحسن التتوخي - تحقيق: عبود الشالجي - دار صادر - ط ٢ - ١٩٩٦م .
- ١٠٤- نضرة الإغريض في نصرة القريض: للمظفر العلوي (ت ٦٥٦هـ) - تحقيق: نهى الحسن - دار صادر - ١٩٩٥م .
- ١٠٥- نهاية الأرب: للنويري (ت ٧٣٣هـ) - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - ١٣٤٢هـ .
- ١٠٦- النوادر: لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ): تحقيق. محمد أحمد - دار الشروق - بيروت - ط ١ - ١٩٨١م .
- ١٠٧- الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) - تحقيق لفيف من المحققين - دار نشر فرانز شتاينر - فيسبادن - نشر على سنوات متعددة.
- ١٠٨- الورقة: لمحمد بن داود (ت ٢٩٦هـ) تحقيق: عبد الوهاب عزام، وآخر، دار المعارف - مصر - ١٩٨٦ .
- ١٠٩- وفيات الأعيان: لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) - تحقيق: إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - ١٩٦٤م .



رابعًا: أخبار جمعية



المؤتمرات والندوات والمحاضرات

انطلاقاً من حرص مجمع اللغة العربية الأردني على المشاركة الفاعلة فيما يعقد داخل الأردن وخارجه من مؤتمرات وندوات علمية وأدبية، فقد شارك الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة (رئيس المجمع الأردني) في المؤتمر السنوي لمجمع القاهرة للدورة الرابعة والسبعين الذي عقد في المدة الواقعة من ١٥ إلى ٢٩ ربيع الآخر ١٤٢٩هـ، الموافق ٢١ نيسان إلى ٥ أيار ٢٠٠٨م، وقد عنون محوره الرئيس بـ "اللغة العربية وتحديات العصر"، حيث ألقى الدكتور خليفة كلمة في الجلسة الافتتاحية مستوحاة من المحور الرئيس للمؤتمر، وصف بها ما يواجه اللغة العربية في الوقت الراهن من تحديات، فرضتها العولمة واقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد أقيمت في هذا المؤتمر بحوث عدة قدمها علماء أجلاء في الوطن العربي من رؤساء وأعضاء المجمع اللغوية، ومن أعلام اللغة والأدب، وقد كان للدكتور خليفة (رئيس المجمع الأردني) في هذا المؤتمر بحث موسوم بـ "قضايا اللغة العربية وعلم اللسانيات الحديث".

وقد عرضت في هذا المؤتمر مصطلحات عدة، حيث خلص المؤتمر بعد نقاشها إلى اتخاذ ما هو آت من قرارات بشأنها.

❖ الموافقة على ما عرض في هذا المؤتمر من مصطلحات في الحاسبات، والفنون الجميلة، والكيمياء والصيدلة، والهندسة، والطب، والتاريخ، وعلوم الأحياء والزراعة، والاقتصاد، والجغرافيا، والنفط، والجيولوجيا، وذلك بعد إدخال ما دون من تصويبات وتعديلات عليها في محاضر جلسات المؤتمر.

❖ الموافقة على أعمال لجنة الألفاظ والأساليب التي عرضت على المؤتمر بعد إدخال ما دون من تصويبات وتعديلات عليها في محاضر جلسات المؤتمر.

توصيات مؤتمر المجمع في دورته الرابعة والسبعين

- يؤكّد المجمع كلّ ما صدر عنه من توصيات سابقة عبر مؤتمراته السنويّة ، والعمل على استخلاصها والتركيز على أهمّ ما جاء فيها ، تمهيداً لإرسالها - ومعها توصياتكم لهذا المؤتمر- إلى وزير التّعليم العالي لاستصدار القرارات الملزمة بها ونشرها في الجريدة الرّسميّة طبقاً للقانون .
- وبهذه المناسبة فإنّ أعضاء المؤتمر من المصريين والعرب والمستعربين يتقدّمون شكرهم العميق إلى مجلس الشعب في مصر وإلى رئيسته الموقر، الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور، وإلى لجنتي التّعليم والتّحافة بالمجلس ، على ما قاموا به جميعاً من جهدٍ دائبٍ وصولاً إلى تعديل قانون المجمع .
- يؤكّد المجمع والمؤتمر تقديرهما البالغ لما صدر عن القمّتين العربيّتين في الرياض ودمشق من قرارات متعلّقة بالحفاظ على اللّغة العربيّة والهويّة العربيّة ، ويطلبان إلى الأمانة العامّة للجامعة العربيّة تكليف المنظّمة العربيّة للتّربية والتّحافة والعلوم - وهي الجهة المعنيّة بالأمر الثقافيّة في الجامعة - بالتنسيق مع اتحاد المجامع اللّغويّة العلميّة العربيّة في مجال العمل من أجل الحفاظ على العربيّة والارتقاء بها في ضوء مقرّرات القمّتين .
- يطالب المجمع والمؤتمر الدّول العربيّة بوضع سياسة لغويّة تكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المجامع اللّغويّة العربيّة، وتوفير ما ينبغي لها من متطلّبات ، وفي مقدّمة هذه الأهداف نشر التّعليم بالعربيّة ، وإعادة

دراسة ظاهرة التّعليم الأجنبيّ على مستوى دور الأطفال والمدارس والجامعات ، وما يترتّب عليها في مجال الهوية القوميّة والانتماء .

■ يناشد المجمع والمؤتمر جميع مجامعنا اللّغويّة العمل على تعديل قوانينها - كما فعل مجمع القاهرة - تفعيلًا لدورها في العمل على دعم اللّغة العربيّة والحفاظ على الهوية .

■ يجتدّ المجمع - من خلال مؤتمره السنويّ - دعمه المستمرّ للعمل على إنجاز المعجم التاريخيّ للغة العربيّة ، الذي يتبنّاه اتحاد المجامع اللّغويّة العلميّة العربيّة ، ويضع كلّ إمكانيّاته وخبراته أعضائه ومحرّريه المعجميّة لتحقيق هذا الإنجاز المأمول .

■ يتبنّى المجمع إصدار معجم عن لغة الشّعْر العربيّ عبر العصور ، باعتباره رافدًا مهمًّا من روافد المعاجم اللّغويّة والمتخصّصة التي يصدرها المجمع ، وواحدًا من المصادر المعتمدة للعمل في المعجم التاريخيّ للغة العربيّة .

■ يثني المجمع - من خلال مؤتمره السنويّ - على الدور الذي تقوم به جمعيات المجتمع المدنيّ ، في موازرة جهود المجمع ، والعمل من أجل اللّغة العربيّة ، ممثّلةً في الجمعية المصريّة لتعريب العلوم وجمعية حماة اللّغة العربيّة وجمعية لسان العرب ، وغيرها من الجمعيات المماثلة في بعض الأقطار العربيّة .

■ يطالب المجمع والمؤتمر جامعة الدول العربيّة ووزارات الخارجيّة العربيّة بتكليف ممثليها في منظمات الأمم المتّحدة والمحافل الدوليّة مراعاة التمسك باللّغة العربيّة في الحديث ، علمًا بأنّ اللّغة العربيّة واحدة من اللّغات الرّسميّة المعتمدة في تلك المحافل والمنظمات .

▪ دعوة الجامعة العربية إلى القيام بمطالبة وزارات التربية والتعليم العالي في العالم العربيّ اعتماد اللغة العربية في تدريس المواد والمقرّرات في المدارس الخاصّة والتجريبية والأجنبية وفي الجامعات الخاصّة ، انسجامًا مع دساتير الدول العربية التي تنصّ على أنّ العربية هي اللغة الرسميّة للدولة .

▪ وفي هذا السياق فإنّ المجمع - من خلال هذا المؤتمر - يفرّق تفرقةً حاسمة بين التعليم باللغات الأجنبية وتعلّم اللغات الأجنبية . فالأول حربٌ على القومية والهوية ونموذج المواطنة ، بما يؤدي إلى إيجاد مجتمعات غير متجانسة ، وإلى إلغاء التساوي في الفرص أمام المواطنين ، وهو ما يتعارض مع أبسط مبادئ الديمقراطية ، كما إنه يؤدي إلى توترات وأزمات تهدّد السلام الاجتماعيّ. أمّا الثاني - أي تعلّم اللغات الأجنبية - فضرورة حضارية وتأكيد للاتصال بالعصر وضمان لتحقيق التطوّر .

▪ كما يطالب المجمع والمؤتمر وزارات الإعلام العربية بضرورة وضع الخطط التي تحقّق اتّساع مساحة استعمال اللغة العربية في وسائل الإعلام وزيادة نسبتها في الخرائط البرمجية الإذاعية والتلفزيونية والفضائية .

▪ يطالب المجمع والمؤتمر الصحافة المصرية والعربية بعدم إفساح المجال لاستعمال العاميات واللهجات المحليّة في الكتابة الصحفية ومواجهة تفشيها في الإعلانات التي تنشرها الصحف، وبخاصّة عاميات قاع المجتمع التي تنتشر على ألسنة قطاعات واسعة من الشباب، وقد أصبحت - أيضًا - لغة كثير من الأفلام السينمائية والعروض المسرحية والأغنيات، الأمر الذي أدّى إلى ظاهرة التلوّث اللغويّ في كثير من المجتمعات العربية .

اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية

عقد اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية اجتماعه في مقره المؤقت في مجمع القاهرة في المدة الواقعة من ٦-٨ أيار ٢٠٠٨م ، وقد حرص الدكتور خليفة رئيس المجمع الأردني وعضو الاتحاد على المشاركة الفاعلة في فعاليات هذا الاجتماع ، حيث قدم ورقة ضمنها مقترحات حول أعمال اتحاد المجامع ، وقد أسفر عن هذا الاجتماع ما هو آت من نتائج وتوصيات :

النتائج والتوصيات

١. ليس هناك ما يمنع من وجود تعاون بين اتحاد المجامع وأي من الهيئات العلمية الإقليمية العربية، أما فيما يتعلق بالتعاون مع مكتب تنسيق التعريب فإنه لا مانع من صياغة اتفاق (بروتوكول) من نوع ما بين الاتحاد والمكتب ينظم هذا التعاون، وفيما يتعلق بعضوية المكتب في الاتحاد فإن هذا الأمر لا يمكن في ظل نظام الاتحاد ولوائحه المعتمدة.
٢. الموافقة على إقرار ترشيح المجلس العلمي للدكتور إبراهيم بن مراد رئيساً لوحدة الجمع في المرحلة الأولى من مراحل العمل بالمعجم التاريخي للغة العربية وفقاً لما جاء في تقرير الأمين العام للاتحاد رئيس المجلس العلمي، على أن ينظر المجلس العلمي في خطة هذا العمل، ويرفع بدوره لمجلس الاتحاد لاتخاذ ما يراه مناسباً بالنسبة لهذا العمل ومنهجيته.
٣. تشكيل لجنة علمية إشرافية تضم خبراء في الحواسيب والبرمجيات واللغة العربية تُضم إلى المجلس العلمي لهيئة المعجم.

٤. ضرورة الاستعانة بمهندسين متخصصين في الحاسوب وقواعد البيانات واللغة العربية ، وهناك في مصر من هو قمين بهذه الأعمال.
٥. تقديم الشكر للدكتور محمود حافظ رئيس مجلس الاتحاد والدكتور كمال بشر الأمين العام للاتحاد والأستاذ فاروق شوشة وأعضاء مكتب الأمانة العامة على ما بذلوه من جهد في تأمين استلام الأرض التي خصّصت لبناء مقرّ اتحاد المجامع.
٦. يقرّ المجلس ضرورة صرف مكافأة للعاملين بمكتب الأمانة عن أعمالهم في المعجم التاريخي، ونظرًا لعدم وصول التمويل فإنّ هذا الأمر سيتمّ البتّ فيه عند وصول التمويل بأثر رجعي، ويترك تقدير هذا في حينه.
٧. إرجاء سائر الأعمال المتعلقة بالمعجم التاريخي للغة العربية وبخاصة ما يتعلّق بوحدة الجمع وأعمالها لحين وصول التمويل اللازم لذلك.
٨. اعتماد تشكيل مجلس أمناء هيئة المعجم التاريخي للغة العربية على النحو الآتي، وهو التشكيل النهائي له:

الرقم	الاسم	البلد	الصفة
١.	محمود حافظ	مصر	رئيس مجلس الأمناء
٢.	مروان المحاسني	سورية	عضوًا
٣.	عبد الكريم خليفة	الأردن	عضوًا
٤.	أحمد مطلوب	العراق	عضوًا
٥.	علي فهمي خشيم	ليبيا	عضوًا
٦.	عبد الرحمن الحاج صالح	الجزائر	عضوًا
٧.	علي أحمد بابكر	السودان	عضوًا
٨.	محمد بنشريفة	المغرب	عضوًا

٩.	أحمد حسين حامد	فلسطين	عضوًا
١٠.	إحسان النصّ	سورية	عضوًا
١١.	عبد الحافظ حلمي	مصر	عضوًا
١٢.	فاروق شوشة	مصر	عضوًا
١٣.	أحمد زكي يماني	السعودية	عضوًا
١٤.	عبد الملك منصور حسن المصبيعي	اليمن	عضوًا
١٥.	رئيس جامعة الشارقة (بصفته)	الإمارات العربية المتحدة	عضوًا

٩. تكلف الأمانة تشكيل وفد للاتصال بسمو حاكم الشارقة والمهندس المكلف بتصميم البناء لاستكمال الأعمال وإطلاع أعضاء المجلس بما يتم في هذا الشأن بصورة دورية وفورية.

١٠. تفعيل دور الاتحاد في مجال توحيد المصطلحات وتعريبها من خلال النقاط الرئيسية الآتية:

أ- تكلف الأمانة العامة الكتابة - فور انتهاء أعمال هذا الاجتماع - إلى الجامعات العربية حيث تطلب إمدادها بكل ما لدى الجامعات الأعضاء من مصطلحات علمية أقرت من قبلها في مختلف العلوم والمجالات.

ب- تقوم الأمانة بعد تسلمها هذه المصطلحات بتجميعها ومن ثم إرسالها مكتملة للجامع الأعضاء لدراستها دراسة كافية، ولا مانع من وجود ارتباط شبكي يتم من خلاله مناقشة المصطلحات ودراستها وتطويرها من خلال أعضاء الجامع ومستخدمي هذه المصطلحات ومستعملها.

ج- ينظم الاتحاد مؤتمراً في إحدى الدول العربية لمناقشة آراء الجامع في الأعمال المصطلحية الموزعة لتوحيدها وإقرارها،

ومن ثم إصدار معجم عربيّ موحد في المصطلحات يتاح أيضاً عبر الإنترنت.

١١. تكلف الأمانة العامّة مخاطبة الجامعات الأعضاء لتجميع كلّ ما طرح من بحوث ودراسات في ندوات الأتحاد المختلفة تمهيداً لتصنيفها وتحريرها ونشرها.

١٢. تكلف الأمانة العامّة إصدار نشرة إعلاميّة متكاملة تعرّف بالأتحاد ونشاطاته ودوره على مدار السّنوات السّابقة، يطبع منها عدد كبير يوزّع على هامش اجتماعات الأتحاد وندواته.

١٣. تكلف الأمانة العامّة إرسال محضر هذا الاجتماع والنتائج والتوصيات الصّادرة عنه إلى الجامعات الأعضاء التي لم تحضر هذا الاجتماع.

١٤. يكرّر الأتحاد توصيته السّابقة بإصدار المعجم العربيّ الموحد لألفاظ الحياة العامّة لكلّ بلد عربيّ، وتثى الحاضرون على جهود الأردنّ في هذا الشأن، حيث أنجز المجمع الأردنيّ المشروع الخاصّ به كاملاً ونشرته مكتبة لبنان للمعاجم.

١٥. يدعو الأتحاد لتنظيم ندوة عامّة عن المناهج الدراسيّة تصدر عنها توصيات تسهم في تطوير التّعليم في الوطن العربيّ.

١٦. يوصي الأتحاد الجامعات العربيّة الاهتمام بإصدار معجم مناسب للطفل العربيّ.

١٧. بناء على تفعيل دور الأتحاد ونشاطاته عرض الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح استضافة اجتماع الأتحاد القادم، وعقد ندوة يتمّ التنسيق بين مجمع الجزائر والأمانة العامّة بخصوصها.

رسائل الدكتوراه والماجستير

حرصنا من المجمع على التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية والأكاديمية، وعلى رأسها الجامعة الأردنية، فقد أجريت في قاعة الندوات والمحاضرات في المجمع مناقشة الرسائل الآتية :

• رسالة في الفقه وأصوله مقدمة من الطالب معن أبو بكر، وذلك يوم الخميس ٢٠٠٨/٤/١٧م.

• رسالة في اللغة العربية مقدمة من الطالب خالد محمد راشد العجمي، عنوانها "صورة البطل عن الشعراء الصعاليك في الجاهلية"، بإشراف الدكتور حمدي منصور، وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٤/٢٨م.

• رسالة في اللغة العربية مقدمة من الطالب خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، عنوانها "أثر السياق في البحث النحوي في الدرّ المصون للسّمين الحلبي"، بإشراف الدكتور محمد حسن عواد، وذلك يوم الثلاثاء ٢٠٠٨/٤/٢٩م.

إلى الأخوة الكتاب:

برجى مراعاة ما يأتي:

- ١- أن تقتصر البحوث على اللغة العربية، والتراث العربي الإسلامي: العلمي والأدبي والفني، وشؤون التعريب، ومراجعة الكتب المحققة وما إليها، والمناقشات والتعليقات المتعلقة بهذا وأمثاله.
- ٢- أن يتأكد الكاتب من سلامة اللغة، وحسن الترقيم، والتوثيق قبل إرسال بحثه للنشر.
- ٣- أن تتسم البحوث النقدية بأسلوب النقد العلمي الهادئ، الخالي من الانفعالات الحادة التي قد تسيء إلى المؤلف أو الباحث.
- ٤- أن تكون البحوث المرسلة للنشر في نسختها الأصلية، وخاصة بالمجلة.
- ٥- الأبحاث المنشورة في المجلة تعتبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو المجمع.

رئيس التحرير

ISSN 0258 - 1094



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

*Journal
Of The Jordan Academy Of Arabic*

